خصائص المجتمع المحلى كمدخل لمقارنة عملية تنمية المجتمعات في الحضر والريف

إعداد

م/ هبة الله عصام الدين خليل

رسالة مقدمة إلى كلية الهندسة – جامعة القاهرة
كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير
فى الهندسة المعمارية (تخطيط المدن)

كلية الهندسة، جامعة القاهرة
الجيزة – جمهورية مصر العربية
ديسمبر ٢٠٠٢

خصائص المجتمع المحلى كمدخل لمقارنة عملية تنمية المجتمعات في الحضر والريف

إعداد

م/ هبة الله عصام الدين خليل

رسالة مقدمة إلى كلية الهندسة – جامعة القاهرة

كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير

فى الهندسة المعمارية (تخطيط المدن)

يعتمد من لجنة الممتحنين:

الأستاذ الدكتور محمد محمد البرملجى (المشرف الرئيسى)

_____

الأستاذ الدكتور سحر عبد المنعم عطية

_____

الأستاذ الدكتور مراد عبد القادر عبد المحسن

_____

الأستاذ المساعد الدكتور شهدان أحمد شبكة

_____

كلية الهندسة، جامعة القاهرة

الجيزة – جمهورية مصر العربية

ديسمبر ٢٠٠٢

خصائص المجتمع المحلى كمدخل لمقارنة عملية تنمية المجتمعات في الحضر والريف

إعداد

م/ هبة الله عصام الدين خليل

رسالة مقدمة إلى كلية الهندسة – جامعة القاهرة

كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير

فى الهندسة المعمارية (تخطيط المدن)

تحت إشراف

أ.د. محمد محمد البرملجى

أستاذ تخطيط المدن

رئيس قسم الهندسة المعمارية- كلية الهندسة

جامعة القاهرة

أ.د. سحر عبد المنعم عطية

أستاذ التصميم العمرانى

قسم الهندسة المعمارية –كلية الهندسة

جامعة القاهرة

كلية الهندسة، جامعة القاهرة

الجيزة – جمهورية مصر العربية

ديسمبر ٢٠٠٢

إهداء:

"ربى أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق واجعل لى من لدنك سلطانا نصيرا"

إلى أبى وأمى نعم العون والنصيحة عسى أن يرضيا عنى

إلى أخى نعم المساعدة والمشورة

إلى كل من مد لى يد العون يوما

أسأل الله أن ينفع بهذا العمل المتواضع المؤمنين

شكر وتقدير:

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله

بعد الحمد لله والثناء عليه أتوجه بالشكر إلى أساتذتى بقسم العمارة كلية الهندسة – جامعة القاهرة على مجهوداتهم معى طوال سنوات دراستى وأخص بالشكر أ.د. محمد محمد البرملجى لرعايته لى وحرصه الدائم على نصحى وتوجيهى أثناء فترات الدراسة وإعداد الرسالة. كما لا يسعنى أن أشكر أستاذتى أ.د. سحر عبد المنعم عطية لمتابعتها لى عن كثب أثناء الرسالة، بدءا من توجيهى لإختيار الموضوع وحتى المراحل النهائية للرسالة.

كما أشكر د. أحمد أمين على متابعته الدقيقة ونصحه الدائم لى خلال عملى بالرسالة. وأشكر كل من مد لى يد المساعدة والمشورة فى إنهاء الرسالة بدءا من أخى وزملائى وأصدقائى راجية الله أن يجزيهم عنى خيرا. و أشكر كل من ساعدنى فى توفير المعلومات الخاصة بالجزء التطبيقى من الأفراد والهيئات العاملة بهذا المجال.

و فى النهاية لا أجد ما يكفى من كلمات لشكر أبى الذى كان الدافع الدائم لى لمواصلة العمل بجد وعدم التوانى عنه، وشكر أمى التى طالما ساعدتنى وسانتدنى وشجعتنى واحتملت منى وعنى الكثير.

والحمد لله أولا وأخيرا. وأسال الله أن يجعل لى بهذا العمل فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وأن يقنا عذاب النار. رب علمنا ما جهلنا وذكرنا ما نسينا وارحمنا، أنت مولانا وأنت أرحم الراحمين.

ملخص البحث:

تعانى المجتمعات العمرانية المحلية من تدهور وتداعى فى كثير من جوانب الحياة سواء كانت فى الحضر أو الريف. ولذا فقد استحوذت على إهتمام الكثير من المتخصصين لإيجاد سبيل للإرتقاء بها وتحسين مستوى المعيشة لأفرادها. إلا أن العديد من الحلول المطروحة سابقا لم تكن ذات فاعلية مقارنة بحجم المشكلات القائمة. ومن ثم يحاول البحث الوقوف على أسباب قصور هذه المحاولات وإيجاد إطار أكثر فاعلية لعملية تنمية المجتمعات المحلية سواء كانت حضرية أو ريفية.

فيتعرض البحث فى الجزء النظرى الذى يتكون من ثلاث فصول لعدد من المجالات وثيقة الصلة بعملية تنمية المجتمع المحلى. حيث يتعرض فى الفصل الأول إلى مفهوم المجتمع المحلى والعناصر المكونة له من الأفراد والموقع والعادات والتقاليد والثقافة المحلية والعلاقات الإنسانية المتبادلة بين أفراده والجوانب الإقتصادية والسياسية له التى تعطيه شخصيته المتفردة. كما يتعرض للأسس المختلفة لتصنيف المجتمعات العمرانية، وأهمها التصنيف الحضرى الريفى.

أما فى الفصل الثانى فيختار البحث ثلاث مجتمعات محلية تعانى من تدهور واضح، وهى المجتمعات التاريخية والمجتمعات شبه الريفية اللارسمية والمجتمعات الريفية. حيث تتم دراسة كل مجتمع محلى على حدى من حيث تعريف المجتمع واهم الملامح العمرانية وغير العمرانية له. كما يتعرض لأهم المشكلات التى يعانى منها كل مجتمع وأولويات التنمية به وكذلك السياسات السابقة لتنميته. وينتهى البحث الى عدد من العوامل التى تقف حائلا أمام فاعلية الحلول المطروحة سابقا، منها تضارب مصالح وأولويات الجهات المشاركة المختلفة وعدم وجود تمويل كافى. ومن ثم تعانى هذه المحاولات من عدم إستدامة ما تم تحقيقه من إرتقاء.

و يتعرض الفصل الثالث لمفهوم تنمية المجتمع المحلى والإعتماد على مشاركة الأهالى كركيز أساسى فى عملية التنمية. فيتم عرض التعاريف المختلفة لهذا المفهوم وأسباب ظهوره. ويوضح البحث المبادئ الأساسية التى تعتمد عليها عملية تنمية المجتمع المحلى، وكذلك الأهداف الرئيسية لها. ويحدد البحث عدد من العقبات التى واجهت تطبيق هذا المفهوم فى مصر فى عدد من التجارب السابقة، منها سوء الإدارة وتداخل إختصاصات الهيئات المسئولة وندرة البرامج الإجتماعية.

و يحاول البحث فى الفصل الرابع وضع عملية تنمية المجتمع المحلى فى صورة منظومة تتكون من ثلاث منظومات فرعية ترتبط بعلاقات تبادلية مختلفة وهى الدور البشرى فى عملية التنمية والبيئة العمرانية والمضمون غير العمرانى لها. وتحتوى كل منظومة فرعية على عدد من العناصر ترتبط فيما بينها بعلاقات تبادلية. ويؤثر على منظومة تنمية المجتمع المحلى عدد من المحددات والقوانين الحاكمة وكذلك عوامل موجهة لعملية التنمية. ثم يتم عرض ست تجارب تنمية مختلفة من خلال هذه المنظومة. ففى المجتمعات التاريخية الحضرية يتم دراسة تجربة مدينة أصيلة بالمغرب ومجتمع الدرب الأحمر بالقاهرة. وفى المجتمعات شبه الريفية اللارسمية ينم دراسة تجربتى تنمية مجتمع بولاق الدكرور ومجتمع منشأة ناصر. ويتم دراسة تجربة تنمية قرية أتميدة بالدقهلية وقرية البسايسة بالشرقية كنماذج للمجتمعات الريفية.

و ينتهى البحث الى عدد من النتائج الخاصة بتحليل هذه التجارب للوقوف على خصائص المجتمع المحلى المؤثرة على عملية التنمية. فبالرغم من أن الإحتياجات الإنسانية واحدة والمشكلات التى تعانى منها المجتمعات المحلية المختلفة متشابهة، إلا أن خصائص المجتمع المحلى تؤثر على طبيعة التعامل مع هذه المشكلات وأسلوب تلبية إحتياجات أفراده. الأمر الذى يحتم دراسة المجتمع المحلى بصورة دقيقة والوعى بتفرده. وكذلك شمول عملية التنمية لكافة جوانب المجتمع. وذلك من اجل الوصول الى حلول أكثر واقعية وفاعلية فى التعامل مع المجتمع المحلى وعملية تنميته.

المحتويات

خصائص المجتمع المحلى كمدخل لمقارنة عملية تنمية المجتمعات فى الحضر والريف

إهداء: ..... أ
شكر وتقدير: ..... ب
ملخص البحث: ..... ج
المحتويات ..... ه
قائمة المحتويات: ..... و
قائمة الأشكال: ..... ل
قائمة الجداول: ..... ع
المقدمة ١
المقدمة: ٢
فصل تمهيدي: ٤
المشكلة والتساؤلات البحثية: إشكالية خصوصية المجتمع المحلى ونطاق تأثيرها على عملية التنمية ٥
أهداف الرسالة: ٥
الفرضية البحثية: ٦
منهجية الدراسة: ٦
مكونات الرسالة: ٧

الباب الأول: المجتمعات العمرانية: تصنيف و تحليل ١١
الفصل الأول: مدخل إلى تعريف المجتمعات العمرانية ١٢
١-١التعريف بالمجتمعات العمرانية: ١٣
١-١-١المجتمع المحلى: ١٣
١-١-٢المجتمع المحلى والمجتمع ١٣
١-١-٣عناصر تكوين المجتمع المحلى: ١٤
١-٢خصوصية وتفرد المجتمعات المحلية: ١٥
١-٢-١تغير مقومات المجتمع المحلى ١٦
١-٣أسس تصنيف المجتمعات ١٩
١-٣-١التصنيف الحضرى الريفى: ١٩
١-٣-١-١التقسيم الحضرى – الريفى فى الدول المختلفة: ٢٠
١-٣-١-٢ المجتمعات شبه الريفية والمجتمعات شبه الحضرية: ٢٢
١-٣-١-٣أهمية التقسيم الريفى الحضرى: ٢٢

١-٣-٢ التقسيم الجغرافى: ٢٢
١-٣-٣المجتمعات طبقا لنمط التخطيط العمرانى ٢٣
١-٣-٤المجتمعات طبقا لقانونية وجودها: ٢٣
١-٣-٥المجتمعات طبقا لتاريخ النشأة: ٢٣
١-٤ الخلاصة: ٢٥
هوامش الفصل الأول: ٢٦

الفصل الثانى: المجتمعات الحضرية- شبه الريفية- الريفية: خلفية معرفية ٢٨
تمهيد: ٢٩
٢-١المجتمعات الحضرية (التاريخية): ٣٠
٢-١-١تعريف المجتمعات التاريخية : ٣٠
٢-١-١-١أسباب تدهور المناطق التاريخية: ٣١
٢-١-١-٢أهم ملامح المجتمعات التاريخية: ٣٢
٢-١-١-٣أهمية تنمية المجتمعات التاريخية: ٣٤
٢-١-٢محددات وأولويات التنمية بالمجتمعات التاريخية: ٣٥
٢-١-٢-١أساليب التعامل مع المجتمعات التاريخية: ٣٥
٢-١-٢-٢محددات التعامل مع المجتمعات التاريخية: ٣٦
٢-١-٣نقد المحاولات السابقة لتنمية المجتمعات التاريخية ٣٧
٢-٢المجتمعات شبه الريفية..... ٤٠
٢-٢-١تعريف المناطق اللارسمية ٤٠
٢-٢-١-١أسباب ظهور المجتمعات اللارسمية..... ٤١
٢-٢-١-٢نمط ظهور المناطق اللارسمية:-..... ٤٣
٢-٢-١-٣المظاهر العامة للعمران بالمناطق اللارسمية: ٤٣
٢-٢-١-٤أنواع المناطق اللارسمية: ٤٤
٢-٢-٢أهداف عملية الإرتقاء بالتجمعات اللارسمية..... ٤٦
٢-٢-٣إشكالية التنمية واختلاف أولوياتها..... ٤٩
٢-٢-٣-١عقبات أمام نجاح تجارب تنمية المجتمعات اللارسمية: ٥٠
٢-٣المجتمعات الريفية: ٥٣
٢-٣-١تعريف القرى: ٥٣
٢-٣-١-١التعريف الوظيفى: ٥٣
٢-٣-١-٢التعريف الإحصائى: ٥٤
٢-٣-١-٣التعريف الإجتماعى: ٥٤

٢-٣-١-٤التعريف الإدارى: ٥٤
٢-٣-٢القرية المصرية فى ظل المتغيرات المحيطة ٥٨
٢-٣-٢-١عوامل التغير للقرية المصرية: ٥٨
٢-٣-٢-٢مظاهر التغير فى القرية المصرية: ٦٠
٢-٣-٣أولويات التنمية فى القرى المصرية..... ٦٢
٢-٣-٣-١أهم المشكلات التى تعانى منها القرى القائمة:..... ٦٢
٢-٣-٣-٢أهمية برامج التنمية غير العمرانية:..... ٦٤
٢-٣-٤نقدالجهود السابقة لتنمية القرية المصرية ٦٦
٢-٣-٤-١الجهود-فى الفترة من ١٩٣٧ إلى ١٩٥٢: ٦٦
٢-٣-٤-٢الجهود فى الفترة من ١٩٥٢ حتى الآن: ٦٩
٢-٤دراسة فاعلية السياسات السابقة لتنمية المجتمعات المحلية: الحضرية – شبه الريفية والريفية..... ٧٢
٢-٤-١إشكالية المصالح والأولويات: احتياجات الأفراد..... ٧٢
٢-٤-٢إشكالية التمويل: احتياجات التنمية وأعباء الحكومة ٧٦
٢-٤-٢-١ذاتية تمويل مشروعات الإرتقاء:..... ٧٩
٢-٤-٢-٢مرحلية التنفيذ:..... ٧٩
٢-٤-٢-٣المشاركة الشعبية والجهود الذاتية:..... ٧٩
٢-٤-٣إشكالية استدامة التنمية: ٨٠
٢-٥الخلاصة: ٨٢
٢-٥-١المجتمعات التاريخية..... ٨٢
٢-٥-٢المجتمعات اللارسمية..... ٨٢
٢-٥-٣المجتمعات الريفية..... ٨٣
٢-٥-٤دراسة فاعلية سياسات التنمية السابقة:..... ٨٤
هوامش الفصل الثانى:..... ٨٥

الباب الثانى: التنمية المجتمعية للمجتمعات الحضرية، شبه الريفية والريفية: ضرورة وسياسات..... ٩٣
الفصل الثالث: مدخل إلي منظومة تنمية المجتمعات. ٩٤
٣-١عملية التنمية: مفاهيم وأبعاد..... ٩٥
٣-١-١تعريف عملية التنمية:..... ٩٥
٣-١-٢مداخل التخطيط للتنمية:..... ٩٦
٣-١-٢-١المدخل الأحادى:..... ٩٦
٣-١-٢-٢المدخل المتعدد: ٩٦
٣-٢مفهوم تنمية المجتمعات:..... ٩٨

٣-٢-١ظهور مفهوم تنمية المجتمعات: ٩٨
٣-٢-٢لماذا مفهوم تنمية المجتمعات؟ ٩٩
٣-٢-٣تعريفات مفهوم تنمية المجتمعات: ١٠٠
٣-٣مبادئ تنمية المجتمعات المحلية: ١٠٥
٣-٣-١الإقناع: ١٠٥
٣-٣-٢الإرادة: ١٠٦
٣-٣-٣التمكين: ١٠٦
٣-٣-٣-١تعريف التمكين: ١٠٧
٣-٣-٣-٢دور المنظمات غير الحكومية والدعم السياسى: ١٠٧
٣-٣-٤المشاركة: ١٠٨
٣-٣-٤-١تعريف المشاركة: ١٠٩
٣-٣-٤-٢أهمية المشاركة فى عملية تنمية المجتمعات المحلية: ١١٠
٣-٣-٤-٣فاعلية المشاركة: ١١٢
٣-٣-٥عملية طويلة الأجل: ١١٣
٣-٤أهداف تنمية المجتمعات: ١١٣
٣-٤-١كفاءة إستغلال الموارد وتلبية الإحتياجات : ١١٤
٣-٤-٢إستدامة التنمية: ١١٥
٣-٥أهم المعوقات التى واجهت عملية تنمية المجتمعات المحلية فى مصر: ١١٥
٣-٥-١سوء الإدارة وتداخل الإختصاصات: ١١٦
٣-٥-١-١قصور إدارة عملية تنمية المجتمع المحلى: ١١٦
٣-٥-١-٢تداخل اختصاصات الجهات المسئولة: ١١٦
٣-٥-٢اختلاف الأولويات والأهداف: ١١٧
٣-٥-٢-١عدم مراعاة أولويات المجتمع: ١١٧
٣-٥-٢-٢اختلاف أولويات التنفيذ: ١١٨
٣-٥-٢-٣اختلاف الأهداف للجهات المشاركة: ١١٨
٣-٥-٣ندرة البرامج الإجتماعية: ١١٨
٣-٥-٤غياب الدعم السياسى: ١١٩
٣-٦الخلاصة: ١٢٢
هوامش الفصل الثالث: ١٢٣

الفصل الرابع: منظومة تنمية المجتمعات: فكر وتطبيق ١٢٨
٤-١ العمران وتنمية المجتمع المحلى: التداخل ١٢٩

٤-١-١ المدخل المنظومى ١٢٩
٤-١-٢ صياغة منظومة تنمية المجتمع المحلى: ١٣٠
٤-١-٣ فاعلية منظومة تنمية المجتمع المحلى: ١٣٠
٤-٢ عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى والأنساق الفرعية ١٣٣
٤-٢-١ الدور البشرى فى عملية تنمية المجتمع المحلى: ١٣٣
٤-٢-١-١ التعرف على المجموعات المشاركة: ١٣٥
٤-٢-١-٢ مستويات المشاركة: ١٤٣
٤-٢-١-٣ محددات المشاركة: ١٤٥
٤-٢-١-٤ حوافز المشاركة للمجموعات المختلفة: ١٤٧
٤-٢-٢ البيئة العمرانية كمعبر مادى عن التدهور والتداعى ١٤٩
٤-٢-٢-١الكتل: ١٥٠
٤-٢-٢-٢الفراغات العمرانية: ١٥٢
٤-٢-٢-٣النسيج العمراني ١٥٤
٤-٢-٢-٤الطرق: ١٥٥
٤-٢-٢-٥ المرافق ١٥٧
٤-٢-٢-٦ استعمالات الأراضي وتداخل الأنشطة ١٥٩
٤-٢-٣ المضمون غير العمراني:- احتياجات ملحة ١٦١
٤-٢-٣-١الجوانب السياسية ١٦١
٤-٢-٣-٢الجوانب الاقتصادية ١٦٤
٤-٢-٣-٣الخصائص الاجتماعية (البعد الاجتماعي الثقافي) ١٦٥
٤-٢-٣-٤ الجوانب الإدارية ١٦٩
٤-٢-٤ الإطار الأدائى والتنفيذى: ١٧٠
٤-٢-٤-١ التعرف على الاحتياجات المحلية والتعبئة للجهود ١٧١
٤-٢-٤-٢ الإعداد للتصميمات:- ١٧٣
٤-٢-٤-٣ التنفيذ: ١٧٦
٤-٢-٤-٤ مرحلة المتابعة والتقييم :- ١٧٧
٤-٢-٤-٥ الصيانة: ١٧٩
٤-٣ العلاقات المتبادلة بين عناصر وأنساق منظومة تنمية المجتمع المحلى. ١٨٠
٤-٣-١ العلاقات الداخلية الحاكمة بين عناصر النسق الفرعى ١٨٠
٤-٣-١-١ العلاقات التبادلية للمجموعات المشاركة ١٨٠
٤-٣-١-٢ العلاقات البينية لعناصر البيئة العمرانية ١٨١
٤-٣-١-٣ مجالات التنمية غير العمرانية وتداخلها فى المجتمع المحلى ١٨٣

٤-٣-٢ القوانين والقواعد المنظمة بين الأنساق الفرعية ١٨٤
٤-٣-٣ العوامل والمؤثرات الخارجية ١٨٥
٤–٤ إطار منظومة تنمية المجتمعات: مقارنة ١٨٦
٤-٤-١ إطار منظومة تنمية المجتمعات التاريخية ١٨٦
٤-٤-١-١تنمية مجتمع مدينة أصيلة ١٨٧
٤-٤-١-٢تنمية مجتمع الدرب الأحمر ١٩٣
٤-٤-٢ إطار منظومة تنمية المجتمعات اللارسمية ٢٠٤
٤-٤-٢-١ تنمية مجتمع بولاق الدكرور ٢٠٥
٤-٤-٢-٢ تنمية مجتمع منشأة ناصر ٢١٤
٤-٤-٣ إطار منظومة تنمية المجتمعات الريفية: ٢٢٢
٤-٤-٣-١تنمية قرية أتميدة – مركز ميت غمر – الدقهلية ٢٢٣
٤-٤-٣-٢تنمية مجتمع قرية البسايسة – مركز الزقازيق – الشرقية ٢٣٠
٤-٥ تحليل تجارب تنمية المجتمع المحلى المختلفة ٢٣٧
٤-٥-١الدور البشرى فى عملية تنمية المجتمع المحلي: ٢٣٧
٤-٥-٢البيئة العمرانية كنتاج مادى لعملية التنمية: ٢٣٨
٤-٥-٣المضمون غير العمرانى: التنمية البشرية أسلوب تحقيق تنمية مستدامة ٢٤٠
هوامش الفصل الرابع: ٢٤٣

الخلاصة والتوصيات ٢٤٧
خلاصة البحث ٢٤٨
التوصيات والدراسات المستقبلية: ٢٥١

المراجع ٢٥٣
المراجع الأجنبية: ٢٥٤
المراجع العربية: ٢٥٩

قائمة الأشكال:

شكل (١) التسلسل الفكرى لصياغة موضوع البحث ٨
شكل (٢) مكونات البحث ٩

شكل (١- ١) المعايير المختلفة لتصنيف المجتمعات العمرانية ٢٤

شكل (٢-١) مازالت القاهرة الفاطمية محتفظة بجزء كبير من التراث العمرانى والإجتماعى ٣٠
شكل (٢-٢) مازالت بعض المناطق التاريخية تحمل طابعها الأصلى..... ٣٠
شكل (٢-٣) غياب الوعى بالقيمة التراثية للمنطقة..... ٣١
شكل (٢-٤) الشوارع قد لا تتناسب مع استخدام السيارة ٣١
شكل (٢-٥) تعانى المناطق التاريخية من الزحام وإهمال المحيط العمرانى للآثار ٣٢
شكل (٢-٦) تتميز المناطق التاريخية بتجانس الإرتفاعات..... ٣٢
شكل (٢-٧) تهتم المناطق التاريخية فى المدن العربية بالخصوصية والتوافق مع المناخ..... ٣٣
شكل (٢-٨) مازالت بعض الحرف التقليدية تزاول فى هذه المناطق. ٣٣
شكل (٢-٩) المحيط العمرانى للمبانى الأثرية فى تغير مستمر..... ٣٤
شكل (٢-١٠) يجب الحفاظ على المقياس الإنسانى للنسيج العمرانى ولكن يمكن تحسين المبانى. ٣٥
شكل (٢-١١) يجب الوعى بالتشكيل الفراغى والمفردات المعمارية للمحيط الأثرى عند تنمية المنطقة ٣٥
شكل (٢-١٢) يجب دراسة التطور التاريخى للمناطق التاريخية (منطقة الدرب الأحمر ١٩٢٠)..... ٣٦
شكل (٢-١٣) يجب الإهتمام بالمحيط العمرانى للآثار..... ٣٧
شكل (٢-١٤) لا يمكن تجاهل المجتمع التقليدى بهذه المناطق..... ٣٧
شكل (٢-١٥) خلخلة المنطقة حول الأثر ستعود بالسلب على المجتمع والأثر نفسه ٣٨
شكل (٢-١٦) تمثل المناطق التاريخية رصيد حضارى وإقتصادى يجب الإعتناء به والاستفادة منه..... ٣٩
شكل (٢-١٧) المبانى من الطوب والخرسانة فى المناطق اللارسمية على الأراضى الزراعية ٤٠
شكل (٢-١٨) منطقة الناصرية المقامة على أراضى ملكية عامة بأسوان..... ٤١
شكل (٢-١٩) غياب دور التخطيط وعدم موافقة الإسكان المعروض لإمكانيات الكثير من السكان أدى إلى اتجاههم إلى المناطق اللارسمية ٤٢
شكل (٢-٢٠) الإتجاه إلى تقسيم الأراضى الزراعية وبيعها للبناء عليها..... ٤٢
شكل (٢-٢٢) تمتد هذه المبانى وتنتشر بصورة أكبر ٤٣
شكل (٢-٢١) تظهر بعض المساكن من مواد ضعيفة فى أماكن متفرقة. ٤٣
شكل (٢-٢٣) يكتمل نمو المبانى لتصبح مستعمرة كاملة ٤٣

شكل (٢-٢٤) تدهور المنطقة وغياب المرافق ٤٣
شكل (٢-٢٥) التكدس فى منازل تفتقر إلى الشروط الصحية. ٤٤
شكل (٢-٢٦) الشوارع ضيقة جدا فى المناطق المقامة على أراضى زراعية(حارات مقفلة)..... ٤٤
شكل (٢-٢٧) شوارع ضيقة ومتعرجة كما أنها ذات ميول حادة-الناصرية ٤٥
شكل (٢-٢٨) المبانى من الكرتون أو الصفيح أحيانا -زينهم ٤٥
شكل (٢-٢٩) تحليل هيكلى لنمط الإسكان اللارسمى فى إطار عملية التحضر ٤٥
شكل (٢-٣٠) المعايير المختلفة لتعريف القرية ٥٥
شكل (٢-٣٢) قرية أتميدة – مركز ميت غمر – الدقهلية..... ٥٧
شكل (٢-٣١) قرية البلاشون – مركز بلبيس – الشرقية ٥٧
شكل ٢-٣٣ قرية بنى سليمان الشرقية- بنى سويف ٥٧
شكل (٢- ٣٤) الإمتداد المستمر للقرية لمقابلة تطلعات الأفراد..... ٥٨
شكل (٢- ٣٥) انتشار المدارس بالقرى و تطور الخدمات التعليمية ٥٨
شكل (٢- ٣٦) انتشار الطرق داخل الكتلة السكنية للقرية و على أطرافها..... ٥٩
شكل (٢–٣٧) امتداد قرية المنوات – مركز أبى النمرس- الجيزة حتى حدود الطرق السريعة القريبة. ٥٩
شكل (٢–٣٨) أصبحت القرية تعانى من تناقضات واضحة بين المبانى ذات الطابع الحضرى وامتدادها على الأراضى الزراعية ٦٠
شكل (٢–٣٩) انتشار التعليم فى الريف حتى بين الفتيات ٦٠
شكل (٢–٤٠) ظهور مبانى مشابهة لمبانى المدن وذات ارتفاعات كبيرة ٦١
شكل (٢–٤١) ظهور استعمالات جديدة بالقرى مثل الورش ٦١
شكل (٢–٤٢) انتشار المبانى ذات الطابع الحضرى داخل القرية ٦١
شكل (٢–٤٣) اندثار شخصية القرية وانتشار المبانى ذات الطابع الحضرى..... ٦٢
شكل (٢–٤٤) عدم ملاءمة الطرق الداخلية الضيقة لإستعمال السيارة كما تسبب مشكلة بالنسبة لإمتداد شبكات المرافق..... ٦٣
شكل (٢–٤٥) تضارب مصالح و أولويات المجموعات المختلفة..... ٧٣
شكل (٢–٤٦) كيفية تحديد أولويات و مشكلات المجتمع المحلى و حلولها. ٧٦
شكل (٢–٤٧) مصادر التمويل المتاحة لعملية التنمية. ٧٨

شكل (٣-١) مداخل التخطيط للتنمية ٩٧
شكل (٣-٢) تنمية المجتمع المحلى المستهدفة. ١٠٤
شكل (٣-٣) مبادئ تنمية المجتمع المحلى ١٠٥
شكل (٣-٤) سلم المشاركة يوضح مراتب ودرجات مشاركة الأفراد من الاستغلال إلى تحكم الفرد فى مصيره ١١٠

شكل (٣-٥) مشاركة الأهالى فى أعمال الترميم بسور القاهرة ١١١

شكل (٤-١) منظومة تنمية المجتمع المحلى ١٣٢
شكل (٤-٢) المنظومة الفرعية للدور البشرى فى عملية تنمية المجتمع المحلى ١٣٣
شكل (٤-٣) الدور البشرى فى منظومة تنمية المجتمع المحلى ١٣٤
شكل (٤-٤) حى الكامبونج–جاكرتا- إندونيسيا ١٣٥
شكل (٤-٥) مدينة هندور بالهند بها ١٨٣ منطقة عشوائية ١٣٦
شكل (٤-٦) مدينة أصيلة التاريخية اعتمدت بالكامل على الأهالى فى عملية التنمية ١٣٩
شكل (٤-٧) حى كامبونج كالى تشو- دى إندونيسيا قام الأهالى بعملية التنمية لمجتمعهم بأنفسهم. ١٣٩
شكل (٤-٨) الأهالى بقرية آيت إكتل بالمغرب هم القائمون على عملية تنمية قريتهم وتوفير المياه والكهرباء. ١٤٠
شكل (٤-٩) هرم المشاركة فى المجتمع المحلى ١٤٠
شكل (٤-١٠) استخدام طرق البناء المحلية. ١٤١
شكل (٤-١١) استخدام المواد المحلية فى مجتمع الكامبونج كالى- إندونيسيا ١٤١
شكل (٤-١٢) بعض برامج التوعية الصحية بالدرب الأحمر ١٤٥
شكل (٤-١٣) العوامل المؤثرة على عملية التنمية المجتمعية. ١٤٦
شكل (٤-١٤) المنظومة الفرعية للبيئة العمرانية فى عملية تنمية المجتمع المحلى ١٤٩
شكل (٤-١٥) البيئة العمرانية هى نتاج تفاعل الإنسان مع الطبيعة ١٤٩
شكل (٤-١٦) البيئة العمرانية فى منظومة تنمية المجتمع المحلى. ١٥٠
شكل (٤-١٧) المبانى الأثرية تمثل قيمة عمرانية فى المناطق التاريخية يجب الإهتمام بها. ١٥٠
شكل (٤-١٩) اللون الأبيض وتماثل الإرتفاعات للكتل عامل هام فى صياغة شخصية مدينة أصيلة. ١٥١
شكل (٤-١٨) مبانى سكنية فى مناطق لارسمية، يتضح بها اختلاف الملمس و مواد التشطيب المستخدمة.. ١٥١
شكل (٤-٢٠) تعدى المبانى على سور القاهرة التاريخى. ١٥١
شكل (٤-٢١) يمكن تحسين هذه المبانى والإبقاء عليها ١٥٢
شكل (٤-٢٣) فراغات تساعد على التواصل الإجتماعى ١٥٢
شكل (٤-٢٢) الفراغات عصب الحياة فى المجتمع ١٥٢
شكل (٤-٢٤) فراغ منغلق يعبر عن أهمية الخصوصية فى المجتمع ١٥٣
شكل (٤-٢٥) الطبوغرافيا تشكل الفراغات والمنطقة ككل ١٥٣
شكل (٤-٢٦) تراكم القمامة فى الفراغات العمرانية فى المناطق التاريخية (الدرب الأحمر) ١٥٣
شكل (٤-٢٧) أحد المسارات التى يسلكها الأفراد يوميا فى مدينة هندور-الهند. ١٥٤
شكل (٤-٢٨) يمثل طريق الأتوستراد حافة محددة لمنطقة منشأة ناصر. ١٥٤
شكل (٤-٢٩) الشوارع الضيقة الطويلة تنتشر فى المناطق اللارسمية المقامة على أراضى زراعية ١٥٥
شكل (٤-٣١) الاختناقات المرورية مشكلة دائمة فى المناطق اللارسمية ١٥٥

شكل (٤-٣٠) نماذج مختلفة من النسيج العمرانى ١٥٦
شكل (٤-٣٢) شوارع الكتلة القديمة بالقرية ضيقة ١٥٧
شكل (٤-٣٣) قصور فى الصرف الصحى وتدور البيئة..... ١٥٧
شكل (٤-٣٤) الصرف على مصرف مكشوف هو المعتاد فى المناطق الريفية ١٥٨
شكل (٤-٣٥) انتشار الكهرباء فى القرى ١٥٨
شكل (٤-٣٦) القمامة كانت تسد مجرى النهر فى مدينة هندور بالهند قبل إزالتها. ١٥٩
شكل (٤-٣٧) المحلات يعلوها المسكن فى سمرندا بإندونيسيا ١٥٩
شكل (٤-٣٨) ظهور استعمالات جديدة بالقرية مثل محلات بيع قطع غيار السيارات وصيانتها ١٦٠
شكل (٤-٣٩) المنظومة الفرعية للمضمون غير العمرانى فى عملية تنمية المجتمع المحلى..... ١٦١
شكل (٤-٤٠) عناصر منظومة المضمون غير العمرانى الفرعية..... ١٦١
شكل (٤-٤١) برامج تدريب السيدات على الحياكة..... ١٦٤
شكل (٤-٤٢) محو الأمية للفتيات ١٦٦
شكل (٤-٤٣) حالة التوازن أو الثبات بين عوامل التغيير. ١٦٧
شكل (٤-٤٤) الإطار الأدائى والتنفيذى فى عملية تنمية المجتمع المحلى ١٧٠
شكل (٤-٤٥) خطوات الإطار الأدائى لعملية تنمية المجمع المحلى..... ١٧١
شكل (٤-٤٦) أحد التصميمات العمرانية التى تم إعدادها بمشاركة الأهالى فى بولاق الدكرور ١٧٤
شكل (٤-٤٧) برامج التوعية الصحية لأطفال المدارس..... ١٧٥
شكل (٤-٤٨) أحد الأفراد يقوم بتحسين منزله فى الكامبونج بجاكرتا- إندونيسيا..... ١٧٦
شكل (٤-٤٩) أعمال الترميم بأحد المبانى التاريخية ١٧٦
شكل (٤-٥٠) الأهالى ينفذون شبكة الصرف الصحى حيث ظهرت مستجدات عديدة أثناء العمل بالناصرية - أسوان ١٧٧
شكل (٤-٥١) أعمال الصيانة المستمرة فى مدينة أصيلة- المغرب..... ١٧٩

قائمة الجداول:

جدول (٢-١) خصائص المناطق غير الرسمية بعشرة محافظات في مصر ٤٧
جدول (٢-٢) الهيكل الإدارى للمحافظات..... ٥٦
جدول (٢–٣)القرى التجريبية التي تم اختيارها..... ٧١

جدول (٣-١) تطور مفهوم تنمية المجتمع المحلى..... ١٠٠
جدول (٣-٢) تعريف مفهوم تنمية المجتمعات المحلية..... ١٠٣

جدول (٤-١) ترتيب أدوار الجهات المشاركة المختلفة. ١٤٣
جدول (٤-٢) أنواع الجهات المشاركة المختلفة و أدوارها..... ١٤٤
جدول (٤-٣) مصفوفة العلاقات التبادلية للمجموعات المشاركة..... ١٨٢
جدول (٤-٤) مصفوفة العلاقات التبادلية لعناصر البيئة العمرانية..... ١٨٣
جدول (٤-٥) مصفوفة العلاقات التبادلية لعناصر المضمون غير العمرانى..... ١٨٤
جدول (٤-٦) مقارنة تجارب تنمية المجتمعات المختلفة..... ٢٣٦

المقدمة

المقدمة:

خلق الله الإنسان لعمارة الأرض وسخر له كل ما عليها لهذا الغرض. فامتد العمران حتى بلغ أطراف الأرض وأنشأ الإنسان تجمعات عمرانية لا حصر لها سواء حضرية أو ريفية أو غيرها. وظلت قضية تنمية هذه المستقرات شغله الشاغل وهدفه الأسمى على مر الزمن باختلاف موارده وإمكانياته وثقافته والتقنيات المتاحة له، وذلك لتوفير متطلبات الحياة لأعداد البشر المتنامية واحتياجاتهم اللانهائية. إلا أن هذا استتبع ظهور العديد من المشاكل المتراكمة والمتشابكة نتيجة لتوسعاته الواعية وغير الواعية في كثير من الأحيان بسبب احتياجاته وطموحاته المتزايدة مع ضعف إمكانياته وموارده وقصر نظره.

وقد تناولت العديد من الأبحاث والدراسات مشاكل التنمية من حيث رصدها وتحديد أسبابها وعوامل ظهورها وكذلك محاولة طرح حلول لها. كما ظهر مجال تنمية المجتمعات الذي يعتمد علي المجتمع المحلى كمحور أساسي لحل مشكلاته كمدخل متوافق مع طبيعة هذه الإشكاليات التي يتعرض لها العالم وخاصة الدول النامية التي تعانى من تدهور حالة المجتمعات القائمة الحضرية والريفية. إلا أن هناك بعدا أكثر عمقا وتعقيدا لإشكالية التنمية يفرضه المجتمع المحلى .و يتمثل هذا البعد فى خصوصية كل مجتمع وتفرده. فمن أهم سمات المجتمعات المحلية هو اختلافها وتنوعها من كونها مجتمعات حضرية داخل المدن تضم مجتمعات تراثية، ذات القيمة ومجتمعات جديدة تعرف حسب مستوى دخل أفرادها أو مجتمعات هامشية عشوائية تنمو على أطراف المدن. هذا بالإضافة إلي المجتمعات الريفية التي تتراوح بين القرى والمراكز إلي الكفور والنجوع.هذا التعدد يدل علي اختلاف وتباين في الخصائص العمرانية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وما يؤدى إليه من اختلاف المشكلات التي تتعرض لها هذه المجتمعات.

وبالرغم من الأطر المطروحة لإيجاد حلول لمشكلات تنمية المجتمعات إلا أنها اتبعت جميعها نفس المدخل والمنهجية في تنمية المجتمعات المختلفة علي الرغم من اختلاف خصائص المجتمعات المعنية، مما أدى إلي عدم تحقيق النتائج المرجوة ووجود الكثير من السلبيات بسبب إغفالها لإشكالية خصوصية وذاتية المجتمعات واحتياج كل منها لحل خاص ملائم لها.

تتناول هذه الرسالة الأطر والبرامج التي تم وضعها لحل هذه المشكلات ومدى ملاءمتها للمجتمعات الحضرية والريفية علي اختلافها.

ويطرح البحث مفهوم تنمية المجتمعات من خلال منظومة تختلف باختلاف مكوناتها مما يستتبع اختلاف طبيعة المنهجية المتبعة والمجموعات المشاركة في هذه العملية من حيث أدوارهم ومستويات مشاركتهم. فيتم عرض وتحليل تجارب سابقة لتنمية مجتمعات حضرية وريفية اتبعت مفهوم تنمية المجتمعات

وما وصلت له من نتائج ومناقشة مدى ملائمة الأطر المتبعة لهذه المجتمعات وما إذا كانت هناك نقاط وخطوات ثابتة دائما أم أنها يجب أن تتغير وتعدل لتناسب المجتمع المحلي موضع التنمية.

و ذلك فى إطار مقارنة أطر التنمية وخطوات عملية التنمية للمجتمعات الحضرية والريفية للوصول إلي أساليب أكثر فاعلية وملاءمة للاحتياجات المجتمع وموارده وبالتالي أقرب إلى واقعية التنفيذ.

فصل تمهيدى

المشكلة والتساؤلات البحثية

أهداف الرسالة

الفرضية البحثية

منهجية الدراسة

مكونات الرسالة

المشكلة والتساؤلات البحثية: اشكالية خصوصية المجتمع المحلى ونطاق تأثيرها على عملية التنمية

تكمن المشكلة البحثية فى أنه بالرغم من تعدد محاولات تنمية المجتمعات المحلية وتنوع الجهات التى تعمل فى هذا المجال سواء قطاع عام أو قطاع خاص أو جمعيات أهلية أو منظمات دولية إلا أنه مازالت الحلول المطروحة عاجزة عن حل جميع المشكلات القائمة. وهذه الإشكالية لا تقتصر على المجتمعات العشوائية فقط ولكنها قائمة فى كافة المجتمعات خاصة الفقيرة منها سواء كانت هامشية، ريفية أو حضرية.

ويمكن تحديد عدد من المشكلات المتعلقة ببرامج التنمية فى اطار عجزها عن تقديم حلول متوافقة مع الوضع القائم للمجتمع منها:

١- تشابه البرامج والخطط المطروحة فى طريقة التعامل مع المشكلات السائدة فى المجتمعات المختلفة على الرغم من اختلاف خصائص كل مجتمع واختلاف أولوياته وطبيعة التعامل مع عناصره المختلفة. كما أن بعضها يكون وارد من خارج الواقع المحلى.

٢- إن مفهوم تنمية المجتمعات المحلية يعتمد فى الأساس على فكر المشاركة الشعبية إلا أن مجال تطبيقها مازال قاصرا. وبالرغم من العديد من الدراسات و الأبحاث التى ناقشت الفكر التطبيقى لمفهوم مشاركة المجتمع إلا أن مازال هناك فجوة بين المفهوم و التطبيق.

و بالرغم من نجاح بعض التجارب فى تحقيق بعض التقدم إلا أن حجم المشكلات مازال أكبر من فاعلية الحلول المطروحة مما يدفع إلى طرح بعض التساؤلات التى يحاول البحث الإجابة عنها:

- هل نجحت التجارب المختلفة لتنمية المجتمعات المحلية فى مصر فى طرح الحلول المناسبة أم أن اختلاف المجتمع المحلى كان عائقا أمام احرازها للتقدم المستهدف؟
- هل يمكن صياغة منظومة لتنمية المجتمع المحلى تتسع لتناسب المجتمعات المختلفة وهل تتشابه عناصر هذه المنظومة فى المجتمعات المختلفة أم تختلف؟
- ما هى أسباب قصور تطبيق فكر المشاركة الشعبية فى مصر حتى الآن؟

أهداف الرسالة:

يهدف البحث إلى الوقوف على أسباب عدم فاعلية أو نجاح المحاولات السابقة لتنمية المجتمعات المختلفة. ومحاولة الوصول إلى إطار أو منهجية لتنمية المجتمع المحلى تتوافق مع تفرده وخصوصيته.

و ذلك من خلال تحقيق عدد من الأهداف الثانوية:

١- صياغة منظومة لتنمية المجتمع المحلى وتحديد عناصرها وعلاقاتها التبادلية كمدخل لإطار تنموى متوافق.

٢- تحديد خصائص المجتمع المحلى الذاتية المؤثرة على عملية التنمية وطبيعة تأثيرها.

الفرضية البحثية:

يعتمد البحث على فرضية عامة تمثل المحور الرئيسى فى تناوله لمجال تنمية المجتمعات المحلية وهى:

أنه يمكن زيادة فاعلية المجهودات التنموية المبذولة لتنمية المجتمعات من خلال الوعى بخصوصية وتفرد المجتمع محل التنمية واقتراح برنامج تنموى خاص به.

وضع البحث عدة فرضيات ثانوية اعتمد عليها خلال عرضه لإشكالية تنمية المجتمعات الحضرية والريفية.

١- السبب الرئيسى لعدم نجاح أو استدامة مشروعات التنمية هو عدم الوعى بذاتية المجتمع وتفرده.

٢- يمكن رؤية عملية تنمية المجتمع المحلى من خلال كونها منظومة لها أنساق فرعية وعناصر تربطها علاقات متغيرة. ويمكن أن تتشابه عناصر هذه المنظومة فى المناطق المختلفة إلا أن ما يختلف هو طبيعة التعامل مع كل عنصر، ولذا يجب أن تكون الحلول والبرامج المطروحة متوافقة مع خصائص كل مجتمع.

٣- غياب الدعم السياسى هو السبب الرئيسى لعدم تطبيق فكر المشاركة الشعبية بصورة فعالة فى مصر.

منهجية الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث واثبات الفرضيات التى طرحها، اعتمد البحث على منهجين رئيسيين: المنهج الإستقرائى والمنهج التحليلى المقارن. وقد تناول المنهج الإستقرائى الشق النظرى من الرسالة. فيستهدف الوصول إلى ماهية المجتمع المحلى وابراز ماله من خصائص ذاتية وتفرد تحتم ضرورة التعامل مع كل مجتمع محلى بصورة مختلفة. وقد تم الإستعانة بالعديد من المراجع والأدبيات التى تناولت موضوعات المجتمعات العمرانية ومفاهيم التنمية والتنمية الحضرية والريفية.

و استندت الباحثة إلى فكر النظرية العامة للنظم والتى تعتمد على أن عملية تنمية المجتمعات هى منظومة تشمل عدد من المنظومات الفرعية والتى تحتوى بدورها على عناصر تتفاعل فيما بينها لتشكل عملية تنمية المجتمع المحلى.

أما المنهج التحليلى المقارن فتم استخدامه للوصول إلى العلاقة المتبادلة بين عملية تنمية المجتمع المحلى وخصائصه، حيث تم اختيار مثالين لكل مجتمع من المجتمعات محل الدراسة- المجتمعات الحضرية التاريخية والمجتمعات شبه الريفية اللارسمية والمجتمعات الريفية- و ذلك طبقا لمنهجية ومعاييراختيار ترد بالباب الثانى الفصل الرابع بالرسالة. ثم تم القيام بعمل دراسة تحليلية لهذه المشروعات ومقارنتها فى ضوء

منظومة تنمية المجتمعات المقترحة لتحديد نقاط التشابه والاختلاف. وبالتالى الوقوف على طبيعة تأثير خصائص المجتمعات المختلفة على عملية التنمية.

مكونات الرسالة:

تتكون الرسالة من بابين. يشتمل الباب الأول منها على فصلين. حيث يتناول الفصل الأول المجتمع المحلى من حيث تعريفه والآراء المختلفة المرتبطة بهذا التعريف ومقارنته بتعريف المجتمع. كما يتناول خصوصية المجتمع المحلى وتفرد عناصره واختلافها من مجتمع إلى آخر. هذا بالإضافة إلى الأسس المختلفة لتصنيف المجتمعات العمرانية والمعايير اللازمة لذلك.

أما الفصل الثانى فيتناول ثلاث نوعيات من المجتمعات والتى يتناولها البحث بالدراسة: وهى المجتمعات الحضرية التاريخية والمجتمعات شبه الريفية اللارسمية والمجتمعات الريفية كنماذج مختلفة من المجتمعات المحلية المتداعية. حيث يتم تعريف كل مجتمع والتعرف على أهم الملامح العمرانية وغير العمرانية الخاصة به وأهم المشكلات التى يعانى منها وأسباب التدهور والتداعى. كذلك يتناول محددات التعامل معه والمحاولات والسياسات السابقة لتنميته ودراسة مدى فاعليتها.

ويتكون الباب الثانى من فصلين، حيث يتعرض الفصل الثالث إلى مفهوم تنمية المجتمع المحلى كأحد مفاهيم التنمية. فيتناول تعريفاته وكذلك مبادئه مثل الإقناع والإرادة والتمكين والمشاركة وطول الأجل. بالإضافة إلى تناول أهداف تنمية المجتمع المحلى من كفاءة استغلال الموارد واستدامة التنمية.ثم يتعرض لأهم أسباب عدم نجاح أو فاعلية كثير من تجارب تنمية المجتمعات المحلية فى مصر من اختلاف مصالح الجهات المشاركة المختلفة وتداخل اختصاصاتها وندرة البرامج الإجتماعية وغياب الدعم السياسى.

أما الدراسة التطبيقية فيتم تناولها فى الفصل الرابع. حيث يتم التعرض لفكر النظرية العامة للنظم وكيفية انتهاجها لصياغة منظومة لعملية تنمية المجتمع المحلى. ويتم تحديد الأنساق الفرعية المكونة لمنظومة تنمية المجتمع المحلى وهى الدور البشرى فى عملية التنمية والبيئة العمرانية وغير العمرانية لعملية التنمية. وكذلك تحديد العناصر المكونة لكل نسق فرعى والعلاقات المتبادلة بينها. ثم تتم مقارنة تجارب تنمية المجتمعات المختلفة فى ضوء منظومة تنمية المجتمع المحلى. حيث يتم عرض المجتمع الحضرى التاريخى من خلال تجربة مدينة أصيلة بالمغرب وتجربة مجتمع الدرب الأحمر بالقاهرة. والمجتمع شبه ريفى اللارسمى من خلال تجربة بولاق الدكرور بالجيزة ومنشأة ناصر بالقاهرة. أما المجتمع الريفى فيتم عرضه من خلال تجربة قرية أتميدة بالدقهلية وقرية البسايسة بالشرقية.

ثم يتم عرض النتائج الخاصة بتحليل الجزء النظرى والجزء التطبيقى للوقوف على أسباب نجاح وفاعلية كل تجربة وكذلك الخصائص الذاتية لكل مجتمع المؤثرة على عملية تنميته ونمط تأثيرها على طبيعة التعامل مع عناصر المجتمع المحلى. كما يضع البحث بعض التوصيات الخاصة بزيادة الوعى بذاتية المجتمع المحلى وزيادة فاعلية السياسات الخاصة بتنميته. ويوضح الشكل رقم ١ المنهج المتبع والتسلسل الفكرى لصياغة موضوع البحث. ويوضح شكل ٢ الأجزاء والموضوعات المكونة للبحث.

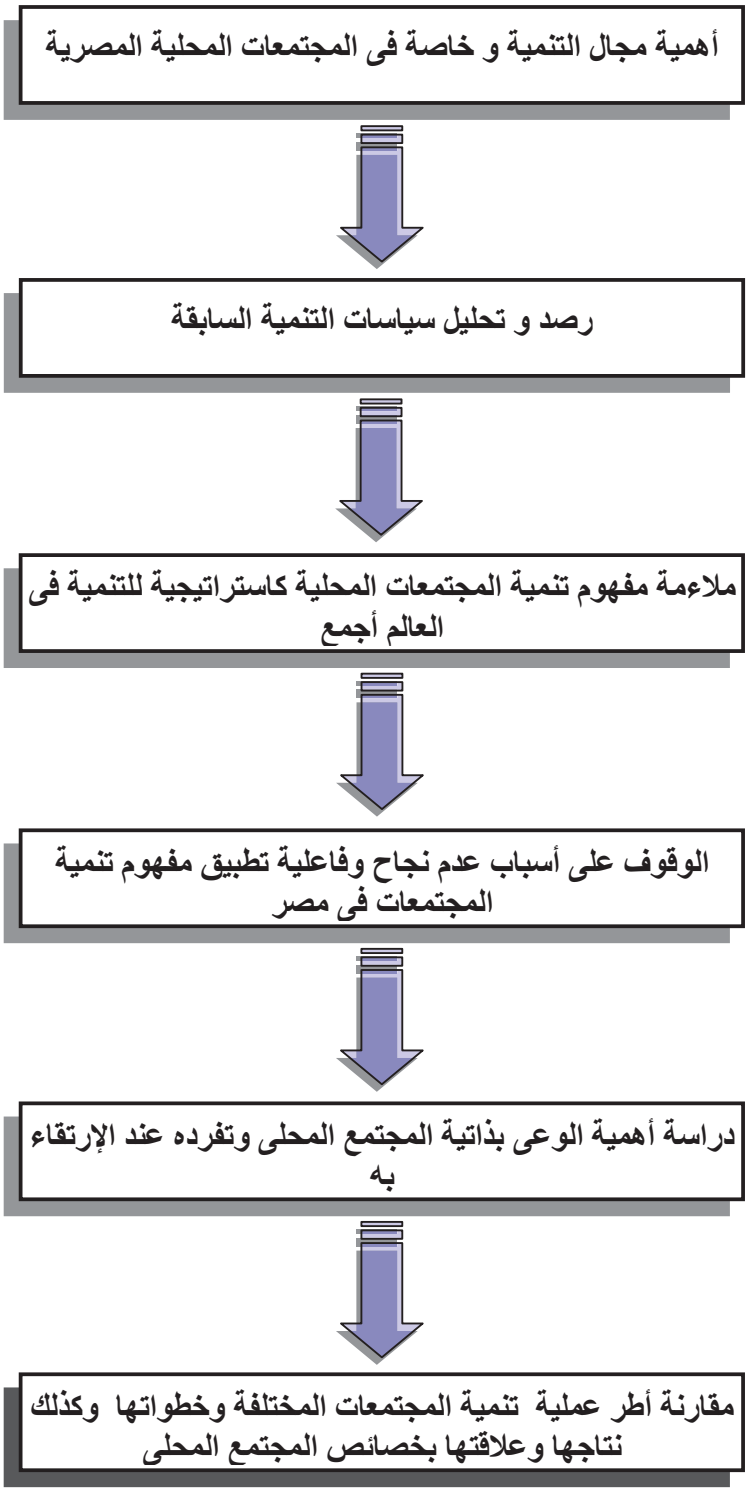

شكل (١) التسلسل الفكرى لصياغة موضوع البحث

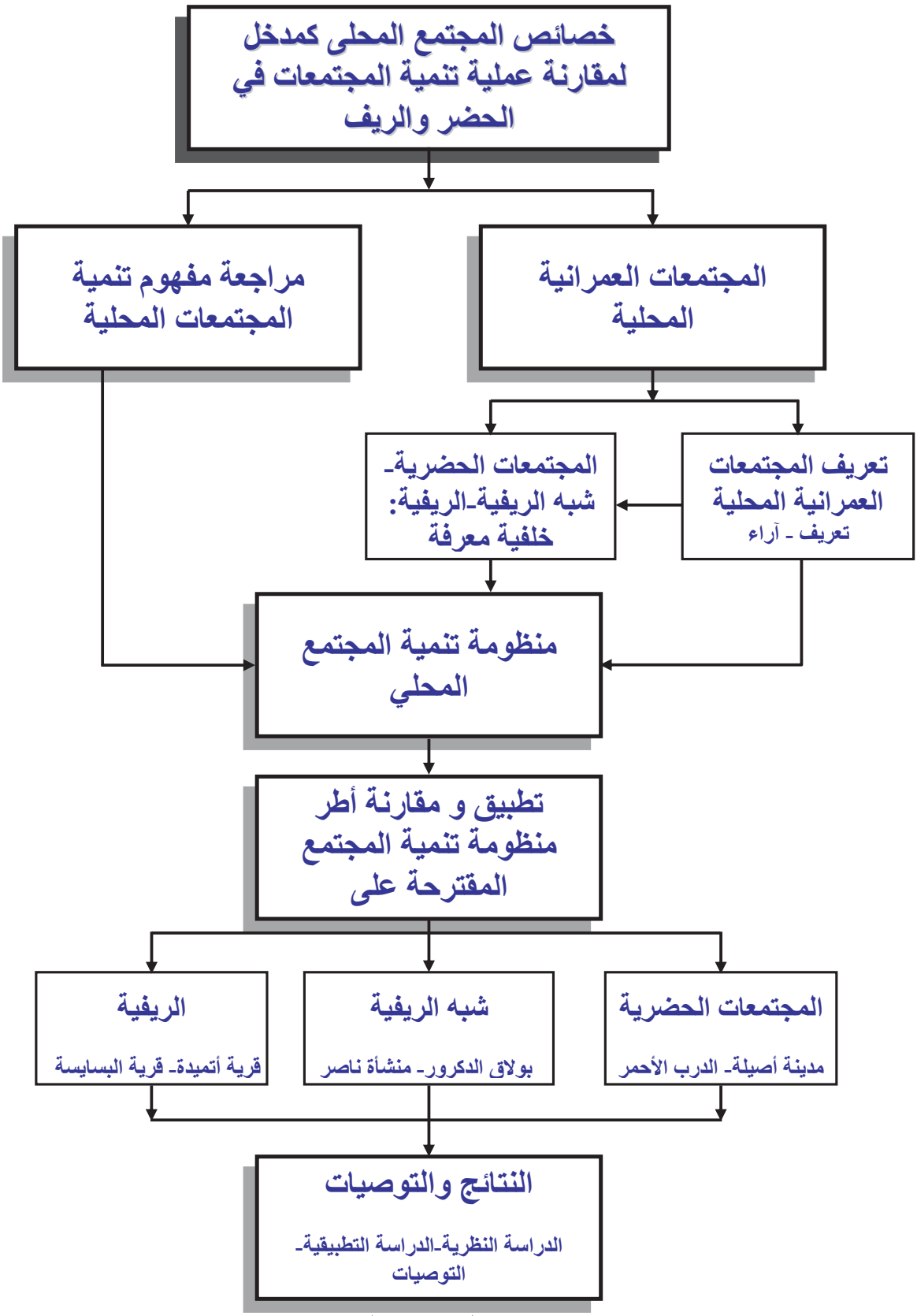

شكل (٢) مكونات البحث

الباب الأول:

المجتمعات العمرانية: تصنيف وتحليل

١ـ الفصل الأول: مدخل إلى تعريف المجتمعات العمرانية

٢ـ الفصل الثانى: المجتمعات الحضرية، شبه الريفية، والريفية ـ خلفية معرفية

الفصل الأول: مدخل إلى تعريف المجتمعات العمرانية

١-١ التعريف بالمجتمعات العمرانية

١-٢ خصوصية وتفرد المجتمعات المحلية

١-٣ أسس تصنيف المجتمعات

١-١التعريف بالمجتمعات العمرانية:

خلق الإنسان ليعيش فى جماعات فهو ليس بكائن فردى مصداقا لقول الله تعالى " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير."[١] فكون الإنسان أسرة ثم قبيلة وهكذا حتى تدرجت المجتمعات البشرية إلى أن وصلت إلى المدن الحديثة.

وقد تعددت المحاولات لتعريف المجتمعات العمرانية لكثير من الباحثين كل من خلال مجال تخصصه. ويمكن القول بأن المجتمع الإنسانى نشأ نتيجة لتواجد مجموعة من الأفراد يعيشون بصفة دائمة فى منطقة جغرافية محددة، الأمر الذى أدى إلى قيام علاقات إنسانية متبادلة بينهم نتيجة لوحدة المكان والمصالح وما نتج عن ذلك من أنظمة وعادات وتقاليد وأمانى وأهداف مشتركة. ولابد من الإشارة إلى العلاقات الإنسانية المتبادلة بين أفراد المجتمع أى العلاقات المعنوية التى تنشأ بسبب الجيرة المكانية بين أفراد المجتمع والتأثير السلوكى المتبادل بينهم.[٢]

١-١-١المجتمع المحلى

لم يكن لفظ المجتمع المحلى COMMUNITY معروفا حتى أوائل القرن العشرين وكان يعنى الأرض وما عليها من الناس وما تقوم بينهم من علاقات إنسانية ونشاطات مختلفة وما يملكون من مؤسسات الخدمات الأساسية وما يرتبط بينهم من ثقافة. وعلى هذا الأساس يمكن تسمية أى مجتمع عمرانى مجتمع محلى COMMUNITY سواء كان حضريا أو ريفيا.

ويعتبر دكتور جالبين Dr. C.J. GULBIN أول عالم إجتماعى ريفى يحاول وضع تعريف للمجتمع المحلى الريفى. فبدأت المحاولات لتعريف المجتمع المحلى حيث أضافت بعدا جديدا لتعريف المجتمعات السابق ذكره ألا وهو أن أفراد المجتمع المحلى يتسمون بثقافة مشتركة يتميزون بها عن غيرهم من المجتمعات الأخرى. كما أضيف إلى التعريف خاصية تمتع المجتمع المحلى بشبه إكتفاء ذاتى.[٣]

١-١-٢المجتمع المحلى والمجتمع

يرى العالم الإجتماعى تونيز TONNIES فى كتابه المجتمع المحلى والمجتمع أن جميع العلاقات الإجتماعية تنبع من الإرادة الإنسانية. غير أن هذه العلاقات يمكن تقسيمها إلى نوعين مختلفين من العلاقات.

فيعرف المجتمع المحلى GEMEINSCHAFT بأن علاقاته الإجتماعية تسودها الإرادة الفطرية NATURAL WILL. فالفلاحون والقرويون يعيشون فى ظل هذه العلاقات ،حيث يعيشون ويعملون معا فى إتصال وثيق قائم على الإنسجام والوئام.

أما المجتمع GESELLSCHAFT فإن العلاقات الإجتماعية فيه تقوم على الإنفصال. حيث يعتمد كل فرد على نفسه بمعزل عن الآخرين ويشعر بحالة من التوتر إزاء الأفراد الآخرين. وهناك تناغم بين إرادة الأفراد

على أساس لا شخصى أو عن طريق التعاقد. فيطلق على هذا المجتمع (مجتمع التعاقد) حيث تكون الإرادة العقلية RATIONAL WILL هى الأساس للعلاقات الإجتماعية.[٤]

إلا أن هذا التقسيم للعلاقات لا يعنى أن الحياة فى المجتمع المحلى COMMUNITY أفضل منها فى المجتمع SOCIETY بسبب وجود عوامل أخرى تؤثر على مستوى المعيشة غير العلاقات الإجتماعية مثل العوامل الإقتصادية والسياسية والعمرانية.

وقد أضاف تونيز أن علاقات المجتمع المحلى COMMUNITY يمكن أن توجد فى المدن بالإضافة إلى علاقات المجتمع SOCIETY . كما يمكن تواجدهما معا فى القرى بسبب ظاهرة التحضر والتحول الجذرى للقرى حاليا.[٥]

وينظر الإسلام إلى المجتمع على أنه يتكون من أفراد لهم صفاتهم الفردية وعلاقاتهم الإجتماعية. حيث يحرص الإسلام على المصالح الفردية والجماعية وفق نسق خاص يجمع بينهما ما دام ذلك ممكنا. أما إذا تعارضتا فتقدم المصالح الجماعية لأنها أولى بالإهتمام والرعاية.[٦] كما يحكم علاقات المجتمع عدة قواعد شرعية مثل تقديم دفع الضرر على جاب المنفعة وقاعدة لا ضرر ولا ضرار التى تنظم العلاقات التبادلية بين أفراد المجتمع. وهذا المنظور ينطبق على أى مجتمع أينما كان موقعه ومهما كان حجمه أو درجة تطوره.

١-١-٣عناصر تكوين المجتمع المحلى:

١-الناس:

هم المكون الأساسى للمجتمع والمؤثر الأقوى فى خصائصهم وذلك من حيث صفاتهم وخواصهم العددية والجنسية وفئات العمر والحالة الزوجية والتعليمية والمهنية والإقتصادية وطبقاتهم الإجتماعية وكل البيانات الديموجرافية للمجتمع. فهذه الصفات تشكل سلوك ونشاط المجتمع وأنساقه وتحدد طبيعة الحياة الإجتماعية به.[٧]

٢- البيئة الطبيعية:

هى البيئة التى تضم المجتمع ويقصد بها مساحة الأرض وموقعها وطبوغرافيتها وخصوبتها. وليس من الأهمية أن تكون تلك المساحة مقيدة بحدود إدارية أو سياسية معينة، ولكن يمكن تحديدها على أساس حاجات المجتمع التى يسعى لإشباعها، أو مشكلاته التى يعمل على حلها.[٨] هذا بالإضافة إلى المناخ والموارد الطبيعية الموجودة والبيئة المشيدة والطرق والمواصلات. أى كل ما يتصل بالجزء المادى من حياة الأفراد فى مجتمعهم.

٣- العلاقات الإنسانية:

هى العلاقات التبادلية بين أفراد المجتمع والتى تختلف من مجتمع إلى آخر. فقوة العلاقات فى المجتمع المحلى تزيد من التعاون عند الأزمات وتبادل المنفعة، حيث أن هناك إعتماد متبادل بين الأفراد والجماعات فى المجتمع.[٩] كما أن قوة العلاقات تؤدى إلى ظهور وترسيخ التقاليد والعرف والعادات المشتركة التى تحكم سلوك الأفراد داخل المجتمع.

٤- المؤسسات والمنظمات:

ويقصد بها التكتلات التى تنشأ من التفاعل الإجتماعى بين جماعات المجتمع، حيث تختص كل منها بدور فى قيام المجتمع. فالأسرة هى المؤسسة الإجتماعية التى تعنى بالتربية الإجتماعية وحفظ النوع. أما المؤسسة الإقتصادية فدورها توفير السلع والإحتياجات للأفراد. والمؤسسة التعليمية تهدف إلى نقل الخبرات من الأجيال القديمة إلى الحديثة. أما دور المؤسسة الدينية فهو توفير الطمأنينة والمثل العليا التى توجه الأفراد الوجهة الصالحة. ويحكم كل هذه المؤسسات الإدارة الحاكمة التى تعنى بتوفير الأمن وتحقيق العدل. بالإضافة إلى تلك المؤسسات فقد ظهر نوع آخر من المؤسسات هى المنظمات الإجتماعية التى تتم بواسطتها عمليات التنمية لتحقيق أهداف عامة مشتركة.[١٠]

٥-الأهداف والرغبات والآمال المشتركة:

تعتبر هى المحرك للمجتمع حيث بعمل المجتمع فى شتى المجالات لتحقيقها. فالإهتمامات المشتركة هى التى تربط بين أفراد المجتمع وتزيد من الولاء والإنتماء للمجتمع. وهذا لا يعنى أن إهتمامات جميع أفراد المجتمع المحلى متفقة ولكن الغالب منها مشترك مما يجعل الأهداف مشتركة والمجتمع وحدة متماسكة.[١١]

ويمكن إجمال عناصر المجتمع المحلى فى ثلاث عناصر هى ١-الناس ٢- البيئة الطبيعية ٣- البيئة المعنوية والتى تضم العلاقات التبادلية بين أفراد المجتمع المكونين للمؤسسات المختلفة وما يشتركون فيه من أهداف وآمال.

وظائف المجتمع المحلى:

الوظيفة الأساسية للمجتمع المحلى هى تربية الفرد من حيث الصفات وما يتمتع به من قدرات ومستوى معيشة.فالأسرة تبدأ تربية الطفل وتعليمه ويستكمل المجتمع هذا الدور من خلال مؤسساته فى مجالات التعليم والإقتصاد والرعاية الإجتماعية وغير ذلك. كما أن المجتمع المحلى يتيح للفرد أن يقوم بدوره فى المجتمع بنجاح.[١٢]

١-٢ خصوصية وتفرد المجتمعات المحلية:

اعتمد تعريف المجتمع المحلى على عدة متغيرات حيث عرف المجتمع المحلى بأنه مجموعة من الأفراد يعيشون بصفة دائمة فى منطقة جغرافية محددة، الأمر الذى أدى إلى قيام علاقات إنسانية متبادلة بينهم نتيجة لوحدة المصالح والمكان وما نتج عن ذلك من أنظمة وعادات وتقاليد وأمانى وأهداف مشتركة ، وبالطبع ثقافة مشتركة. فيمكن تحديد هذه المتغيرات كالآتى:

١-٢-١ تغير مقومات المجتمع المحلى

١-مجموعة من الأفراد:

وقد اختلف علماء الإجتماع فى تحديد عدد الأفراد وهل هناك حد أدنى لتكوين المجتمع حتى وصل البعض إلى الإكتفاء بفردين ، كما اختلفوا فى تحديد العدد الأقصى لأفراد المجتمع المحلى. فهذا المتغير يجعل كل مجتمع مختلف عن الآخر حتى وإن اتفقا فى كثير من الخصائص المادية والمعنوية.

وينطوى مفهوم مجموعة من الأفراد على متغير آخر أو عدة متغيرات متصلة بالفرد. فالإنسان عبارة عن مجموعة من الصفات والسمات التى تميزه عن غيره. وتتلخص هذه الصفات فى جنسه وعرقه وعمره وعقيدته وأسلوب تفكيره ومستوى تعليمه ومهنته وما يتميز به من قدرات بدنية وعقلية وما إلى ذلك. وهناك أمر آخر يجب ألا نغفل عنه وهو تغير سمات الشخص نفسه على مر الزمن، سواء بتقدم عمره أو مقدار استجابته للمؤثرات والمتغيرات المحيطة.

وهكذا فإن مجموعة متغيرة العدد من الأفراد ذوى السمات المتغيرة الخاصة بكل منهم كفيلة بإعطاء كل مجتمع سماته الذاتية وشخصيته المتفردة.

٢-إستقرار المجتمع:

معظم المجتمعات الحضرية والريفية تتميز بالإستقرار الدائم مما يعطيها سمة مختلفة عن تلك المجتمعات المتنقلة أو ذات الإستقرار الموسمى. حيث تتسم المجتمعات المتنقلة بالعدد المحدود والترابط الشديد. أما المجتمعات التى تتفرق فى موسم من المواسم يقل فيها الترابط الإجتماعى. مما يجعل مدى الإستقرار يؤثر بشكل واضح على نمط الحياة فى المجتمعات المحلية.[١٣]

٣- حدود النطاق الجغرافى:

من المؤكد أنه لا يوجد بقعة على الأرض تتماثل مع غيرها من بقاع الأرض. فهناك البقاع الساحلية والداخلية وتلك التى تطل على أنهار ومجارى مائية . هناك الأقاليم الصحراوية وشبه الجافة والممطرة. كما تؤثر تضاريس السطح بالطبع فى خصائص بقعة الأرض، سواء جبال أو هضاب أو سهول أو أودية أو منخفضات، ولا سيما وعورة السطح أو استوائه. كما أن موقع هذه البقعة يحدد المناخ المؤثر عليها من أمطار ورياح ودرجة حرارة ورطوبة. هذا بالإضافة إلى اختلاف خصوبة الأرض ومواردها الطبيعية من بقعة إلى أخرى.

ولذلك فإنه حتى داخل نفس الإقليم تختلف خواص البقعة التى تضم مجتمعها المحلى لتضفى عليه سمات تميزه حتى عن المجتمعات المجاورة وبالقطع عن المجتمعات البعيدة.ويمكن القول بأن العلاقة بين المجتمع والمكان متبادلة، فكما يؤثر المكان فى خصائص المجتمع، يؤثر المجتمع فى المكان ويعطيه طابع خاص.[١٤]

٤- العلاقات الإنسانية المتبادلة:

تعتبر العلاقات التبادلية بين أفراد المجتمع متغير أساسى فى منظومة المجتمع المحلى. فتختلف طبيعة هذه العلاقات داخل المؤسسات المختلفة بدءا من العلاقات الحميمة داخل الأسرة إلى العلاقات الفطرية فى إطار

المجتمع المحلى. كما تختلف صورتها من مجتمع لآخر طبقا للمحددات التى تحكم هذه العلاقات. ولا يمكن إغفال وجود الطبقات الإجتماعية المختلفة داخل المجتمع كمؤثر فى العلاقات التبادلية بين أفراده وما ينتج عن ذلك من سمات خاصة.

أ-المصالح:

إن المصالح المشتركة هى نتيجة تفاعل أفراد المجتمع المحلى ولهذا فهى تتغير بتغير أفراد المجتمع والعلاقات الم تبادلة بينهم. وذلك لأنها تنبع من الإرادة الشخصية للأفراد داخل المجتمع المحلى

ب- العقيدة والعادات والتقاليد:

تؤثر العقيدة أو الدين الذى يعتنقه أفراد المجتمع فى طريقة تفكيره وحكمه على الأمور. بالإضافة إلى دوره فى التحكم فى العلاقات بين الأفراد. وإن كان من الجائز اشتراك عدد من المجتمعات المحلية فى الدين ولكن تأثيره بالطبع يختلف من مجتمع لآخر. كما أن العادات والتقاليد التى تكون مترسخة فى المجتمع المحلى هى التى تحدد سلوك الأفراد والجماعات. ويكون الخروج على هذه العادات والتقاليد مشكلة كبيرة لما يتعرض له الفرد من النقد الإجتماعى الذى يشكل قوة رادعة أشد وأقصى أحيانا من القانون.[١٥]

ج- الثقافة:

لا يمكن إنكار ظاهرة اختلاف الثقافات وتنوعها بين المجتمعات المحلية. وليس هذا فى عصرنا الحالى فقط وإنما تمتد إلى العصور البشرية الأولى، حيث كانت المجتمعات منعزلة بسبب وسائل الإتصال البدائية. كما أن اختلاف الثقافة ليس فقط من مجتمع لآخر بل وفى داخل المجتمع الواحد من فترة تاريخية لأخرى. ولا يعنى الجوار الجغرافى توحد الثقافة. فنجد تباين فى أساليب الحياة وتفاوت فى أساليب التعامل المادية. فالخصوصية الثقافية ظاهرة شديدة الوضوح والتأثير فى آن واحد.[١٦]

٥- النواحى الإقتصادية والسياسية:

إن مهنة الأفراد تتحكم بشكل أو بآخر فى نمط حياتهم، وكذلك مستوى الدخل يؤثر فى سلوك وعلاقات الفرد بالمحيطين به. كما أن المستوى الإقتصادى للمجتمع يضفى عليه صورة مختلفة سواء مجتمع بدائى أو متقدم، غنى أو فقير أو نامى.

أما بالنسبة لنظام حكم وإدارة المجتمع فهو يعتمد على مؤسساته والسياسة التى تحكمه. فهناك مجتمعات يحكمها نظام القبيلة وشيخ القبيلة وهناك مجتمعات أخرى بها أسرة عريقة أو أكثر هى التى تملك النفوذ السياسى وغير ذلك من صور النظم السياسية التى تسمح بمشاركة الأفراد أو تحرمهم من هذا الحق.

إذن يمكن استخلاص التنوع الشديد للمجتمعات المحلية وخصوصية كل منها حتى أن لكل منها بصمته الخاصة التى لا يماثلها فيه أى مجتمع آخر. فتختلف الأنساق داخل المجتمع المحلى عن غيره كما تختلف علاقاته بالمجتمعات المحيطة.

ولهذا التنوع فى المجتمعات أهمية خاصة حيث أن لكل مجتمع خصائصه التى تجعله فى ذاته قادرا على تحقيق النمو الإقتصادى والإجتماعى وأيضا يتمكن من الإرتباط بعلاقات تبادلية مع غيره.[١٧]

ومن أهم صفات المجتمع المحلى التى تساهم فى تفرد وتميزه التغير. ويمكن القول بأن الفرق بين الجماعات البدائية والجماعات المتحضرة هى فرق فى استمرار التغير الإجتماعى ذاته.[١٨] والمجتمع المحلى يتسم بالديناميكية على مدى عمره. فهو فى حالة تغير وتطور مستمر وبذلك يختلف عبر العصور كنتيجة طبيعية للتغيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية المحيطة به.

ويمكن القول بأن الظواهر المنبثقة من خصائص المجتمع تكون مرتبطة بالمجتمع ومعبرة عنه وتتميز بذات الخصوصية التى يتسم بها المجتمع.[١٩] ويظهر هذا جليا فى عمران المجتمعات المحلية حيث تحكمت انساق المجتمع فى ظهور عمارته الخاصة. وهناك أمثلة على ذلك، منها الشكل المدمج لتخطيط القرية كترجمة للوحدة الإجتماعية التى تجمع أفراد المجتمع. موقع المسجد أو دار العبادة المتوسط داخل التجمع العمرانى والتخطيط المتمركز حوله CONCENTRIC PLANNING كنتيجة لأهمية العقيدة لدى المجتمع المحلى. ويتجلى أيضا هذا المعنى فى تطبيق مفهوم الخصوصية فى المجتمعات الإسلامية من حيث تلاصق المبانى والأفنية الداخلية واتجاه الفتحات للداخل، ومزاولة النشاطات الأساسية داخل هذه الأفنية.[٢٠]

إن إشكالية خصوصية وذاتية المجتمعات المحلية لا تنفى ثبات الحاجات الأساسية للإنسان، وهى المأكل والمأوى والملبس والصحة والتعليم والعمل. حيث أن هذه هى حقوق الإنسان أينما كان وعلى اختلاف مجتمعه. هذا بالإضافة إلى الإحتياجات الثانوية مثل تحقيق الذات بالإنتاج- المشاركة فى تقرير المصير – حرية التعبير والتفكير – الأمن – الشعور بالكرامة والإعتزاز بروح المواطنة.[٢١] وقد كفل الإسلام هذه الحقوق من خلال حد الكفاية الذى وضحه عمر بن عبد العزيز فى كتابه لأحد ولاته: إنه لابد للمرء المسلم من مسكن يسكنه، وخادم يكفيه مهنته، وفرس يجاهد عليه عدوه، ومن أن يكون له أثاث فى بيته.[٢٢]

ولذلك فإن اهتمامات التنمية فى المجتمع واحدة وإن اختلفت أولوياته من مجتمع لآخر، وكذلك تطبيق أساليب التنمية به. إن التنمية الحقيقية للمجتمع يجب أن تكون شاملة لكل جوانبه كما يجب أن تتفاعل مع خصائصه. فيتم إعطاء الجوانب النفسية والإجتماعية بعدها الصحيح والكامل فى عملية التنمية المرجوة.

ويمكن إجمال أهمية إشكالية خصوصية المجتمع المحلى فى أنها المحدد لمدخل عملية تنمية هذا المجتمع والمحرك لها. ونجد ذلك فى رؤية السيد باقر الصدر حيث يقول " إن الأطر النظرية المبدئية لأى عمل تنموى تأخذ بدقة الظروف الموضوعية للأمة وتركيبها النفسى والتاريخى، لأن الأمة هى مجال التطبيق لتلك المناهج. فمن الضرورى أن يُدرس المجال المفروض للتطبيق وخصائصه وشروطه بعناية، ليلاحظ ما يقدر لكل منهج من فاعلية لدى التطبيق."[٢٣]

كما لا يمكن تجاهل أهداف كل مجتمع عند التدخل لإحداث تنمية به، فالأهداف تختلف من مجتمع لآخر كما أنها تتغير من وقت لآخر للمجتمع الواحد. فالفهم الواعى للمجتمع المحلى وتفرده هو السبيل الوحيد لإختيار أنسب وسائل تحقيق التنمية وإحداث تغير حقيقى فيه من أجل رقى الإنسان ورفاهيته الذى هو وسيلة التنمية وغايتها.[٢٤]

١-٣ أسس تصنيف المجتمعات :

إن هذا التنوع الكبير للمجتمعات جعل مهمة علماء الإجتماع فى تصنيفها مهمة صعبة. فقد وضع الكثير منهم أسس لتصنيف هذه المجتمعات. من أهم هذه الأسس هو التصنيف الحضرى الريفى. ويعتبر إيجاد تعريف لهما والفروق بينهما إحدى المشكلات التى حاول التصدى لها الكثيرون.

١-٣-١ التصنيف الحضرى الريفى:

وجد العالمان دنكان DUNCAN و رايس REISS أنه لا يوجد خط تقسيم قاطع ومحدد بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية، سواء على أسس مكانية، أو على أسس حجم المجتمع وتخصصه الوظيفى.[٢٥] وتعتمد التفرقة بين الريف والحضر فى كثير من الأحيان على الأساليب الكمية. إلا أن الأسلوب الكمى قد يؤدى إلى الإنخداع بما تقدمه الإحصاءات. إذ أن الأهم هو الإهتمام بالجوانب الكيفية للحياة فى الريف والحضر. وذلك يتناسب مع قول دى لاكرتيل DE LACRETELLE " أن للمدينة وجها وللريف روحا"[٢٦]

ويرى ردفيلد REDFIELD أن هناك نوعان من المجتمعات، المجتمع الشعبى والمجتمع الحضرى. وتبرز المتغيرات الرئيسية بينهما فى ازدياد حدوث التفكك الثقافى، وزيادة درجة العلمانية ودرجة الفردية. وهو فى ذلك حاول أن يضع مقياس يمثل أحد طرفيه النمط المثالى لكافة الخصائص الجوهرية للمجتمع الشعبى أو الريفى. ويمثل الطرف الآخر خصائص المجتمع الحضرى.[٢٧] وتحتل المجتمعات المحلية مواضع مختلفة على هذا المقياس. إلا أن بال PAHL يرى أنه يجب إعادة النظر فى هذا المقياس على أسس زمنية وليس على أسس مكانية.[٢٨]

أما عن لويس ويرث LOUIS WIRTH فقد فرق بين الريف والحضر حسب طبيعة العلاقات الإجتماعية. فيرى أن العلاقات الإجتماعية الريفية تميل إلى أن تكون ذات طبيعة أولية. على حين أن العلاقات الإجتماعية الحضرية تميل إلى أن تكون ذات طبيعة ثانوية. ولكن هذا ليس صحيحا فقد نجد علاقات إجتماعية أولية فى المدينة بل وأحيانا قرى داخل المدن. هذا بالإضافة إلى ظهور التنظيمات الإجتماعية التى تعمل على تعديل الآثار الناجمة عن إنتشار الطابع اللاشخصى الذى تفرضه الحياة التكنولوجية فى المدينة.[٢٩]

من المفكرين من أخذ بنظرية الأساس الإقتصادى للتفرقة بين المجتمعات الريفية والحضرية. منهم المفكر العربى عبد الرحمن بن خلدون حيث تضمنت مقدمته فصلا عن التمييز بين البدو والحضر. حيث رأى أن مصادر الإنتاج والثروة هى التى ميزت بين كل من البدو والحضر، وأن الحضارة تؤدى إلى التقدم المادى. ويرى ابن خلدون أن البدو أكثر جدية فى سد احتياجات الحياة الأساسية من أهل الحضر، وهم أكثر عملا، وأقوى صحة، وأكثر ولاء وإنتماء لذوى قرباهم. كما أنهم يتمسكون بتقاليدهم ومعتقداتهم المكتسبة عن أهلهم. وعلى عكس ذلك فإن أهل المدن يؤثرون فى أهل البدو تأثيرا سيئا.[٣٠]

وقد استخدم كلمتى التجانس واللاتجانس بعض العلماء مثل سبنسر SPENCER للتمييز بين البدو أو الريف والحضر. باعتبار المجتمع الريفى مجتمع متجانس من حيث السلالة والخواص النفسية والإجتماعية والثقافة المشتركة. وعلى هذا الأساس يعتبر المجتمع الحضرى مجتمع غير متجانس. فى حين أسس هوارد بيكو

HAWARD PICO التفرقة على أن الريف تقوم ثقافته على كل ما هو مقدس SACRED ، بينما تقوم ثقافة الحضر على كل ما هو علمانى SECULAR.[٣١]

أى يمكن تحديد عدة خصائص تستخدم للمقارنة بين الريف والحضر هى: المهنة، والبيئة، وحجم المجتمع وكثافة السكان، ولتجانس واللاتجانس للسكان، والتمايز والتدرج الطبقى، والحراك، ونسق التفاعل.[٣٢] كما أن هناك إعتبارات أخرى تتبعها الدول للفصل بين الريف والحضر يمكن ذكر بعضا منها بشئ من التفصيل.

١-٣-١-١التقسيم الحضرى – الريفى فى الدول المختلفة:٣٣

١-التقسيم الإدارى:

تأخذ بهذا الأساس جمهورية مصر العربية وبعض الدول الأوربية مثل السويد ورومانيا وبولندا. وتعرف هذه الدول الحضر بأنه المدن أو البلدان الكبيرة نسبيا المعتبرة وحدات إدارية. ويرجع ذلك إلى تركيز مختلف أوجه النشاط الإدارى والتجارى والصناعى والسياسى بها بحكم كونها عواصم إدارية. كما تعتبر الوحدات الإدارية الصغيرة ريفا لاعتبارات مختلفة. ففى مصر تعتبر عواصم المحافظات وبنادر المراكز والبلدان التى تفرض فيها ضرائب عقارية على المبانى حضر. باعتبار أن عواصم المحافظات وبنادر المراكز قد وصلت إلى درجة من التحضر والعمران تجعلها أقرب للحضر منها للريف. كما أن البلدان التى تفرض فيها ضرائب عقارية على المبانى تعتبر حضرا لأن حالة العمران بها تجعلها قادرة على تحمل ضريبة غير ضريبة الأطيان الزراعية وفيما عدا ذلك يعتبر ريفا.

٢- الكثافة السكانية:

تأخذ هيئة الأمم المتحدة بوجهة النظر الإحصائية للتفريق بين الحضر والريف. فتعتبر المنطقة حضرا إذا زاد عدد سكانها أو كثافتهم عن حد معين، وتعتبر المنطقة ريفا إذا قل عدد سكانها أو كثافتهم عن هذا الحد بغض النظر عن أى إعتبارات أخرى. وذلك استنادا إلى أن كبر حجم المجتمع يرتبط عادة بقيام العديد من المنظمات الإجتماعية والإقتصادية والمرافق والخدمات العامة المختلفة، ووجود الأنشطة التعليمية والإدارية والترويحية، مما يصبغ المنطقة بصفات حضرية.

ولكن يختلف الباحثون فى تقدير عدد السكان الذى يفصل بين الحضر والريف. حيث يرتبط بالكثافة السكانية للدولة بصفة عامة والتى تختلف من دولة لأخرى.

٣- المهنة أو الأساس الإقتصادى:

يعتبر أصحاب هذا التصنيف مهنة الأفراد من أهم العوامل التى تصبغ أى منطقة بصفات وخواص معينة تميزها عن غيرها من المناطق الأخرى التى تسود بها مهن مختلفة. ويأخذ بهذا المقياس عدد محدود من الدول مثل إيطاليا. فيعرفون الريف بأنه المناطق التى يزيد بها عدد المشتغلين بمهنة الزراعة على عدد المشتغلين بكافة أوجه النشاط الإقتصادى الأخرى. وأن الحضر هو تلك المناطق التى يزيد بها عدد المشتغلين بالمهن غير

الزراعية على عدد المشتغلين بمهنة الزراعة. وتستند فلسفة هذا التصنيف إلى أن للنشاط الإقتصادى آثاره الإجتماعية وأهميته الثقافية والحضارية وفاعليته فى إحداث التغير الإجتماعى فى بناء أى مجتمع.

٤ـ العلاقات الإجتماعية:

هذا المقياس يعطى أهمية خاصة لنوع وخواص العلاقات الإجتماعية السائدة فى المجتمع والقائمة بين أفراده. فالمنطقة الريفية هى التى يعرف الكثير من أفرادها بعضهم بعضا معرفة شخصية، وتسود العلاقات الإنسانية القوية التى تتصف بوجود ضبط إجتماعى عالى ممثل فى العادات والتقاليد والعرف السائد. أما المنطقة الحضرية تبدأ العلاقات الإنسانية بها تأخذ شكلا رسميا حيث لا يعرف الكثير من أفرادها بعضهم بعضا معرفة قوية على أسس شخصية ويضعف بها الضبط الإجتماعى نسبيا.

ومما يميز الريف عن الحضر طريقة انقسام المجتمع إلى طبقات. حيث يتضح أن التدرج الطبقى فى المجتمعات الريفية أقل منه فى المجتمعات الحضرية. ففى الريف المكانة الإجتماعية متوارثة ولا يستطيع الفرد أن يغير مركزه الإجتماعى. أما التدرج الإجتماعى فى الحضر يعتمد على العلاقات الإجتماعية الثانوية. ويستطيع الفرد تغيير مركزه الإجتماعى عن طريق التعليم أو اكتساب الثروة.

ومن ناحية الحراك الإجتماعى والمكانى- أى انتقال الفرد من بيئة جغرافية إلى بيئة أخرى أم اشتغاله بمهنة جديدة- فنجد أن قوة الحراك الإجتماعى فى الريف أقل منها فى الحضر. كما أن الحراك الإجتماعى فى الحضر يترتب عليه تغير فى المكانة الإجتماعية على عكس ما يحدث فى الريف.[٣٤]

إلا أن هذا المقياس لا يمكن اتخاذه أساسا منفصلا للتمييز بين الريف والحضر. بالإضافة إلى صعوبة تطبيقه حيث لا توجد وسائل دقيقة لقياس مدى قوة العلاقات بين الأفراد أو الضبط الإجتماعى. ولذلك لم يتخذ هذا المقياس وجده فى أى من دول العالم للفصل بين الريف والحضر.

يتبين مما تقدم اختلاف المقاييس المتبعة للتفرقة بين الريف والحضر فى الدول المختلفة. ولذا يصعب الإتفاق على تعريف موحد يستخدم فى كافة الدول لإختلاف ظروف كل دولة. بل ويحدث أن تختلف الآراء حول تحديد هذه الفروق فى الدولة الواحدة.

يتضح أيضا أن الإختلافات بين الريف والحضر بدأت تزول فى الدول المتقدمة والنامية. ويرجع ذلك إلى إنتهاء عزلة الريف عما حوله جغرافيا وإجتماعيا. بالإضافة إلى زيادة الإتصال بين القرية والمدينة وتأثير كل منهما فى الآخر. فنجد القرى تتمتع بمرافق المياه والكهرباء وأنشأت المدارس والمستشفيات والأندية والأسواق التجارية. كما أن لهجرة أهل الريف إلى المدينة أو العمل بها فقط أثره فى أساليب الحياة اليومية فى القرية، مثل تغيير الزى والملابس واستخدام السلع المصنعة وأدوات المنزل الحديثة. كما أن كثير من القرى لم تعد تعتمد على الزراعة فقط ولكن أصبح لها نشاط تجارى أيضا.

إن ظاهرة المجتمعات اللارسمية الموجودة فى المدن الآن تجعل تعريف الحضر غير دقيق. حيث أن هذه المجتمعات تفتقر إلى التنظيم، كما أن بها جماعات ترتبط بعلاقات أولية يحكمها ضبط إجتماعى عالى مما يتنافى مع تعريف المناطق الحضرية. ولذلك يمكن الإستعاضة عن مفهوم الريف فى مقابل الحضر بمفهوم

المناطق الأقل تطورا مقابل المناطق الأكثر تطورا. وذلك كرؤية لمرحلة مؤقتة لعملية التقدم. فقد نجد مناطق متطورة وأخرى أقل تطورا فى الريف مثلما الحال فى الحضر.[٣٥]

١-٣-١-٢ المجتمعات شبه الريفية والمجتمعات شبه الحضرية:

حيث أن التعريف الدقيق للريف والحضر والفروق بينهما صعب التطبيق، فقد ظهرت مصطلحات أخرى تملأ الفجوة بينهما. فنجد المجتمعات شبه الريفية حيث يمكن إطلاقها على التجمعات اللارسمية التى يرجع أصول أفرادها إلى الريف وتتداخل مع عمران المدن. بالإضافة إلى الجيوب الريفية المحتواة داخل المدن. والمصطلح الآخر هو المجتمعات شبه الحضرية. ويمكن إطلاقها على الأجزاء المتطورة من القرى والتى يغلب عليها الطابع الحضرى من حيث المهن والعلاقات الإنسانية وكذلك مظاهر العمران.

كما لا يمكن الإغفال عن المجتمعات البدوية والتى تتشابه مع المجتمعات الريفية فى طبيعة العلاقات الإنسانية، إلا أنها لا ترتبط دائما بمهنة الزراعة. هذا بالإضافة إلى أنها قد تكون متنقلة على العكس من المجتمعات الريفية المستقرة. ولذلك نجد أن لها عادات وتقاليد وأعراف خاصة بها تختلف عن المجتمعات الريفية والحضرية.

١-٣-١-٣أهمية التقسيم الريفى الحضرى:

إن الإختلاف بين المناطق الريفية والحضرية يمثل مؤثر هام جدا عند رسم السياسات الإجتماعية والإقتصادية، وذلك لتحقيق التنمية المرجوة. كما أن التعرف على هذه المجتمعات يوضح المشاكل التى تعانى منها وأولوياتها حتى يتم تفادى الإهتمام بالمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية وضرورة التنسيق والتوازن بينهما حتى تكون التنمية شاملة.

١-٣-٢ التقسيم الجغرافى:

مما سبق من تعريف المجتمعات تتضح أهمية وتأثير الموقع الجغرافى على خصائص المجتمع فنجد عدة مجتمعات طبقا لموقعها.

١- المجتمعات الساحلية: والتى تطل على البحار أو المحيطات وتشتهر فى كثير من الأحيان بالتجارة والصيد وتوفير الخدمات.

٢- المجتمعات الداخلية: هى التى ليس لها منفذ على سواحل البحار، وقد يكون موقعها على تلاقى الطرق التجارية البرية أو به غير ذلك من الإمكانيات التى تتيح نشأة المجتمع فى هذه البقعة.

٣- التجمعات على مجارى الأنهار: وتتميز هذه المجتمعات بالعمل بالزراعة لخصوبة أراضى الأودية. بالإضافة إلى وظائف التجارة والنقل. ولطالما كانت هذه البقاع تمثل أهمية خاصة لما تتمتع به من وفرة المياه.

٤- المجتمعات الصحراوية: تتميز هذه المجتمعات بالتضام والترابط كخط دفاع فى مواجهة الصحراء. وعادة تنشأ حول الآبار والعيون وتعمل بالزراعة أو الرعى. وقد تنشأ حول أماكن الثروة المعدنية حيث يعمل أهلها بالتعدين والصناعة.

١-٣-٣ المجتمعات طبقا لنمط التخطيط العمرانى

١- مجتمعات غير مخططة: يقع تحت هذا التقسيم معظم المجتمعات القديمة والتى نشأت تدريجيا تبعا لنمو السكان PIECEMEAL DEVELOPMENT. هذا سواء كانت هذه المجتمعات فى المدن أو فى الريف. وتتميز هذه المجتمعات بتلبية إحتياجات السكان والتلاؤم مع الطبيعة المحيطة.

٢- مجتمعات مخططة: هى المجتمعات التى خططها المهندسون كاملة قبل أن تنفذ وذلك طبقا لعدة نظريات تخطيطية. فتبدأ المنطقة بالتخطيط لها، ثم تنفيذ الخدمات والبنية الأساسية، ثم البناء، ثم بيعها أو تأجيرها للأفراد.[٣٦] وقد عانت هذه المجتمعات من عدم وعى المخطط بالإحتياجات الحقيقة للسكان وذلك بسبب عدم معرفة الفئات المستهدفة.

١-٣-٤ المجتمعات طبقا لقانونية وجودها:

١- المجتمعات الرسمية: هى تلك المجتمعات التى نشأت فى ظل إعتراف النظام الحاكم بها سواء كانت مجتمعات قديمة تراثية أو مجتمعات حديثة.

٢- المجتمعات اللارسمية: هى المناطق التى بنيت فى غيبة القوانين والنظم التى أصدرتها الدولة. وهى عادة تكون سيئة التخطيط ولم تمسها يد المخطط. وقد تم بناؤها فى غياب كل القواعد الرسمية لحيازة الأرض وتراخيص البناء وتخطيط وتقسيم الأراضى.[٣٧]أى أن الفارق الرئيسى هو ملكية الأراضى وتراخيص البناء.

١-٣-٥ المجتمعات طبقا لتاريخ النشأة:

١- المجتمعات التقليدية: هى المناطق التى نشأت قديما ولا تزال تحتفظ بتراثها الإجتماعى والعادات والتقاليد الموروثة التى هى نتاج صراع المجتمعات مع البيئة.[٣٨]ويمكن تعريفها بأنها المجتمعات التى بها دورة متكاملة ومعايير متعارف عليها وهى العادات. كما تتصف بصعوبة تقبلها لأى إنحرافات أو تغييرات مما يجعل التنمية بها صعبة.[٣٩] تضم هذه المجتمعات عادة آثارا ومبانى تراثية بداخل عمرانها. تمثل هذه المبانى عاملا أساسيا فى الحفاظ على الطابع التاريخى للمنطقة.

٢- المجتمعات المعاصرة: هى المناطق التى نشأت فى الماضى القريب. وتتميز بأنها مخططة وذات طابع خاص وتتمتع عادة بالخدمات ومستوى معيشة جيد. وقد إستطاعت أن تتفاعل مع النسيج الرئيسى للمدن حيث تكون الجزء الأكبر منه.

٣- المجتمعات الجديدة: هى المجتمعات حديثة النشأة. والتى إنتشرت بسبب التزايد المستمر لعدد السكان والبحث المستمر عن أسلوب حياة أفضل. ومازالت هذه المجتمعات فى بداية دورة حياتها ولم تبلور طابعها الخاص، خاصة أن معظمها يتسم بنسبة قليلة من الإشغال.

بسبب هذه المعايير المختلفة، يمكن تصنيف المجتمعات طبقا لأحدها أو الأخذ بأكثر من معيار كما يوضح ذلك شكل ١-١. فالمجتمعات العمرانية تتسم بالتغير المستمر وتبعد كل البعد عن الجمود ولذلك يصعب وضعها فى قالب ثابت.

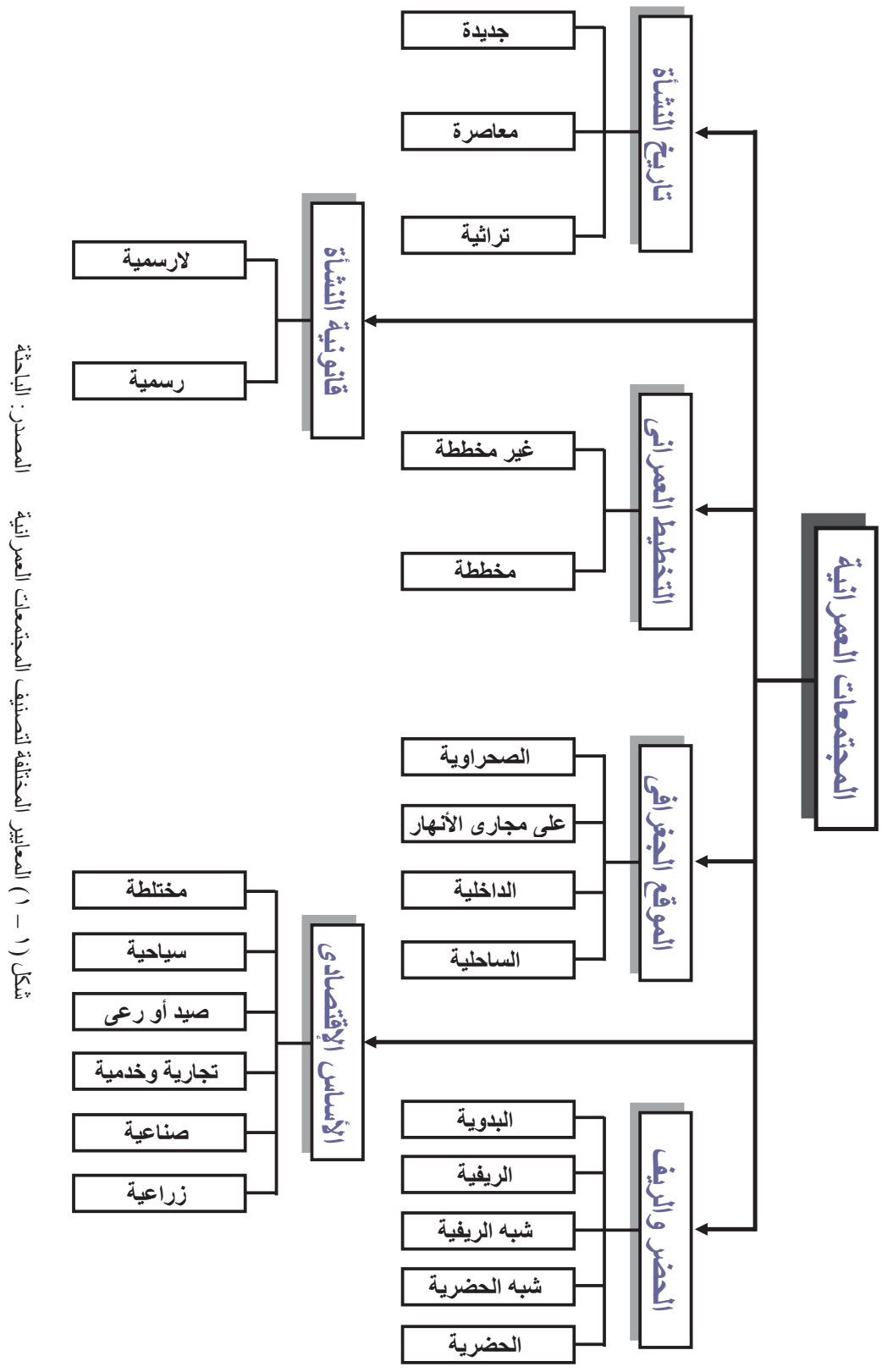

شكل (١ – ١) المعايير المختلفة لتصنيف المجتمعات العمرانية المصدر: الباحثة

١-٤ الخلاصة:

١- المجتمع المحلى Community يختلف كلية عن المجتمع Society ويتكون المجتمع المحلى من عدة عناصر وهى الناس والبيئة الطبيعة المحيطة والعلاقات الانسانية بين الأفراد، كما توجد مؤسسات ومنظمات داخل المجتمع المحلى منها مؤسسات اجتماعية واقتصادية وتعليمية ودينية والتى يحكمها إدارة تعنى بتوفير الأمن وتحقيق العدل، ويجمع أفراد المجتمع المحلى أهداف ورغبات وآمال مشتركة.

٢- لكل مجتمع خصائص تميزه وتجعله ينفرد عن المجتمعات المحلية الأخرى، وذلك نتيجة لامكانية التغير اللانهائى للعناصر المكونة للمجتمع المحلى من حيث عدد الأفراد والموقع الذى يحتلونه، وكذلك طبيعة العلاقات الانسانية المتبادلة والعادات والتقاليد والثقافة المحلية هذا بالاضافة الى الظروف الاقتصادية والسياسة للمجتمع المحلى، فتتسم هذه العوامل فى صيانة الشخصية الذاتية لكل مجتمع محلى.

٣- تتعدد المعايير والمقاييس لتصنيف المجتمعات المختلفة، إلا أن أهمها هو التقسيم الحضرى الريفى والذى يتبع بدوره معايير تختلف من مكان لآخر لتحديد الريف من الحضر.

٤- يتلاشى الفاصل بين المجتمعات الريفية والحضرية بسبب التطور التكنولوجى وانتهاء عزلة الريف عن الحياة المدنية والى غير ذلك من التحولات التى يمر بها الريف.

٥- هناك أسس أخرى لتصنيف المجتمعات مثل الموقع الجغرافى ونمط التخطيط العمرانى وقانونية النمو وتاريخ المنشأة والأساس الاقتصادى.

هوامش الفصل الأول:

[١] سورة الحجرات آية ١٣

[٢] حسن على حسن (١٩٨٩) المجتمع الريفى والحضرى (دراسة مقارنة مبسطة)، المكتب الجامعى الحديث، الأسكندرية، مصر،ص ١٧.

[٣] حسن على حسن (١٩٨٩) المرجع السابق، ص٣١٣.

[٤] Tonnies; F. (1957) Community and Society (Gemeinschaft und Gesellschaft) Translated and Edited by Loomis; C., Michigan State University Press, East Lansing.

[٥] محمد الجوهرى وآخرون (١٩٩٥) دراسات فى علم الإجتماع الحضرى، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، مصر، ص ص ٣٨-٤٠.

[٦] ابراهيم العسل، (١٩٩٦) التنمية فى الإسلام: مفاهيم ومناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص ٦٥.

[٧] رجاء محمد عبد الودود، (٢٠٠٠) " مفهوم العمل مع المجتمعات وأبعاده الرئيسية"، سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات:الأسس النظرية والآليات التطبيقية، رجاء محمد عبد الودود، محرر،منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر، ص ١٠.

[٨] رجاء محمد عبد الودود، (٢٠٠٠) المرجع السابق، ص ١٠.

[٩] رجاء محمد عبد الودود، (٢٠٠٠) المرجع السابق، ص ١١.

[١٠] حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٣١٥.

[١١] حسن على حسن (١٩٨٩) المرجع السابق، ص ٣١٦.

[١٢] حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٣١٧.

[١٣] د. عبد الرؤوف على حسن (١٩٩٠) الخصائص الإجتماعية للأنساق الحضرية فى المدينة العربية، مؤتمر نحو صياغة استراتيجيات قطرية واقليمية للتنمية الحضرية فى العالم العربى، ص ٧.

[١٤] د. محمد الكردى (١٩٩٠) البنية الإجتماعية الحضرية فى مصر: ملامح الواقع، وآفاق المستقبل، مؤتمر نحو صياغة استراتيجيات قطرية واقليمية للتنمية الحضرية فى العالم العربى.

[١٥] حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٣١٤.

[١٦] د. محمد الكردى (١٩٩٠) مرجع سابق.

[١٧] د. محمد الكردى (١٩٩٠) المرجع السابق.

[١٨] د. عبد الرؤوف على حسن (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ١.

[١٩] د. محمد الكردى (١٩٩٠) مرجع سابق.

[٢٠] د. عبد الرؤوف على حسن (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ٧.

[٢١] ابراهيم العسل، (١٩٩٦) مرجع سابق، ص ٦٢.

[٢٢] د. رفعت المحجوب (١٩٨٥) دراسات إقتصادية إسلامية، معهد الدراسات الإسلامية ص ١٦

[٢٣] ابراهيم العسل، (١٩٩٦) مرجع سابق، ص ٧١.

[٢٤] رجاء محمد عبد الودود، (٢٠٠٠) " مفهوم العمل مع المجتمعات وأبعاده الرئيسية"، مرجع سابق، ص ٢٤.

[٢٥] Duncan; O.D.and Reiss, A.(1956), Social Characteristics of Urban and Rural Communities, Wiley, New York, USA

[٢٦] محمد الجوهرى وآخرون (١٩٩٥) مرجع سابق، ص ٥١.

[٢٧] Redfield;R.,(1941) The Folk Culture Of Yucatan, University of Chicago Press

[٢٨] Pahl;R.E. (1969) Reading In Urban Sociology, Pergamen Press

[٢٩] محمد الجوهرى وآخرون (١٩٩٥) مرجع سابق، ص ص ٥٦-٥٧.

[٣٠] عبد الرحمن أبو زيد ولى الدين ابن خلدون، المقدمة، دار إحياء التراث، بيروت.

[٣١] حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٣٨.

[٣٢] Mann;P.(1970) Approach to Urban Sociology, Routedge Kegan Paul, New York.

[٣٣] حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ص ٤٤-٤٦.

[٣٤] حسن على حسن (١٩٨٩) المرجع السابق، ص ٥٤.

[٣٥] Baker; J. (1986) The Urban-Rural Dichotomy in The Developing World, A Case Study From Northern Ethiopia, Norwegian University Press, Norway, p.41.

[٣٦] د.سحر عبد المنعم عطية (٢٠٠٠) محاضرات تنمية المجتمعات، المحاضرة العاشرة.

[٣٧] د. وفاء محمد كمال رشوان وأ.م.د. محمد عماد نور الدين (٢٠٠٠) الدور المستهدف للمدن الجديدة نحو اسكان الفقراء فى مصر (مدخل للحد من انتشار المناطق العشوائية)، مؤتمر الأزهر الهندسى الدولى السادس، ص ٤٥٣.

[٣٨] د.سيد التونى (١٩٩٩) محاضرات الحفاظ الحضرى والبيئى، المحاضرة الأولى.

[٣٩] د.سحر عبد المنعم عطية (٢٠٠٠) محاضرات تنمية المجتمعات، المحاضرة الأولى.

الفصل الثانى: المجتمعات الحضرية- شبه الريفية- الريفية: خلفية معرفية

٢-١ المجتمعات الحضرية (التاريخية)

٢-٢ المجتمعات شبه الريفية (التجمعات اللارسمية)

٢-٣ المجتمعات الريفية

٢-٤ دراسة فاعلية السياسات السابقة لتنمية المجتمعات المحلية: الحضرية، شبه الريفية والريفية.

تمهيد:

يختار البحث عددا من المجتمعات العمرانية لتحليلها وتقييم مدى جدوى مداخل المحاولات السابقة لتنميتها. وقد تم الإختيار على أولوية هذه المجتمعات لإحداث تنمية مستدامة بها لما لها من أهمية ملحة إقتصاديا وإجتماعيا وأيضا سياسيا فى المجتمع المصرى.

يتناول البحث المجتمعات التقليدية التاريخية كأحد المجتمعات الحضرية التى تعانى من التدهور بسبب ضغوط الحياة وتنامى عدد السكان المستمر. على الرغم مما تتمتع به من أهمية تاريخية تراثية للحفاظ على التراث والثقافة فى مواجهة العولمة. بالإضافة إلى العائد الإقتصادى للسياحة بهذه المناطق.

كما يتناول البحث المجتمعات اللارسمية داخل المدن كنموذج للمجتمعات شبه الريفية. فهى ظاهرة تعانى منها المدن المصرية نتيجة للهجرة المستمرة من الريف والسياسة غير الواعية للإسكان وتضاؤل إمكانيات الدولة فى مواجهتها.

ومن المجتمعات التى لم تنل حقها من الإهتمام على الرغم من أهميتها الأساسية فى الإقتصاد المجتمعات الريفية. كما أنها تمثل أكثر من نصف المجتمعات العمرانية فى مصر. لذا يتناول البحث المجتمعات الريفية وما تعانى منه من مشكلات تزيد من تأخرها عن اللحاق بركب التقدم. هذا بالإضافة إلى أن تنمية الريف والقرى لن تعود بالنفع فقط على أفراد مجتمعاته ولكن بالطبع ستعمل على تقليل حدة المشاكل التى تعانى منها المدن بسبب هجرة أهل الريف إلى المدن.

٢-١ المجتمعات الحضرية (التاريخية):

إن المجتمعات الحضرية فى نمو مستمر نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة الداخلية من الريف. ومن ثم تزيد حدة المشاكل التى تعانى منها هذه المجتمعات يوما بعد يوم. مما يشكل ضغطا على مواردها وإمكانياتها التى تعجز عن مواجهة التحديات المعاصرة. كما أن التكنولوجيا الحديثة انتشرت تطبيقاتها فى كل مكان. الأمر الذى يؤثر بالسلب على المجتمعات التقليدية نتيجة عدم الوعى بقيمتها التراثية فى مواجهة تيارات التحديث والعولمة.

٢-١-١تعريف المجتمعات التاريخية :

شكل (٢-١) مازالت القاهرة الفاطمية محتفظة بجزء كبير من التراث العمرانى والإجتماعى
المصدر:www.archnet.org

هى المجتمعات التى بها دورة متكاملة ولها موروث إجتماعى من تقاليد وعادات ترتبط بها. وتعرف المناطق التراثية بأنها المناطق التى تزخر بمجموعة من المفردات التراثية والتى تقع تحت مسمى القانون الخاص لحماية الآثار وتحتوى على القيم الإستاتيكية والديناميكية الدالة على الخصائص الحضارية للمجتمع.[١] وقد انعكس هذا التراث المعمارى والعمرانى على أفراد المجتمع بإحتفاظهم بموروثهم الإجتماعى الذى أفرز هذه العمارة يوما ما. فالعلاقة بين الإنسان والمكان تبادلية فالعمران هو انعكاس لخصوصية وثقافة المجتمع وملامحه وهو ترجمة مجموعه من العلاقات الإجتماعية كما أن ثقافة المجتمع وتراثه هو المشكل الأساسى الذى يصوغ العمران الخاص به.(شكل ٢-١)

وتكثر هذه المجتمعات فى المدن القديمة النشأة حيث المناطق المركزية والتى تحمل الطابع الأصلى للمنطقة. وتعتبر مرآة للحضارات التى تعاقبت على المنطقة، حيث تتميز بتركيز شديد للمبانى الأثرية التى يرجع تاريخها الى فترات مختلفة وتتميز بغنى محتوياتها التراثية والمعمارية والعمرانية. ومما يميز هذه المناطق أيضا إحتفاظها بالنسيج العمرانى الأصلى لها. وإن كان البعض منها قد تعرض لفقدان الكثير من الخصائص العمرانية المتميزة، إلا أن هناك العديد من هذه المناطق التاريخية مازالت محتفظة بطابعها الأصلى والذى يمكن تنميتها من خلاله خاصة إحتفاظ الكثير منها بالحرف والأنشطة الأصلية. فتصبح هذه المناطق انوية لتحسين المناطق المحيطة بها بدلا من كونها عبئا على المدينة بسبب تدهورها وعدم الإهتمام وتأخرها عن ركب التقدم.[٢](شكل ٢-٢)

شكل (٢-٢) مازالت بعض المناطق التاريخية تحمل طابعها الأصلى المصدر:Siravo; F.(2001)

٢-١-١-١أسباب تدهور المناطق التاريخية:

تعانى المناطق التاريخية من تداعيات فى بيئتها العمرانية على الرغم من القيمة الحضارية لها وما يمكن أن تضيفه الى الأساس الإقتصادى للدولة كعنصر جاذب للسياحة. ويمكن رصد أسباب تدهور هذه المناطق على النحو التالى:.

١- القوانين والتشريعات الخاطئة الخاصة بالإسكان التى أصدرتها حكومات الدول النامية من خلال التغييرات التنظيمية والإدارية ساهمت بصورة كبيرة فى تدهور المناطق التاريخية.

٢- السياسة المركزية فى قيام الحكومة بتنفيذ كافة المشروعات فى المجالات المختلفة فى المدن أدت إلى تدهور كافة جوانب البيئة العمرانية لهذه المناطق.[٣]

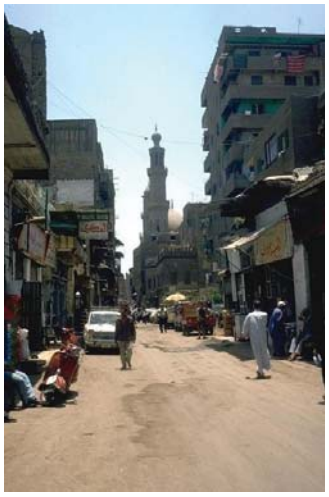

شكل (٢- ٣) غياب الوعى بالقيمة التراثية للمنطقة. المصدر:www.archnet.org

٣- عدم شعور السكان بقيمة هذه المناطق نتيجة لتغير الأفكار والإيديولوجيات. وبالتالى يتم هدمها والتعدى عليها لتلبية الإحتياجات الحالية للسكان دون مراعاة للقيمة الحضارية المعمارية والعمرانية. كما أن تغير السكان الأصليين للمنطقة بسبب إختلال الهياكل الإجتماعية والإقتصادية للسكان، حيث نزحت الفئات الأقل دخلا محل الفئات ذات المقدرة المالية كان له أثرا واضحا على إهمال المبانى التراثية وفقدان الإحساس بقيمتها.(شكل ٢-٣)

٤- تدهور شبكات البنية الأساسية والمرافق له أثر كبير فى تدهور هذه المناطق. فنجد أن ارتفاع منسوب المياه الجوفية بسبب عدم كفاءة شبكات المياه والصرف وازدياد عدد السكان يؤثر على المبانى الأثرية ويعرضها للسقوط.

كما أن دخول السيارة للمنطقة وعدم ملاءمة كثير من الطرق والشوارع الداخلية لإستخدام السيارة أدى إلى مزيد من التدهور لهذه المناطق.(شكل ٢-٤)

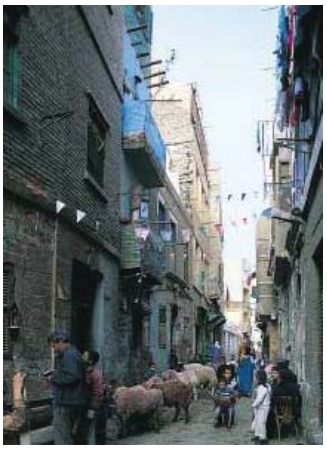

شكل (٢-٤) الشوارع قد لا تتناسب مع استخدام السيارة المصدر: Siravo; F (2001)

٥- ضغط العامل الإقتصادى على هذه المناطق نظرا لموقعها المتوسط عادة فى المدن وهو ما أدى إلى ظهور استعمالات جديدة وتداخلها وبما لا يتناسب مع هذه المناطق. كما أن وجود الإستعمالات الملوثة للبيئة سمعيا وبصريا زاد من حدة تدهور هذه المناطق وتداعيها. فوجود الورش والمصانع الصغيرة والمخازن وما أدى إلى ذلك من الإستعمالات غير ملائمة للمنطقة ساعد على سرعة التدهور والتداعى وتعقيد إشكالية تنمية المناطق التاريخية.

٦- استحداث الوسائل التكنولوجية الحديثة من حيث البناء بمواد جديدة وأساليب حديثة لا تتناسب مع طابع المنطقة أدى إلى مزيد من تشوهها وقد وافق هذا توجه الدولة نحو الوارد الغربى بدلا من الموروث. كما إن إدخال شبكات الكهرباء والمياه بصورة غير واعية أدى إلى التشويه البصرى لهذه المناطق.

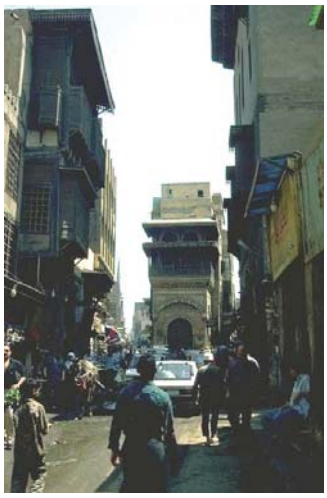

شكل (٢-٥) تعانى المناطق التاريخية من الزحام وإهمال المحيط العمرانى للآثار المصدر:www.archnet.org

٧- تعدد السلطات المسئولة وتداخل إختصاصاتها مما أدى إلى احتدام الصراعات بينها والإنشغال بتحديد الإختصاصات عن الإهتمام الفعلى بهذه المناطق ومحاولة الإرتقاء بها ومنع تدهورها. كما أن أيا منها لا يعبر عن أو يمثل أهالى هذه المناطق بأى حال من الأحوال.[٤]

٨- الإهتمام بالآثار وترميمها دون النظر إلى المحيط العمرانى لها ومشاكله وضرورة توفير الحلول له.[٥](شكل ٢-٥)

٩- ارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة مما أدى إلى زيادة معدلات التزاحم وانخفاض مستوى دخل الأسرة.

١٠- تعانى المبانى المستغلة كوحدات سكنية مؤجرة من التدهور نتيجة عدم إهتمام الملاك بالصيانة لقلة العائد الإقتصادى منها.

٢-١-١-٢أهم ملامح المجتمعات التاريخية:

تتميز هذه المجتمعات بخصوصية شديدة عما حولها. فنجد أن البيئة العمرانية تتميز عن المبانى الحديثة المحيطة مما يعطيها صورة بصرية خاصة.

٢-١-١-٢-أ الملامح العمرانية:

شكل (٢-٦) تتميز المناطق التاريخية بتجانس الإرتفاعات المصدر:www.archnet.org

تتميز هذه المجتمعات بنسيج عمرانى متجانس ومتوافق مع النظم الإجتماعية احتفظت به على مر العصور. كما يميزها الطابع المعمارى لمبانيها التاريخية أو ذات القيمة التى تزخر بها هذه المجتمعات من حيث خط السماء والإرتفاعات المتقاربة. هذا بالإضافة للمعالجات المعمارية من حيث المفردات والزخارف والألوان المتجانسة والتى تعبر عن ثقافة المجتمع فى حقبة زمنية معينة.(شكل ٢-٦)

تتميز المجتمعات التقليدية التاريخية فى دول العالم العربى خاصة بتفاعلها مع البيئة المحيطة من حيث الطبوغرافيا والمناخ. فلذلك نجد النسيج المتضام من حيث الشوارع الضيقة والمبانى المتلاصقة للحد من التعرض لحرارة الشمس. كما أن المبانى موجهة للداخل على أفنية مفتوحة لخلق بيئة مناخية مناسبة والحفاظ على الخصوصية. إلا أننا نجد بهذا النسيج المتجانس من حيث الإرتفاع والطابع المعمارى ومواد البناء مبانى حديثة

البناء غير متوائمة مع المحيط العمرانى. كما يلاحظ ظهور إستخدامات مغايرة للأصل. وأيضا ملاحظة مظاهر التدهور والتداعى على المبانى الأصلية وتهدم أجزاء منها أو التعدى عليها. ويمكن رصد سوء حالة الفراغات وعدم الإهتمام بها وتدهور الخدمات وحالة البنية الأساسية.(شكل ٢-٧)

شكل (٢-٧) تهتم المناطق التاريخية فى المدن العربية بالخصوصية والتوافق مع المناخ. المصدر:www.archnet.org

٢-١-١-٢-ب الملامح غير العمرانية:

إن المتغيرات السياسية والإجتماعية والإقتصادية التى أثرت على المجتمعات التاريخية كان لها أثر بالغ فى تغير سكان هذه المناطق. فقد حلت طبقات أدنى طبقات الشعب التى كانت تسكن هذه المناطق. فقد أدى التطور الإقتصادى إلى نزوح السكان الأصليين إلى مناطق أكثر تطورا. الأمر الذى أدى إلى تغير البيئة الإجتماعية لهذه المناطق وارتفاع الكثافات السكانية ومعدلات التزاحم. إلا أن كثيرا من المناطق التاريخية احتفظت بسكانها الأصليين نتيجة لتميز موقعها وأهميتها الإقتصادية. ولذا نجد المجتمع يتمتع بعادات وتقاليد واحدة وتجانس يوحد أفراد المجتمع. وذلك خاصة بين سكان المبانى القديمة دون الحديثة.

ومما يميز المجتمعات التقليدية وجود حرف وأنشطة مسيطرة والتى تؤمن دورا مزدوجا أحدهما مهنى إقتصادى والأخر إجتماعى ثقافى فالحرف هى أساس التركيب الإجتماعى والعمرانى للمناطق التاريخية. إن إستمرار هذه الحرف فى المناطق جعلها تحتفظ بشخصيتها وتفردها بصورة أكبر من المناطق التاريخية التى فقدت ما كان يميزها من حرف وأنشطة. حيث أن إنهيار النظام الإجتماعى والإقتصادى القائم على الحرف والطوائف فى كثير من المناطق التاريخية كان له بالغ الأثر فى تحول مظاهر الحياة فى هذه المناطق. وكذلك فإن اختفاء ظاهرة إرتباط السكن بالعمل التى كانت أساس المجتمعات التاريخية يمكن رصدها فى العديد من هذه المناطق. حيث أصبح سكان المنطقة يعملون خارجها، بينما العاملون داخل المنطقة فى الورش ونحوها يسكنون خارجها ويفدون إليها يوميا من مناطق متفرقة.[٦](شكل ٢-٨)

شكل (٢-٨) مازالت بعض الحرف التقليدية تزاول فى هذه المناطق. المصدر:Siravo; F.(2001)

ولذا فإن ظاهرة التغير التى تخضع لها المجتمعات التاريخية هى أخطر المؤثرات على هذه المناطق. وتعتبر ظاهرة التغير تراكمية ومعقدة الأبعاد. فإن التغير من حيث الفكر والتوجه نحو النمو خارج القلب القديم أدى إلى إهمال وتداعى المناطق التاريخية. كما أن التغيرات الثقافية والإجتماعية بطيئة. ويظهر أثرها على النواحى العمرانية للمناطق التاريخية بشكل متدرج وليس فجائى. حيث يبدأ التغير فى الوحدات العمرانية الأصغر ثم ينتقل تدريجيا إلى الوحدات الأكبر.[٧](شكل ٢-٩)

شكل (٢-٩) المحيط العمرانى للمبانى الأثرية فى تغير مستمر. المصدر:www.archnet.org

٢-١-١-٣أهمية تنمية المجتمعات التاريخية:

تعد تنمية المجتمعات التاريخية من الأهمية بمكان مما دعا العالم إلى الإهتمام بزيادة الوعى بأهميتها وما تمثله من قيمة ومصدر لزيادة التقدم الحضارى والإقتصادى للمجتمعات.

> "There is a growing international consensus that cultural heritage is one of the most important issues in sustainable development."[8]

وليس الهدف من تنمية المناطق التاريخية أو الحفاظ عليها هو تقييد التغيرات التى تحدث بها ولكن تيسير هذه التغيرات داخل النسيج التراثى للمنطقة. وأى محاولة لتنمية هذه المناطق هى محاولة للسماح للمجتمع المحلى بالتطور فى إطار الحفاظ على نسيج المجتمع. وكذلك وضع معايير للنمو المستقبلى.[٩]

فإشكالية تنمية المجتمعات التاريخية والنمو الإقتصادى تنبع من إنها ترفع مستوى الدخل والمعيشة ولكن تأثيرها على إرتفاع ثمن الأراضى والضغط على المجتمعات الحضرية المزدحمة قد يؤدى إلى تدمير المناطق التاريخية وفقدان النسيج التراثى الذى يميزها. وقد كان الإعتقاد بأنه ثمن التقدم. إلا أن المخططين نمى لديهم الوعى بأن الحفاظ على الموروث هام للغاية من أجل خلق مدن مستدامة ويمكن العيش بها. كما أن الحفاظ على المجتمعات التاريخية يحسن من مستوى المعيشة بالمدن، وذلك من حيث الإحتفاظ بدلائل على الإنجازات الماضية والموروث الثقافى. كذلك حماية مناطق ذات قيمة وجمال معمارى وطبيعى. وهذا بالإضافة إلى خلق دافع للتنمية بترسيخ شخصية إيجابية وفخر داخل أفراد المجتمع.[١٠]

> "Cultural heritage is sometimes seen as a luxury of the rich, but in fact it is absolutely essential to the dignity, livelihood, and quality of life for the poor."[١١]

٢-١-٢محددات وأولويات التنمية بالمجتمعات التاريخية:

إن هذه المجتمعات التقليدية تمثل قيمة حضارية لا يمكن الإستعاضة عنها مهما كانت إحتياجات التنمية وضغوطها. وعلى العكس من ذلك فهى تمثل بؤرة يمكن تنميتها وإستخدامها للإرتقاء بالمناطق المحيطة. فالأحداث الماضية والأحوال الحالية والتطور المستقبلى كلها يجب أن تلعب دورا فى عجلة التنمية وصياغة أولويات ومحددات التنمية للمجتمعات المختلفة.

٢-١-٢-١أساليب التعامل مع المجتمعات التاريخية:

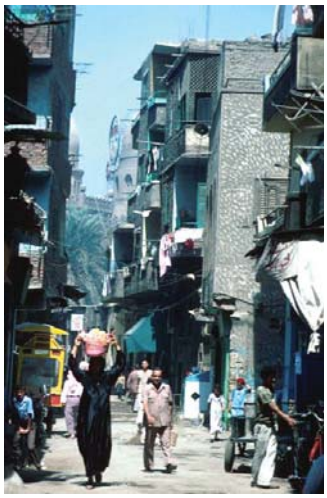

شكل (٢-١٠) يجب الحفاظ على المقياس الإنسانى للنسيج العمرانى ولكن يمكن تحسين المبانى.
المصدر:www.archnet.org

تعددت سياسات التعامل مع المناطق التقليدية حيث كانت السياسة فى السبعينات هى إزالة هذه المناطق غير المتوافقة مع التطور التكنولوجى والصناعى وإحلال مناطق جديدة بدلا منها. إلا أن كثيرا من المعماريين والمخططين كان لديهم الوعى بأهمية هذه المناطق. فقد كانت جاين جايكوبس Jane Jacobs من الأوائل فى نقد سياسيات الإزالة لإفساح المجال لمبانى جديدة. فهى تقارن[١٢]بين المناطق التقليدية والمدن الحديثة المخططة وتوضح وجود المقياس الإنسانى والإحساس بالمكان فى المناطق التقليدية وغيابها فى المدن الحديثة. وتنتقد نظريات التخطيط الحديثة مثل Howard's Garden City, Le Corbusier's Radiant City, The City Beautiful Movement فى أنها تخلق فراغات غير مستخدمة وبدون حياة الشوارع التقليدية. وهى تؤيد التخطيط الذى يحتوى على شوارع حية ويخلق نسيج عمرانى مستقر يحوى الفراغات العامة ويؤكد على الشخصية الوظيفية للمناطق وترى أن إحياء المناطق التقليدية يكون بالحفاظ على الإحساس بالمقياس فى النسيج العمرانى وتقسيمات الشوارع حتى يمكن إستعادة الحياة التقليدية فى هذه المناطق.[١٣](شكل ٢-١٠)

شكل (٢-١١) يجب الوعى بالتشكيل الفراغى والمفردات المعمارية للمحيط الأثرى عند تنمية المنطقة
المصدر:Siravo; F.(2001)

أما بالنسبة لكريستوفر ألكسندر Christopher Alexanderفهو يرى أن المدن الجذابة هى التى لها بناء داخلى عضوى والتى نمت بطريقة مبنية على تتابع من الإنسان والعلاقات الفراغية. ويقول فى كتاباته[١٤] أن المناطق التقليدية تنمو نحو الكمال بطريقة تراكمية- Piecemeal- ومترابطة ولكن لا يمكن التنبؤ بها. ويرى أن أى تنمية جديدة يجب أن تهتم بالبيئة المحيطة بها فى مجالى التشكيل الفراغى والمفردات المعمارية. فالهدف بالنسبة له هو تكامل المبانى القديمة والحديثة فى تجانس.[١٥](شكل ٢-١١)

شكل (٢-١٢) يجب دراسة التطور التاريخى للمناطق التاريخية (منطقة الدرب الأحمر ١٩٢٠)
المصدر :Siravo; F.(2001)

فى دراسة أن فارنيز مودون Anne Vernez Moudon للمناطق التقليدية فى سان فرانسيسكو[١٦] تحدد ثلاثة عوامل لاستيعاب كيفية تخطيط وتصميم المناطق التقليدية بالنسبة لتراث سكانها وموروثهم. فتبدأ بإشكالية التغير والتحول حيث أن ظهور مبنى جديد يكون من خلال إطار المبانى القائمة وليس بهدمها ويكون التغير بصورة متدرجة وعلى مستويات مختلفة فى المدينة. ثم دراسة البناء الفراغى وإستخدامه كأداة فى التصميم يمكن المخطط والمصمم من إختيار عناصر وقوانين من تراث المنطقة القائمة لزيادة الإستمرارية بين البيئة القائمة والمناطق الجديدة. أما العامل الثالث فهو تحليل المناطق التقليدية بإستخدام الخرائط التاريخية للكشف عن النسق الأصلى للمجتمع وكذلك التحليل النوعى للاستعمالات والمبنى وكيفية تطور اللغة العامة للمنطقة وتشكيلها.[١٧](شكل ٢-١٢)

أما بالنسبة للمقياس الحميم للمبانى فيؤكد ستيوارت براند Steward Brand فى أحد كتبه[١٨] على دراسة المبانى كما يدرس المؤرخون الماضى، أى بالنسبة للتغيرات على مر الزمن وليس بالنسبة لحقبة محددة من الوقت. وفى ملاحظاته على المبانى التاريخية، وجد Brandأن المبانى تتراكم بمعدلات مختلفة من التغيير. فتأقلم المبانى يكون أسهل فى المبانى الفقيرة التى لا يهتم بها الكثيرون. ويكون أكثر تعقيدا فى المبانى التى لها أهمية مستدامة. إلا أن هناك تجاهلا من جانب المصممين والبناءين لعملية التأقلم، كما أن التغير فى سوق العقارات يقطع إستمرارية المبانى. بالإضافة إلى أن إحترام المبانى القديمة يؤدى إلى تقدير تصميمها حيث أن النظر إلى الماضى يساعد على النظرة المستقبلية. ولذلك ينصح Brand بأهمية أن يتيح المبنى فرصة للتغير والتأقلم.

٢-١-٢-٢محددات التعامل مع المجتمعات التاريخية:

إن المناطق التقليدية تفرض العديد من المحددات عند التعامل معها لإستبقاء طابعها ونسيجها الذى يعطى لها شخصية متفردة عن أى مجتمع أخر. وأن تحديد ما يجب الحفاظ عليه لهو من أصعب المهام أمام فريق العمل فى المناطق التاريخية. فيرى هارولد كالمان Harold Kalman الذى ينادى بالترميم بدلا من الإحلال عند إحياء المبانى المتداعية. فهو يوصى المصمم بأن يحدد نوعية المبنى قبل البدء فى عملية الإحياء حتى يمكن فهم سبب بناء المبنى بالطريقة التى كان عليها وما هى المكونات التى يجب الحفاظ عليها عند ترميمه. ويضيف كالمان Kalmanأن موقع المبنى والمظاهر الأساسية للمنطقة يجب الإهتمام بها أيضا عند الإحياء.[١٩]

ولذا يمكن تحديد محددات التعامل مع المجتمعات التقليدية كالآتى:-

١- الحفاظ على النسيج العمرانى للمنطقة ككل وليس المبانى التراثية فقط.

٢- الحفاظ على المبانى المحيطة بالآثار حتى لا يؤثر تدهورها على المبانى الأثرية.[٢٠](شكل ٢-١٣)

شكل (٢-١٣) يجب الإهتمام بالمحيط العمرانى للآثار
المصدر:(2001).Siravo; F

٣- الحفاظ على نسق الحياة فى المناطق التقليدية من حيث الأنشطة المزاولة التى تمثل مؤثرا أساسيا فى علاقة المجتمع والمكان.[٢١]

٤- الحفاظ على الحرف التقليدية وتوظيفها والتى تعطى طابعا للمنطقة التاريخية وتنمية النشاط الإقتصادى.[٢٢]

٥- الحفاظ على التركيب الإجتماعى للسكان وعاداتهم وتقاليدهم.

٦- الطابع المعمارى والعمرانى للمنطقة يشكل محددا أساسيا عند التعامل مع المناطق التاريخية.

٧- التحكم فى التغييرات التى تحدث بسبب التطور المستمر للمجتمع ككل.

٨- الحفاظ على المبانى التراثية من التعديات أو الهدم ومراعاتها عند إضافة شبكات البنية الأساسية والطرق والمواصلات.

وبالنسبة لمحددات التعامل مع المبانى التراثية فقد اقترحت إدارة التخطيط فى مدينة أوكلاند Oakland عدة نقاط فى هذا المجال. ففى الإشتراطات التى وضعتها رأت أهمية حماية الخصائص الإنشائية وكذلك الزخرفية التى تكون الصورة البصرية والقيمة الإقتصادية للمبانى التراثية. أما إضافة عناصر جديدة فيجب أن تكون عند الضرورة القصوى فقط وبطريقة تتماشى مع الروح الأصلية للتصميم. مع إستبقاء الأجزاء والمواد القديمة قدر الإمكان وإبدال المتهدم منها بنفس النوعية وإن لم يكن ذلك فيكون بإعادة الخصائص البصرية الأصلية وبأسلوب متوافق مع الطابع الأصلى للمبنى.[٢٣]

شكل (٢-١٤) لا يمكن تجاهل المجتمع التقليدى بهذه المناطق المصدر:(2001).Siravo; F

كما لا يمكن إغفال أن المجتمع فى المناطق التقليدية هو أيضا محددا اساسيا للحفاظ على طابع المنطقة. فالمناطق التقليدية تتميز بنسق الحياة بها والذى لا يمكن الإحتفاظ به دون وجود المجتمع الأصلى للمنطقة بكل موروثه الإجتماعى.(شكل ٢-١٤)

فالهدف من تنمية المجتمعات التقليدية ليس فقط الحفاظ على المبانى التراثية أو ذات القيمة بها بل هو الحفاظ على التراث المعمارى للمجتمعات القائمة وإرشاد تطور المجتمع المستقبلى بطريقة إبتكارية تحترم وتؤكد على هوية المجتمع.

٢-١-٣ نقد المحاولات السابقة لتنمية المجتمعات التاريخية

لقد تعددت المحاولات لتطوير المناطق التقليدية. واتبعت هذه التجارب توجه يكاد يكون واحدا. ألا وهو أن تأخذ الحكومة على عاتقها تنمية هذه المناطق دون الإستعانة بأهالى المنطقة. وينحصر إهتمام الجهات

الحكومية فى هذا الصدد بترميم وتجديد المبانى التراثية المسجلة لدى هيئة الآثار. فحصر عملية الإرتقاء بالمناطق التقليدية فى الإهتمام بالمبانى التراثية فقط يعتبر السبب الرئيسى لفشل الجهود السابقة لإحياء هذه المناطق.

إن المجتمع التقليدى عبارة عن أفراد ومحيط ولا يمكن الفصل بينهما بأى حال من الأحوال. فهذا الفصل أدى إلى عدم شعور أفراد المجتمع بالإنتماء لهذه المناطق وقلة الوعى لديهم بأهمية المبانى التراثية أو المحيط التراثى. وكذلك عدم إحساسهم بقيمة الحفاظ على الموروث بل واغترابهم عنه وبالتالى لا يكون لديهم تقدير للجهود المبذولة للحفاظ على هذه المبانى.

إن إحتياج الإنسان للخدمات الأساسية يجعله يغفل عن أى أهمية حضارية أو تراثية أو جمالية تحيط به. ولذلك يجب توجيه الجهود التنموية نحو الفرد وإحتياجاته الذى بدوره سيعمل على الحفاظ على تراثه.

ولذلك يمكن حصر نقاط القصور التى عانت منها مشروعات إحياء المناطق التاريخية السابقة فيما يلى:-

١- حصر الجهود فى ترميم الأثر فقط دون المحيط العمرانى له والذى يعطيه الصورة البصرية الكاملة. فالمبانى الأثرية ما هى إلا تراكمات لحقبات سابقة وبالتالى لا يمكن إدراكها ألا من خلال المحيط التراثى لها.[٢٤]

٢- فى عدد من المشروعات المقترحة كان من التوصيات عمل خلخلة للمنطقة حول الأثر. إلا أن ذلك يتعارض مع النسيج العمرانى المميز للمناطق التقليدية وخواص التتابع البصرى للمبانى وتجانسها فى هذه المناطق، كما حدث بالنسبة لأجزاء من سور القاهرة الأيوبى.(شكل ٢-١٥)

شكل (٢-١٥) خلخلة المنطقة حول الأثر ستعود بالسلب على المجتمع والأثر نفسه
المصدر:www.archnet.org

٣- تعدد الجهات المسئولة عن المناطق التقليدية أدى إلى فشل مشروعات تنمية هذه المناطق بسبب تداخل إختصاصاتها وصراعاتها الداخلية على من هو صاحب الحق فى إتخاذ القرار.

٤- دور الحكومة فى كونها منعزلة عن الناس وإحتياجاتهم، فهى تضع أولويات التنمية وتحدد إحتياجات المنطقة وتنفذها دون الإستعانة بالأهالى الذين يعيشون فى المنطقة وهم الأقدر على تحديد إحتياجاتهم وأولوياتهم.[٢٥]

٥- وضع الحلول وإقتراحها من جانب الحكومة فقط أو الجهة الإستشارية أدى إلى عدم جدوى كثير من المشروعات.

٦- الإهتمام بالبيئة العمرانية فقط دون البيئة غير العمرانية وبرامج الإرتقاء الإجتماعى والإقتصادى يؤدى فى نهاية الأمر إلى عودة حالة التدهور للمنطقة بسبب عدم حدوث إرتقاء حقيقى بها يساعد على إستدامة هذه التنمية.

٧- عدم الإهتمام بمشاكل البنية الأساسية مثل المياه الجوفية ومشكلة الصرف الصحى ومسارات السيارات وحالة الطرق كان له أثر بالغ فى عودة الإهمال للمبانى التراثية التى تم ترميمها. حيث لم

يتم وضع حلول جذرية لهذه المشاكل بل حلول مؤقتة أثبتت عدم جدواها فى الحفاظ حتى على المبانى التراثية على مر الزمن.

٨- من أهم ما يميز المناطق التقليدية الحرف التى تزاول بها، فهذه الحرف التقليدية تعبر عن نظام مهنى وإجتماعى فى المجتمع. ولذلك يمكن أن تكون أساس لعملية تنمية المجتمعات التقليدية. إلا أن عددا من المحاولات السابقة أهملت هذه الحرف بل وأرادت نقلها من مكانها. وتم إهمال إحتياجات هذه الحرف من وسائل نقل وتخزين عند إعداد المخططات للمناطق التقليدية.[٢٦]

٩- الإغفال عن أهمية توفير فرص عمل أو تدريب للعمالة بالمنطقة للإرتقاء الإقتصادى بالسكان وذلك لضمان محافظتهم على المنطقة ومبانيها وتوفر العائد المادى لديهم لإجراء عمليات الصيانة والتطوير بها.[٢٧]

١٠- البحث عن إستخدام مناسب للمبانى التراثية يأتى عادة متأخرا عن عملية التجديد والترميم لها. مع أن عادة إستخدام المبانى التراثية يضمن إستدامتها بل ويقدم خدمة للمجتمع وبالتالى يرتبط السكان بها أكثر. هذا بالإضافة إلى العائد الإقتصادى من إعادة الإستخدام.[٢٨]

١١- عدم قدرة عدد من المصممين على تطوير مشروعات على مراحل وتحديد المشكلات وإيجاد تنظيمات جديدة لها تستمر عدة سنوات.[٢٩]

ولذلك فإن إشكالية التنمية فى المجتمعات التاريخية تنبع من أهمية الحفاظ على المبانى التراثية وكذلك المحيط العمرانى وغير العمرانى لها. هذا بالإضافة إلى توفير الخدمات التى يحتاج إليها الأهالى والإرتقاء بقدراتهم الإقتصادية والثقافية لضمان إستدامة التنمية. ولذلك فإن الإحتياج إلى ضمان مستقبل مربح للمبانى التراثية فى ظل إستراتيجية مترابطة ومحكمة يعتبر أمرا ضروريا.[٣٠]

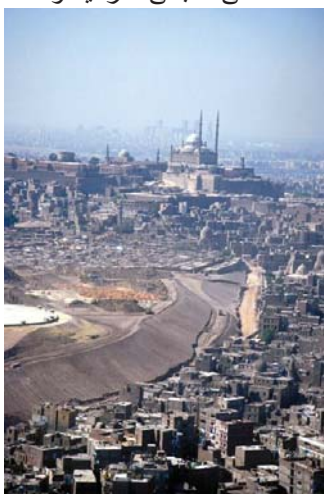

شكل (٢-١٦) تمثل المناطق التاريخية رصيد حضارى وإقتصادى يجب الإعتناء به والاستفادة منه
المصدر:www.archnet.org

إن الواقع المحلى لتجارب الإرتقاء بالمناطق التقليدية يفرض البحث عن بديل أخر للسياسات التى إتبعت سابقا. فالإحتياج إلى سياسة تضمن مشاركة المجتمع المحلى وتمكينه من تحديد إحتياجاته وأولوياته وإتخاذ القرارات أمر حتمى. فالمناطق التاريخية تنتشر فى المدن العربية ولذلك يجب البحث عن برنامج يمنح لهذه المناطق الفرصة فى أن تكون رصيدا حضاريا وإقتصاديا يدفع عجلة التنمية فى مجتمعاتنا.(شكل ٢-١٦)

٢-٢ المجتمعات شبه الريفية

إن العمران لا ينقسم فقط إلى ريف وحضر. فهناك عدد من التجمعات العمرانية التى لا تحمل هذا التصنيف فى خصائصها. فلا يمكن وصفها بالمجتمعات الريفية لأنها لم تعد تملك مقومات الريف وخصائصه المتفردة عمرانيا وغير عمرانيا. كما أنها لم تصل بعد إلى المدنية أو درجة التحضر التى يمكن معها تسميتها بالمجتمعات الحضرية. وتنتشر هذه المجتمعات فى المساحات الفاصلة بين المدن والقرى. فمن هذه المجتمعات، المجتمعات اللارسمية التى نمت حول المدن الحضرية حاملة فى طياتها سمات الريف فأمكن تسميتها بالمجتمعات شبه الريفية.

٢-٢-١ تعريف المناطق اللارسمية

يستخدم مصطلح اللارسمية INFORMALITY عادة فى أدبيات العمران خاصة بالنسبة لإقتصاديات العمران وأيضا للإسكان. وهناك العديد من المعانى والقضايا المتعلقة بهذا المصطلح. فيمكن القول أنه على المستوى العام، اللارسمية يقصد بها العملية غير المنظمة التى تقوم بها مؤسسات المجتمع داخل بيئة إجتماعية قانونية بها أنشطة مماثلة منظمة.

> "A process which is unregulated by the institutions of society in a legal and social environment in which similar activities are regulated"[31]

ولذا فإن حدود اللارسمية تعتمد على المحيط العمرانى. فمقياس مدى رسمية تملك الأرض والبناء يعتمد على القوانين الحاكمة لهذه الأنشطة داخل تجمع عمرانى معين وقت البناء.

فهى لا تعتمد على غياب مقاييس البناء أو الفقر. فإن هناك كثير من المناطق اللارسمية تم بناؤها من الخرسانة والطوب خاصة فى المناطق المقامة على الأراضى الزراعية حيث تكون ملكية الأراضى قانونية. (شكل ٢-١٧) كما يحدث أن يقوم أفراد من طبقة الدخل المتوسط أو المرتفع بالبناء خارج القانون ولكن باختيار أفضل لمناطق تصل إليها المرافق. كما أن المناطق اللارسمية لا تأوى فقط المهاجرين أو ذوى الدخل المنخفض. حيث يمكن اعتبار التعديات بالإزالة أو الإضافة على المبانى فى المناطق التاريخية عملية لارسمية. وبالتالى فإن مصطلح اللارسمية يضم كافة العمليات التى لا تتبع القوانين والتشريعات المعاصرة لها.

شكل (٢-١٧) المبانى من الطوب والخرسانة فى المناطق اللارسمية على الأراضى الزراعية. المصدر: GTZ

ويمكن تعريف المناطق اللارسمية بأنها المناطق التى بنيت فى غيبة القوانين والنظم التى أصدرتها الدولة، وهى المناطق التى لم تمسسها يد المخطط أو أسئ تخطيطها، وهى فى الغالب مناطق حديثة العمران تم بناؤها فى غياب كل القواعد الرسمية لحيازة الأرض وتراخيص البناء وتخطيط وتقسيم الأراضى.[٣٢]

ومن التعريفات أيضا للمناطق اللارسمية أنها عبارة عن عملية انتقالية من الريف إلى الحضر، وتحول فى أسلوب الحياة وانعكاسه على الفراغ. أى من ناحية كون المنطقة مأوى.[٣٣]

ولكن هناك جوانب الدخل والهيكل الإجتماعى وغير ذلك من الجوانب التى يجب مراعاتها. ولذلك يجب تعريف المناطق اللارسمية من خلال مفهوم أكثر شمولية وليس على أنها مشكلة إجتماعية فقط، أو مجرد مأوى، أو مشكلة إقتصادية وسياسية.[٣٤]

ويطلق اسم إسكان لارسمى أو غير قانونى على مناطق الإسكان التالية:

١- مساكن مشيدة على أراضى مغتصبة سواء كانت عامة أو خاصة.(حالة منطقة منشاة ناصر- الناصرية-منطقة الحكر بالإسماعيلية وغيرها) (شكل ٢-١٨)

٢- مساكن مشيدة على أراضى مملوكة بطريقة قانونية ولكن فى تقاسيم غير معتمدة وبدون ترخيص قانونى.(حالة منطقة بولاق الدكرور- المنيرة الغربية – القصبجى وغيرها)

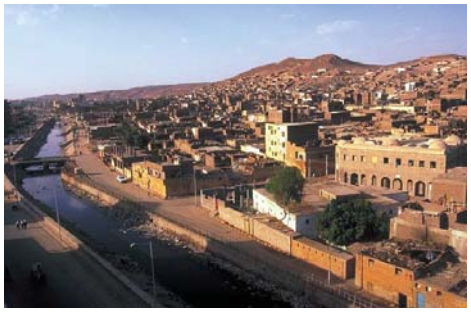

شكل (٢-١٨) منطقة الناصرية المقامة على أراضى ملكية عامة بأسوان. المصدر:www.archnet.org

٣- مساكن مشيدة على أراضى مملوكة بطريقة قانونية وفى تقاسيم معتمدة ولكن بدون الحصول على ترخيص بناء.[٣٥] ولذا يمكن القول بان الفرق الجوهرى بين المناطق الرسمية و اللارسمية هو قانونية الوجود والبناء.

<u>ومن المصطلحات التى تطلق على هذه المناطق:</u>

المستوطنات غير الشرعية، المستقرات غير الشرعية، المجتمعات العشوائية، مناطق وضع اليد، مناطق الإستيطان التلقائى الهامشية أو مدن الصفيح. وجرى العرف على إستخدام القطاع غير الرسمى فى مصر للإشارة إلى مناطق الإسكان العشوائى.

٢-٢-١-١أسباب ظهور المجتمعات اللارسمية:

إن التزايد المستمر والسريع فى أعداد السكان فى الدول النامية، وبخاصة مصر، هو السبب الرئيسى لإمتداد التجمعات العمرانية حول المدن.[٣٦] كما أن إستمرار الأحوال كما هى عليه سيؤدى إلى مزيد من التوسع المستقبلى.

ويمكن رصد الأسباب الرئيسية لظهور التجمعات اللارسمية كالآتى:

١- الهجرة الداخلية: التى تعتبر العامل الرئيسى المسئول عن ظاهرة المجتمعات اللارسمية. وقد زادت الهجرة بسبب خلق المناطق الصناعية والتجارية على محاور الإتصال الرئيسية بين المراكز الحضرية الكبرى وبين المدن المتوسطة مما أدى إلى جذب العمالة من الريف. وزيادة الفروق الإجتماعية والإقتصادية بين الريف والحضر يساعد على مزيد من الهجرة إلى المدن. كما أن لسياسة الدولة فى تشجيع الصناعة على حساب الزراعة أثرها فى زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر.[٣٧] وأن التناقص المستمر فى مساحة الأرض الزراعية بسبب زيادة السكان يشجع على هجرة أهل الريف إلى المدن للبحث عن فرص عمل هناك.[٣٨]

شكل (٢-١٩) غياب دور التخطيط وعدم موافقة الإسكان المعروض لإمكانيات الكثير من السكان أدى إلى اتجاههم إلى المناطق اللارسمية. المصدر:www.archnet.org

٢- سياسات الإسكان والتعمير وتقلص دور التخطيط العمرانى بسبب غياب المنهج المتكامل للتنمية الشاملة. مما أدى إلى إرتفاع أسعار الأراضى فى المدن والمناطق التى تتوفر بها الخدمات والمرافق.(شكل ٢-١٩)

٣- التشريعات والمعايير التصميمية المرتفعة التى تجعل الإسكان الخاص الرسمى فوق متناول قدرة العديد من الأسر. وعجز الدولة على مواجهة الأعداد المتزايدة للسكان بالإضافة إلى الزيادة فى البطالة.[٣٩] مما جعل الطبقات محدودة الدخل تهرب إلى المناطق اللارسمية للعثور على مسكن مناسب. كما أن عدم فاعلية قانون تقسيم الأراضى ساعد على إتجاه العديد من صغار المستثمرين إلى المناطق الزراعية المتاخمة للمدن وتقسيمها بطريقة غير قانونية أو بيعها. (شكل ٢-٢٠) الأمر الذى أدى إلى ظهور سوق عقارى هامشى موازى للسوق العقارى الرسمى ملائم لإمكانيات الطبقات المتوسطة ومحدودى الدخل.

شكل (٢-٢٠) الإتجاه إلى تقسيم الأراضى الزراعية وبيعها للبناء عليها. المصدر :www.archnet.org

٤- فقدان التوازن بين عدد السكان وبين إمكانيات ومقومات النمو الحضرى المتاحة ونقص الإسكان المتاح يسبب تداعى المبانى القديمة وعدم وجود مساكن جديدة كافية.

٥- أسباب سياسية مثل التفرقة العنصرية التى حصرت السود فى تجمعات فى أمريكا.[٤٠] وأيضا مركزية الحكم وتوزيع الخدمات فى المدن على حساب الريف.

إن الإسكان اللارسمى قد ظهر نتيجة تلقائية الحلول الذاتية كل حسب وجهة نظره عن طريقة التفكير الجماعى وما يتيحه من إمكانيات فى التنفيذ والتمويل، وما يعكسه من سلوك إجتماعى لأفراد المجتمع.

٢-٢-١-٢نمط ظهور المناطق اللارسمية:-

يرتبط ظهور المناطق اللارسمية بالعديد من الأنماط الخاصة بالإستيطان الأول لكل منطقة. فقد يكون إنتقال أفراد من مكان إلى آخر أو مجيء عدة أسر للإستيطان بمنطقة معينة.[٤١] وتؤثر طريقة الإستيطان الأولى على تطور شخصية المجتمع من حيث النظم الإجتماعية والسياسية.

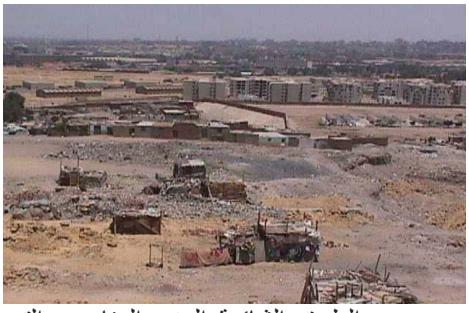

شكل (٢-٢١) تظهر بعض المساكن من الصفيح وقد هذه المبانى وتنتشر بصورة أكبر أماكن متفرقة. المصدر: الباحثة.

ومن الطرق الشائعة الغزو المفاجئ والتي أدت إلى ظهور أحياء الباريادا حول ليما فى بيرو فى بداية الخمسينات. حيث يبدأ الغزو ليلا تفاديا للتعرض لمقاومة القوى الرسمية. وفى مصر تظهر المبانى بشكل مفاجيء إلا أن نمو المنطقة ككل يتم بشكل مرحلى.(شكل ٢-٢١)

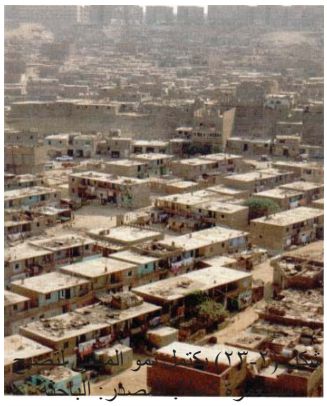

ويكون تطور المسكن مرحلى حيث يبنى المسكن حسب احتياجاتهم نواة سكنية تزيد مساحتها حينما تكبر الأسرة وحينما يسمح دخل الأسرة بذلك. كما أن عملية البناء تبدأ عادة بمبان مؤقتة بمواد بنائية مؤقتة ثم يتم تحويلها إلى مبانى دائمة بطرق إنشاء ومواد بناء حديثة. (شكل ٢-٢٢) ويلى ذلك مرحلة الإمتداد الرأسى.[٤٢] إذن فإن البداية تكون بوضع اليد على الأرض ثم ممارسة

شكل (٢-٢٣) تكتظ نمو المنطق
المصدر: الباحثة

كافة أنشطة الحياة والبناء فى نفس الوقت فى إطار الخصائص السلوكية للأفراد التى تنبع من ثقافاتهم وفى حدود الإمكانيات المتاحة.[٤٣](شكل ٢-٢٣)

٢-٢-١-٣المظاهر العامة للعمران بالمناطق اللارسمية:

إن الفقر له تأثير قوى على الظروف العمرانية. ويمكن رصد مظاهر الفقر العمرانى فى مناطق الإسكان اللارسمى.

١- نقص المرافق العامة كالصرف الصحى والمياه حتى أن المياه قد يصل سعرها إلى ٢٠٠ ضعف سعر المياه من حنفية الحكومة حتى أن كثيرا من الدخل ينفق على المياه[٤٤]، مما يؤدى إلى مزيد من الفقر العمرانى ومظاهر التحضر السريع من مخاطر على الصحة ومستوى البيئة والإنارة

شكل (٢-٢٤) تدهور المنط
hn

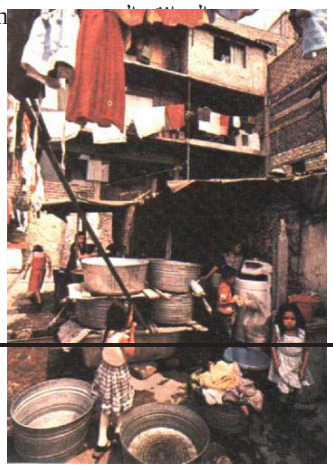

والمواصلات وسوء حالة المسكن وعدم وجود وسائل لجمع القمامة.(شكل ٢-٢٤)

٢- الإزدحام السكانى فى منازل تفتقر إلى الشروط الصحية وإرتفاع الكثافة السكانية غير محسوبة.(شكل ٢-٢٥)

٣- تفشى الجرائم وإنحراف الأحداث وإيواء المجرمين الهاربين حيث ترتفع معدلات الجريمة.

٤- ضعف المستوى الإجتماعى والصحى والتعليمى وإرتفاع معدلات وفاة الأطفال.

٥- إنتشار الأمية والبطالة.

٦- العزلة الإجتماعية وانتشار الفقر.[٤٥]

٧- التعدى على الأراضى الزراعية وعدم مراعاة نسب قطع الأراضى أو تنظيمها وتداخل الإستعمالات.

شكل (٢-٢٥) التكدس فى منازل تفتقر إلى الشروط الصحية.
المصدر: عالم البناء عدد ٦٣

٨- وجود مجتمع متجانس عادة نتيجة وحدة الأصل أو وحدة المصالح والإهتمامات.

وقد كانت هذه المظاهر هى نواحى اهتمام العديد من المنظمات الدولية التى اهتمت برصد المناطق المتدهورة ووضع مؤشرات لهذا التدهور مثل برنامجHABITAT INDICATOR PROGRAMME[٤٦]

٢-٢-١-٤أنواع المناطق اللارسمية:

يمكن تقسيم المجتمعات اللارسمية حسب نوعية الأرض المقامة عليها وأسلوب الحيازة إلى عدد من الأنواع إلا أن أكثرها شيوعا وانتشارا هى:

١- **<u>مناطق لارسمية مقامة على أراض زراعية:-</u>**

حيث تعتبر الأحياء المبنية على الأراضى الزراعية أحياء غير قانونية. كما تمنع النظم إختلاط الإستعمالات بين المناطق السكنية والمناطق الصناعية والتجارية. إلا أن إتجاه الفلاحين لبيع أرضهم رغبة فى الثراء السريع وإهتمام الدولة بجعل مصر دولة صناعية وبالتالى غفلت عما يحدث من تدمير للأراضى الزراعية قد أدى إلى انتشار هذه المناطق.[٤٧]

شكل (٢-٢٦) الشوارع ضيقة جدا فى المناطق المقامة على أراضى زراعية(حارات مقفلة). المصدر: الباحثة

تتسم هذه المناطق بعدة مظاهر عمرانية:

١- شوارع ضيقة لا يزيد عرضها عن ٤-٥ متر. وهى طويلة بالنسبة لعرضها. كما أن بعض الشوارع تكون عبارة عن حارة مقفلة.(شكل ٢-٢٦)

٢- انتظام البلوكات السكنية الذى يحدد نهايات الأرض الزراعية.

٣- بالنسبة للوحدات السكنية فتكون ذات عمق ثابت مع تغير فى عرض الواجهة، وكذلك الإرتفاع الذى تحدده إمكانيات المالك

<u>٢-مناطق لارسمية على أراضى صحراوية:</u>

وتبنى على الأراضى الفضاء على أطراف المدن والتى تكون مملوكة للحكومة. ولذلك فإن عدم قانونيتها ينبع من عدم ملكية الأراضى وأيضا تعارضها مع التشريعات التى تقضى بمنع اختلاط الإستعمالات السكنية بالمناطق الصناعية والتجارية.[٤٨] ويتم البناء فى هذه المناطق بعد وضع اليد على الأراضى. وتتسم هذه المناطق ببعض المظاهر العمرانية:

١- شوارع متعرجة غير مستوية.(شكل ٢-٢٧)

٢- مساكن مؤقتة من مواد بناء بدائية مثل الصفيح والكرتون والقش وذلك لإحساس الأهالى بعد الأمان نتيجة لعدم تملكهم الأراضى.(شكل ٢-٢٨)

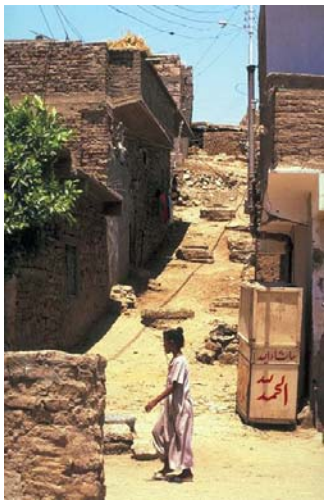

شكل (٢-٢٧) شوارع ضيقة ومتعرجة كما أنها ذات ميول حادة-الناصرية.
المصدر:www.archnet.org

إن المناطق اللارسمية من المناطق التى يمكن رصد التفاعل بين مجموعات المستعملين وثقافاتهم والبيئة المادية وذلك من أجل فهم أفضل لها.

شكل (٢-٢٨) المبانى من الكرتون أو الصفيح أحيانا - زينهم المصدر: الباحثة

وبمكن رصد الجوانب الثقافية، السلوكية، الإجتماعية، والإقتصادية وكذلك الفراغية كوحدات بناء لأنماط إنتشار هذه المناطق. فالجوانب الثقافية تضم الأعراف والعادات والتقاليد وأسلوب الحياة وكذلك الهيكل الأسرى مكونون النسق الثقافى(Cultural Setting). والجوانب السلوكية تضم الفراغ الفردى، الخصوصية والسلوك وحدود النفوذ لتكوين النسق السلوكى (Behavioral Settings). أما الجوانب الإقتصادية والإجتماعية فتضم مستوى الدخل والمهنة ومستوى التعليم. وبالنسبة للجوانب الفراغية فتضم الأبعاد والموقع والشكل كمكونات للنسق الفراغى (Spacial Settings).[٤٩] ولا يمكن إغفال عامل الوقت وتطور الزمن والأنشطة اليومية ودورتها كعامل أساسى فى ديناميكية وتغير العلاقات بين الأفراد والبيئة المحيطة.[٥٠] (شكل ٢-٢٩)

شكل (٢-٢٩) المصدر: Turgut; H.(2001)

إن المشكلة تكمن فى أن ما ينقص العالم الثالث هو توفير البيئة العمرانية التى يمكن أن تطبق بها المساكن المنخفضة التكاليف ذات المواد الأولية والتى لا تحتاج إلى مهارات فنية عالية. كما يمكن تنفيذها بالجهود الذاتية. إن المناطق اللارسمية تعبر عن حاجة الناس ومهمة المعمارى الآن هو المساعدة فى تكوين هذا النسيج العمرانى الجديد الذى يلبى إحتياجات السكان بإمكانياتهم وبطريقة رسمية.[٥١]

إن التحضر فى هذه المناطق والتى تبدأ بالهجرة من المناطق الريفية الزراعية التقليدية إلى المجتمعات الحضرية الصناعية الحديثة يمكن تحليلها من خلال تحليل ثقافة الأفراد والفراغات طبقا لمقاييس مختلفة. وبالتالى يمكن التوصل إلى إدراك المناطق اللارسمية كحقيقة وليس فقط كبؤرة مشاكل.[٥٢]

ومن أهم الظواهر العمرانية بالمناطق اللارسمية هى نسبة الإستعمالات. فنجد أن قوانين تقسيم الأراضى تحدد ٣٣% من المساحة للخدمات و٦٠% من المسطح الكلى للبناء بينما فى مناطق الإسكان اللارسمى تصل نسبة الخدمات إلى ١٨% فقط من المساحة وتصل نسبة البناء إلى ١٠٠% تقريبا مع عمل منافذ لحدود الهواء والإضاءة الطبيعية.[٥٣]

٢-٢-٢ أهداف عملية الإرتقاء بالتجمعات اللارسمية

من الأرقام المتزايدة لعدد التجمعات العشوائية بالدول النامية وخاصة مصر (جدول ٢-١)، يتضح أهمية وضع أسس للتعامل مع هذه المناطق. وقد تعددت سياسات التعامل معها وتطورت طريقة تقييمها من تجاهل الحكومة التام لها، ثم سياسيات الإزالة والإحلال (التجديد العمرانى). حيث تباد هذه المناطق ويبنى بدلا منها عمارات سكنية جديدة متعددة الطوابق. وإن كان هذا الحل يعطى كثافات عالية دون حدوث إزدحام أو تدهور بيئى ولكن تكلفة تنفيذها تفوق عادة ميزانية الدولة، كما أن عملية نقل الأهالى بصفة مؤقتة تثير مشاكل معقدة متعلقة بالإيواء والنقل فضلا عن النواحى الإجتماعية.[٥٤] كما أن إزالة هذه المناطق يؤدى إلى ظهورها فى مناطق أخرى كما حدث فى كاراكاس (عاصمة فنزويلا)، ولذلك كان الإتجاه العالمى هو تطوير هذه المناطق فقد أوصى مؤتمر المأوى عام ١٩٧٦ بفانكوفر (كندا) بأن تركز الدول إهتمامها على توفير هذه المناطق بالخدمات والمرافق وربطها بالتنمية القومية. كذلك دعم القطاع غير الرسمى فى جهوده الرامية إلى توفير المسكن الملائم والبنية الأساسية والخدمات.[٥٥]

وأصبح أسلوب الإرتقاء والتطوير هو السياسة المتبعة للتعامل مع المناطق اللارسمية، حيث تهدف هذه السياسة عامة إلى الإبقاء على المجتمعات القائمة دون محاولة تشتيتها أو انتزاعها من أصلها. ومحاولة تحسين المحيط العمرانى قدر المستطاع وتوفير الوسائل والخدمات لجعل المجتمع يتمتع بظروف معيشية مناسبة. ويتبع ذلك وجود برامج لتحسين الجوانب الإجتماعية والإقتصادية للسكان. وهذه عملية نسبية تختلف من منطقة لأخرى ومن دولة لأخرى طبقا للظروف العامة والإقتصادية والسياسية والإجتماعية.[٥٦] وذلك من خلال محاولة إشراك الأهالى الذى يكون عاملا فى نجاح التنمية.

جدول رقم (٢-١) خصائص المناطق غير الرسمية بعشرة محافظات في مصر

المحافظة	المناطق غير الرسمية		إجمالي سكان الحضر (بالألف)	نسبة سكان المناطق السكنية غير الرسمية إلى إجمالي سكان الحضر بكل محافظة	مساحة مناطق الإسكان اللارسمى (كيلو متر مربع)	الكثافة السكانية بالكيلو متر المربع	
	عدد المناطق	عدد السكان بالألف				بمناطق الإسكان الرسمى	بإجمالي المحافظة
القاهرة	٧٩	٢٤٣٨	٦٧٧٤	٣٦.٠	٢٣.١	٧٨٠٠٠	٣٢٢٣٩
الجيزة	٣٢	١٣٩٧	٢٣٣٢	٥٩.٩	٤٤.١	٣١٧٣٠	٤١٠٩
القليوبية	٦٠	٦٨٦	١٤٩٤	٤٥.٩	٢٠٠	٣٤٢١٧	٢٩٨٧
الإسكندرية	٤٠	١١٦٣	٣٢٨٥	٣٥.٤	٣٤.٨	٣٣٣٧١	١٢٦٤
الفيوم	٢٨	١٠٠	٣٢٥	٣٠.٨	٤.٥	٢٢١٨٩	١٠٤١
بنى سويف	٤٦	١٤٥	٤٥٨	٣١.٧	٩.٣	١٥٥٦٦	١٣٢٢
المنيا	٣٠	٢٧٣	٥٥٨	٤٨.٩	٧.٤٦	٣٦٥٩٥	١٤٢٧
أسيوط	٤٩	٤٠١	١٥٩٠	٢٥.٢	٦.٠٩	٦٥٨٤٥	١٧٥٢
سوهاج	٣٤	٣٨١	٦٧٦	٥٦.٤	٣.٠٣٨	١٢٥٤٧٠	١٩٠٠
قنا	٨	٢٢.٧	٧٢.٣	٣١.٤	٥.٧٥	٣٩٤٧	١٥٠٥
الإجمالي	٤٠٦	٧٠٠٨	١٧٥٦٤.٣	٣٩.٩	٣٤٧.١٣٨		
المتوسط	٤٠.٦	٧٠٠.٨	١٧٥٦.٤٣			٤٤٦٩٣	٤٩٥.٦
القاهرة الكبرى	١٧١	٤٥٢٢	١٠٦٠٠	٤٧.٣	٢٧٦.٢	٤٧٩٨٢	١٣١١٢

المصدر: سوزيت ميشيل، (١٩٩٥) دور التخطيط العمرانى فى الحد من المخاطر البيئية للنمو العشوائى للمدن.

١- تنمية الشعور المجتمعى

وذلك بالعمل على تقوية العلاقات الإجتماعية بين الأفراد والجماعات من خلال وحدة المصالح والأهداف والشعور بالإنتماء للمجتمع المحلى. ويساعد ذلك على تحقيق الأهداف والآمال العامة للمجتمع. كذلك زيادة الوعى بالقيم الفردية والمجتمعية وتمكين المجتمع من المشاركة فى إبداء الآراء بالنسبة لعملية التنمية.[٥٧]

٢-تحقيق الجهود الذاتية:

عن طريق تحضير الأهالى لمعرفة وتحديد مشاكلهم وأولياتهم وإكسابهم مهارات للوصول إلى طرق حل لهذه المشاكل. وأيضا زيادة الشعور بالإستقلالية وعدم الإعتماد على الحكومة أو أى جهات خارجية لتحقيق متطلباتهم. إن تمكين الأهالى وشعورهم باستقلاليتهم الإقتصادية تساعدهم على المزيد من المشاركة فى تنمية مجتمعهم والعمل على رفع مستوى حياتهم.

٣-اكتشاف وتنمية القادة الطبيعيين:

إن من أهداف الإرتقاء بالتجمعات اللارسمية تنظيم المجتمع واكتشاف القادة المحليين وصقل مواهبهم. وذلك لوضع هيكل للتنمية نابع من ومعتمد على المجتمع المحلى والذى يضمن استدامة التنمية وتنامى الوعى داخل المجتمع. كما يضمن تحسين اختيارات المجتمع وأساليب تفاعله مع الأمور المختلفة.[٥٨]

٤-التعاون بين الحكومة والأهالى:

إن التعاون بين الحكومة والأهالى يزيد من شعور الأهالى بالأمان لتجاوب الجهات الحكومية معهم. كما أن تعاون الأهالى يحمل الكثير من الموارد البشرية والإقتصادية التى لا تستطيع أن تتحمل الحكومة تكاليف توفيرها، مما كان يجعل مشكلة هذه المناطق فى تزايد مستمر.

إن عملية الإرتقاء بالمجتمعات اللارسمية تهدف بالأساس إلى إستغلال القدرات الذاتية للسكان بإمدادهم بالخدمات والمرافق لتحسين بيئتهم. ومن ثم الحصول على مناطق يمكن العيش بها تأوى الأعداد المتزايدة التى لا تستطيع الدولة أن توفر لهم مساكن بطرق رسمية. فالمجتمعات اللارسمية مجتمعات قائمة والحياة تسير بها ولا ينقصها شيئا إلا المرافق وشرعية امتلاك الأرض(بالنسبة للمناطق المقامة على أراضى ملكيات عامة)، لذا من المعقول أن تستفيد الحكومة من القدرات الذاتية للسكان وتنظمها من خلال سياسة التنمية من أسفل وذلك فى تكامل مع برامج الدولة للإسكان للحصول على بيئة معيشية أفضل وبالتالى فرد أقدر على الإنتاج ودفع عجلة التنمية.[٥٩]

ويمكن القول أن أهم الأهداف المراد تحقيقها بتنمية المجتمعات اللارسمية هى:

١- دعم وزيادة الجهود الفعلية لدى الفقراء أنفسهم من أجل تحسين مستوى مساكنهم ومجاورتهم.
٢- الإستفادة من المهارات والأساليب ومواد البناء فى النطاق المحلى
٣- إزالة المعوقات التشريعية والإدارية القائمة مثل لوائح وقوانين البناء التى جعلت أغلبية الناس فى دول كثيرة غير قادرة على تحمل تكاليف الحصول على الحد الأدنى من الإسكان الملائم.

٤- ضرورة تطوير هيكل المؤسسات المعنية لمساعدتها على تعبئة الموارد وتوجيه تدفق الأموال فى إتجاه إسكان ذوى الدخل المحدود.[٦٠]

٥- إن من أهداف تنمية المجتمعات اللارسمية التعرف على احتياجات الأفراد على أقل تقدير، ويمكن أيضا اكتشاف الطراز المعمارى الخفى لدى الناس.[٦١]

إن أهداف الإرتقاء بالمجتمعات اللارسمية لا تنحصر فى التحسين المادى للبيئة المحيطة، ولكن يتعدى ذلك الإرتقاء بالجوانب الإجتماعية من حيث تنظيم المجتمع وإيجاد القادة الطبيعيين وتدريبهم. أيضا محو أمية الأهالى والإرتقاء بمستوى التعليم والوعى له أكبر أثر على إرتقاء المجتمع عامة واستدامته. ولا يمكن حدوث تنمية بمجتمع ما دون الإهتمام بتوفير فرص للأفراد وتدريبهم للحصول على عمل مناسب لهم يدر لهم دخلا ويساعدهم على تحسين مستوى معيشتهم والإستغناء عن المساعدات الخارجية. ولذلك لا يمكن إغفال أن كل مجتمع لارسمى له أحوال مختلفة من ناحية البنية الأساسية والمساكن وأيضا التركيب الإجتماعى. ولذلك فإن من الأهداف الأولية التعرف على المجتمع المحلى لكل تجمع لضمان كفاءة الحلول والبرامج.

ولا يمكن إغفال أن الهدف الأكبر هو فهم وإدارة نمو المدن. وستظل المدن محل إختبار كفاءة المؤسسات السياسية، وأداء الوكالات الحكومية وأيضا كفاءة البرامج التى تهدف إلى محاربة العزلة الإجتماعية وفى نفس الوقت تشجيع التنمية الإقتصادية. حيث أن مناطق الإسكان المتدهور هى نتيجة السياسات غير ملائمة أكثر من أسباب انخفاض الدخل أو مستوى التمويل.[٦٢]

إن هذه المناطق تعطى تجربة حية صادقة عن كيفية تصرف الناس فى عدم وجود تخطيط عمرانى مفروض عليهم. ما هى إختياراتهم عندما تكون غير محددة.[٦٣] قد يكون النتاج أسوء من المناطق المخططة من حيث الخدمات ولكنها حلت جزءا كبيرا من مشكلة الإسكان التى غفل عنها التخطيط ولم تستطع نظرياته التنبؤ بها أو إيجاد حلول عملية صالحة للتنفيذ. فالمناطق اللارسمية تعبر عن مفهوم إتباع الشكل للتغيرات اللانهائية للحياة اليومية. حيث يكون طراز المبنى مكونا من مستعمليه وأفكارهم الراسخة بداخلهم. ولذا فهذه المناطق هى مثال حى لديناميكية العمارة بسبب تشكلها بسلوك المستعملين حيث يكون دور المستعمل هام جدا ولكنه بطريقة غير واعية بالكامل.[٦٤]

٢-٢-٣ إشكالية التنمية واختلاف أولوياتها

إن الفقراء عندما يأتون إلى المدينة لا يكون إلا للبحث عن فرصة عمل وبالتالى يرتبط المسكن بالنسبة لهم بالعمل. فلا يمكن فصل هذه العلاقة أبدا. وتعتبر مناطق الإسكان اللارسمى هى الحل لهم طالما أن هناك إفتقار لسياسات إسكان ملائمة. ولذا تمثل هذه المناطق حقيقة لا يمكن تجاهلها بل على العكس من ذلك يجب تنميتها وإدماجها مع نسيج المدينة. فهذه المناطق تعبر عن قدرات الأفراد الذاتية سواء من ناحية التمويل أو التصميم أو التنفيذ. فهذه الجهود تمثل الحل لمشكلات الحكومة المتنامية وعجزها عن توفير الإحتياجات الأساسية للأعداد المتنامية من السكان فى المدن.

إن عملية تنمية المناطق اللارسمية ليست بالأمر الهين. فقد واجهت العديد من التجارب السابقة عقبات أدت إلى فشل عملية التنمية كلية أو تأخر نتائجها وبالتالى لم تصبح ذات فائدة تذكر. فالإستفادة من التجارب السابقة هو السبيل الأوحد لتطوير أساليب ومداخل جديدة لتنمية هذه المناطق.

٢-٢-٣-١ عقبات أمام نجاح تجارب تنمية المجتمعات اللارسمية:

لقد تعددت تجارب ومحاولات تنمية المجتمعات اللارسمية، إلا أنها لم تؤتى بالنتائج المرجوة من الإرتقاء بهذه المجتمعات وتلبية احتياجات قاطنيها وتحسين أحوالهم المعيشية. حيث يمكن تحليل بعض العقبات التى أخرت نجاح تجارب تنمية المناطق اللارسمية فيما يلى:

١- إختلاف الإحتياجات والأولويات لمجموعات العمل فى المناطق اللارسمية. فالحكومة ليس لديها وعى كافى بالإحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمعات اللارسمية. وبالتالى تقوم بتنفيذ الخدمات التى ترى أنها ضرورية من وجهة نظرها والتى لا تتوافق مع الإحتياجات الأساسية للسكان فى كثير من الأحيان.[٦٥]

٢- إن قصور القوانين والتشريعات فى مشروعات الإرتقاء هى نتيجة مباشرة لعدم وعى الجهات الحكومية. فهذه القوانين هى وسيلة تحقيق التوازن المطلوب بين مراقبة نمو الكتل العمرانية وحق إستعمال الملكية.[٦٦] وبالتالى فإن القوانين التى لا تراعى إحتياجات السكان يتم تجاهلها وعدم العمل بها تحت ضغط الحاجة إلى المسكن.

فالحكومة تهتم بتوفير إسكان ذى معايير تصميمية وبيئية قياسية طبقا للمواصفات العالمية. أما السكان فحاجتهم إلى مسكن تفوق أى نقص لهذه المعايير. فأهم ما جاءوا إلى المدينة من أجله هو الحصول على فرصة عمل، وليس السكن فى مسكن ذى معايير تصميمية قياسية. فتجد معظم الوافدين من الريف إلى المدينة يسكنون فى مناطق تنقصها الخدمات الأساسية ولكنهم راضون عن حالهم لتوفير فرص العمل الدائمة أو حتى الموسمية. كما أن تعودهم على طريقة المعيشة فى الريف يجعلهم لا يحتاجون إلى مسكن ذى معايير تصميمية مرتفعة أو شبكات للبنية الأساسية.

٣- إن أسلوب التخطيط من أعلى بالإضافة إلى مركزية الحكم تؤدى إلى مزيد من التدهور للمناطق اللارسمية. فمظاهر العزل السكنى للمناطق اللارسمية هو نتيجة لمركزية التخطيط وتجاهل هذه المناطق وإحتياجاتها. كما أن تداخل وتعارض القرارات التخطيطية فى المجالات المختلفة نتيجة لأسلوب التخطيط والإدارة من أعلى يؤدى إلى مزيد من التدهور للمناطق اللارسمية بل وإنتشارها فى المدن المختلفة. فتعدد الجهات ومسئولية كم منها كفيل بوقف عملية التنمية وإصابتها بالشلل إزاء رأى كل جهة فى كيفية الحل وحقها فى إتخاذ القرار.

٤- تعطى المناطق اللارسمية إمكانية يجب إستغلالها فى أنها مناطق متجانسة إجتماعيا ويدرك سكانها أهمية التعاون مع بقية سكان المدينة فى صورة مفاوضات مع السلطات المحلية الحصول على مزيد من الخدمات ولذا فإن تجاهل هذه الجهات لمطالب السكان وإحتياجاتهم يؤدى إلى تدهور العلاقة بين المناطق اللارسمية والمدينة.[٦٧]

إن الهدم والإخلاء الجبرى لهذه المناطق يؤدى إلى تعقد المشكلة الإقتصادية وتفاقم الأوضاع السياسية لما قد تمثل هذه المناطق من قوة غاضبة. كما أن قول البعض بعدم إعتراف الدولة بالمناطق اللارسمية حتى لا يشجع ذلك الآخرين على سلوك نفس مسلكهم يعتبر منطقا ساذجا فما الحل الذى يقترحونه؟

إن الفئة صاحبة هذا الرأى تقترح المدن الجديدة كحل لسكان هذه المناطق وللوافدين الجدد. إلا أن المدن الحديدة بوضعها الحالى لا توفر إحتياجات السكان الجدد. كما أنها لا تمثل توازنا بين إمكانيات السكان وإمكانيات الدولة. هذا بالإضافة إلى أنها لا تمثل مجتمعا متوازنا إجتماعيا كما تزعم هذه الفئة.[٦٨] هذا بالإضافة إلى أن المدن الجديدة لا توفر فرصة العمل التى يسعى إليها أهالى هذه المنطقة اللارسمية، كما أن ليس لديهم إمكانية مالية تتيح لهم التنقل من وإلى مناطق العمل فى وسط المدينة الأم.

فلهذا يتضح إشكالية المناطق اللارسمية فهى تمثل الحل الأمثل لمشكلات الأعداد المتنامية من السكان ولكنها لا تتوافق مع خطط الدولة ولا مع إمكانيات الخدمات المتاحة. ولذلك كانت توصيات مؤتمر الإسكان العالمى فى فانكوفر ١٩٧٦ بأهمية التعرف على الإمكانيات الإجتماعية ووضع تنظيم للأولويات وفقا لما يراه السكان.

فقد أوصى المؤتمر بأن "إصلاح المستوطنات الموجودة يجب أن يعتمد على تحسين طرق المعيشة والسكن والبيئة مع إحترام تقاليد وأمال السكان خاصة الفقراء منهم" ووجه توصية للحكومات تتعلق ب"ضرورة توفير الخدمات وإعادة تنظيم المنشآت العشوائية وذلك بتشجيع المبادرات المحلية ودمج الفئات السكانية الهامشية فى سياق الإقتصاد الحضرى". وبذلك يتحول المفهوم الدارج عن سكان المناطق اللارسمية من مغتصبين للأرض ومخالفين للقوانين والنظم واللوائح إلى سكان يمكن إستخدامهم لتحسين بيئتهم بأنفسهم بعد أن حاولوا حل مشكلة إسكانهم بأنفسهم.[٦٩]

٥- التأخر فى توفير الخدمات لهذه المناطق يعرض المناطق المجاورة لها للتدهور، بسبب إعتماد أهالى المناطق اللارسمية على المناطق المجاورة فى الخدمات مثل التعليم وسرقة المياه والكهرباء وغيرها من الخدمات التى لا تكون مخطط لها تحمل أعدادا زائدة من مستخدى الخدمة.

٦- إن الإستثمار فى رأس المال البشرى أو التنمية الإجتماعية يجب أن يشغل فكر الجهات الحكومية. فالإستثمار فى خدمات الصحة والتعليم والخدمات الإجتماعية يساهم فى تحسين مستوى المعيشة أكثر من زيادة بسيطة فى الدخل كما تشير إلى ذلك مؤشرات التنمية البشرية لل Human Development UNDP Index (HDI).[٧٠]

ولذلك يجب على الجهات المحلية أن تولى إهتمامها بتحسين الخدمات الإجتماعية لضمان حدوث تحسن فى مستوى معيشة الأفراد فى المناطق اللارسمية. كما أن رفع مستوى الوعى لدى السكان، سواء وعى بيئى أو صحى أو تعليمى يؤدى إلى إستدامة التنمية بعد الإنتهاء من أعمال التنمية للبيئة المادية. ولذا فإن التنمية الشاملة للمجتمع هى السبيل للإرتقاء الحقيقى به.[٧١]

٧- عدم مشاركة السكان فى عملية التنمية للمناطق اللارسمية يعتبر العقبة الرئيسية أمام تنمية هذه المناطق والإرتقاء بها. فشعور السكان بعزلهم عن القرارات السياسية والإقتصادية التى تخصهم يولد لديهم شعورا بعدم الإنتماء لهذه السياسات. كما أن السكان هم الأقدر على إيجاد حلول

لمشاكلهم كما فعلوا من قبل. كما أن لديهم تنوع فى مقترحات الحلول التى تواجه الحلول التقليدية والتى أثبتت عدم قدرتها على الوفاء بالإحتياجات الملحة للسكان فى ظل الموارد المحدودة للجهات الحكومية. هذا بالإضافة إلى أن مشاركة الأهالى بتوضيح إحتياجاتهم ووضع حلول لمواجهتها والمشاركة فى عملية تنفيذ هذه الحلول يجعل عملية التنمية فى المجتمعات اللارسمية تعكس ثقافة هذه المجتمعات مما يجعلها أكثر ملاءمة لها.[٧٢]

ولذا يجب التحول الكامل للنظر إلى أهالى المجتمعات اللارسمية على أنهم مصادر للإنتاج ولا ينظر إليهم على أنهم عبء على الدولة. وبذلك يتحول دور الحكومة أو الجهات المحلية من جهة مسيطرة متحكمة فى مشروعات الإرتقاء إلى جهة تعمل جاهدة لتقديم تسهيلات ومعونات للسكان للإرتقاء بمساكنهم.[٧٣]

٨- لقد تعددت تجارب تنمية المجتمعات اللارسمية إلا أنها أغفلت أهمية المتابعة بعد إنتهاء المشروع. فغياب المتابعة يؤدى إلى تدهور الخدمات مرة أخرى أو حتى عدم إستخدامها كما كان مخطط لها. فبالرغم من تأسيس نظام داخلى فى هذه المجتمعات إلا أن المتابعة الفنية المنظمة تضمن إستدامة الخدمات وتلبية إحتياجات الأهالى. وتمنع عودة المنطقة إلى حالة التدهور السابقة.

إن إشكالية تنمية المجتمعات اللارسمية تتمثل فى وضعهم غير القانونى من وجهة نظر الجهات الحكومية وبالتالى عدم شعور الأهالى بالأمان. إلا أن هذا الوضع لم يمنعهم من البناء والإمتداد نتيجة لحاجتهم الماسة للمسكن. مما أضاف إلى الإشكالية عاملا أخرا وهو إحتياج السكان للخدمات سواء مرافق وبنية أساسية وخدمات تعليمية وإجتماعية وغيرها. وهذه الإحتياجات هى التى تحدد أولويات التنمية لهذه المناطق. وبسبب سياسة الجهات الحكومية ومركزيتها وأيضا تعددها وتداخل إختصاصاتها لم يتم توفير الإحتياجات الحقيقية لأهالى المناطق اللارسمية. بل ظلت هذه المناطق تعانى من التجاهل والإهمال والتدهور. كما أن إزدياد عدد هذه المناطق أدى إلى تفاقم المشكلة مما يستوجب البحث عن حل واقعى يفى باحتياجات السكان الحقيقية ويساعد على الإرتقاء بالمجتمعات اللارسمية وإستغلال إمكانياتها فى ظل الموارد المحدودة للحكومة وإنتشار مناطق الإسكان اللارسمى. كما يضمن إستدامة التنمية بهذه المناطق وإندماجها مع النسيج الحضرى مستقبليا وتحقيقها لاحتياجات الأفراد المتغيرة.

٢-٣ المجتمعات الريفية:

تعتبر القرية أقدم صورة للمستقرات البشرية منذ فجر التاريخ حيث عاش الإنسان بها منذ استقراره بعد عصر تنقله وراء احتياجاته الأساسية. واستمرت القرية هي الصورة العمرانية الأكثر تواجدا قرونا عديدة إلي أن أنشأ الإنسان المدن.ولذا فإن العمل على رصد المشاكل التى تعانى منها وحلها وتنمية هذه المستقرات يجب أن يحظى بالاهتمام الأكبر لجهود الدولة والمجتمع.

٢-٣-١ تعريف القرى:

يمكن تعريف المجتمع الريفى على أنه: جماعة من الناس يعيشون فى منطقة محددة جغرافيا فى قرى أو على مزارع متفرقة وتربط بينهم علاقات إجتماعية، ويعملون معا لتحقيق رغبات وأهداف عامة مشتركة عن طريق تفاعلهم الإجتماعى المستمر فى إطار أنظمة إجتماعية أساسية ومنظمات. ويشعرون بالإنتماء إلى المنطقة المحلية التى قد تمدهم بما يشبع إحتياجاتهم الإقتصادية والإجتماعية والنفسية فى شبه إكتفاء ذاتى.[٧٤]وقد مرت المجتمعات الريفية بأطوار متعددة أهمها:

١- **المجتمع الريفى البدائى:**

وهو المجتمع الذى بدأ الفرد يعيش فيه مع غيره بعد أن تعلم كيف يتعاون مع غيره فى السيطرة على البيئة وإستئناس الحيوان وزراعة الأرض ببعض المحاصيل لإشباع إحتياجاته الغذائية الضرورية. وتتميز هذه المرحلة بالاكتفاء الذاتى اقتصاديا.

٢- **المجتمع الريفى المتخصص:**

وهو المجتمع الذى نشأ نتيجة احتكاك القرى إجتماعيا. فظهر بعض التطور فى النظم الإجتماعية، كما تحول من مرحلة الاكتفاء الذاتى إلى مرحلة المقايضة وتبادل السلع مع المجتمعات الأخرى.

٣- **المجتمع الريفى المعاصر:**

تظهر فى هذا المجتمع بعض عناصر التقدم الإقتصادى والإجتماعى والثقافى من التعليم والمساواة بين جميع لأفراد المجتمع فى الحق فى العيش بمستوى معيشة مقبول.[٧٥]

وقد حاول الكثيرون صياغة تعريف للتجمع الريفى أو القرية استنادا إلى عدة محاور(شكل ٢-٣٠).

٢-٣-١-١التعريف الوظيفى:

يعرف البعض القرية تبعا للوظيفة علي أنها مستقرة يسكنها عمال في صناعات بدائية مثل التحطيب أو الصيد أو المناجم أو الزراعة أو تربية الأغنام.[٧٦] ويمكن تعريف القرية على أنها مركزا للخدمات كما اعتبرها جالبين GULPIN[٧٧] عام ١٩١٥، فقد اعتبر الحصول على الخدمات (الثقافية والتعليمية والصحية والدينية وغيرها) أساسا لتحديد حدود المجتمع المحلى[٧٨]. وتعرف القرية على أنها المجتمع الذى يزيد به عدد المشتغلين بالزراعة عن كافة أوجه النشاط الإقتصادى الأخرى. وتأخذ بهذا التعريف عدد محدود من الدول منها إيطاليا.[٧٩]

ويعتبر سوركين SOROKIN وزيمرمان ZIMMERMAN الوظيفة هى المتغير الأساسي في تعريف القرى.[٨٠] ففي مصر نجد أن الزراعة تغلب علي الأنشطة السائدة في الريف وبما نسبته ٦٣.٤% من إجمالي قوة العمل تليها الخدمات والصناعات التحويلية والتجارة والنقل والتخزين والمواصلات.[٨١] إلا أن لم تعد كل القرى تعتمد على الزراعة. فأصبحت مناطق زراعية وتجارية فى نفس الوقت وهى تتكامل بدرجة معينة مع الإقتصاد القومى.[٨٢]

٢-٣-١-٢التعريف الإحصائى:

ويعرف البعض القرية تبعا لعدد سكان المستقرة، حيث تأخذ منظمة الأمم المتحدة UNبهذا التعريف. إلا أنه لا يوجد رقم محدد عالميا لتعداد القرية.[٨٣] ففي الهند القرية هي المستقرة ذات أقل من ٥٠٠٠ شخص وفي كوريا أقل من ٤٠٠٠٠ شخص، وفي الدنمارك أقل من ٢٥٠ شخص فقط. أما في مصر فلا يوجد رقم محدد إلا أن هناك محاولات حالية لتحديد هذا الرقم. ففى بعض القرى يصل تعداد سكانها إلى ١١٠٠٠ نسمة بل ويتعدى ذلك ليصل إلى ٢٥٠٠٠ نسمة.[٨٤] وقد حددت بعض الوزارات الرقم المفترض لتعداد سكان القرية المصرية كل في نطاق تخصصها.

٢-٣-١-٣التعريف الإجتماعى:

أما بالنسبة لعلماء الاجتماع فقد عرف كل منهم القرية طبقا لنوعية الحياة. فعرف هنري مين H.MAIN المجتمع القروي أنه صورة تقليدية ومباشرة للمشاركة في حياة واحدة. أما إميل دوركيمEMILE DURKHEIM فعرفه علي أنه المجتمع القائم على التضامن العضوي.[٨٥] ولذلك يمكن تعريف المجتمعات الريفية على أنها الجماعات الإنسانية التى تقوم على أساس النظام القبلى والقروى والتى يرتبط أفرادها بنسق القرابة، والتى تقيم على مساحات صغيرة من الأرض، وتتصف العلاقات بين الأفراد بالقوة والتفاعل، أما العلاقات الخارجية مع غيرها من الجماعات فهى علاقات محدودة قائمة على أساس الريبة والخوف والتشكك فى الآخرين.[٨٦]والسمات السائدة فى هذه المجتمعات هى:

١-درجة عالية من القرابة. ٢- العلاقات الأولية بين أفراد المجتمع ٣- تركز السلطة فى كبار السن ذوى الحكمة والخبرة وفقا للعرف والعادات والتقاليد. ٤- مجتمع أكثر تجانسا من حيث السلالة والخواص النفسية والإجتماعية والثقافة المشتركة من قيم وعادات وتقاليد ونمط الحياة.٥-تدرج إجتماعى أقل

ويعرف هذا الاتجاه بالنمط التقليدي والذي وجهت له العديد من الانتقادات، حيث توجد علاقات ثانوية بالإضافة إلى العلاقات الأولية داخل القرية. فظهر اتجاه مركب السمات يعتمد علي التحليل الكمي والكيفي. ولذلك قال دى لا كرتيل DE LA CRETELLE أن "للمدينة وجها وللريف روح".[٨٧]

٢-٣-١-٤التعريف الإدارى:

ويستخدم هذا التعريف فى مصر، فنجد أن كل عاصمة محافظة – مدينة –مركز هى حضر وغير ذلك قرية – كفر –نجع..إلخ يعتبر ريف. ويمكن تعريف القرية إداريا بأنها تتكون من كتلة سكنية تضم عددا من

السكان يكونون مجتمعا واضح المعالم تحيط به مساحة من الأراضى الزراعية، ولها حدود إدارية. ويتولى الإشراف على المرافق العامة والخدمات الضرورية بها مجلس قروى.[٨٨] و يوضح جدول (٢-٢) الهيكل الإدارى لمحافظات مصر.

التقسيم الإدارى للمجتمعات الريفية:

١- **المركز:** عبارة عن قرية خصبة تقع فى موقع يسهل إتصالها وتبادلها البضائع مع ما حولها، فتتحول إلى نقطة تجمع للخدمات والعناصر ذات الأهمية.

٢- **القرية:** القرية العادية التى لا يساعدها موقعها على أن تكون مركزا ولم تتضخم لتنشطر.[٨٩]

٣- **الكفر:** ذا حجم متوسط بين القرية والعزبة ولا يحتوى على خدمات بل يعتمد على القرية القريبة ويسمى فى صعيد مصر النجع.

٤- **المنية أو ميت:** وهى النواة الجديدة التى نشأت أمام القرية الأم وتأخذ اسم القرية الأم.

- منشأة: تدل على نواة أنشأها أحد الأعيان وتأخذ اسمه.
- الزاوية: نواة نزح إليها أحد الشيوخ.
- كنيسة: أو حصة وترتبط بالأقباط.
- العزبة: ارتبطت بأراضى الإستصلاح الزراعى والأبعديات والوسايا وتحتوى على منزل المالك ومنازل الفلاحين والمخازن والإسطبلات. وقد تحولت بعض العزب إلى قرى كاملة.[٩٠]

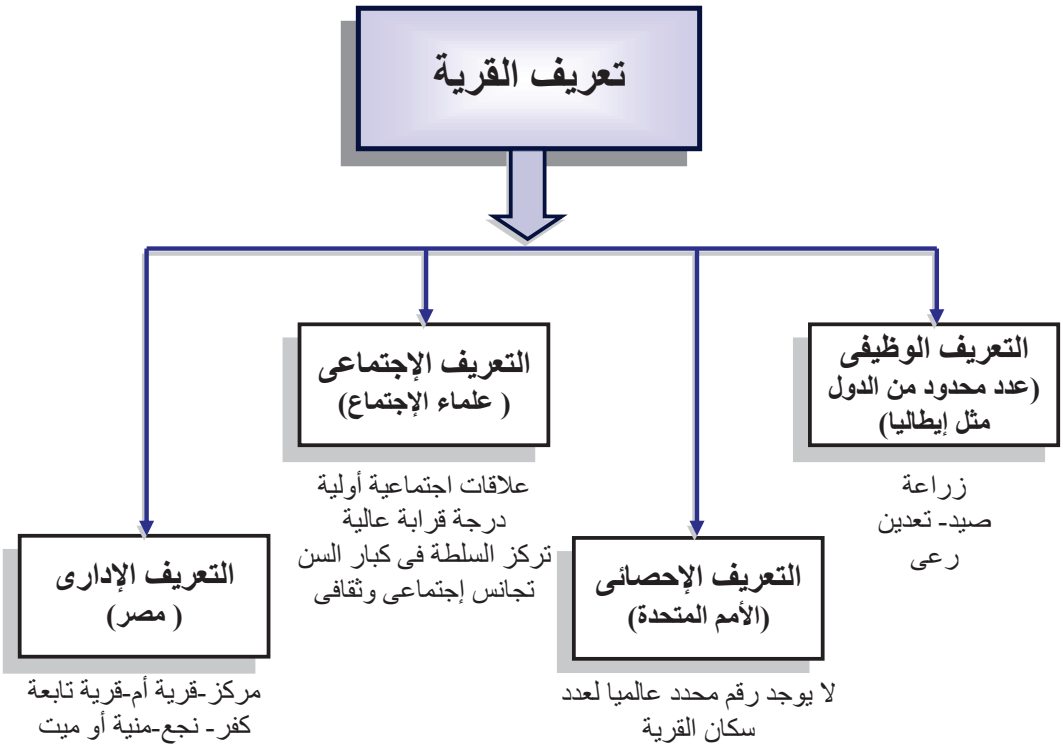

شكل(٢-٣٠) المعايير المختلفة لتعريف القرية، المصدر: الباحثة

جدول (٢-٢) الهيكل الإدارى للمحافظات

م	المحافظة	المراكز	الوحدات المحلية	القرى التوابع	العزب والكفور
١	القاهرة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢	الجيزة	٩	٥١	١٧٠	٦١٤
٣	القليوبية	٧	٤٥	١٩٥	٦٤٠
٤	الإسكندرية	١	٣	٥	٣٠
٥	البحيرة	١٤	٨٠	٤٧٥	٤٥٠٠
٦	مطروح	٨	٥٦	٥٩	١٤٦
٧	المنوفية	٩	٦٩	٣٢١	٨٩١
٨	الغربية	٨	٥٣	٣١٦	١١٨٨
٩	كفر الشيخ	١٠	٤٤	٢٠٦	١٦٩٥
١٠	دمياط	٤	٣٧	٦٧	٧٤٥
١١	الدقهلية	١٥	١١٢	٤٥٨	٢٠٧٠
١٢	شمال سيناء	٦	٨١	٨١	٤٨٩
١٣	جنوب سيناء	٥	٩	٩	١٢١
١٤	بورسعيد	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٥	الإسماعيلية	٥	١٧	٢٥	٦٥٦
١٦	السويس	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٧	الشرقية	١٣	٨٣	٢٨٤	٤١٤٠
١٨	بنى سويف	٧	٣٨	٢١٧	٦٨٦
١٩	المنيا	٩	٥٧	٣٤٦	١٣٦٥
٢٠	الفيوم	٥	٤٥	١٦٠	١٤٥٠
٢١	أسيوط	١١	٥٢	٢٣٥	٩٨٩
٢٢	الوادى الجديد	٣	١٨	١٩	٨٥
٢٣	سوهاج	١١	٥١	٢٦٤	١٢٥٣
٢٤	قنا	١١	٥١	١٨٦	١٦٣٧
٢٥	أسوان	٥	٣٠	٩٧	٤٤٠
٢٦	البحر الأحمر	٠٠	١١	١١	٠٠
٢٧	الأقصر	١	٨	١٥	١٩٢
	الإجمالي	١٧٧	١١٠١	٤٤٢٢	٢٦٠٢٢

المصدر: الأمانة العامة للإدارة المحلية - رئاسة مجلس الوزراء -١٩٩٩/٩/٢٠

المجتمعات الريفية طبقا لنمط التخطيط:

هذا بالنسبة لتعريفات القرية بصفة عامة في مقابل المدينة أو الحضر.ولكن يمكن تقسيم القرى إلى عدة أنواع طبقا لعدد من المميزات المختلفة. ففي مصر تنقسم القرى إلي:

١- **قرى غير مخططة** وهي النمط الغالب للقرية المصرية.(شكل ٢-٣١ و شكل ٢-٣٢)

٢- **قرى مخططة منذ أكثر من ٥٠ عاما،** وهى قرى الخاصة الملكية المرتبطة بالأراضى الزراعية الخاصة بالأسرة الملكية.

٣- **قرى مخططة حديثا** وهى القرى التي تقام لمنكوبى السيول مثل تلك الخاصة بأهالى النوبة التي نقلوا إليها بسبب إنشاء السد العالى. بالإضافة إلي قرى الإستصلاح الجديدة التي تقام في مناطق إستصلاح الأراضى الصحراوية.

٤- **قرى تختص بوجود ظهير صحراوى** كما هو الحال في قرى الوجه القبلى التي تحدها الجبال والصحراء وأيضا قرى محافظات الشرقية والقليوبية والبحيرة.[٩١] (شكل ٢-٣٣)

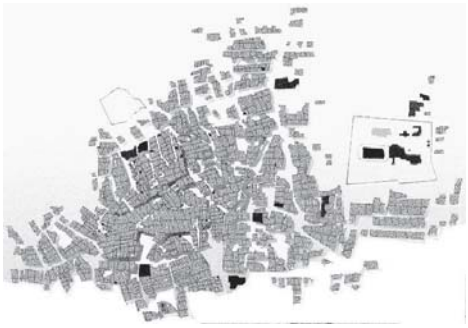

شكل (٢-٣١) قرية البلاشون – مركز بلبيس – الشرقية
المصدر: التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية (أغسطس- ٢٠٠٠)

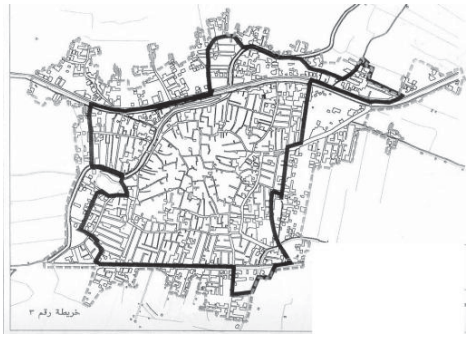

شكل (٢-٣٢) قرية أتميدة – مركز ميت غمر – الدقهلية
المصدر: التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الأولى (يوليو- ١٩٩٨)

وهكذا يتضح لنا أن القرية يمكن أن تعرف طبقا عدة معايير، سواء حسب وظيفتها أو عدد سكانها، أو حسب مقياسها والخدمات الموجودة بها والمقصود به التقسيم الإدارى. فهى تمثل للفلاح البسيط مجتمع مترابط، فتجانس الرغبات والآمال وأسلوب الحياة تحفر فى نفس القروى منذ مولده.[٩٢]

إلا أن هدسون HUDSONيرى أن الفاصل بين المدينة والقرية ليس محددا تحديدا قاطعا. فقد أصبح التحديد أكثر مرونة بسبب انتشار الضواحى والتدرج الذى لا يكاد يلاحظ بين المناطق الحضرية والريف.[٩٣]وهذا ما وجده دنكان DUNCANو رايس REISS فى أنه لا يوجد خط تقسيم قاطع محدد بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية سواء على أسس مكانية، أو على أساس حجم المجتمع وتخصصه الوظيفى.[٩٤]

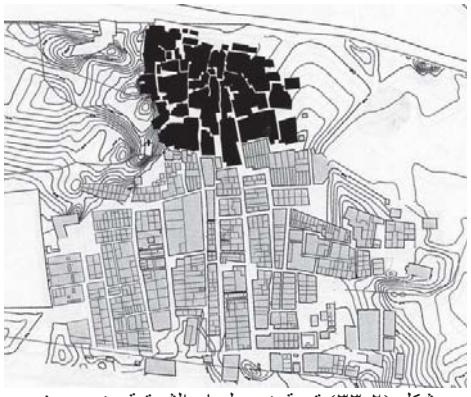

شكل (٢-٣٣) قرية بنى سليمان الشرقية- بنى سويف
المصدر: التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الأولى (يوليو- ١٩٩٨)

٢-٣-٢ القرية المصرية فى ظل المتغيرات المحيطة

إن الريف المصرى قد شهد العديد من المتغيرات والتحولات التى أدت إلى تحول فى مظاهر الحياة به سواء العمرانية أو الإجتماعية والسياسية والإقتصادية. إن ما أحاط بالقرية من متغيرات أدى إلى ما يشبه الإنفصام فى الشخصية التقليدية للقرية المصرية بكافة جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. هذا الإنفصام ناتج عن الصراع بين الواقع فى القرى وبيم متطلبات وتطلعات المستقبل.و قد انعكس هذا الإنفصام على العديد من أنماط وقيم وسلوكيات مجتمع القرية وكثير من الظواهر التى يمكن رصدها. إلا أن الوقوف على أسبابها وأصولها يحتاج إلى إدراك وفهم عميق لطبيعة ما شهدته القرية من تغيرات إجتماعية وإقتصادية. ويمكن القول بأن هذه التغيرات كانت انعكاسا لتطورات إقتصادية محلية وخارجية لم تكن القرية طرفا فيها.[٩٥]

٢-٣-٢-١ عوامل التغير للقرية المصرية:

١- سياسة الإنفتاح التى انتهجتها الدولة فى السبعينات وما تبع ذلك من رغبة السكان فى الإثراء السريع. مما أدى اشتغال عدد من سكان الريف بالتجارة وإنشاء المشاريع الإستثمارية، مثل وجود السلع المعمرة وانتشار المحلات فى الدور الأرضى للمنازل. كما نشطت الحركة العقارية والبنائية فى الريف.

فقد أدت سياسة الإنفتاح إلى دخول النمط الإستهلاكى على المجتمع المصرى، حيث زادت متطلبات وطموحات السكان لنوعية إسكان جديدة وأسلوب بناء حديث. كما أصبح الإتجاه العام للأنشطة الإقتصادية هو مجال الخدمات بدلا من مجال الإنتاج.[٩٦]

شكل (٢ – ٣٤) الإمتداد المستمر للقرية لمقابلة تطلعات الأفراد. المصدر: الباحثة

٢- تعتبر الثورة النفطية والهجرة إلى هذه الدول للعمل بها أحد أهم عوامل التغير فى القرية المصرية. حيث أدت هذه الهجرة المؤقتة إلى زيادة فى مستوى الدخل. وبالتالى زيادة تطلعات الأفراد إلى مستوى معيشة أفضل والحصول على مسكن أفضل.[٩٧](شكل ٢-٣٤)

فقد كان لسياسة الإنفتاح والهجرة للعمل بالدول النفطية أثرهما البالغ على زيادة الدخل. الأمر الذى أدى إلى تغير الإحتياجات والتطلعات للأفراد، ورغبة الكثيرين منهم فى استثمار أموالهم بإقامة مساكن مناسبة. وذلك دون حدوث تغير إجتماعى أو حضارى حقيقى.[٩٨]

شكل (٢ – ٣٥) انتشار المدارس بالقرى و تطور الخدمات التعليمية. المصدر: الباحثة

٣- تطور الخدمات التعليمية وإنشاء الجامعات الإقليمية وما استتبع ذلك من ارتفاع نسبة المتعلمين بالريف. وبالتالى حدث تغير فى القطاع المهنى. حيث ظهرت شرائح مختلفة من المؤهلين بالدرجات العلمية أو المشتغلين بالحرف المختلفة أو بالتجارة، والتى اختلفت

احتياجاتها وتطلعاتها عن قطاع الريف سابقا. كما أن انتشار التعليم أدى إلى زيادة الوعى بالمساوئ الصحية للبيت التقليدى، مما كان له أثرا على تغير العمران فى القرية المصرية.[٩٩](شكل ٢-٣٥)

٤- زيادة استخدام التقنيات والآلات الزراعية الحديثة أدى إلى بحث كثير من المزارعين على مهن أخرى للعمل بها، مما كان له الأثر على مظاهر الحياة فى الريف.[١٠٠]

٥- إن سياسة الإصلاح الزراعى أدت إلى زيادة الملكيات الصغيرة مما أدى إلى تحسن مستوى معيشة الغالبية الفقيرة فى الريف. كما أدى القضاء على الإقطاع إلى انتفاء وجود منزل صاحب العزبة الذى كان يمثل مركزا للنشاط الإقتصادى بالقرية. وبالتالى حدث تغير فى تخطيط القرية ككل.[١٠١]إلا أن الملكيات الصغيرة للأراضى تفتتت أكثر بسبب قوانين الميراث مما أدى إلى تغير نسيج العلاقات الإجتماعية بالقرى. فقد كانت تمثل نظاما واقيا للفلاح من خلال الملكية الجماعية. وقد أثر ذلك على إهدار أجزاء كبيرة من الأراضى الزراعية فى عمل القنوات والمصارف والطرق. ولذا يفضل استخدام نظام الملكيات التعاونية لتفادى هذا الفقد.[١٠٢]

٦- لقد أدى التحرر من سيطرة الإقطاع إلى ظهور استعمالات جديدة ذات الطابع الإجتماعى والإقتصادى، مثل الوحدات المجمعة والمراكز الثقافية والمدارس...إلخ. كما زاد عدد الطرق السريعة الموصلة للقرى وانتشرت وسائل المواصلات العامة فى الريف.[١٠٣]

٧- إنشاء وتعبيد الطرق إلى القرى وداخلها أدى إلى زحف العمران الريفى على مساراتها. بالإضافة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى المدن المحيطة وبالتالى ارتفاع نسبة التأثر بالحضر وخصائصه. كما أن إنشاء هذه الطرق بالقرب من القرى شجع السكان على ملء الفراغ الواقع بين الكتلة السكنية والطرق. هذا بالإضافة إلى وجود محطات السكك الحديدة ونقط المرور البرية التى تزيد من الحركة على هذه الطرق وبالتالى انتشار العمران على امتدادها.[١٠٤](شكل ٢-٣٦ و شكل ٢-٣٧)

شكل (٢- ٣٦) انتشار الطرق داخل الكتلة السكنية للقرية و على أطرافها. المصدر: الباحثة

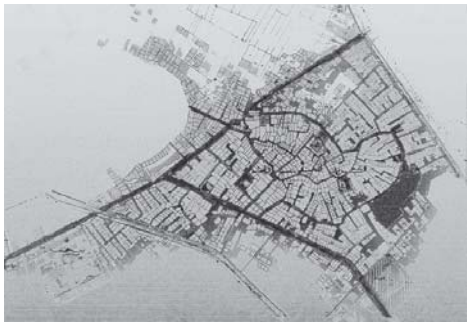

شكل (٢ – ٣٧) امتداد قرية المنوات – مركز أبى النمرس- الجيزة حتى حدود الطرق السريعة القريبة. المصدر: التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: (أغسطس- ٢٠٠٠)

٨- إن وصول البث الإذاعى والتليفزيونى إلى الريف غير المفاهيم والعادات السائدة هناك. الأمر الذى أدى إلى زيادة تطلعات أهل الريف بسبب زيادة الإحتكاك بالحضر.

٩- لقد أثرت شبكات المرافق والبنية الأساسية مثل مياه الشرب النقية والكهرباء على نمط الحياة فى الريف. فقد أضافت إلى المتطلبات المعيشية عناصر جديدة غيرت من طرق المعيشة ولم تكن فى الحسبان فى التكوين العمرانى القديم.[١٠٥]

١٠-إن الإستثمار فى مجال الإسكان والتشييد والتعمير دون استصلاح الأراضى الزراعية والصناعات التحويلية الصغيرة، وإهمال تطوير التخطيط والعمران فى المناطق الريفية أدى إلى نمو القرية بطريقة عشوائية.[١٠٦] كما أن التخطيط غير الواعى مثل إنشاء بعض المشروعات الإنتاجية والإهتمام بتخطيطها وإهمال ما يترتب عليها بالنسبة للقرى المجاورة، أدى إلى تغير فى عمران القرى دون توجيه أو تخطيط. كما أن وضع منشآت الخدمات العامة خارج الكتلة السكنية للقرية أثر على تخطيطها ونمط امتدادها.[١٠٧]

ولذا يتضح أن القرية قد وقعت تحت تأثير عدة عوامل لتدخل المجتمع الحضرى، إلا أنها غير مهيأة لذلك. فأصبح هناك تناقض بين المؤثرات الواردة والتكوين الأساسى للقرية. فقد تحولت القرية إلى وحدة مستهلكة وتم تفريغها من مضمونها الإنتاجى. وظهرت أنماط سلوكية ومشكلات إجتماعية وإقتصادية مثل التى يواجهها المجتمع الصناعى المتطور. إلا أنها لا تملك فى الواقع مقومات المجتمع الصناعى وقدرته على التعامل مع مشكلاته.[١٠٨] (شكل ٢-٣٨)

شكل (٢ – ٣٨) أصبحت القرية تعانى من تناقضات واضحة بين المبانى ذات الطابع الحضرى وامتدادها على الأراضى الزراعية. المصدر: الباحثة

٢-٣-٢-٢مظاهر التغير فى القرية المصرية:

إن آثار المتغيرات التى شهدتها القرية المصرية تعددت وتنوعت، فهى التى أدت إلى ظهور القرية المصرية بصورتها الحالية بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات. ولذا وجب رصد هذه المظاهر للوقوف على مدى تأثر القرية المصرية بالمتغيرات المحيطة:

١- التحول من نمط الأسرة المركبة التى تتكون من أكثر من أسرة بسيطة تعيش فى منزل واحد إلى التفكك إلى أسر بسيطة. وذلك بسبب التحضر والعادات والتقاليد الجديدة الوافدة من الحضر.[١٠٩]

٢- أدى انتشار التعليم إلى عزوف الفلاح عن الزراعة وتغير النمط الإقتصادى، وبالتالى عدم الرغبة فى الإقامة فى الريف بعد استكمال التعليم والهجرة إلى المدينة حيث الحياة أسهل ومتوفرة الخدمات.هذا بالإضافة إلى ضيق الرقعة الزراعية، الأمر الذى أدى إلى زيادة الهجرة إلى المدن والتحول إلى العمل بالتجارة والخدمات. كما أدى إلى تراجع ظاهرة الزواج المبكر، وذلك حتى استكمال التعليم.(شكل ٢-٣٩)

شكل (٢ – ٣٩) انتشار التعليم فى الريف حتى بين الفتيات. المصدر: الباحثة

٣- انخفاض معدلات وفيات الأطفال كنتيجة للمشروعات الصحية مما أدى بصورة مباشرة فى زيادة السكان.

٤- ارتفاع معدلات البطالة بسبب استخدام الميكنة الزراعية وثبات مساحة الأرض الزراعية مع الزيادة السكانية.[١١٠]

٥- زيادة عدد السكان وارتفاع الكثافة وبالتالى الانتشار على الأراضى الزراعية دون الخضوع لأى إشراف هندسى أو تشريعات أو توجيهات. فامتدت القرية على محاور الطرق وفى كل اتجاه حتى التحمت مع ما يحيط بها من عزب وكفور لتشكل كيانا عمرانيا جديدا ذا سلوكيات جديدة حتى أنه لا يمكن رؤية الشكل القديم للقرية.[١١١]

شكل (٢ – ٤٠) ظهور مبانى مشابهة لمبانى المدن وذات ارتفاعات كبيرة. المصدر: الباحثة

٦- الطلب الزائد على الخدمات والأنشطة الإقتصادية.

٧- ظهور مبانى سكنية مبنية من الخرسانة تشابه مبانى المدن. وكذلك ارتفاعات المبانى التى تصل إلى ستة أدوار، بعد أن كان المسكن الريفى يتكون من طابق واحد أو اثنين على الأكثر. كما أن هذه المبانى قد تأوى العاملين بالمدن القريبة من ذوى الدخل المحدود، مما كان له أثر على تصميم المبانى وكذلك أسلوب التمليك أو الإيجار.[١١٢](شكل ٢-٤٠)

٨- زيادة عدد القرى الأكثر من ١٠ آلاف نسمة، حتى أن ٦٠ % من سكان الريف الآن يعيشون فى قرى تعدادها أكثر من ١٠ آلاف نسمة.[١١٣] فقد كانت ٢٥٢ قرية عام ١٩٦٦ (٦.٣% من عدد القرى)، ثم ٣٩٢ قرية عام ١٩٧٦ (٩.٨%)، ثم ٥٣٢ قرية عام ١٩٨٦ (١٢.٥%) وبالطبع هناك تناقص موازى فى عدد القرى الصغيرة.[١١٤]

شكل(٢ – ٤١) ظهور استعمالات جديدة بالقرى مثل الورش. المصدر: الباحثة

٩- زيادة فى حجم المرور بالشوارع فى القرية نتيجة احتكاكها اليومى مع الحضر واحتياجها إليه. الأمر الذى يزيد من تأثر القرية بالخصائص الوافدة من المدينة.[١١٥] وكذلك فإن خروج الفلاح إلى المدينة وعودته ثانية أثرت على متطلباته وتطلعاته المستقبلية.(شكل ٢-٤١)

شكل (٢ – ٤٢) انتشار المبانى ذات الطابع الحضرى داخل القرية. المصدر: الباحثة

إن المتغيرات التى تشهدها القرية المصرية جعلها تتحول فى الكثير من خصائصها العمرانية والإجتماعية والإقتصادية نحو النمط الحضرى. وذلك نتيجة للتطلعات والرغبة فى التشبه بالمدينة دون أن يواكب ذلك تحول جوهرى فى العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والمستوى الثقافى للقرية.[١١٦] بل أصبحت القرية مصدرا للإزعاج للمدن القريبة، بسبب الإعتماد عليها فى توفير الخدمات وزيادة معدلات التردد على المدن يوميا وتأثير ذلك على حركة المرور والنقل بالمدن.[١١٧] ولذلك تبقى خطورة هذه التحولات التى تشهدها القرية المصرية فى الإيقاع السريع

للتطورات الإقتصادية والإجتماعية وأثر ذلك على التغير المتسارع لهيكل القرية وما أفرزه من سلبيات.(شكل ٢-٤٢)

٢-٣-٣ أولويات التنمية فى القرى المصرية

إن الازدياد المستمر لسكان الريف المصرى يجعل قضية تنمية الريف قضية ذات أولوية ملحة. ولكى تتم عملية التنمية للمجتمعات الريفية يجب الوقوف على المشكلات التى تعانى منها وتحديدها حتى يمكن التصدى لها. وكذلك فإن تحديد هذه المشكلات ثم ترتيب أولوياتها بالنسبة لعملية التنمية يضمن ملاءمة الحلول والبرامج لإحتياجات المجتمع ومتطلباته.

٢-٣-٣-١أهم المشكلات التى تعانى منها القرى القائمة:

١- قلة وانعدام الخدمات الصحية والتجارية والتعليمية والإجتماعية وغيرها. فإن مستوى هذه الخدمات يؤثر على مستوى المعيشة بالقرية وبالتالى سلوك الأفراد. كما أن قلة هذه الخدمات فى القرى تزيد من الحركة إلى المدن للحصول عليها.

٢- قلة مراكز التدريب المهنى وخلق كوادر فنية ماهرة يؤدى إلى عدم الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة. فعدم وجود فرص عمل جديدة بدلا من الزراعة التى لا تستوعب كل الأعداد يؤدى إلى البطالة وما يتبع ذلك من انخفاض مستوى الدخل والمعيشة. كما يؤدى إلى الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن فرصة عمل مما يزيد من مشكلات المدن. هذا بالإضافة إلى أن إهمال الصناعات الريفية والحرفية يؤدى إلى تراجع النشاط والإنتعاش الإقتصادى، ويقلل من موارد الدخل القومى التى نحن فى أمس الحاجة إليها.[١١٨]

٣- الإمتداد العشوائى للقرية على محاور عدة نتيجة لزيادة عدد السكان وارتفاع الكثافة مما يؤدى إلى فقد الأراضى الزراعية المتزايد بالتعدى عليها لصالح قطاع البناء والتشييد. كما أن الإمتدادات العشوائية تزيد من الأعباء على الخدمات الأصلية للقرية القديمة المعدة لعدد معين من السكان.[١١٩] إن الفقد فى الأراضى الزراعية يقلل من نصيب الفرد منها، وبالتالى على الإقتصاد الزراعى للدولة، ويغير من الأنماط الإجتماعية فى القرى بسبب انتفاء أصل هذه الأنماط.[١٢٠]

شكل (٢ – ٤٣) اندثار شخصية القرية وانتشار المبانى ذات الطابع الحضرى.
المصدر: الباحثة

٤- إن مشكلة النمو العمرانى للقرية قد أفرزت مشكلة أخرى وثيقة الصلة، وهى انتشار المبانى الحديثة التى تحمل طابع الحضر أكثر من الريف فى تصميمها ومواد بنائها وكذلك

ارتفاعاتها. وقد أدى ذلك إلى اندثار شخصية القرية المتمثلة فى التشكيل المعمارى والفراغى للقرية الأصلية. (شكل ٢-٤٣)

٥- إن مشكلة الإمتداد العمرانى للقرية تعنى أيضا غياب العلاقات الأولية التى تميز المجتمعات الريفية. فإن كثرة السكان واتساع المساحة للقرية أدى إلى ضعف العلاقات الإجتماعية ة ظهور العلاقات الثانوية التى تميز الحضر.

٦- تدهور حالة الطرق الداخلية وعدم ملاءمة عروضها لإستخدام السيارة أو النقل. كما أنها فى معظم الأحيان غير مرصوفة أو ممهدة.فما يزال ٤٠ % من شوارع القرية ترابية وغير مرصوفة وضيقة مما يعوق كثيرا من إمكانية التقدم والنمو.[١٢١](شكل ٢-٤٤)

٧- عدم كفاية شبكات البنية الأساسية من حيث المياه النقية والصرف الصحى وأيضا الكهرباء. وتعتبر هذه المشكلة من أكثر المشكلات تأثيرا على تدهور الحالة العمرانية والبيئية فى القرية. فعدم وجود شبكة صرف صحى أو الصرف على الترع والمصارف التى تخترق الكتلة السكنية يؤدى إلى تدهور البيئة الصحية وانتشار الأمراض المتوطنة.

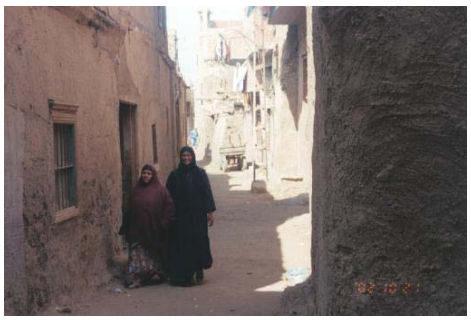

شكل (٢ – ٤٤) عدم ملاءمة الطرق الداخلية الضيقة لإستعمال السيارة كما تسبب مشكلة بالنسبة لإمتداد شبكات المرافق. المصدر: الباحثة

كما أن عجز شبكة المياه عن مواكبة زيادة الإستهلاك والنمو المستقبلى يعد مشكلة كبيرة.

٨- مشكلة جمع القمامة والمخلفات الحيوانية التى تسهم فى تداعى القرية. فعدم جمع القمامة وإدارة هذه المخلفات يؤدى إلى تدهور البيئة وكذلك الصورة البصرية للقرية واختفاء معالم أى محاولة للتنمية. كما أن الاستخدام العشوائى للمبيدات والأسمدة يؤدى إلى زيادة التلوث فى البيئة الريفية.[١٢٢]

٩- لا يمكن فصل الجوانب الإجتماعية للمجتمعات الريفية. فلا يمكن تجاهل المشكلات غير العمرانية لارتباطها وتأثيرها على البيئة العامة للقرية. فمشكلة الأمية التى ما زال يعانى منها قطاع كبير من السكان فى القرية تعوق برامج التنمية والإرتقاء. كما أن الأمية تزيد من عدم الوعى البيئى والصحى كذلك.

١٠-تحول القرية إلى وحدة مستهلكة وليست منتجة، واعتمادها على الأدوات الحديثة مما يزيد من احتياجها إلى الكهرباء والمرافق الأخرى التى لا تستطيع توفير الاحتياجات المطلوبة. إن هذا التحول يزيد من تعقيد المشكلة والاحتياج المتزايد والمتواصل للخدمات.

١١-عدم توافر التمويل اللازم لإقامة مشروعات إنتاجية تتناسب مع البيئة والخامات المتوفرة فى الريف. وأيضا ضعف تمويل استصلاح الأراضى الجديدة، مما يزيد من ظاهرة البطالة فى الريف المصرى.

١٢-عدم توافر الأنشطة الإجتماعية والرياضية والتثقيفية للشباب فى بعض القرى وزيادة الشعور باتساع الفجوة بين سكان الريف والحضر.

١٣-ضعف الاهتمام بتعليم المرأة وعدم وجود برامج وأنشطة موجهه لتدريبها وتنمية قدراتها الإنتاجية، وكذلك رفع الوعى الصحى والبيئى لديها.

١٤-ضعف مستوى الدخل للفرد فى القرية بسبب الإكتفاء بزراعة المحاصيل التقليدية وعدم وجود الخبرات الفنية لإقامة مشروعات تدر عائد ا ودخلا كبيرا. كما أن عدم قدرة الفلاح على التسويق الجيد للمحاصيل ووقوعه فريسة لتجار الجملة أدى إلى قلة مستوى دخله.

وإذا كانت هذه هى أهم المشاكل التى تعانى منها القرى المصرية، فإن ما زاد من حدة هذه المشكلات هى سياسة الدولة فى التعامل مع الريف. فإن السياسة المركزية فى التخطيط واتخاذ القرار، وكذلك توجيه الإستثمارات إلى التنمية الحضرية قد أحدثت فجوة كبيرة بين مستوى المعيشة فى الريف والحضر. بالإضافة إلى فرص العمل مما دفع بأعداد كبيرة إلى الهجرة من الريف إلى الحضر سعيا وراء فرصة عمل والأمل فى مستوى معيشة وحياة أفضل. فأضاف بذلك عبئا زائدا على المدن.

كما أن تجاهل الاحتياجات الحقيقة للأفراد فى المجتمعات الريفية قد أدى إلى تفاقم مشكلات الريف. فالإمداد بشبكة المياه دون وجود شبكة صرف صحى أدى ارتفاع منسوب المياه الجوفية وزيادة مشكلة الصرف. كما أن رصف الطرق دون حل مشكلة القمامة يؤدى إلى تدهور هذه الطرق مرة أخرى بسبب تراكم القمامة والقاذورات بها.

كما أن تطبيق نفس اشتراطات تنظيم أعمال البناء فى المدن على القرى من حيث الإرتفاعات والبروزات يعتبر أمر غير واقعى. فإن القرية تحتاج إلى اشتراطات خاصة بها لتلائم الوضع الراهن لتخطيط وامتداد القرية وكذلك الإحتياجات المستقبلية.[١٢٣]

٢-٣-٣-٢أهمية برامج التنمية غير العمرانية:

إن المجتمعات الريفية تتميز برباط إجتماعى ونظم اجتماعية هى التى تحدد أسلوب المعيشة للأفراد. وبالتالى فإن تجاهل الجوانب غير العمرانية للقرية وخصائصها يجعل أى تنمية عمرانية ليست ذات فائدة. فالتنمية الشاملة هى ما تحتاج إليه القرية المصرية للنهوض بها ومواكبتها للعصر الحديث. ذلك لأن القرية ليست مبانى وطرق ومرافق وخدمات فقط.[١٢٤]

ولذا فإن الاهتمام بالتعليم ومحو الأمية لدى القرويين يجب أن يكون ذا أولوية فى برامج التنمية والإرتقاء. كما أن وجود برامج لتدريب العمالة وخلق فرص عمل جديدة هى العامل الأساسى لدفع التنمية وضمان استدامتها.[١٢٥] فتنمية الموارد البشرية فى الإبداع والإبتكار ومساندة مشروعاتهم الذاتية هى الضمان لتطور القرية المصرية فى ظل المتغيرات الراهنة، وعدم الإعتماد على الزراعة فقط فى الأساس الإقتصادى لها.

إن توفير الخدمات الإجتماعية والترفيهية لأهالى الريف يرفع من مستوى معيشتهم وثقافتهم ويزيد من انتمائهم للقرية والوعى لديهم بدورها الهام فى عجلة التنمية. وكذلك فإن إدخال التكنولوجيا الحديثة الملائمة للبيئة الريفية يقلل الفجوة الحضارية الموجودة بين الريف والحضر. وبالتالى حث الناس على البقاء فى القرية دون الهجرة إلى المدينة.

وإذا كانت تنمية الريف حتمية للتقدم العام للدولة، فإن ذلك لا يمكن أن يصير واقعا دون مشاركة الأهالى. ليس مشاركة فقط فى إبداء الآراء بالنسبة للإحتياجات، ولكن أيضا المشاركة فى اتخاذ القرار فى تحديد أولويات التنمية ووضع الحلول وكذلك عملية التنفيذ.ولذلك يجب توفير الوسائل التى تشجع المواطنين على المشاركة فى مشروعات التنمية المحلية من خلال مناخ ديمقراطى وتخطيط لامركزى. كما أن برامج تدريب القيادات المحلية وتنمية قدراتهم وإمكانياتهم عامل هام لدفع التنمية، خاصة داخل المجتمعات الريفية التى تتميز بالعلاقات الإجتماعية الأولية وقوة الترابط ووجود قادة طبيعيين، والتى يجب تنميتها لخدمة عمليات التنمية.[١٢٦]

فالتنمية تبدأ بالناس وتنتهى إليهم، ولذلك وجب مشاركتهم فى عملية التنمية. فإن فهم الظواهر الإجتماعية فى القرية والعادات والتقاليد والثقافة والإستفادة منها فى عملية التنمية من خلال مشاركة الناس يضمن تحقيق التقدم للمجتمعات الريفية.

إن وعى الجهات الحكومية بأهمية تنمية الريف للإرتقاء بالإنسان وخلق مستقرات حية قادرة على معاصرة التكنولوجيا الحديثة هو أهم عامل لتحقيق الإرتقاء المطلوب فى ظل سرعة إيقاع التطورات الإقتصادية والإجتماعية.[١٢٧] فأن عودة الريف إلى دوره الأصلى كوحدة إنتاجية هو الهدف الأساسى لعملية التنمية. وكذلك فإن تنمية الريف تعود بالنفع على الحضر، حيث تتقلص معدلات الهجرة من الريف إلى المدن. بالإضافة إلى اكتفاء الريف بالخدمات الموجودة به، وعدم الإعتماد على المدن المجاورة للحصول على الخدمات الأساسية. وبالتالى تحقيق عدالة فى توزيع الخدمات والإستثمارات مما يعود بالنفع على المجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء.

وإذا توفر هذا الوعى لدى الجهات الحكومية يكون التصدى لعملية التنمية الريفية على أسس سليمة. فيجب الأخذ فى الاعتبار تطور وسائل الإتصال وسهولة الحركة بين التجمعات العمرانية، وكذلك التغير الإجتماعى والإقتصادى لسكان الريف. بالإضافة إلى تناقص الفروق الريفية الحضرية. الأمر الذى يدعو إلى انتهاج أساليب جديدة شاملة فى التنمية ونبذ الأساليب التقليدية التى لا تستفيد من الخبرات المحلية المتراكمة. كما أنها تفتقد إلى الواقعية، أو تركيزها على قطاع دون الآخر، مما يؤدى إلى عدم تنفيذها أو عدم الحصول على النتائج المرجوة.

كما يجب البحث عن أساليب جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية وتوجيهها دون التعدى على الأراضى الزراعية، سواء فى القرى القائمة والمناطق الهامشية المحيطة بها، أو فى قرى جديدة مع مراعاة إشراك الناس فى هذه القرارات لتطوير وتنمية قراهم وتوجيه الإمتداد والنمو المستقبلى.[١٢٨]

ولتحقيق هذه الأهداف يلزم وجود تنظيم إدارى فعال وتدريب كوادر حكومية على ممارسة برامج التنمية الجديدة وتطويرها وتيسير مشاركة الأهالى. بالإضافة إلى المرونة فى تنفيذ هذه البرامج للإستجابة للمتغيرات وملاءمة الإحتياجات المتغيرة للسكان ومواءمة البيئة المحيطة.

٢-٣-٤نقدالجهود السابقة لتنمية القرية المصرية

إن الهدف من تنمية القرية ليس إسراع قوى التحول من ريف إلى حضر. فهذا الأسلوب هو أسلوب التفكير التقليدى الذى يرى أن من واجب المخطط أن يقوم بدور القائد والمفكر وأنه أقدر من سكان المنطقة على تحديد أولويات التحسين وطريقته، ورؤيته للحضر كمكان أفضل من الريف فى ظل التقدم التكنولوجى. فاتخاذه خطوات تسرع من قوى التحول يلغى المستعمل كعضو نشط فى عملية تحسين البيئة. كما أنه لا يوجد تفاعل بين المخطط والسكان، فالمستعمل ليس له دور فى اتخاذ القرار. كما أن التحول الجذرى المفاجئ يكون تحولا عمرانيا، بينما إحداث تحول إجتماعى يحتاج إلى وقت طويل.[١٢٩]ويتم إسراع قوى التحول إلى حضر عن طريق عدة سياسات منها:

- شق طرق تخترق الكتلة الأصلية، ومن ثم تفتيت النسيج والقضاء على الفراغات شبه الخاصة.
- تشجيع بناء مبانى جديدة بدلا من القائمة.
- منع تداخل الإستعمالات ومنع استخدام الفراغات العامة كأسواق.
- إزالة المبانى الآيلة للسقوط ووضع اشتراطات جديدة للمبانى لتصبح مثل المبانى الحضرية.
- التشجيع على تأجير الوحدات الجديدة.
- زيادة أسلوب التحكم والتنظيم الرسمى.

إلا أنه يتجلى لنا عدم فاعلية هذا الأسلوب لتنمية القرى وعيوبه العديدة منها:[١٣٠]

١- تفتيت النسيج العمرانى يؤدى إلى أضرار إجتماعية وإقتصادية نتيجة لتمزق الروابط الإجتماعية.
٢- يحتاج هذا الأسلوب إلى مصادر تمويل كثيرة وتكاليف مرتفعة جدا، كما يحتاج إلى إدارات مدربة.
٣- فقد العديد من مزايا القرى وأهميتها الإقتصادية كوحدة منتجة، والذى يجب تنميته وليس تأكيد الطبيعة الإستهلاكية الحضرية.

ولذا فإن تحول القرية إلى حضر ليس هو هدف التنمية الريفية. إنما الهدف هو تنمية القرية لتواكب التكنولوجيا المعاصرة ورفع مستوى معيشة الفرد بها وتحسين بيئة القرية عامة. وذلك ليس عن طريق تخليها عن مميزاتها وسماتها الريفية، بل بتوجيه وحسن الإستفادة من هذه الخصائص لنهضة الريف. وحتى يمكن وضع برامج التنمية المستقبلية يجب التعرف على الجهود السابقة للتنمية الريفية. وذلك للإستفادة من الإيجابيات وتفادى السلبيات من أجل تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع الريفى.

٢-٣-٤-١الجهود فى الفترة من ١٩٣٧ إلى ١٩٥٢:[١٣١]

شهدت فترة العشرينيات من القرن الماضى نشاطا فى مجال الإصلاح الريفى. فصدر أول قانون للتعاون عام ١٩٢٣ الذى هدف إلى توفير الخدمات الإقتصادية والإجتماعية لصغار الزراع. كما صدر قانون التعليم الإلزامى عام ١٩٢٤ الذى قضى بجعل التعليم الأولى للبنين والبنات إلزاميا ومجانيا. كما أنشئ بنك التسليف الزراعى لمساعدة الفلاحين عام ١٩٣١ .

وتعتبر أوائل الثلاثينات من القرن الماضى هى البداية الحقيقية لعملية الإصلاح الريفى على أسس علمية. وكانت تهدف إلى تحسين نوعية الحياة فى الريف وتوفير حياة أفضل للغالبية من سكانه الذين كانوا يعانون

من ظروف لا إنسانية. وقد قامت الجمعية المصرية للدراسات الإجتماعية بعمل دراسات قيمة عن الإصلاح الريفى والنهوض بالمجتمعات الريفية المحلية. وقررت إجراء تجربة رائدة لإصلاح القرية تقوم على النهوض بجميع جوانبها، وإشراك الأهالى فى العملية مع الإستنارة بآراء الفنيين من خارج القرية سواء كانوا حكوميين أو غير حكوميين. وكان ذلك بداية المراكز الإجتماعية الريفية.

وفى عام ١٩٣٩ أنشأت وزارة الشئون الإجتماعية والتى ضمت إدارة سميت إدارة الفلاح. وكانت هذه الإدارة تهدف إلى رفع المستوى الإجتماعى والإقتصادى والثقافى للريفيين عن طريق تبنى الحكومة لمشروع المراكز الإجتماعية الريفية.

وتركزت الجهود فى الفترة بين ١٩٣٧ و ١٩٥٢ فى ثلاث محاور هامة للنهوض بالظروف المعيشية فى القرية المصرية وهى: ١- المركز الإجتماعى الريفى ٢- جمعيات الإصلاح الزراعى ٣- تنمية المسكن الريفى.

٢-٣-٤-١-أ المركز الإجتماعى الريفى:

بعد نجاح المشروع الرائد للمراكز الإجتماعية بقريتى المنايل بالقليوبية وشطانوف بالمنوفية، تم إنشاء ست مراكز إجتماعية جديدة فى قرى برما وحصة برما ومحل زياد بالغربية وهلا والقيطون بالدقهلية والعلاقمة بالشرقية وأبو النمرس بالجيزة والنخيلة بأسيوط. وقد اعتمدت فكرة هذه المراكز الإجتماعية على أنها مؤسسة إجتماعية محلية غير حكومية، تنهض وفقا للنظم الديمقراطية. فيقرر القرويون بأنفسهم قيامها ويتولون تسيير دفة أعمالها.و بذلك مجال واسع لإكتساب القرويين للخبرة والأساليب الديمقراطية. كما تتميز هذه المراكز بشمول خدماتها للجوانب الإقتصادية والإجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية. وتتميز بالبساطة فى التخطيط والسهولة فى التطبيق لضمان وصول الخدمات للريفيين بأقل تكاليف ووفقا لموارد وظروف القرية.

وقد كان الإعداد الفنى للموظفين الحكوميين والقادة المحليين أحد أهم اهتمامات المركز. ولم يقتصر التدريب على ما قبل العمل، بل شمل أيضا التدريب أثناء الخدمة. وقد ارتكزت فكرة المركز على ضرورة توفر الرغبة لدى الأهالى، فقد اعتبرت وزارة الشئون الإجتماعية المشاركة الشعبية ركيزة التنمية الريفية. فاشترطت مساهمة الأهالى فى تكاليف إنشاء المركز. وذلك بالتبرع بمبلغ قدره ألف وخمسمائة جنيه، كل حسب مقدرته وكذلك فدانين من الأراضى لإقامة المبانى. ولم تكن هذه المساهمة مرهقة للأهالى، حيث كان يخدم المركز حوالى ١٠ ألاف نسمة سواء يعيشون فى قرية واحدة أو قريتين متجاورتين.

نتائج مشروع المراكز الإجتماعية الريفية:

لقد ساعد هذا المشروع على اهتمام الوزارات الأخرى بالريف ووضع البرامج المختلفة لخدمة أهله.

- فقامت وزارة الصحة ١٩٤٢ بإنشاء الوحدات الصحية القروية. وصدر قانون تحسين الصحة القروية الذى كان يهدف إلى تحسين البيئة الريفية من خلال العناية بنظافة القرية وتوفير المياه الصالحة للشرب وردم البرك. وكانت تنشأ وحدة صحية لخدمة حوالى ٣٠٠٠٠ نسمة.
- وقامت وزارة الزراعة عام ١٩٤٤ بإنشاء المجموعات الزراعية التى تخدم كل منها حوالى ٢٥٠٠٠٠ نسمة فى كل النواحى الزراعية الحقلية والحيوانية وتربية الدواجن.

- وتم تشكيل لجنة من وزارات الصحة والشئون الإجتماعية والتربية والتعليم والزراعة والشئون البلدية والقروية لتنسيق الخدمات التى تقدمها تلك الوزارات للريف علم ١٩٤٢. إلا أن ما حدث هو تنافس غير صحى بين تلك الوزارات للحصول على أكبر نصيب من النفوذ مما خلق عراقيل أعاقت برامج التنمية.

أنشأت وزارة الشئون الإجتماعية عام ١٩٤٣ نظاما جديدا وهو جمعيات الإصلاح الزراعى. وذلك بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية وصعوبة تمويل التوسع فى المراكز الإجتماعية وإدارة القائم منها.

٢-٣-٤-١-ب جمعيات الإصلاح الزراعى:

هى منظمة قروية إجتماعية يديرها مجلس إدارة تساعده لجان فرعية مشابهة لما كانت عليه المراكز الإجتماعية. إلا أنها تعمل فى مبانى القرية يقدمها الأهالى تبرعت منهم. ولم يكن بها موظفون حكوميون يقيمون إقامة دائمة بالقرية. وقد حققت هذه الجمعيات نجاحا ساعد على انتشارها.

جهود الوزارات المختلفة:

- بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ قامت وزارة التربية والتعليم بإنشاء نوع جديد من المدارس عرف بالمدارس الريفية.
- كما قامت وزارة التجارة والصناعة بإنشاء مراكز التدريب الصناعى التى كانت تشجع الصناعات الريفية الصغيرة.
- فى عام ١٩٤٦ أصدر مجلس الوزراء قرارا بتنسيق برامج الوزارات المختلفة التى تقدم خدمات للريف. وتشكلت لجنة سميت بالمجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين. حيث اقتنعت بان أسلوب المراكز الإجتماعية هو الأسلوب العلمى والعملى الأمثل للنهوض بالريف. فقررت التوسع فى إنشاء تلك المراكز حتى تغطى كل الريف المصرى. وتم اتخاذ بعض القرارات:

١- إنشاء مركز ريفى لكل ١٠ ألاف نسمة.
٢- تنشأ وحدة صحية لخدمة كل ٣ مراكز إجتماعية ريفية.
٣- تنشأ وحدة زراعية فى كل منطقة تبلغ مساحتها ٥٠ ألف فدان لتقديم الخدمات الزراعية.
٤- إنشاء مدرسة ريفية ومركز للتدريب الصناعى بجوار كل مركز إجتماعى ريفى.

وقد تم تطبيق ذلك فى قرى مركز منوف حيث كان أكثر مراكز مصر ازدحاما. وتم إنشاء سبعة عشر مركزا إجتماعيا بقرى المركز. بالإضافة إلى الوحدات الصحية والزراعية والمدارس اللازمة.

سبب عدم استمرار مشروع المراكز الريفية:

لم تعمر التجربة طويلا لتثبت نجاحها أو فشلها بسبب حدوث تغيير وزارى بعد سقوط الوزارة التى تبنتها. فبعد أن فشلت كل وزارة فى الحصول على أكبر قسط من الإختصاص دون النظر لهدف المشروع، بدأت تتنصل من مسئولياتها. فساد التنافس بدلا من التعاون مما قضى على المشروع. ولم يبق من المشروع إلا مبنى

مقر إدارة المشروع بسرس الليان الذى تحول لمقر لمركز الأمم المتحدة للتعليم الأساسى (اليونسكو) فى العالم العربى عام ١٩٥٣.

٢-٣-٤-١-ج تنمية المسكن الريفى:[١٣٢]

كانت المشروعات فى نطاق ضيق وانقسمت إلى اتجاهين رئيسيين هما:

١- بناء مسكن مشابه للمسكن الريفى التقليدى من ناحية التصميم الداخلى ومواد الإنشاء مع بعض التعديلات الطفيفة، التى كان سرعان ما كان يغيرها الفلاح عند السكن.

٢- بناء مساكن مختلفة تماما وفرض تصميمات ومواد بناء جديدة. مثل فكرة تجميع الخدمات والمرافق وعمل دورات مياه عامة خارجية، أو أفران جماعية مما أدى إلى تغيير هذه النماذج وعمل إضافات لها تتوافق مع احتياجات وسلوكيات الفلاح.

٢-٣-٤-٢الجهود فى الفترة من ١٩٥٢ حتى الآن:

إن الفترة التى أعقبت ثورة يوليو ١٩٥٢ قد شهدت أحداثا متلاحقة وجهودا مكثفة لتنمية مصر حضرا وريفا. وتم إصدار القوانين والتشريعات من أجل هذا الهدف.

٢-٣-٤-٢-أ قانون الإصلاح الزراعى:

تم إصدار هذا القانون فى سبتمبر ١٩٥٢ ويعتبر أهم خطوة اتخذت فى مصر فى مجال التنمية الريفية. وهو شامل التأثير حيث اهتم بإحداث تغيير جوهرى فى البنيان الإقتصادى الزراعى حتى يحسن توزيع الدخول لصالح الطبقة الفقيرة وزيادة القوة الشرائية لهم. كما هيأ السبيل لإشراك الأهالى فى عملية التنمية الريفية المتكاملة.[١٣٣] إلا أن إصدار القانون فى حد ذاته لم يكفى لرفع دخول الريفيين. وذلك لضيق الرقعة الزراعية وثباتها عند ٥-٦ مليون فدان لفترة طويلة وذلك على قدر توافر مياه الرى.

٢-٣-٤-٢-ب التوسع الزراعى الأفقى: توفير مصادر الرى والإستصلاح والتوطين بالمجتمعات الجديدة:

كان اهتمام الحكومة بمصادر المياه وخاصة نهر النيل بإنشاء السد العالى لزيادة الرقعة الزراعية من أجل مواجهة الزيادة السكانية المستمرة. فتحول حوالى ٩٧٣ ألف فدان من نظام رى الحياض إلى الرى الدائم. كما زادت الرقعة الزراعية بإنشاء قرى جديدة نتيجة لإستصلاح الأراضى. بالإضافة إلى أن إنشاء السد العالى أتاح الفرصة لتوصيل الكهرباء للريف من خلال هيئة كهربة الريف. الأمر الذى أعطى دفعة قوية للتنمية الريفية.

واستتبع إقامة المجتمعات الريفية الجديدة أن قام قطاع الخدمات الإجتماعية والبيئية والتعاونية بوزارة استصلاح الأراضى بالإشراف على بناء المساكن اللازمة للسكان الجدد والخدمات. وذلك بالتنسيق مع وزارات الخدمات. حيث أنشأت لجنة عامة للتنسيق بين هذه الوزارات. وقامت بعض المنظمات الشعبية بتلك القرى أهمها:

١- الجمعية التعاونية الزراعية المستصلحة والتى تخدم ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ فدان حيث العضوية بها إجبارية. وتقدم الخدمات التى تقدمها الجمعيات التعاونية الزراعية فى القرى القديمة. وتشرف عليها وزارة استصلاح الأراضى.

٢- جمعيات تنمية المجتمع: وتضم أنشطتها نواحى متعددة منها رعاية وتنظيم الأسرة ونظافة القرية وإنشاء دور حضانة ومحو الأمية وإنشاء المكتبات ودور الضيافة. كذلك العناية بالصناعات الريفية والإشراف على إنشاء شبكات الكهرباء وترميم مبانى القرية وتركيب حنفيات المياه لمكافحة الحريق. بالإضافة إلى الإشراف على إعداد وتدريب القادة المحليين. وتشرف عليها وزارة الشئون الإجتماعية.

٣- مراكز وأندية الشباب: حيث تعمل على نشر الرياضة وتوجيه الشباب لتلافى الإنحراف وغير ذلك. ويشرف عليها المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

٢-٣-٤-٢-ج إنشاء المجالس الدائمة:

تم إنشاء مجلسين دائمين هما المجلس الدائم للتنمية الإقتصادية الذى كان له دور فى تشغيل القوى العاطلة بالريف. والمجلس الدائم للخدمات العامة الذى تبنى مشروع الوحدات المجمعة. وقد ساهم إنشاء هذين المجلسين إلى دفع وزارات الخدمات لرسم برامجها الخاصة بالتنمية الريفية وإنشاء إدارات إقليمية بها. أى الإتجاه إلى أسلوب اللامركزية فى الإدارة. وفى عام ١٩٦٠ تم إنشاء نظام الإدارة المحلية وذلك بصدور القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠.

و كان أسلوب التنمية هو شمول الخدمات تحت إشراف وزارات الخدمات المختصة بدلا من أسلوب شمول الخدمات تحت وزارة واحدة كما كان الحال فى الأربعينات. وذلك من خلال مشروع الوحدات المجمعة التى كانت توصل خدمات الوزارات إلى القرية من مبنى مشترك ولكن تحت إشراف وتوجيه كل وزارة.

٢-٣-٤-٢-د جهاز بناء وتنمية القرية:

فى عام ١٩٧٣ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩١ بإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية يتبع وزير الدولة لأمانة الحكم المحلى والمنظمات الشعبية. وقد تلخصت استراتيجية هذا الجهاز فى:[١٣٤]

- أن الإنسان هو هدف التنمية ومحورها ووسيلتها.
- التخطيط للمجتمع الريفى يجب أن يتم فى إطار التخطيط الشامل
- لابد من التكامل بين أنواع النشاطات لأنه أساس تنمية المجتمع وحل مشاكله.
- أن نظام الحكم المحلى هو الوسيلة الفعالة للتنمية المتكاملة حيث يستهدف تحقيق اللامركزية الإدارية ومساهمة القاعدة الشعبة فى تحقيق التنمية المتكاملة.

ومن خلال جهاز إعادة بناء وتنمية القرية المصرية تم تنفيذ مشروع القرى التجريبية فى ١٧ قرية فى خمس عشرة محافظة لتغطية الحد الأدنى من احتياجات المجتمع المحلى لمشروعات التنمية الإجتماعية والإقتصادية التى تستهدف الإنعاش المحلى إلى جانب التنمية العمرانية. (جدول ٢-٣) وتم الإختيار طبقا لمعايير

معينة منها أن تمثل أنشطة إقتصادية متنوعة إلى جانب الأنشطة الزراعية مثل الأنشطة الصناعية والسياحية وصيد الأسماك.

وكان من أهداف العمل بالقرى تهذيب الكتلة السكنية مع وجود الإمتداد العمرانى. وإدخال أسلوب جديد فى الإسكان الريفى حيث يشارك الريفيون فى التنفيذ بالإستعانة بالمقاولين المحليين لتوفير تكاليف التنفيذ. وفى مجال التنمية الإجتماعية قامت البرامج بتدعيم النشاطات القائمة، والإستفادة من الوحدات المجمعة وجمعيات تنمية المجتمع والوحدات الإجتماعية القائمة. وكذلك التوسع فى مراكز التكوين المهنى وخلق فرص الكسب للأسرة الريفية وتشجيع مشروعات التنمية إقتصادية وتحسين الإنتاج المحلى.[١٣٥]

وقد ظلت التجربة تسير مستفيدة من الفرص المتاحة لدعم جهود التنمية حتى عام ١٩٨٢. حيث تم عمل تقييم علمى لآثار برامج وأنشطة الجهاز فى القرى الخاصة بعجلة التنمية الريفية.[١٣٦]

جدول (٢-٣)القرى التجريبية التي تم اختيارها

م	المحافظة	القرية المختارة
١	القليوبية	سنديون
٢	المنوفية	جريس
٣	الشرقية	العباسية
٤	الغربية	البندرة
٥	الدقهلية	شها
٦	البحيرة	سنهور
٧	كفر الشيخ	قبريط
٨	الجيزة	ميت رهينة
٩	بنى سويف	اطواب
١٠	الفيوم	السيليين
١١	المنيا	معصرة ملوى
١٢	أسيوط	بنى مر
١٣	سوهاج	الاحايوه
١٤	قنا	القرايا ونجع البركة
١٥	أسوان	ادندان ودار السلام

المصدر: التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠)

إن أسلوب تنمية المجتمعات الريفية أخذ الطابع العلمى منذ بداية الأربعينات، إلا أن الوضع الإقتصادى والسياسى الذى ساد البلاد لم يكن مناسبا للتنمية ودفع عجلتها. وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ اندفعت الوزارات المختلفة فى تنفيذ برامج خاصة بكل منها فى الريف دون أن يتم تخطيط حقيقى لهذه البرامج أو التنسيق بينها. ومن الملاحظ أن غالبية البرامج التنموية التى طبقت فى الريف المصرى لم يقدر لها البقاء لفترة يمكن معها تقييمها. وقد يرجع ذلك إلى أن الدولة لم تأخذ بعد بمبدأ مشاركة الأهالى بالجهود الذاتية فى مشاريع تعمير القرى الخاصة بهم.

٢-٤ دراسة فاعلية السياسات السابقة لتنمية المجتمعات المحلية: الحضرية – شبه الريفية والريفية

لقد تعددت المحاولات لتنمية المجتمع المحلى فى مختلف الأنحاء. فقد استحوذت المناطق التقليدية على جزء كبير من اهتمام الدولة، وذلك لأهميتها التاريخية والحضارية. بالإضافة إلى ما تحويه من مبانى أثرية لها دور مهم فى حياة وتاريخ الناس، ولذا تتمتع هذه المناطق باحتفاظها بنمط الحياة التقليدية. الأمر الذى دعا الجهات المسئولة إلى أن تولى اهتماما كبيرا للمجتمعات التقليدية وتنميتها والإرتقاء بالمستوى العمرانى ونمط الحياة بها. وذلك لتواكب التقدم التكنولوجى والحياة المعاصرة.

كما أولت الدولة اهتمامها بالمناطق اللارسمية لتخفيف حالة التدهور العمرانى بها. فقد رأت أنها تمثل حلا قائما لمشكلة الإسكان لأعداد كبيرة من السكان، والتى لا تستطيع الدولة أن توفر لهم مساكن فى ظل مواردها المحدودة. ولذلك رأت أن تقوم بتنفيذ برامج إرتقاء بها لتدمج مع نسيج المدينة وتلحق بالتطور الحضرى لها.

إن اهتمام الدولة أيضا بالمجتمعات الريفية لا يخفى على أحد. فمصر كانت دولة زراعية بالمقام الأول، ولذا كان الاهتمام بالمجتمعات الريفية لمواجهة التعدى على الأراضى الزراعية وتحسين الإنتاج. بل ورفع مستوى معيشة الفلاح وتوفير الخدمات اللازمة له. والتغلب على أنماط الحياة البدائية والأمية وغيرها من نقاط القصور بهذه المجتمعات.

إلا أن هذه المحاولات لم تحقق ما كانت مخططة من أجله. ولم تأت بالنتائج المتوافقة مع المجهودات المبذولة أو الموارد المتاحة. فقد قصرت معظم البرامج والمشروعات عن توفير العديد احتياجات السكان الفعلية وأولوياتها بالنسبة لهم. كما أنها لم تستفد من المجهودات الذاتية والطاقات الكامنة للسكان. وبالتالى عجزت عن تحقيق المشروعات المرجوة. بالإضافة إلى أن ما تم تنفيذه من مشروعات لم تكن ذات فاعلية، فتكلفت الكثير من الموارد المالية والبشرية نسبة إلى النتائج المحققة. كما افتقرت إلى برامج الصيانة والمتابعة، مما استحال معه استدامة التنمية.

٢-٤-١ إشكالية المصالح والأولويات: احتياجات الأفراد

إن مشروعات التنمية والإرتقاء كلها تهدف إلى توفير احتياجات أفراد المجتمع محل التنمية. فهذا هو الهدف الأشمل لها وهو الإرتقاء بالفرد من خلال توفير احتياجاته ومتطلباته. إلا أن الكثير من المحاولات السابقة قد حاد عن الهدف تبعا لمصالح الجهة المهيمنة على عملية التنمية، (شكل ٢-٤٥) وذلك عن طريق عدد من جهات القصور مثل:

١- فى عدد من المشروعات تم الاهتمام بالاحتياجات العمرانية المادية مثل وجود خدمات البنية الأساسية والمرافق، ولكن تم تجاهل النواحى الإجتماعية والسيكولوجية للفرد عند الإرتقاء بالمجتمع. ففى المجتمع المحلى يتميز الأفراد بسمات وعلاقات إجتماعية معينة، يؤدى تجاهلا إلى فشل هذه البرامج.

فعلى سبيل المثال عند الإرتقاء بالمسكن الريفى فى الوجه البحرى بمصر، قامت المشروعات عمل الأسقف بنظام القبب والأقبية. متجاهلة أن الأهالى فى هذه المناطق ترتبط لديهم القبب بالضريح والأقبية بالمقابر والمدافن. مما يجعل المجتمع يعزف عن هذه المساكن ويؤدى إلى فشل هذه المشروعات.[١٣٧]

ولذا يجب الاهتمام بمتطلبات الفلاح وارتباطه بمتطلبات الحياة الريفية. وكذلك ارتباطه بالزراعة ونمط الحياة الريفية. كما أن تجاهل علاقة الفرد فى المجتمعات اللارسمية ومكان عمله وكذلك المهنة التى يمتهنها يؤدى إلى مزيد من التدهور لا الإرتقاء. وذلك لإعتماد الفرد على عمله وقدراته المحدودة على تغيير عمله أو مكان سكنه.

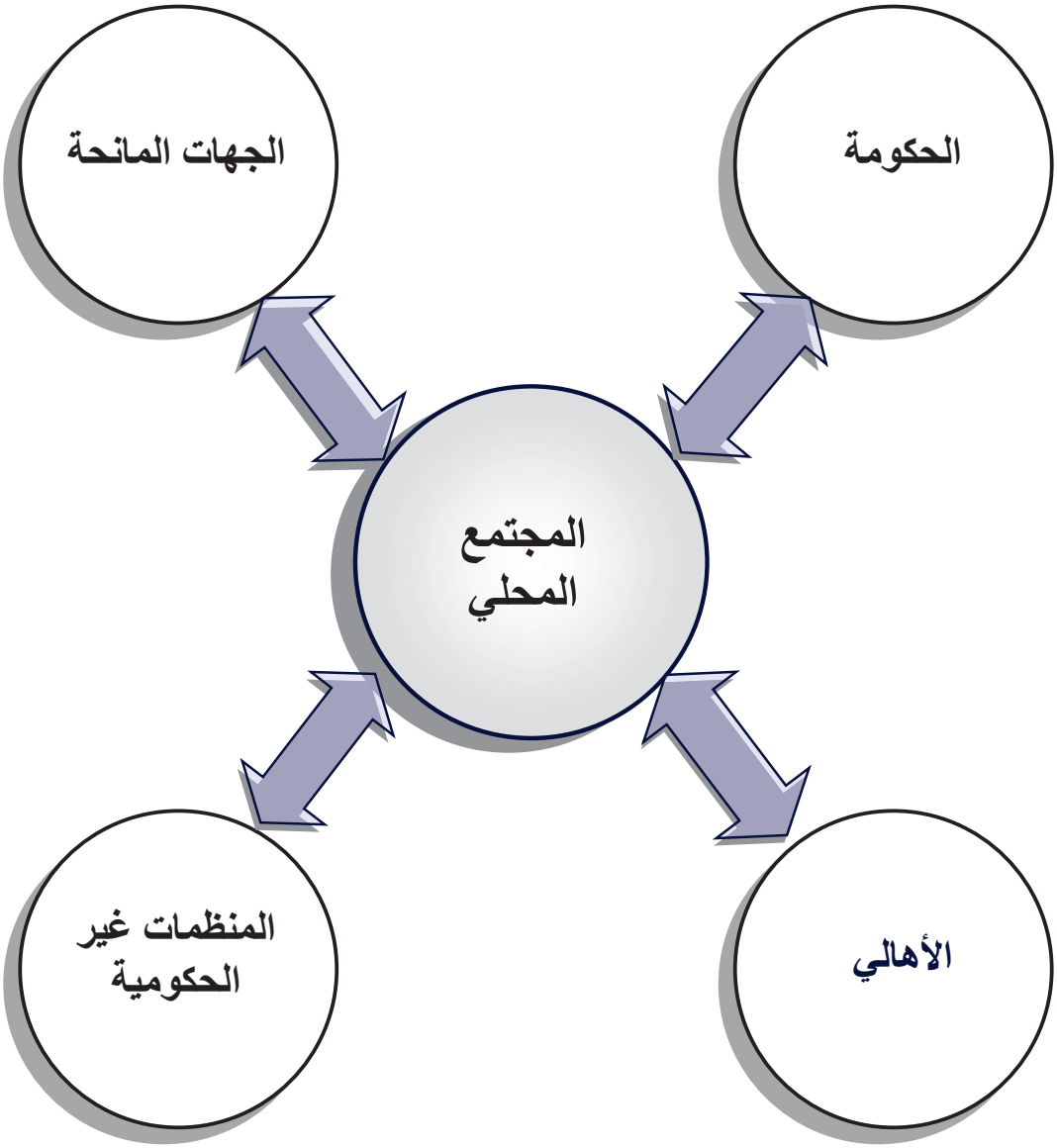

شكل (٢ – ٤٥) تضارب مصالح و أولويات المجموعات المختلفة.
المصدر: الباحثة

إن كل ذلك يستلزم دراسة واعية لفهم الإنسان واحتياجاته النفسية والسيكولوجية وكذلك الإجتماعية كدافع أساسى لعملية التنمية.

٢- إن غياب الرأى العام والجماهير عن برامج التنمية وعدم مشاركتهم، يؤدى إلى عدم تنفيذ الاحتياجات الحقيقية للأفراد. فالجماهير على عكس مجموعات المصالح غير معدة للتأثير على الإجراءات الإدارية والتشريعية. فبقدر مشاركة الجماهير فى منح جميع المصالح ما تستحقه من الاهتمام فى أى قرار ومدى أهميته، تأتى النتائج النهائية بنجاح البرامج أو فشلها.[١٣٨]

ولذا يجب إعداد الخطط والبرامج وعرضها بطريقة مبسطة حتى يفهمها العامة وتعريفهم بالبرامج وأهميتها. فبذلك يستطيع الفرد استيعابها وإدراك ارتباطها بمشاكله، وشعوره بجدوى المحاولة فى تنفيذها طالما هى فى حدود إمكانياته.[١٣٩]

٣- أهمية مشاركة الأهالى لا تقتصر على إبداء الآراء ولكن تمتد أيضا لتحديد الاحتياجات والأولويات ووضع الأهداف. كذلك وضع المعايير التصميمية والتخطيطية وتقييم البدائل المقترحة وإختيار الحل الأمثل. وبذلك يتم ضمان تحقيق رغبات الأهالى الفعلية دون تأثير من ممثليهم أو فرض من المخططين. إن ذلك يؤدى بالطبع إلى زيادة الإحساس بالأهمية والإنتماء، مما يعود بالنفع على عملية التنمية عامة.[١٤٠]

٤- إن عدم توفر القيادات المحلية (الشعبية) عامل أساسى فى غياب المشاركة الشعبية، وبالتالى عدم الاستفادة من البرامج المتاحة. فهذه القيادات قادرة على تفهم والتعامل مع الظروف المجتمعية من تراث الماضى، مثل الصراعات الأسرية أو الصدام الفكرى بين الشباب والشيوخ أو التمسك بتقاليد بالية. فهذه الصراعات قد تعوق التنمية مثلما حدث فى بعض قرى مشروع القرى التجريبية لجهاز بناء وتنمية القرية.[١٤١]

٥- كما أن دور المنمى لا يمكن تجاهله حيث يتميز بوضوح الرؤية لمفاهيم التنمية ومعنى المشاركة الحقيقية. فلديه القدرة والمهارات التى تمكنه من حفز القوى المحلية والاستفادة من إيجابياتها والتقليل من آثار سلبياتها. وذلك بالتغلب على الخلافات والصراعات بين القوى المحلية.[١٤٢]

٦- إن عدم وضوح السلطة التشريعية والتشعب التنظيمى للجهات المسئولة عن الخدمات أدى إلى عدم فاعلية إدارة مشروعات التنمية. فغياب التنسيق فى الأنشطة من حيث المكان والزمان بين الجهات الحكومية المعنية لتحقيق أكبر قدر من الفائدة يؤدى إلى العديد من الآثار السلبية من حيث تضارب القرارات وتبديد الموارد.[١٤٣]

كما أن من الضرورى أن يكون التنظيم الإدارى لمشروعات تنمية المجتمع المحلى فى إطار التنظيمات الإدارية والسياسة القائمة. كما أن وجود علاقات أفقية ورأسية بين هذه التنظيمات للتنسيق بينها يضمن كفاءة التنمية. فإن هذا يمنع التضارب والإزدواجية فى القرارات وسهولة التنفيذ والمتابعة والتقييم.[١٤٤]

٧- إن من أهم المفاهيم لتحقيق احتياجات المجتمع الحقيقية هو مفهوم اللامركزية فى صنع القرار وتوزيع السلطة. فإن اللامركزية تضمن عدم تقييد الحكم المحلى وتشجيع المبادرات الذاتية. لأن مقاومة المشرعين فكرة توفير لامركزية الإدارة تعرقل المبادرات المحلية. كما أن لامركزية

الإدارة تضمن مساءلة صانعى القرار من قبل الجماهير والهيئات التشريعية المحلية. الأمر الذى يؤدى إلى تحقيق فاعلية أكثر للقرارات وبرامج التنمية.[١٤٥]

٨- المرونة وسرعة الإستجابة فى تحقيق الأوليات هى نتيجة لتحقيق اللامركزية فى إدارة التنمية، وكذلك وعى قيادات الحكم المحلى الرسميين والشعبيين بمفهوم التنمية الشاملة.[١٤٦] وكذلك فإن البحث عن العلاجات واستنباط التدابير المناسبة يعتمد على مشاركة الأهالى. فقد أدى اختيار القائمين على تنفيذ مشروع القرى التجريبية نموذج المسكن الذى يتم تنفيذه دون الرجوع إلى الأهالى قد أدى إلى العديد من السلبيات. مع أنه كان قد تم إعداد ستة بدائل ليختار منها الأهالى، إلا أن ذلك لم يتحقق.[١٤٧]

٩- كما أن عدم وعى رؤساء الوحدات المحلية بالإحتياجات الفعلية للسكان يؤدى إلى القيام بمشروعات نمطية لا تقابل حاجة ماسة للأهالى دون الإهتمام بتنمية البشر أنفسهم. كما لا يتم التركيز على المشكلات المحلية فى الخطة العاجلة للتنمية، مثلما حدث فى بعض قرى مشروع القرى التجريبية.

ولذلك فإن إشكالية تضارب مصالح الجهات الحكومية وغير الحكومية القائمة على عملية التنمية وعدم وجود تنسيق بينها. بالإضافة إلى إغتراب هذه المصالح عن أولويات المجتمع المحلى واحتياجاته قد أدت إلى عدم فاعلية برامج التنمية فى كثير من الأحيان. ولذلك فإن التعرف على المشاكل والأوليات الخاصة بكل مجتمع هو عامل أساسى لفاعلية البرامج المقترحة. ويتم ذلك عن طريق:

١- التعرف على المشكلات الفعلية العاجلة.

٢- التعرف على رغبات وأولويات السكان.

٣- تحديد وسائل حل هذه المشكلات وتحقيق الرغبات بمشاركة السكان لتحقيق انتمائهم للمشروع، ولإستنباط أفضل السبل والمعدلات والمعايير التى يمكن على أساسها إجراء عملية الإرتقاء والتنمية.[١٤٨](شكل ٢-٤٦)

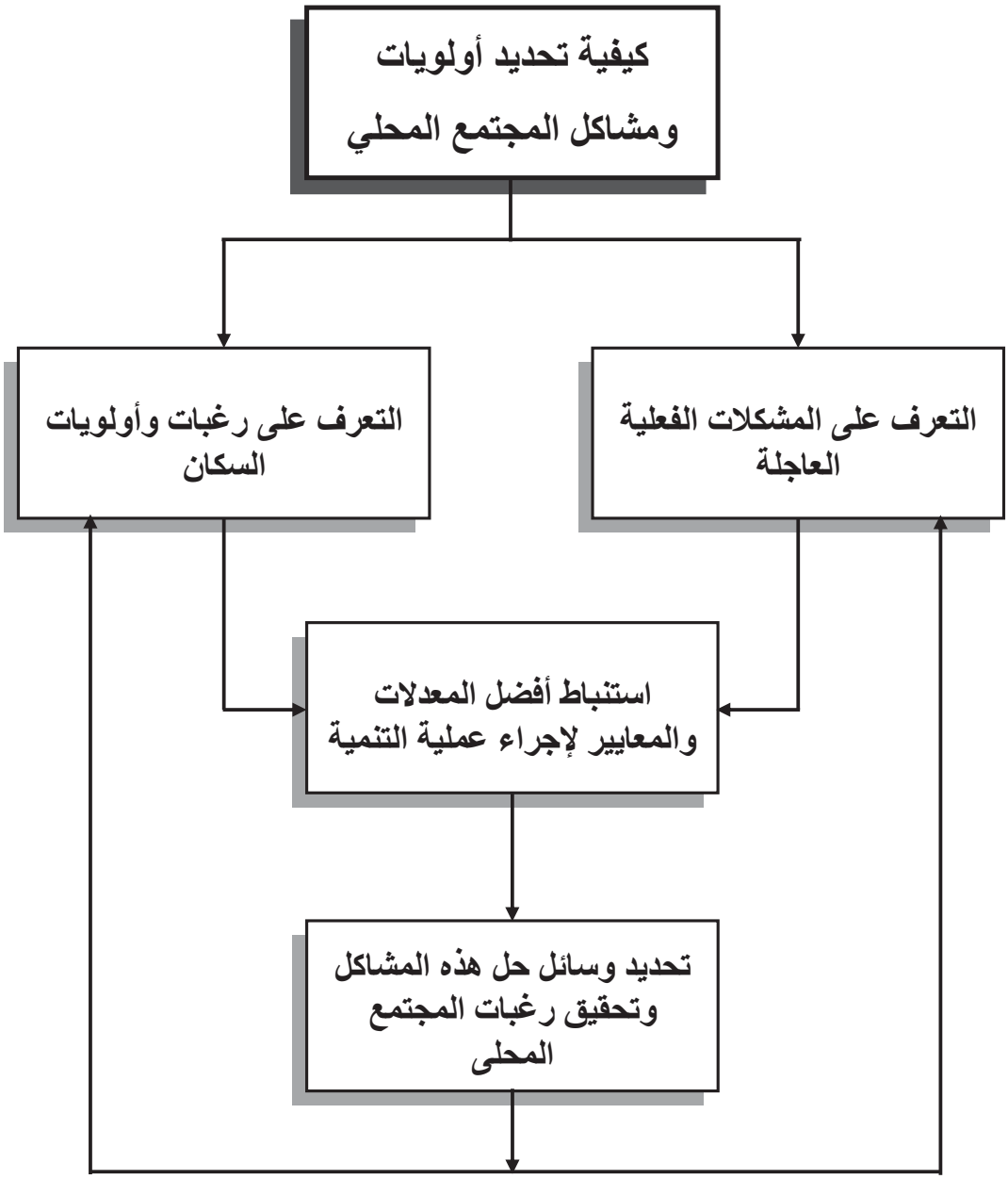

شكل (٢ – ٤٦) كيفية تحديد أولويات و مشكلات المجتمع المحلى و حلولها. المصدر: الباحثة.

٢-٤-٢ إشكالية التمويل: احتياجات التنمية وأعباء الحكومة

إن العامل الإقتصادى أو التمويل هو وسيلة تحقيق الأهداف المرجوة. ويترتب على وجوده تنفيذ البرامج أو عدم تنفيذها. إلا أن السياسات التى انتهجتها الدولة فى تنمية المجتمعات لم تأخذ العامل الإقتصادى بموضوعية عند وضع برامج التطوير والإرتقاء. وهذا يتضح فى كثير من مشروعات التنمية السابقة. الأمر الذى أدى إلى عدم تنفيذ أو عدم الإنتهاء من العديد منها.

لقد أخذت الحكومة على عاتقها مهمة تنفيذ برامج التنمية فى المجتمعات الحضرية والريفية على سواء. وذلك من منطلق مركزية الإدارة والحكم. إلا أن الموارد المحدودة للدولة جعلها تعجز عن القيام بهذا الدور. بالإضافة إلى انحصار موارد تمويل المشروعات فى(شكل ٢-٤٧):

١- الحكومة:

وذلك من خلال عدة مؤسسات، إلا أنها تعانى من قلة ما يتم تخصيصه لعمليات الإرتقاء من المبالغ المستثمرة. وذلك إما بسبب الرغبة فى الاستفادة من الاستثمارات المالية فى القطاعات الإقتصادية لتحقيق عائد مرتفع. أو عجز الحكومة عن جذب المدخرات الوطنية أو ضآلة حجم المدخرات المحلية، مما يؤثر على حجم تمويل جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية.[١٤٩]

٢- القطاع الخاص:

حاولت الحكومة فى وقت ما أن تعتمد على القطاع الخاص لتمويل مشروعات التنمية والإسكان. إلا أن دوره لم يكن بقدر ما كان مخطط له. حيث أن إسهام القطاع الخاص بالتمويل محدود. وذلك لعدم توفر الحوافز التشجيعية الكافية وقلة العائد المادى. حيث لم يستطع القطاع الخاص فى توفير المسكن المناسب فى حدود مقدرة الفئات محدودة الدخل.

٣- البنوك التجارية:

وذلك من خلال القروض الإسكانية لمساعدة الأفراد على بناء مساكنهم. وإن كانت القروض الإسكانية تتميز بطول أجلها وتدنى مستوى أسعار الفائدة عليها، إلا أن هناك الآن نشاطا ملحوظا فى القروض الإسكانية القصيرة والمتوسطة الأجل. ويرتبط هذا بسياسة البنك المركزى بالنسبة لسياسة الإقراض. إلا أن عدم قدرة الجهات المستفيدة من القروض على دفع الأقساط الدورية المقررة يجعل المشكلة أكثر تعقيدا. فلا تستطيع فئات الدخل المحدود أن تستفيد من هذه القروض والتسهيلات المقدمة من البنك. هذا إلى جانب الإشتراطات التى تفرضها بعض المؤسسات التمويلية والتى تعجز الفئات المحتاجة عن استيفائها مثل شرط تملك الأرض وغير ذلك من الإشتراطات.[١٥٠]

٤- الهيئات والجمعيات التعاونية:

تلعب هذه الجمعيات دورا بارزا فى تأمين المسكن المناسب للأفراد. ويتلقى هذا القطاع الدعم المالى من المصارف العقارية فى شكل قروض، وكذلك من الدولة، ومدخرات الأفراد الأعضاء فى الجمعيات التعاونية. وقد قامت الهيئة العامة لتعاونيات الإسكان والبناء بجمهورية مصر العربية بتمويل وإقامة

وحدات سكنية منخفضة التكاليف فى مختلف المدن المصرية. إلا أن دورها مازال محدودا فى تنمية المجتمعات وعمليات الإرتقاء.

٥- المصادر الخارجية:

وتتمثل فى المؤسسات المالية الدولية والعربية. مثل البنك الدولى الذى يعتبر من اشهر الهيئات ذات الأطراف المتعددة التى تقدم المساعدات فى مجال التنمية. وهناك أيضا المساعدات الثنائية لتدعيم القروض الدولية، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. أو المنح التى تعطيها الدول الأوربية مثل السويد وألمانيا وغيرها من الدول.

٦- إسهام المغتربين والتمويل الذاتى:

استثمر العائدون من العمل فى البلاد النفطية أموالهم فى تحسين مساكنهم، أو فى أغراض الإستثمار العقارى. الأمر الذى أدى إلى تحسن فى حالة المساكن القائمة وأيضا انتشار وامتداد العمران.

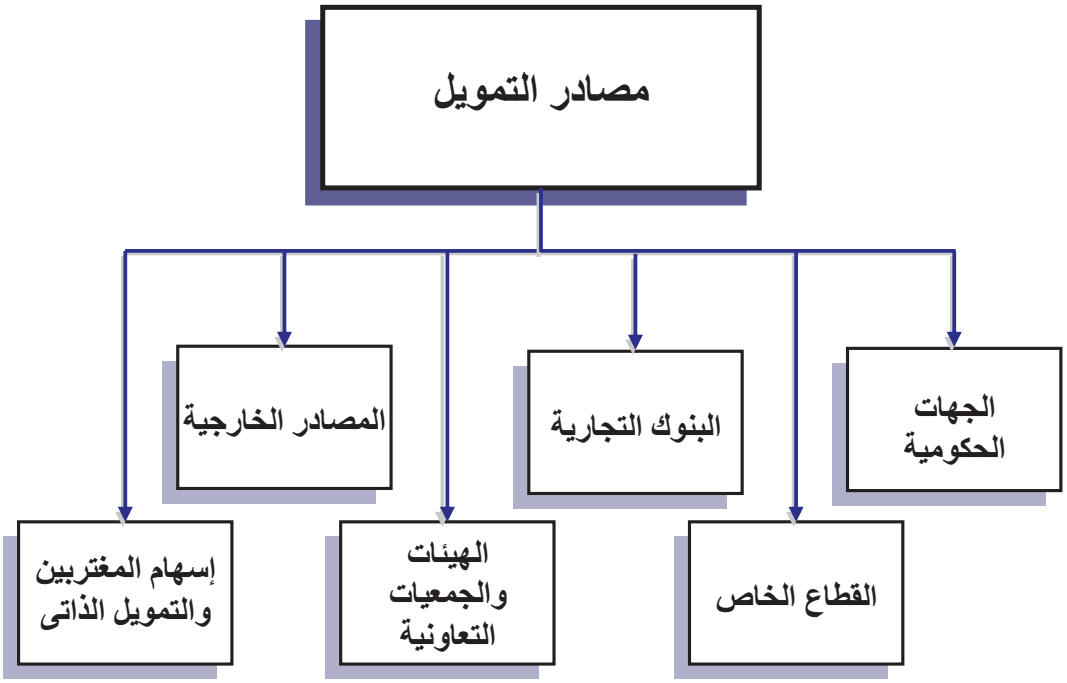

شكل (٢ – ٤٧) مصادر التمويل المتاحة لعملية التنمية. المصدر: الباحثة.

ويمكن رصد عدة مشاكل متعلقة بهذه المصادر. فهى تتركز فى الجهات الحكومية وتنحصر مساهمات الجهات الأخرى فى جزء ضئيل لا يتناسب مع إمكانياتها ومواردها. أما بالنسبة للتمويل الحكومى، فإنه فى بعض الأحيان لا يصل كلية إلى الفئات المستهدفة مثل ما هو مخطط. ففى جهاز بناء وتنمية القرية تم الإستعانة بحساب الخدمات والتنمية المحلية بالوحدة المحلية فى القرية وبصندوق التنمية المحلية وبرنامج الخدمات الأساسية لتنشيط جهود التنمية بالقرية. إلا أنها تركزت فى القرى الأم حيث مقر الوحدة القروية. كما أن الموارد المالية المخصصة لهذه الجهات لا تصل إليها كاملة. فعدد قليل من الوحدات المحلية فى القرى تحصل على نصيبها

المقرر من حصيلة صندوق الخدمات والتنمية الخاص بالمحافظة) ٧٥ % من حصيلة الرسوم المفروضة طبقا للمادة ٣٧ من قانون نظام الحكم المحلى التى تحصل فى نطاق القرية). كما أنها لا تحصل على نصيبها من حصيلة الضرائب الإضافية المقررة على الأطيان (٧٥%) المقررة فى المادة ٦٩ من نفس القانون.[١٥١]

٢-٤-٢-١ذاتية تمويل مشروعات الإرتقاء:[١٥٢]

ولذا فإن الموارد محدودة بالنسبة للجهات الحكومية وإن توفرت لا تصل إلى الفئات المستهدفة. ولذا فالأفضل انتهاج أساليب جديدة مثل أسلوب ذاتية التمويل. وهو الاعتماد على أن يمول المشروع نفسه من خلال عمل مشروعات ذات عائد إقتصادى. وكذلك بحث إمكانية استغلال الطاقات الكامنة بالمشروع والعناصر القائمة لإستغلالها. وليس من خلال مساعدات المجتمع المالية داخل نطاق المشروع، حيث تقع هذه المساعدات ضمن أعمال الجهود الذاتية.

١- مشروعات إقتصادية مثل:

١- تقسيم أراضى للإسكان على أملاك الدولة وبيعها أو إقامة محلات أو مخازن وبيعها أو تأجيرها للأهالى.

٢- استثمار بعض عناصر المشروع (منشآت أثرية- مراكز تجارية – مبانى سكنية وغيرها) بما يحقق إيرادات

٢- تقديم خدمات ذات عائد إقتصادى

٣- تمليك أراضى وضع اليد للأهالى.

فمشروع الإرتقاء الناجح هو الذى يوفر أكبر قدر من التمويل الذاتى وفى نفس الوقت يحد من الإحتياج إلى قدر كبير من مصادر التمويل الخارجى.

٢-٤-٢-٢مرحلية التنفيذ:

إن مشروعات تنمية المجتمعات تواجه مشكلة أنها تحتاج إلى تمويل ضخم ومستمر حيث تتسم برامجها بأنها طويلة الأجل. ولذا يجب تقسيمها إلى مراحل يتم تنفيذها تباعا.وبذلك يتم توفير التمويل اللازم لكل مرحلة على حدة. فجمع الأموال لتنفيذ برنامج تنمية كامل دفعة واحدة يصعب تحقيقه فى ظل الموارد المحدودة. كما أن احتياجات السكان تتغير على طول البرنامج وكذلك تكاليف التنفيذ بسبب تغير الأسعار وارتفاعها المستمر. فالأفضل هو تقسيم المشروع إلى عدد من المراحل لضمان فاعلية التنفيذ وخفض التكاليف. وكذلك التقييم المستمر للأعمال المنفذة وأهداف ورغبات المجتمع.

٢-٤-٢-٣المشاركة الشعبية والجهود الذاتية:

إن البحث عن مصادر تمويل غير تقليدية أمر هام فى ظل الموارد المحدودة. فيمكن استثمار موارد السكان فى مشروعات التنمية وكذلك مشاركتهم لضمان نجاح الأهداف المرجوة من المشروع. فتتولى الدولة مهمة توفير المرافق والخدمات بالإضافة إلى المتابعة والإشراف المستمر.

فإن من مقومات المشاركة الشعبية الطاقات البشرية الضخمة للأفراد وغير مستغلة سواء فى المجتمعات الحضرية أو الريفية. حيث يوجد أعداد كبيرة من الأفراد فى سن الشباب مع عدم كفاية فرص العمل المتاحة لهم.[١٥٣] مما يجعل مساهمتهم فى المشروعات تنمى لديهم الشعور بالنفع وكذلك الإنتماء لمجتمعهم. بالإضافة إلى النتائج العظيمة التى يحققونها. أما بالنسبة للفلاح فلديه حوالى ٨٠ يوما يقضيها بدون عمل، يمكن استغلالها فى التنمية. وبذلك بتم تيسير عملية إصلاح وتعمير القرى والتى تعتبر عبئا ضخما على الحكومة. فاشتراك الفلاح يوفر ما يقرب من ٣٠% من تكلفة الإنشاء بين أجور عمال وأرباح مقاولين.[١٥٤]

ولهذا يفضل أن تكون معايير ومستوى ووسائل الإرتقاء والتحسين فى مقدور الأهالى، وفى نطاق الإمكانيات الفنية والمالية المتوفرة لديهم، وبمواد محلية رخيصة التكاليف يستطيع السكان استخدامها بأنفسهم. وذلك لتكون عملية التنمية أقرب للتنفيذ وأكثر قبولا من السكان الراغبين فى التنمية بجهودهم الذاتية.

إن المشاركة من جانب الأهالى فى تمويل مشروعات التنمية سواء بالمال أو بالجهد، ينمى لديهم الإعتماد على النفس حيث أن قيام الدولة بالدور الكامل للممول يؤدى إلى اعتقاد الأهالى أن جرعة الخطة العاجلة سيتعبها جرعات أخرى بتمويل حكومى بنفس الحجم إن لم يكن أكبر. الأمر الذى يؤدى إلى تباطؤ الجهود الذاتية انتظارا لمزيد من العون الخارجى.

ولذلك فإن الإستخدام الكامل للطاقات الإقتصادية الموجودة فى المنطقة، ووضع وتنفيذ برامج أقل ثمنا وأكثر فاعلية من حيث التكاليف، ومتوافقة مع احتياجات المجتمع المحلى مع الإعتماد إلى أقصى حد ممكن على الموارد المحلية هو السبيل الوحيد للقيام بعملية تنمية المجتمعات المختلفة. ولذا يجب إزالة المعوقات التشريعية والإدارية القائمة التى تحول دون المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع.

٢-٤-٣ إشكالية استدامة التنمية:

إن إشكالية استدامة التنمية هى إحدى القضايا الكبرى المتعلقة بعملية التنمية. حيث تبذل العديد من الجهود لإعداد ووضع وتنفيذ مشروعات تنمية المجتمعات الحضرية والريفية. ويتم جمع التمويل اللازم وتعبئة الجهود. إلا أن المشروعات لا تستمر طويلا. فتختفى مظاهر الإرتقاء بمرور الوقت ويستعيد المجتمع تدهوره السابق.مما يعنى عدم استدامة برنامج التنمية الذى تم تنفيذه. ويمكن رصد عدة أسباب لهذا:

١- عدم الإلتزام بتنفيذ الإحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع. وبالتالى تجاهل رغباتهم وأولياتهم. فيتم تنفيذ خدمات لا يحتاجون إليها أو بقدر لا يكفى احتياجاتهم، مما يؤدى إلى عدم استخدامها أو زيادة تدهورها. مما يزيد من الموارد المعطلة.

٢- المدخل المتمركز الشامل COMPREHENSIVE APPROACH الذى يعنى تنفيذ أعمال المشروع مرحلة واحدة متكاملة دفعة واحدة.و كذلك بصورة مكثفة وفى مدة زمنية محدودة. الأمر الذى يؤدى إلى فقدان الحماس لدى السكان للمشاركة فى الأعمال لسرعة تنفيذها. وبالتالى إحساسهم باغترابهم عنها. مما يجعل صيانة ما تم تنفيذه أمرا صعبا.[١٥٥]

٣- تعدد الجهات المسئولة عن التنمية. وغياب التنسيق بين جهود العاملين فى ميادين التنمية حتى يمكن تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية.

٤- غياب البرامج التى تدر عائدا إقتصاديا على المنطقة ويرفع من مستوى الفرد بها. وذلك حتى يستطيع تحمل نفقات الخدمات التى تم توفيرها وصيانتها.[١٥٦]

٥- إن وجود مراقبة مستمرة لبرامج التنمية المنفذة ومتابعتها المستمرة يساعد على الإستفادة من كل ما تم تنفيذه واستدامة التنمية. وكذلك وجود برامج للصيانة للحفاظ على ما تم إنجازه. بالإضافة إلى تقييم المنجزات للإستفادة المستقبلية. وبالتالى فإن غياب هذه البرامج يؤدى حتما إلى تدهور المنطقة بعد الإنتهاء من أعمال الإرتقاء.

٦- إن تطابق الخطط والبرامج فى المجتمعات المختلفة قد أغفل خصوصية كل مجتمع من حيث احتياجاته وموارده وقدراته. وبالتالى لا تتم الإستفادة الكاملة من هذه الموارد لتحقيق الإحتياجات الحقيقية للمجتمع، مما يؤدى إلى عدم فاعلية هذه البرامج بل وتدهورها.

إن استدامة التنمية لا تعنى فقط توفير الإحتياجات الحالية بدون التضحية بحق الأجيال القادمة فى تحقيق احتياجاتهم الخاصة، ولكنها تمتد لتشمل عدالة توزيع الموارد والتغير الإجتماعى والإقتصادى الإيجابى وإدارة وتخطيط ذلك بدون التأثير على النظم البيئية والإجتماعية.[١٥٧] فلذلك حتى يمكن ضمان استدامة التنمية وبرامج الإرتقاء يجب توفير المشاركة المتكاملة الشاملة والدعم القانونى والحكومى والتخطيط طويل الأجل فى ظل إدارة فعالة.

٢-٥الخلاصة:

٢-٥-١المجتمعات التاريخية...

١- المجتمعات التاريخية تعانى من التدهور والتداعى بسبب عديد من العوامل منها: القوانين والتشريعات الخاصة بالإسكان وعدم شعور السكان بقيمة هذه المناطق، كما ساهم ضغط العامل الإقتصادى على هذه المناطق نظراً لموقعها المتوسط داخل المدن فى ظهور استعمالات جديدة أثرت على المبانى التراثية وطابع المنطقة. هذا بالإضافة إلى انتشار استخدام التكنولوجيا الحديثة والتى قد لا تتناسب مع الطابع المحلى، وقد أدى تعدد السلطات المسئولة عن هذه المجتمعات وتداخل اختصاصاتها إلى عدم تحقيق تنمية بها بل زيادة تدهورها. وتركز هذه السلطات على المبانى التراثية دون النظر إلى المحيط العمرانى والمشاكل التى يعانون منها.

٢- بالرغم مما تعانيه المجتمعات التاريخية إلا أنها تتميز بالعديد من الملامح العمرانية وغير العمرانية التى يمكن الاستفادة منها فى الارتقاء بالمجتمع ككل.

٣- أهمية تنمية المجتمعات التاريخية لزيادة موارد المجتمع ككل وتأكيد شخصيته والحفاظ على موروثه الثقافى.

٤- هناك عدد من المحددات عند التعامل مع المجتمعات التاريخية، وتتلخص فى الحفاظ على النسيج العمرانى للمنطقة والمبانى المحيطة بالآثار والحفاظ على المبانى الأثرية من التعديات هذا بالإضافة إلى الحفاظ على الحرف التقليدية وطابع المنطقة.

٥- فشل السياسات السابقة التى نادت بإزالة هذه المناطق لأنها تعوق تقدم المجتمع أو تلك التى نادت بخلخلة هذه المجتمعات خاصة حول المبانى الأثرية وتحويلها إلى متاحف مفتوحة.

٦- أهمية البحث عن استخدام مناسب للمبانى الأثرية حتى تقدم خدمة للمجتمع وتخص استخدامها.

٢-٥-٢المجتمعات اللارسمية...

١- من أسباب ظهور المجتمعات اللارسمية الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر وسياسات الإسكان غير المتناسبة مع إمكانيات الأفراد، هذا بالإضافة إلى فقدان التوازن بين عدد سكان الحضر والإسكان المتاح.

٢- تطلق المجتمعات اللارسمية على المناطق التى نمت على أراضى مغتصبة أو على أراضى مملوكة بطريقة قانونية ولكن غير معتمدة، أو فى تقاسيم مجتمعة ولكن بدون الحصول على تراخيص بناء.

٣- هناك ملامح عمرانية مشتركة للمجتمعات اللارسمية وهى نقص الخدمات والمرافق وسوء حالة المبانى ومعدلات التزاحم وكذلك انتشار الفقر والأمية وتفشى الجرائم.

٤- أهمية تنمية هذه المجتمعات نظراً لتردى أوضاعها، احتياجها إلى الكثير من الخدمات وذلك من خلال تمكين ومشاركة الأهالى بسبب عجز الدولة عن القيام بذلك بمفردها.

٥- هناك عدد من العقبات أمام نجاح تجارب تنمية المجتمعات اللارسمية تتمثل فى أسلوب التخطيط من أعلى واختلاف أولويات السكان عن وجهة نظر القائمين على عملية التنمية واتخاذ القرار، كما أن عدم الاهتمام بالتنمية البشرية يؤدى إلى تدهور التنمية العمرانية ولذا فإن غياب مشاركة الأهالى هى العقبة الرئيسية أمام أحداث تنمية حقيقية.

٢-٥-٣المجتمعات الريفية...

١- تعدد التعريفات والتصنيفات الخاصة بالقرية سواء وظيفياً أو إحصائياً أو إجتماعيا أو إداريا أو عمرانياً.

٢- مرت القرية المصرية بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن.

٣- أدت العديد من العوامل إلى تغير القرية المصرية مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة وسياسة الانفتاح وتطور الخدمات التعليمية والتحرر من سيطرة القطاع وسياسات الإصلاح الزراعى وإنشاء الطرق التى تربط القرى بالمدن وكذلك وصول البث الإذاعى والتلفزيون إلى الريف.

٤- هناك العديد من مظاهر التغير فى القرية المصرية منها التحول فى غط الأسر المركبة وعزوف الفلاح عن الزراعة وتغير النمط الإقتصادى، كذلك انخفضت معدلات وفيات الأطفال وارتفعت معدلات البطالة وكذلك عدد السكان والكثافة وبالتالى الطلب الزائد على الخدمات كما تم بناء مبانى سكانية متشابهة لمبانى الحضر، بالإضافة إلى التعدى على الأراضى الزراعية بالنمو العمرانى عليها وزيادة عدد القرى الأكثر من ١٠ آلاف نسمة.

٥- تعانى المجتمعات الريفية من عدد من المشكلات أهمها: انعدام وقلة الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وكذلك قلة مراكز التدريب المهنى وانخفاض مستوى الدخل والمعيشة، كما تعانى من الامتداد العشوائى وما أدى إليه من تعدى على الأراضى الزراعية وغياب العلاقات الأولية بين الأفراد وفقدان الطابع المميز للقرية. واستتبع هذا النمو مشاكل متعلقة بتدهور حالة الطرق وعدم ملاءمتها لاستخدام السيارة وكذلك قصور شبكات البنية الأساسية.

٦- تحول القرية إلى وحدة مستهلكة وليست منتجة وإعتمادها على الأدوات الحديثة مما يزيد الاحتياج إلى الخدمات المختلفة والمرافق.

٧- سياسة الدولة المركزية فى تركز الاستثمارات فى المراكز الحضرية أدى إلى زيادة الفجوة بين الريف والحضر وزيادة الضغط على الحضر.

٨- أهمية التنمية البشرية لأبناء المجتمعات الريفية وعدم قصر برامج التنمية على الجوانب العمرانية.

٩- بدأت جهود تنمية المجتمعات الريفية منذ فترة طويلة إلا أن أهم منجزاتها كانت مشروع المراكز الاجتماعية الريفية وجمعيات الإصلاح الزراعى وقوانين الإصلاح الزراعى والتوسع الزراعى الأفقى

بتوفير مصادر الرى وكذلك المجالس الدائمة للتنمية الاقتصادية والخدمات العامة وآخر هذه المنجزات هى جهاز بناء وتنمية القرية والبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق).

٢-٥-٤ دراسة فاعلية سياسات التنمية السابقة:

١- اختلاف المصالح والأولويات للجهات القائمة على عملية التنمية.

٢- الاهتمام بالتنمية العمرانية دون التنمية البشرية.

٣- غياب الرأى العام وعدم مشاركة الأهالى.

٤- التداخل الإدارى للجهات المسئولة عن الخدمات وتخبط قراراتها وخططها.

٥- تنفيذ مشروعات نمطية لا تقابل الاحتياجات الحقيقة للأهالى ولا تتناسب مع سماتهم.

٦- عجز الحكومة عن تمويل عملية التنمية بمفردها وأهمية تطبيق مبدأ ذاتية التمويل لمشروعات الارتقاء وتقسيمها على مراحل تنفذ تباعاً ومشاركة المجتمع فى عملية التمويل.

٧- تتسم العديد من مشروعات التنمية بعدم الاستدامة وذلك لعدم توافقها مع الاحتياجات المحلية وعدم تلازم البرامج غير العمرانية مع البرامج العمرانية، كذلك عدم وجود متابعة وتنسيق بين الهيئات المختلفة وعدم تنظيم للمجتمع يؤدى إلى تدهور ما يتم تحقيقه من تقدم.

٨- إغفال أهمية خصوصية كل مجتمع من حيث احتياجاته وموارده وقدراته وعدم استثمارها أدى إلى عدم فاعلية هذه البرامج.

هوامش الفصل الثانى:

[١] محمد صلاح الدين غنيم (١٩٩٢) رصد التغير فى عمارة وعمران المناطق ذات القيمة الحضرية مع ذكر خاص لمدينة القاهرة- مدخل للحفاظ والتحكم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

[٢] مصطفى كمال مدبولى (١٩٩٢) إعادة تأهيل المناطق المركزية ذات القيمة السياحية التاريخية فى الدول النامية، دراسة حالة القاهرة منطقة الدرب الأحمر رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

[٣] مصطفى كمال مدبولى (١٩٩٢) المرجع السابق.

[٤] Netto; A. (2000) Wrecker's ball Rips Heart Out Of City, Asia Times, June29.

[٥] د.م. محمد أمين محمد (١٩٩٢) التعامل مع الأنشطة الحرفية العمرانية كمدخل للإرتقاء والتنمية للأحياء الفقيرة المتهالكة دراسة حالة، المؤتمر الإقليمى العربى حوا الإستراتيجيات الوطنية للإسكان.

[٦] رغد مفيد محمد (١٩٩٦) ثقافة المجتمعات وعمران المناطق ذات القيمة التراثية، دراسة فى تأثير التغيرات الثقافية والإجتماعية على التشكيل العمرانى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ص ١٢٨

[٧] رغد مفيد محمد (١٩٩٦) المرجع السابق، ص ١٢٥

[٨] Khoo Salma Nasution at Asia & West Pacific Network For Urban Conservation (AWPNUC) as mentioned in Netto; A. (2000) Wrecker's ball ribs heart out of city

[٩] Friedman; A. et al (2002) The Development Process Of Urban and Architectural Guidelines For The Rehabilitation Of An Inner-City Neighbourhood: La Village, Cornwall, Ontario, Canada, Journal Of Urban Design, Vol. 7, No. 1, pp.5-34, 2002, p.8

[١٠] Ningbo Municipal Government and Zhejiang Provincial Government, Culture Heritage Conservation in Urban Upgrading, Zhejiang Multicities Development Project, China, The World Bank Group, A World Free Of Poverty.

[١١] Netto; A. (2000) op.cit.

[١٢] تناولت Jane Jacobs سياسات التعامل مع المناطق التاريخية فى كتابها Jacobs; J. (1961) The Death & Life of Great American Cities, Random House, New York.

[١٣] Friedman; A. et al (2002) op. cit., p.9

[١٤] يمكن الرجوع إلى آرائه فى كتابيه (Alexander, et al., A Pattern Language: Towns, Buildings, Construction 1977) and A new Theory of Urban Design (Alexander, et al., 1987)

[١٥] Friedman; A. et al (2002) op.cit., p.9

[١٦] وذلك فى كتابها Moudon; A.V. (1986) Built For Change: Neighborhood Architecture in San Francisco, Cambridge, MIT Press

[١٧] Friedman; A. et al (2002) op.cit., pp.9-10

[١٨] Brand; S. (1994) How Buildings Learn: What Happens After They are Built, Viking, New York.

[١٩] Kalman; H. (1979) The Sensible Rehabilitation of old Houses, Mortgage and Housing Corporation, Ottawa, Canada.

[٢٠] محمد صلاح الدين غنيم (١٩٩٢) مرجع سابق، ص ١٩٥

[٢١] د.م. محمد أمين محمد (١٩٩٢) مرجع سابق.

[٢٢] د.م. محمد أمين محمد (١٩٩٢) المرجع السابق.

[٢٣] Friedman; A. et al (2002) op.cit., p.10

[٢٤] Christopher; A. et al (1977), A Pattern Language: Towns, Buildings, Construction, Oxford University Press, New York.

[٢٥] مجلة مدينة العدد ٢٠ ص ١٢.

[٢٦] د.م. محمد أمين محمد (١٩٩٢) مرجع سابق.

[٢٧] رغد مفيد محمد (١٩٩٦) مرجع سابق.

[٢٨] مجلة مدينة العدد ٢٠ ص ١٢.

[٢٩] مجلة البناء عدد ٦٨ ص ٤٣

[٣٠] مجلة مدينة العدد ١٩ ص ١٧.

[٣١] Oldham; L. et al (1994), A Place to Live, Families and Child Health in a Cairo Neighbourhood, The American University in Cairo Press, Cairo, Egypt, p.10.

[٣٢] د. وفاء محمد كمال رشوان وأ.م.د. محمد عماد نور الدين (٢٠٠٠) الدور المستهدف للمدن الجديدة نحو إسكان الفقراء فى مصر (مدخل للحد من انتشار المناطق العشوائية)، مؤتمر الأزهر الهندسى الدولى السادس، ص ٤٥٣.

[٣٣] Turgut; H. (2001) Culture, Continuity and Change: Structural Analysis of The Housing Pattern in Squatter Settlement, GBER Vol.1, No.1, 2002, pp. 17-25, p.19

[٣٤] Turgut; H. (2001) ibid., p.19

[٣٥] أحمد رشدى، الإسكان العشوائى فى المناطق الحضرية، بحث غير منشور.

[٣٦] Oldham; L. et al (1994op.cit., p.164

[٣٧] عمرو حامد فهمى (١٩٩٨) الإرتقاء بالمستقرات غير الرسمية فى مصر نحو تنمية عمرانية متواصلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

[٣٨] مجلة عالم البناء عدد ٥٥ ص ٢٥

[٣٩] د. وفاء محمد كمال رشوان وأ.م.د. محمد عماد نور الدين (٢٠٠٠) مرجع سابق.

[٤٠] أحمد رشدى، مرجع سابق.

[٤١] Oldham; L. et al (1994), op.cit., p.11

[٤٢] محمد أيمن عاشور (١٩٨٦) الجهود الذاتية للإرتقاء بالمجتمعات القديمة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس.

[٤٣] Turgut; H. (2001) op.cit., p.18

[٤٤] Flood; J. (1997) Urban and Housing Indicator, Urban Studies, October 1997, Vol.34, Issue 10, pp. 1635-1665, p.1649

[٤٥] حسن على حسن (١٩٨٩) المجتمع الريفى والحضرى (دراسة مقارنة مبسطة)، المكتب الجامعى الحديث، الأسكندرية، مصر، ص ص ٣٩٦-٣٩٧.

[٤٦] Flood; J. (1997) op.cit., p.1635

[٤٧] مجلة عالم البناء عدد ٥٥ ص ٢٧

[٤٨] مجلة عالم البناء عدد ٥٥ ص ٢٥

[٤٩] Turgut, H., (1996) Determination of Culture- Space Interaction in Squatter Settlements, Example: Pinar Settlements, Ongoing Research Project, Istanbul: ITU, Faculty of Architecture.

[٥٠] Altman, I., et al (1985) 'Temporal Aspects of Homes: A Transectional Perspective', Home Environments: Human Behavior and Environment, vol.8, Altman; I. and Werner; C. eds, Plenum Press, New York.

[٥١] مجلة عالم البناء عدد ٦٥ ص ٢٥

[٥٢] Turgut; H. (2001) op.cit., p.18.

[٥٣] مجلة عالم البناء عدد ٥٥ ص ٢٥

[٥٤] مجلة عالم البناء عدد ٦٣ ص ١٨

[٥٥] مجلة عالم البناء عدد ١٧٦ ص ١٠

[٥٦] غادة محمد ريحان (٢٠٠٠) عمليات الإرتقاء بالمناطق العشوائية فى فاعلية تنفيذ المخططات(مع ذكر خاص لمنطقة المنيرة الغربية- محافظة الجيزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ص ١٥٩.

[٥٧] Gahin; R. and Paterson; C. (2001) 'Community Indicators: Past, Present, and Future', National Civic Review, Vol.90, No.4, Winter 2001, Wiley Periodicals, Inc., p.357

[٥٨] مسعد الفاروق حمودة ومحمد سلامة غبارى (١٩٨٠) تنمية المجتمع الحضرى، دراسة عن مدى مشاركة المواطنين فى جهاز تنمية المجتمع، مؤتمر دور المرأة فى التنمية، نشرة، الأسكندرية، ص ص ١٠-١٦.

[٥٩] مجلة عالم البناء عدد ٦٢ ص ١١، Umenyilora; C. (2000) 'Empowering The Self-Builder', Non-Plan Essays on Freedom Participation and Change in Modern Architecture and Urbanism, Hughes; J. and Sadler; S., eds, Architecture Press, Oxford, U.K., p.220

[٦٠] مجلة عالم البناء عدد ٦٣ ص ١٢

[٦١] Baker; P. (2000) 'Thinking The Unthinkable', Non-Plan Essays on Freedom Participation and Change in Modern Architecture and Urbanism, Hughes; J. and Sadler; S., eds, Architecture Press, Oxford, U.K., p.11

[٦٢] Flood; J. (1997) op.cit., pp.1636-1638.

[٦٣] Baker; P. (2000) op.cit., p.11

[٦٤] Friedman; Y. (2000) 'Function Follows Form', Non-Plan Essays on Freedom Participation and Change in Modern Architecture and Urbanism, Hughes; J. and Sadler; S., eds, Architecture Press, Oxford, U.K., p.112

[٦٥] عمرو حامد فهمى (١٩٩٨) مرجع سابق، ص ١٥٠.

[٦٦] غادة محمد ريحان (٢٠٠٠) مرجع سابق، ص ٢٦٠.

[٦٧] أحمد رشدى، مرجع سابق.

[٦٨] د. وفاء محمد كمال رشوان وأ.م.د. محمد عماد نور الدين (٢٠٠٠) مرجع سابق، ص ٤٥٦.

[٦٩] محمد أيمن عاشور (١٩٨٦) مرجع سابق، ص ٣٧.

[٧٠] Flood; J. (1997) op.cit., pp. 1635-1665.

[٧١] محمد أيمن عاشور (١٩٨٦) مرجع سابق، ص ٣٧.

[٧٢] Boyd; S. (2001) 'Sustainable Communities and The Future of Community Movements', National Civic Review, Vol.90, No.4, Winter 2001, Wiley Periodicals, Inc., pp.386-387

[٧٣] محمد أيمن عاشور (١٩٨٦) مرجع سابق، ص ٣٧.

[٧٤] حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٣١.

[٧٥] محمد حسن عطوة الدق (١٩٨٩) التشكيل العمرانى للقرية المصرية، التشكيل والنسيج والوحدات التخطيطية الأساسية – مدخل للإستقراء والتحليل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ص ص. ٧-٨.

[٧٦] سامى صبرى شاكر (١٩٧٧) محاولة فى تطوير القرية المصرية من الناحية العمرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

[٧٧] جالبين Gulpin هو أول عالم إجتماعى ريفى فى الولايات المتحدة الأمريكية

[٧٨] محمد حسن عطوة (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ١١وحسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٣١٣.

[٧٩] حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٤٥.

[٨٠] حسن على حسن (١٩٨٩) المرجع السابق، ص ٤٠.

[٨١] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الأولى: دراسة توثيقية للوضع الراهن للقرية المصرية (يوليو- ١٩٩٨) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الإسكان والبناء، قسم العمارة والإسكان، القاهرة.

[٨٢] Mack; R. (1962) Principles of Sociology, Kimball Young Naville of Gies, p. 48

[٨٣] حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٤٥.

[٨٤] محمد حسن عطوة الدق (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ١٠.

[٨٥] Mann; P. (1970) Approach To Urban Sociology, Routedge Kegan Paul, New York, p. 198

[٨٦] حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٣٧.

[٨٧] محمد الجوهرى وآخرون (١٩٩٥) دراسات فى علم الإجتماع الحضرى، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، مصر، ص ٥١.

[٨٨] محمد حسن عطوة الدق (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ١٠.

[٨٩] سامى صبرى شاكر (١٩٧٧) مرجع سابق.

[٩٠] عمرو محمد الظواهرى (١٩٩١) التجمعات الريفية داخل المدن- مع ذكر خاص للقاهرة الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ص ١٩.

[٩١] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الأولى: دراسة توثيقية للوضع الراهن للقرية المصرية (يوليو- ١٩٩٨) مرجع سابق.

[٩٢] Knomkowski; J. and Mclean; G. (1991) Urbanization and Values, eds, Library of Congress Cataloging-in-Publication, U.S.A., pp.170-171

[٩٣] محمد حسن عطوة الدق (١٩٨٩) مرجع سابق.

[٩٤] Duncan; O.D. and REISS; A. (1956) Social Characteristics of Urban and Rural Communities, Wiley, New York.

[٩٥] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الإسكان والبناء، قسم العمارة والإسكان، القاهرة.ص ٢٢٤-٢٢٥

[٩٦] د. راوية محمد عجلان (١٩٩٠) القرية المصرية بين الأمس واليوم، المؤتمر السنوى الثالث لتخطيط المدن والأقاليم (سياسات تنمية القرية المصرية)، ص ٦

[٩٧] محمد رضا عبد الله محمد (١٩٩١) التغير العمرانى للقرية المصرية (١٩٧٦-١٩٩٠) توثيق النسيج والطابع العمرانى منهج للرصد والتحليل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

[٩٨] عابد محمود جاد ومصطفى الشناوى (١٩٩٠) الطاقة الإستيعابية للقرى المصرية ١٠ آلاف نسمة فأكثر، المؤتمر السنوى الثالث لتخطيط المدن والأقاليم (سياسات تنمية القرية المصرية)، ص ٢.

[٩٩] د. راوية محمد عجلان (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ١٦.

[١٠٠] محمد رضا عبد الله محمد (١٩٩١) مرجع سابق.

[١٠١] د. راوية محمد عجلان (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ص.٥-٦.

[١٠٢] محمد رضا عبد الله محمد (١٩٩١) مرجع سابق.

[١٠٣] د. راوية محمد عجلان (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ٦.

[١٠٤] عابد محمود جاد ومصطفى الشناوى (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ٢.

[١٠٥] د. راوية محمد عجلان (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ٧.

[١٠٦] د. راوية محمد عجلان (١٩٩٠) المرجع السابق، ص ٥.

[١٠٧] عابد محمود جاد ومصطفى الشناوى (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ٢.

[١٠٨] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) مرجع سابق، ص ٢٢٥

[١٠٩] سمير سعد على (١٩٩٠) التجمعات الهامشية كمدخل احل مشكلة الزيادة السكانية فى القرية المصرية، المؤتمر السنوى الثالث لتخطيط المدن والأقاليم (سياسات تنمية القرية المصرية)، ص ٦.

[١١٠] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) مرجع سابق، ص ٣٠

[١١١] سمير سعد على (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ٩

[١١٢] سمير سعد على (١٩٩٠) المرجع السابق، ص ٨

[١١٣] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) مرجع سابق، ص ٢٢٨

[١١٤] عابد محمود جاد ومصطفى الشناوى (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ١.

[١١٥] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) مرجع سابق، ص ٣١

[١١٦] د. راوية محمد عجلان (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ٢.

[١١٧] سمير سعد على (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ٩.

[١١٨] سمير سعد على (١٩٩٠) المرجع السابق، ص ٢٢.

[١١٩] د. سامى صبرى شاكر (١٩٩٠) أهداف تخطيط القرية المصرية مع تطبيق الأهداف على قرية نموذجية، المؤتمر السنوى الثالث لتخطيط المدن والأقاليم (سياسات تنمية القرية المصرية)، ص ٣

[١٢٠] عابد محمود جاد ومصطفى الشناوى (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ٨

[١٢١] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) مرجع سابق، ص ٢٢٩

[١٢٢] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) المرجع السابق، ص ٢٢٩

[١٢٣] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) المرجع السابق، ص ٢٣١

[١٢٤] أسامة على فرج (١٩٩٦) البعد الإجتماعى وتكنولوجيا البناء المتوافقة كمدخل لتطوير المجتمعات العمرانية المتدهورة (تطبيق على منطقة القصبجى- الجيزة)، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس.ص ٢٧٦

[١٢٥] حسن على داود (١٩٨٠) تاريخ تنمية المجتمعات الريفية فى مصر، الندوة الدولية عن المرأة الريفية والتنمية، ص ٥.

[١٢٦] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) المرجع السابق، ص ٢٣٢

[١٢٧] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الأولى: دراسة توثيقية للوضع الراهن للقرية المصرية (يوليو- ١٩٩٨) مرجع سابق، ص ٣٧

[١٢٨] عابد محمود جاد ومصطفى الشناوى (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ٨.

[١٢٩] عزة أمين سرى صادق (١٩٨٩) المناطق الريفية المحتواة فى العمران الحضرى، دراسة تحليلية مقارنة- دراسة حالة محافظة الجيزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ص ٢٣٧.

[١٣٠] عزة أمين سرى صادق (١٩٨٩) المرجع السابق، ص ص ٢٤٠، ٢٤١.

[١٣١] حسن على داود (١٩٨٠) مرجع سابق، ص ص. ٧-١٥.

[١٣٢] أشرف عدلى نجيب (١٩٩٠) تكنولوجيا البناء المتقدمة لخدمة الريف المصرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ص ٢١٧.

[١٣٣] حسن على داود (١٩٨٠) مرجع سابق، ص ١٦.

[١٣٤] حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ص. ٣٧٣-٣٧٤.

[١٣٥] حسن على حسن (١٩٨٩) المرجع السابق، ص ٣٧٥.

[١٣٦] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) مرجع سابق، ص ١٨٠، ١٨١

[١٣٧] أشرف عدلى نجيب (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ٢٢٢.

[١٣٨] أ.د. أحمد حمزة (١٩٩٠) التأثيرات البيئية للتنمية الحضرية فى العالم العربى، مؤتمر نحو صياغة استراتيجيات قطرية وإقليمية للتنمية الحضرية فى العالم العربى.

[١٣٩] د. راوية محمد عجلان (١٩٩٠) مرجع سابق.

[١٤٠] د. سامى صبرى شاكر (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ٤.

[١٤١] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠ مرجع سابق، ص ١٨٧

[١٤٢] خلاف الشاذلى، (٢٠٠٠) "ديناميات العمل مع المجتمعات"، سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات:الأسس النظرية والآليات التطبيقية، رجاء محمد عبد الودود، محرر، منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر، ص ٣٤.

[١٤٣] أ.د. أحمد حمزة (١٩٩٠) مرجع سابق.

[١٤٤] عادل عبد المنعم عبده (١٩٨٦) الإرتقاء بالبيئة العمرانية للقرية المصرية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ص ٢٨٢.

[١٤٥] أ.د. أحمد حمزة (١٩٩٠) مرجع سابق.

[١٤٦] د. راوية محمد عجلان (١٩٩٠) مرجع سابق.

[١٤٧] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) مرجع سابق، ص ١٨٨

[١٤٨] عادل عبد المنعم عبده (١٩٨٦) مرجع سابق، ص ٢٧٧.

[١٤٩] د. محمد عبد الله حماد (١٩٩٢) تمويل الإسكان فى الوطن العربى، مصادره وآلياته ومشكلاته، المؤتمر الإقليمى العربى حوا الإستراتيجيات الوطنية للإسكان.

[١٥٠] د. محمد عبد الله حماد (١٩٩٢) المرجع السابق.

[١٥١] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) مرجع سابق.

[١٥٢] نعمات محمد نظمى (١٩٩٣) الإرتقاء العمرانى بالمناطق المتدهورة، تقييم لتجربة زبالين منشأة ناصر بالقاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، ص ١٢٣.

[١٥٣] أشرف عدلى نجيب (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ٢٢٥.

[١٥٤] د. سامى صبرى شاكر (١٩٩٠) مرجع سابق، ص ٤.

[١٥٥] عادل عبد المنعم عبده (١٩٨٦) مرجع سابق، ص ٢٨٣.

[١٥٦] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) مرجع سابق، ص ١٨٦

[١٥٧] عمرو محمد الظواهرى (١٩٩١) مرجع سابق، ص ١٥١.

الباب الثانى: التنمية المجتمعية للمجتمعات الحضرية، شبه الريفية والريفية: ضرورة وسياسات

الفصل الثالث: مدخل إلي منظومة تنمية المجتمعات.

الفصل الرابع: منظومة تنمية المجتمعات: فكر وتطبيق.

الفصل الثالث: مدخل إلي منظومة تنمية المجتمعات.

٣-١ عملية التنمية: مفاهيم وأبعاد

٣-٢ مفهوم تنمية المجتمعات.

٣-٣ مبادئ تنمية المجتمعات المحلية.

٣-٤ أهداف تنمية المجتمعات.

٣-٥ أهم المعوقات التي واجهت عملية تنمية المجتمعات المحلية فى مصر.

٣-٦ الخلاصة

٣-١ عملية التنمية: مفاهيم وأبعاد

قام الإنسان بعمارة الأرض ونشر العمران فى أرجائها. فهذا هو هدفه على الأرض بعد عبادة الله سبحانه وتعالى. وقد أدى طموح الإنسان وسعيه المستمر إلى بذل الجهد المضنى لتنمية المستقرات العمرانية بدءا من القرى إلى المدن وتحسين حياة البشر بها. وقد تعددت مفاهيم التنمية طبقا للتخصصات وقطاعات التنمية المختلفة.

٣-١-١ تعريف عملية التنمية:

ويمكن تعريف التنمية لغة بأنها النماء أى الإزدياد التدريجى.[١] ويستخدم إصطلاحا بمعنى الزيادة فى المستويات الإقتصادية والإجتماعية وغيرها. وهناك إختلاف بين مفهوم النمو والتنمية. فالنمو يعنى التقدم التلقائى أو العفوى دون حدوث تدخل معتمد. أما التنمية فهى العمليات التى تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة فى إطار خطط مدروسة وفى حدود فترة زمنية معينة. حيث تهدف التنمية إلى الإنطلاق نحو الأفضل بخطى صاعدة.[٢]

فالتنمية فى حقيقتها عملية حضارية، لكونها تشمل أوجه النشاط فى المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهى أيضا بناء للإنسان وتحرير له، وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته، كما أنها إكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها.[٣] فهذا التعريف من منطلق التنمية الشاملة لكل جوانب الحياة. فهى نشاط متعدد الأبعاد، يهدف إلى إحداث توازن بين مختلف العوامل والإتجاهات. حيث أن محورها الأساسى هو توفير متطلبات الإنسان المادية والثقافية والإجتماعية.[٤]

إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن الدولة تهتم بالتركيز على الجوانب الإقتصادية فى عملية التنمية أكثر من الجوانب الأخرى والتى لا تقل فى أهميتها عن الجوانب الإقتصادية لما لها من تأثير على الإنسان العامل المحرك للتنمية.[٥] وذلك إتباعا للفكر الإقتصادى الغربى الذى يرى التنمية هى تنشيط الإقتصاد الوطنى وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الإقتصاد الوطنى لتحقيق زيادة سنوية ملموسة فى إجمالى الناتج القومى، مع تغيير فى هياكل الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة، وتزايد الإعتماد على القطاع الصناعى والحرفى يقابله إنخفاض فى الأنشطة التقليدية.[٦] وبالتالى تقاس الدولة ومستواها من منظور إقتصادى بحت من خلال متوسط الدخل للأفراد فى المجتمع. والذى يحدد إرتفاعه حدوث تنمية من عدمه.[٧]

وتختلف وجهات نظر العلماء بالنسبة لمفاهيم التنمية والتى يمكن ذكر بعضها.

فيرى الدكتور عبد المنعم شوقى أن التنمية " العملية التى تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم إجتماعى وإقتصادى للناس وبيئاتهم سواء كانوا فى مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالإعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن يكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات.[٨]

أما بالنسبة لمحمد توفيق صادق فالتنمية هى "عملية مجتمعية تراكمية، تتم فى إطار نسيج من الروابط، بالغ التعقيد، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية، الإنسان هدفها النهائى ووسيلتها الرئيسية. إن الحصيلة النهائية لهذه العملية ليست مجرد حاصل جمع التغييرات التى تطرأ على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية، بل حصيلة نسيج التفاعلات المتبادلة بينها.[٩]

والدكتور عبد الهادى الجوهرى فيعرفها بأنها " التحريك العلمى المخطط لمجموعة من العمليات الإجتماعية والإقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الإنتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.[١٠]

أما التنمية المستدامة فتعرف بأنها تعزيز التنمية الإقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان مواصلة التنمية الإجتماعية والبيئية والسياسية والإقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة. ويرتكز مفهوم الإستدامة على تنمية الموارد البشرية، ولذا يدعو إلى شمل عامل رفاهية الإنسان فى أى مقياس لنمو المجتمع، لا سيما النمو الإقتصادى.[١١]وهو التعريف الأوفق لموضوع الرسالة و الذى يتناول التنمية المجتمعية و يعتبر العنصر البشرى هو مورده الأساسى.

٣-١-٢مداخل التخطيط للتنمية:

إختلفت محاولات تعريف التنمية، كل من وجهة نظر تخصصه أو القطاع الذى يرى أنه الأهم. وتبعا لذلك تختلف مداخل التخطيط. وذلك حسب توجه الدولة أو الجهات القائمة على إحداث التنمية المطلوبة. ويصف الشاذلى مداخل التنمية كالتالى(شكل ٣-١):[١٢]

٣-١-٢-١المدخل الأحادى:

ترتكز التنمية على قطاع واحد من خلال هذا المدخل. ويكون هذا القطاع تبعا للإحتياجات الملحة بالنسبة للمجتمع، مثل الزراعة، أو الصناعة أو الصحة... الخ. ويعكس هذا المدخل فى التنمية نظرية النمو غير المتوازن والتى تذهب إلى ضرورة البدء بتنمية القطاعات الرائدة ثم تنتشر بعد ذلك إلى قطاعات أخرى إجتماعية وثقافية. فترى أن النمو فى بعض القطاعات يستدرج النمو فى قطاعات أخرى.

وهذا المدخل يتبع أيضا الفكر الإقتصادى الذى يهتم بتنمية القطاعات الإقتصادية فقط دون غيرها. ويقيس مدى التقدم أو التطور للمجتمعات إستنادا للمعيار الإقتصادى فقط.

٣-١-٢-٢المدخل المتعدد:

تشمل التنمية فى هذا المدخل معظم قطاعات الحياة من تعليم وترويح ونواحى صحية وزراعية أو صناعية فى أن واحد. أى تكامل مجالات التنمية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية لإحداث تحسن فى حياة البشر الذى هو الهدف الحقيقى للتنمية. وذلك حسب نظرية النمو المتوازن التى يرى أنصارها أن التنمية يجب أن تهدف إلى تحقيق التوازن بين القطاعات المختلفة، حيث أن تخلف أحدها لابد وأن يعوق الأخر.

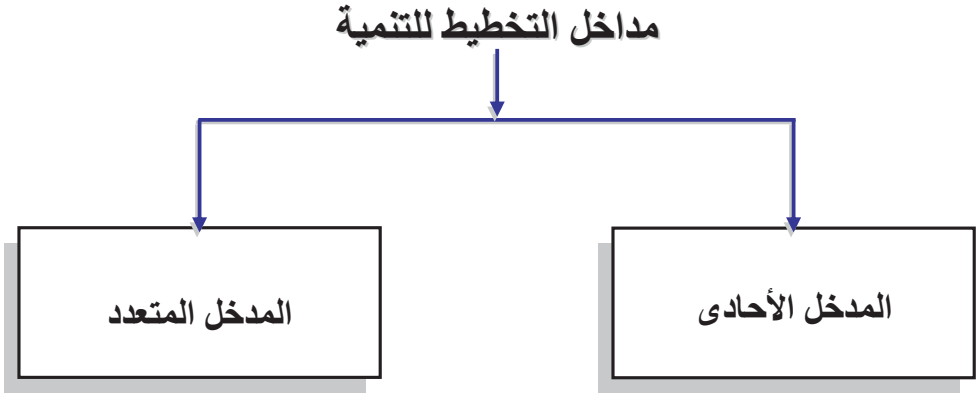

شكل (٣-١) مداخل التخطيط للتنمية. المصدر: الباحثة

ويتضح تعدد مداخل تعريف التنمية وكذلك مداخل التخطيط لها. إلا أن التنمية الحقيقية يجب أن تشمل جميع جوانب الحياة المادية والمعنوية. فالمفكرين والفقهاء المسلمين يرون أن التنمية ليست عملية إنتاج فحسب، إنما هى عملية كفاية فى الإنتاج مصحوبة بعدالة فى التوزيع، أنها ليست عملية مادية فقط، وإنما هى عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الفرد وتقدمه فى المجالين المادى والروحى.[١٣] وذلك إتباعا لقول الله تعالى " هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور"[١٤] وكذلك "ألم تروا أن الله سخر لكم ما فى السماوات وما فى الأرض وأسبغ عليكم نعمة ظاهرة وباطنة"[١٥]

ولذلك يرى الإمام على كرم الله وجهه أن التنمية (العمارة) ليست مجرد زيادة الإنتاج أو رفع الدخل القومى أو مضاعفة متوسط دخل الفرد. وإنما تتطلب إلى جانب ذلك عدالة توزيع الدخل ورفع مستوى الإستهلاك لجميع أفراد المجتمع، سواء منهم من لديه القدرة على تحقيق ذلك لنفسه، أم من يعجز عن ذلك، إذ على الدولة أن تقوم بتحقيق هذا المستوى للعاجزين من الناس.[١٦]

وكما تختلف تعاريف التنمية تختلف أراء المنظرين فى وجود مدخل واحد يصلح للتخطيط فى جميع المجتمعات. فيرى بعضهم أن هناك نمطا واحدا للتنمية تتبعه كل المجتمعات النامية مثل أنكلز Ankles وبوير Bour وكير Kerr وغيرهم. أما البعض الأخر فيرى أن هناك مداخل متنوعة تختلق بإختلاف الظروف الثقافية والإجتماعية والسياسية فى كل مجتمع مثل سملسر Smeleser وجاك لامبرت Jack Lambert وولبرت مور Moore.[١٧]

إلا أنه فى الفترة الأخيرة أصبح التوجه فى مجال التنمية نحو التنمية الشاملة التى تختلف برامجها بإختلاف ظروف المجتمعات. حيث تتبع برامج التنمية من إحتياجات المجتمع ولا تكون مفروضة عليه. وذلك خاصة من خلال أسلوب التخطيط من أسفل. وذلك من أجل إحداث تنمية مستدامة. والتغلب على العقبات التى

واجهت إستراتيجيات التنمية السابقة التى قصرت على القطاع الإقتصادى دون غيره. كما أنها أغفلت ذاتية المجتمعات وعملت على تبعية المجتمعات النامية للمجتمعات الأكثر تقدما كإحدى مظاهر العولمة.

فالتنمية هى ليست مجرد إشباع الحاجات الأساسية والمعنوية بالمطلق، وإنما هى فعل مواجهة وتصد وتحد. وهى فعل توكيد للذات فى مقابل الآخرين، بما يترتب على هذا التوكيد من صراع ومنافسة ومواجهة للتبعية على كل المستويات.[١٨]

٣-٢ مفهوم تنمية المجتمعات:

إن سياسات التنمية المتبعة قد أخفقت فى إحداث التغير المطلوب والتقدم الذى تسعى إليه المجتمعات المختلفة. ولذلك فإن هناك إتجاهات ومفاهيم جديدة بالنسبة لسياسات التنمية. ومنها ظهرت تنمية المجتمعات المحلية كمفهوم يحاول أن يوفر أطر عملية ونظرية يمكن من خلالها تحقيق التنمية المطلوبة.

فالقضية لم تعد إستبدال مجموعة خطط بأخرى داخل نظام مغلق. ولكن الوضع الحالى يتطلب إعادة تقييم للنظام الذى تنتهجه سياسات التنمية الحالية. فالمشكلة الأساسية هى عدم وضوح الأهداف بالنسبة للمخططين والجهات القائمة على التنمية. وكذلك إتخاذهم موقف الراعى لبقية فئات المجتمع "The gentleman in the town hall knows best"[١٩] وعملية التنمية ينظر لها على أنها عملية إدارة يختص بها الجهات الحاكمة فقط.

٣-٢-١ ظهور مفهوم تنمية المجتمعات:

استخدم مصطلح تنمية المجتمعات المحلية Community Development أول مرة فى مؤتمر أشردج Achridge فى أغسطس عام ١٩٥٤ بهدف معالجة مشكلات الإدارة فى المستعمرات الإنجليزية والوصول إلى أنجح السبل لحكم المستعمرات دون مقاومة. فرأى المؤتمر أن تنمية المجتمعات المحلية هى حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع فى جملته على أساس من المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع، وبناء على مبادرة المجتمع كله كلما أمكن ذلك، فإذا لم تظهر هذه المبادرة بصورة تلقائية فينبغى الإستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها وإستثمارها بطريقة تضمن إستجابة فعالة لهذه الحركة.[٢٠]

فقد إعتمد هذا التعريف على مبادرة المجتمع وجهوده فى إحداث التنمية. فيعتبره المحور الأساسى لعملية تنمية المجتمعات. والتى يراها د.عبد المنعم شوقى أنها العمليات التى يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع الحكومة لتحسين الأحوال فى المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج فى حياة الأمة والمساهمة فى تقدمها بقدر المستطاع.[٢١]

فالعامل لا يستطيع أن ينتج بشكل مرض دون أن يفى دخله بحاجاته الضرورية. فظروف معيشته السيئة من سكن وغذاء غير صحى وأمية وغير ذلك بفقد قدرته الفيزيقية والنفسية والإنسانية على العمل. مما ينعكس سلبا على إنخفاض الإنتاجية وإختلال كثير من شروط كفاءتها الكمية والكيفية. وبالتالى فأن تنمية المجتمع المحلى تساهم بقدر فعال فى تقدم الأمة أو الدولة.

فهى مدخل منهجى يهدف إلى مساعدة المصمم ومتخذى القرار والهيكل الإدارى وأفراد المجتمع للمضى قدما فى وضع وتنفيذ مخططات ومشروعات التنمية بطريقة تضمن عملية مشاركة نشطة وإيجابية. وذلك لتحقيق تحسين عام للمعايير القياسية للحياة والنواحى الإجتماعية.[٢٢]

ولذلك فإن ظهور مفهوم تنمية المجتمعات كان بعيدا عن الأطر الفكرية لنظرية التنمية المعاصرة وأيضا النظريات الثورية الخاصة بالتغيرات الإجتماعية. فقد إعتمدت على إحداث تغير لتوازن القوى بين الطبقات الحاكمة وباقى طبقات المجتمع لصالح المجتمع من خلال تحرير المجتمع وتمكينه.

٣-٢-٢ لماذا مفهوم تنمية المجتمعات؟

إن زيادة الفقر الناتج عن الكساد العالمى وإعادة الهيكلة قد أصبح عقبة متنامية أمام الدول النامية لتحقيق التنمية والتطور المطلوب. كما أن سياسة السوق الحرة التى تم إنتهاجها لزيادة التنمية الإقتصادية كان من المفروض أن تعود بالنفع على الطبقات محدودة الدخل من المجتمع. إلا أن العكس هو ما حدث. فإن حد الحكومة من الإنفاق كجزء من التحول إلى إقتصاد توجهه آليات السوق قد أدى إلى زيادة الفقر. بالإضافة إلى ضغوط السوق على الحكومة فى خفض برامج التنمية الإجتماعية التى كان يمكن أن تسد حاجات هذه الطبقات.[٢٣]

الأمر الذى دفع المنظمات الدولية والقومية والجهات المحلية إلى تبنى إستراتيجيات تشجع مفهوم مشاركة المجتمع كوسيلة لدعم عملية التنمية. وأصبح هناك تأكيد متزايد على أهمية مداخل التنمية البديلة المعتمدة على تمكين ومشاركة المجتمعات المحلية.

فمشاركة المجتمع تهدف إلى مشاركة التكاليف وخفض الإنفاق الخاص بالقطاع العام من خلال إسهامات المجتمع سواء بالمجهودات التطوعية والعمالة غير المدفوعة وأيضا دعم كفاءة البرامج والمشروعات. فيتم تنفيذ هذه البرامج بأسلوب أكثر فاعلية من حيث التصميم والتنفيذ بطرق أكثر إستدامة.

إن إهتمام الهيئات الدولية بمفهوم تنمية المجتمع المحلى ليس إهتماما حديثا. ولكنه إرتبط بظهور هذا المفهوم والمحاولات المتعددة لتعريفه. وقد أولت هيئة الأمم المتحدة إهتماما بالغا بحركة تنمية المجتمع، فأنشئ مكتب خاص لتنمية المجتمع بقسم الشئون الإجتماعية بالمركز الرئيسى للهيئة. والذى اعتبر منهج تنمية المجتمع طريقا للتقدم الإجتماعى فى الدول النامية، وذلك فى مايو عام ١٩٥٥.[٢٤]

وامتد هذا الإهتمام إلى العديد من الهيئات الدولية. فالبنك الدولى مثلا يرى أن مشاركة المجتمع تضمن وصول مشروعات التنمية فى دول العالم الثالث إلى الطبقات الأكثر فقرا من المجتمع. وذلك بطريقة أكثر فاعلية وأقل فى التكاليف من خلال المشاركة فى التكاليف والمنافع عن طريق تشجيع المساعدات الذاتية Self Help.[٢٥]

وفى عام ١٩٥٦ عرفت هيئة الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنها (العمليات التى توحد جهود الأهالى وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية. وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات فى إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة فى التقدم الإجتماعى القومى.[٢٦]

ويمكن ملاحظة أن التعريف شمل مجموعة عمليات وليس عملية واحدة لأنها مجهودا مشتركا بين جميع العاملين فى مجال التنمية وكذلك الجهات الحكومية. كما تم ربط المجتمع المحلى بالمجتمع الأكبر وبالتالى تزاول عملية تنمية المجتمع على جميع المستويات فى المجتمع.[٢٧]

وقد إستند مفهوم تنمية المجتمعات لعدة مفاهيم ظهرت مثل مفهوم Conscientization الذى نادى برفع الوعى بالذات للأفراد بدلا من تعليمهم وتوجيههم وذلك عن طريق إعطائهم القوة لتوصيل أصواتهم وتحفيز مجهوداتهم الذاتية لتغيير واقعهم. مما كان له تأثير بالغ على برامج التنمية.

كما أن رؤية كارل ماركس Marx لتحرير الطبقات الدنيا كانت إحدى الدوافع لظهور مفهوم تنمية المجتمعات من خلال إطلاق قدرات الأفراد على الإبتكار والإبداع.[٢٨] ولكن هذه المفاهيم قد إفتقدت لنظريات سياسية على المستوى العام حتى يمكن تطبيق مفهوم تنمية المجتمعات والاعتماد على المجتمع المحلى فى إحداث التنمية. إلا أن فشل نظريات التنمية التقليدية فى إحداث تغيير وتلبية إحتياجات المجتمعات قد ضغط على الجهات الحكومية إلى الإعتراف بمفهوم تنمية المجتمعات المحلية كركيز أساسى لإحداث التنمية المستهدفة. ويوضح جدول (٣-١) البدايات التى انطلق منها مفهوم تنمية المجتمع المحلى.

جدول (٣-١) تطور مفهوم تنمية المجتمع المحلى

الجهة	المساهمة فى تطور مفهوم تنمية المجتمع المحلى
مؤتمر أشردج □□□□□□ □ أغسطس عام ١٩٥٤	استخدام مفهوم تنمية المجتمع لأول مرة
هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٥	إنشاء مكتب خاص لتنمية المجتمع بقسم الشئون الإجتماعية بالمركز الرئيسى للهيئة
هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦	وضع تعريف لمفهوم تنمية المجتمع المحلى: (العمليات التى توحد جهود الأهالى وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية. وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات فى إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة فى التقدم الإجتماعى القومى)
رؤية كارل ماركس	تحرير الطبقات الدنيا من خلال إطلاق قدرات الأفراد على الإبتكار والإبداع

المصدر: الباحثة

٣-٢-٣ تعريفات مفهوم تنمية المجتمعات:

لقد تعددت المحاولات لوضع تعريفا لهذا المفهوم الجديد. فقامت الهيئات والمنظمات وكذلك علماء الإجتماع بوضع عدة تعريفات لمفهوم تنمية المجتمعات يمكن ذكر بعضها (جدول ٣-٢):

وضعت هيئة الأمم المتحدة تعريف لتنمية المجتمعات سبق ذكره إعتمد على توحيد جهود الأهالى والسلطات الحكومية لإحداث التقدم الإجتماعى القومى.

وعرفها د.عبد المنعم شوقى على أنها العمليات التى تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لوحدات تطور وتنظيم إجتماعى وإقتصادى للناس وبيئاتهم سواء كانوا فى مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بإعتماد على المجهودات الحكومية والمحلية المنسقة، على أن تكسب كل منها قدرة اكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة هذه العمليات.[٢٩]

ويرى وليام بيدل ولوريد بيدل أن تنمية المجتمع هى عملية إجتماعية تمكن أفراد المجتمع من أن يصبحوا أكثر قدرة وكفاءة على مواجهة المعيشة والتغلب على الأوضاع السيئة وغير ملائمة فى مجتمعاتهم.[٣٠]

وعرفها الدكتور الفاروق زكى يونس بأنها إحدى العمليات التى تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع، وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التى يستخدمها أخصائيون مدربون تكفل مشاركة القطاع الأهالى بموارده البشرية والمادية فى تخطيط برامج التنمية وتنفيذها، إستجابة للإحتياجات المحلية من ناحية ومساهمة فى تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى.[٣١] وقد أشار هذا التعريف إلى دور الأخصائى المدرب أو المنمى فى عملية تنمية المجتمع المحلى.

ويمكن تعريف تنمية المجتمع على أنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديموقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه إجتماعيا وإقتصاديا وثقافيا ومقابلة إحتياجاتهم، بالإنتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة فى صورة خطة معينة للتنمية.[٣٢]

وإعتمد هذا التعريف على العمل المشترك بين الأهالى والهيئات الحكومية فى إطار ديموقراطى من أجل حل مشكلات المجتمع وتلبية إحتياجاته. وتوجد بعض التعريفات الأخرى التى تؤكد على القدرة الذاتية للمجتمع فى مجال التنمية.

فيمكن القول بان تنمية المجتمع عملية يقصد بها إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية فى مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتى المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد فى نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه. بالصورة التى تكفل زيادة درجة إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال.[٣٣] فقد أظهر هذا التعريف أهمية حسن توزيع الموارد المتاحة وكذلك حسن إستغلالها.

وكذلك فقد ذهب أرثر دانهام Arthur Dunham فى عام ١٩٥٨ إلى تعريف تنمية المجتمع على أنها العملية التى تكفل التحقيق والمحافظة على التوازن بين الإحتياجات اللازمة لتوفير الرفاهية الإجتماعية، وبين الموارد المحلية لمنطقة جغرافية ما أو ميدان وظيفى معين. وتشمل هذه الموارد علاوة على المؤسسات القائمة فى المجتمع، الموارد الطبيعية والقيادات والفنيين ومصادر التمويل والتشريعات والرأى العام والنوايا الطيبة ومشاركة الأهالى. فهى إذا عملية ديناميكية شاملة تمتد إلى أبعاد عميقة فى المجتمعات التى تمارس فيها.[٣٤]

إن تعاون الأفراد فى مجتمع واحد ليس بالأمر الجديد، حيث تعاون أفراد العديد من المجتمعات منذ فجر التاريخ فى تحديد مشاكلهم وإحتياجاتهم. وكذلك العمل على معالجة هذه المشاكل وتلبية الإحتياجات. إلا أن الجديد هو وجود الدعم الحكومى، وكذلك التنسيق بين المجهودات الأهلية والحكومية لضمان فاعلية التنمية وإستدامتها.

ولذا فإن الجهات المانحة الدولية قد تبنت هذا المفهوم وعملت على إنتشاره من خلال التعاون الإقتصادى والإجتماعى للمجموعات المشاركة. فترى معظم وكالات الأمم المتحدة أن مشاركة المجتمع عنصر ضرورى فى إستراتيجيات رفع حالة الفقر. فيؤكد تقرير التنمية البشرية Human Development Report

لمنظمة UNDP عام ١٩٩٣ على أهمية مشاركة المجتمع فى عملية التنمية فى مواجهة التحديات الحالية لعملية التنمية، فيقول

> "The best route to unleash people's entrepreneurial spirit to take risks, to compete, to innovate, to determine the direction and pace of development. It is fitting, therefore, that this year's Human Development report has people's participation as its special focus people's participation is becoming the central issue of our time."□□

كما أن المنظمات الإقليمية قد أصدرت مواثيق تنص على أهمية المشاركة الشعبية فى التنمية. فقد أصدر مؤتمر أروشا للمشاركة الشعبية فى عملية التنمية فى أفريقيا ١٩٩٠ Arusha Conference On Popular Participation in Recovery and Development Process in Africa الميثاق الأفريقى للمشاركة الشعبية African Charter on Popular Participation.[٣٦]

إن تنمية المجتمعات المحلية لا تقتصر على دول العالم النامى ولكنها تهدف كل المجتمعات من خلال إستراتيجيات تشجع الإدخار وإستهداف الخدمات فقط لمن تم تحديدهم على أنهم فى أشد الحاجة إليها. بالإضافة إلى إنتقال عبء توفير المصادر المالية من القطاع العام إلى المجتمعات نفسها.[٣٧]

ولذلك يمكن القول أن تنمية المجتمعات كما تعرفها د.رجاء عبد الودود من العمليات الديناميكية الشاملة والمتكاملة والمتواصلة، والتى تتم داخل سياق إجتماعى محدد، ووفقا لسياسة إجتماعية محددة يشارك فيها المنمى الإجتماعى مع كافة أفراد المجتمع ومؤسساته الإجتماعية لإحداث تغييرات إيجابية فى البناء الإجتماعى ووظائفه من خلال الجهود الأهلية والحكومية المنسقة، وبالإعتماد على الإستثمار الأمثل لكافة الموارد والإمكانات المتاحة. وبإستخدام أساليب ديموقراطية للمساهمة فى حل مشكلات المجتمع المحلى وتحقيق أقصى قدر مستطاع من الرفاهية الشاملة.[٣٨]

وتبقى الإشكالية هى كيفية تحقيق التغيير مع الإحتفاظ بهوية المجتمع وخصائصه. فهذه هى المعادلة الصعبة التى يواجهها المخططون والقائمون على التنمية. كما أن الإفتقار إلى الفهم الدقيق للبناء الإجتماعى والواقع الثقافى الذى يتم التخطيط له قد أثر بشكل واضح على فاعلية برامج التنمية. إذ تشكل كل ثقافة سلوكيات معينة تمثل الإطار المرجعى لسلوك الأفراد. وتمثل فى الوقت ذاته القوى الدافعة للسلوك الجماعى وموجهات للتغير.(شكل ٣-٢)

جدول (٣-٢) تعريف مفهوم تنمية المجتمعات المحلية

الجهة	التعريف	ملاحظات
هيئة الأمم المتحدة ١٩٥٦	العمليات التى توحد جهود الأهالى والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية. وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات فى إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة فى التقدم الإجتماعى القومى	شمل التعريف مجوعة عمليات وليس عملية واحدة
آرثر دنهام ١٩٥٨	العملية التى تكفل التحقيق والمحافظة على التوازن بين الإحتياجات اللازمة لتوفير الرفاهية الإجتماعية، وبين الموارد المحلية لمنطقة جغرافية ما أو ميدان وظيفى معين.	تحقيق التوازن بين الإحتياجات والموارد المحلية
د. عبد المنعم شوقى	العمليات التى تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لوحدات تطور وتنظيم إجتماعى وإقتصادى للناس وبيئاتهم سواء كانوا فى مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بإعتماد على المجهودات الحكومية والمحلية المنسقة، على أن تكسب كل منها قدرة اكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة هذه العمليات	الإعتماد على الجهود الحكومية والمحلية المنسقة
وليام ولوريد بيدل	عملية إجتماعية تمكن أفراد المجتمع من أن يصبحوا أكثر قدرة وكفاءة على مواجهة المعيشة والتغلب على الأوضاع السيئة وغير الملائمة فى مجتمعاتهم	عملية إجتماعية لتمكين الأفراد
الفاروق زكى يونس	إحدى العمليات التى تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع، وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التى يستخدمها أخصائيون مدربون تكفل مشاركة القطاع الأهالى بموارده البشرية والمادية فى تخطيط برامج التنمية وتنفيذها، إستجابة للإحتياجات المحلية ومساهمة فى تحقيق الأهداف القومية	الإشارة إلى دور الأخصائى المدرب أو المنمى
حسن على حسن	عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديموقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه إجتماعيا وإقتصاديا وثقافيا ومقابلة إحتياجاتهم، بالإنتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة فى صورة خطة معينة للتنمية.	العمل المشترك بين الأهالى والجهات الحكومية
عبد العزيز عبد الله الجلال	عملية يقصد بها إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية فى مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتى المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد فى نوعية الحياة لكل أفراده	اكتساب القدرة على التطور الذاتى.
مؤتمر أروشا أفريقيا ١٩٩٠	إصدار الميثاق الأفريقى للمشاركة الشعبية الذى أكد على أهميتها فى التنمية African Charter on Popular Participation	أهمية المشاركة الشعبية فى عملية التنمية.
١٩٩٣□□□□	أكد تقرير التنمية البشرية Human Development Report لمنظمة UNDP عام ١٩٩٣ على أهمية مشاركة المجتمع فى عملية التنمية فى مواجهة التحديات الحالية لعملية التنمية	الإهتمام الخاص بمشاركة الأفراد
رجاء عبد الودود ٢٠٠٠	العمليات الديناميكية الشاملة والمتواصلة، التى تتم داخل سياق إجتماعى محدد، ووفقا لسياسة إجتماعية محددة يشارك فيها المنمى الإجتماعى مع كافة أفراد المجتمع ومؤسساته الإجتماعية لإحداث تغييرات إيجابية فى البناء الإجتماعى ووظائفه من خلال الجهود الأهلية والحكومية المنسقة، وبالإعتماد على الإستثمار الأمثل لكافة الموارد والإمكانات المتاحة. وبإستخدام أساليب ديموقراطية.	

المصدر: الباحثة

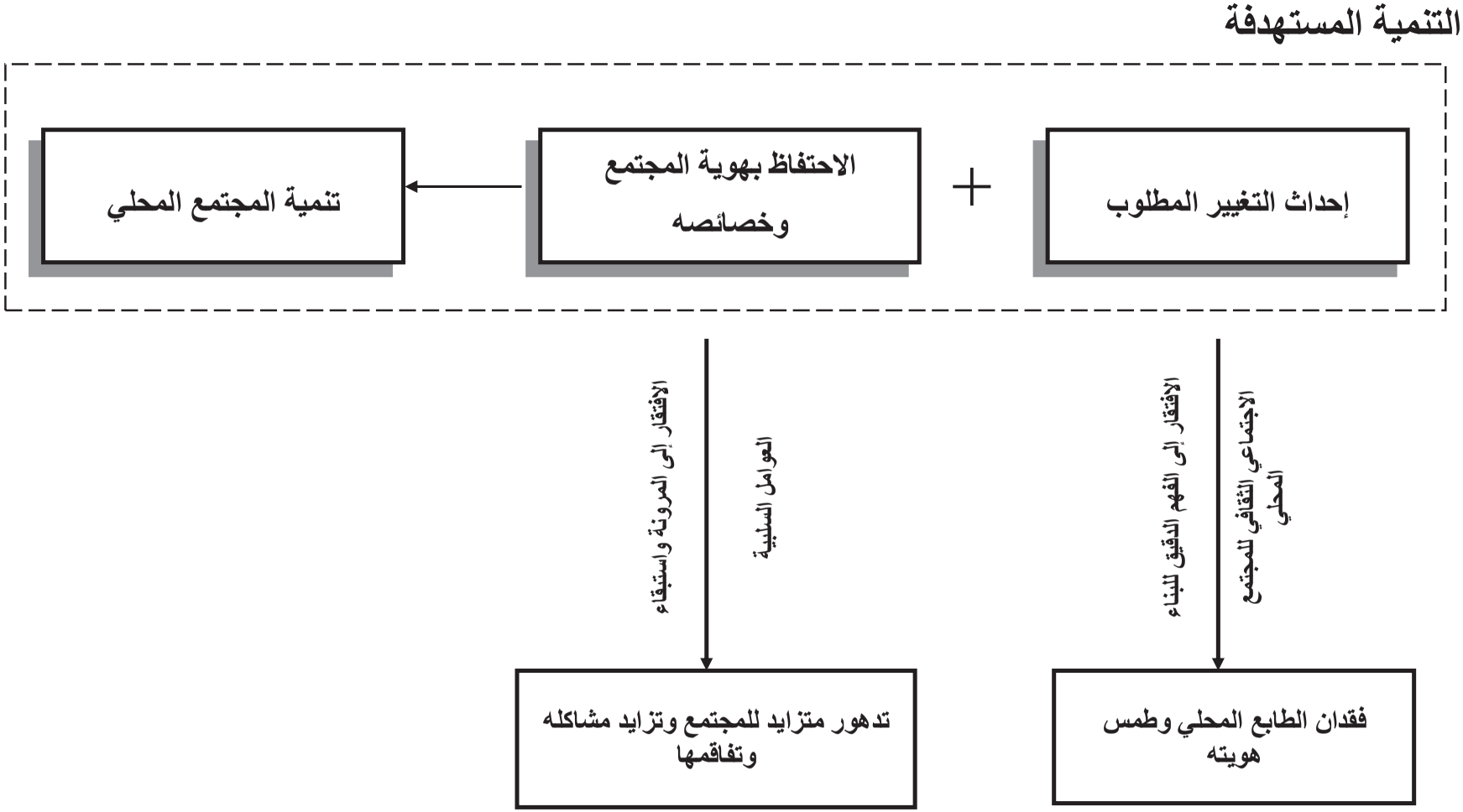

شكل (٣-٢) تنمية المجتمع المحلى المستهدفة. المصدر: الباحثة.

٣-٣ مبادئ تنمية المجتمعات المحلية:

إن مفهوم تنمية المجتمعات، فى اعتماده على المجتمع كركيز أساسى فى عملية التنمية، ينطوى على عدد من المبادئ والتى لا يمكن تحقيق هذا المفهوم فى غياب أحدها. فلا يستطيع العلم أو التكنولوجيا أن يحققا التنمية المطلوبة دون توفير عوامل أساسية تضمن نجاح سير عملية التنمية وتحقيق الأهداف المرجوة.(شكل٣-٣)

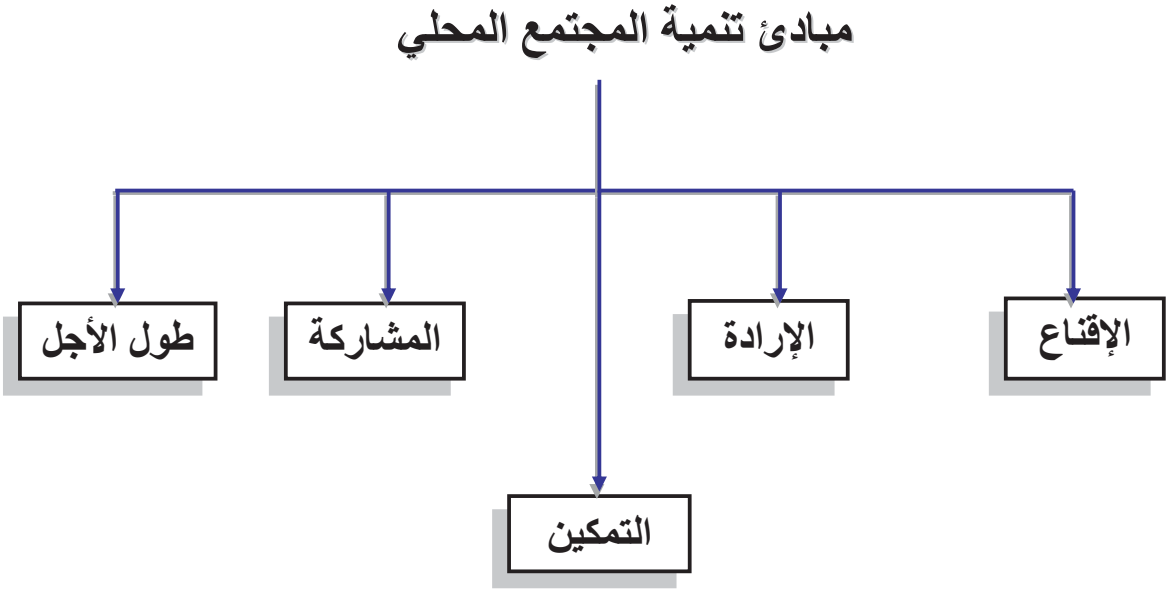

شكل (٣-٣) مبادئ تنمية المجتمع المحلى. المصدر: الباحثة

٣-٣-١ الإقناع:

إن اقتناع المجتمع بقبول التغيرات التى تؤدى إلى التنمية عامل أساسى فى نجاح عملية التنمية، لاسيما قبول بعض التضحيات فى إطار عملية التغير. فالتنمية يأتى معها التخلى عن بعض العادات والتقاليد والأعراف التى درج عليها المجتمع، والتى قد تمثل قيدا ثقيلا يعوق تقدمه. ومن ثم لتحقيق التنمية المستهدفة يجب تهيئة المجتمع لاستقبال الوضع المادى الجديد والوضع الإجتماعى المترتب عليه، وذلك من خلال إحداث تطور فكرى لأفراده.

كما أن إقناع أفراد المجتمع ببرنامج أو مشروع تنمية معين هو الفاصل الرئيسى بين نجاح المشروع أو فشله.حيث يمكن رصد فشل العديد من مشروعات التنمية السابقة بسبب عدم تجاوب المجتمع معها مع أنه المستفيد الرئيسى منها. ويرجع ذلك إلى افتراض المخططين لنجاح المشروعات لأنها منطقية ومتمشية مع نتائج البحث العلمى، أو لأنها سبق تطبيقها فى مجتمعات أخرى بصورة ناجحة. فقد تجاهلوا الفروق بين هذه المجتمعات فى احتياجاتها ومدى تجاوبها مع برامج التنمية. وكذلك الجهود المبذولة لتهيئة المجتمع لتقبل هذه المشروعات.[٣٩]

إن هذا يؤكد أهمية البرامج الإجتماعية التى ترفع وعى أفراد المجتمع وتعيد تأهيلهم معنويا للتجاوب مع التغيرات الجديدة، وكذلك استعدادهم للمشاركة فى برامج التنمية والإرتقاء الخاصة بهم.

فقد أكدت تعاريف تنمية المجتمعات على أهمية مبادرة المجتمع بقدر الإمكان. وفى حالة عدم وجود أو ظهور هذه المبادرات بصفة تلقائية، يتم استثارتها من خلال تحفيز المجتمع وزيادة الوعى لديه بالمشكلات القائمة وحتمية إيجاد حلول لها. فلا يمكن إحداث تحسين حقيقى فى الظروف المعيشية لمجتمع ما بالإلزام. ولكن يتم ذلك بالفهم والإقناع لضمان وجود استجابة فعالة للبرامج التنموية.[٤٠]

٣-٣-٢ الإرادة:

إن إرادة المجتمع تكمن فى العمل على تحقيق ما اقتنع به. فلا وسيلة للتنمية إلا بأفراد المجتمع. فهم الذين يصنعون التنمية ويستفيدون منها.ولا ضمان لبقاء أو تقدم أى مشروع تنموى إلا بقدر مشاركة المستفيدين منه فى صنعه. وكذلك إرادتهم وإصرارهم على تحقيق أهداف التنمية والمحافظة عليها.[٤١]

وبذلك تظهر أهمية العمل مع البشر على أنهم غايات ووسائل التنمية. فهم المعين الذى يضمن بإرادته وإبداعه استمرار عملية التنمية وتوسعها. كما تظهر أهمية احترام إرادة المجتمع كمحرك لعملية التنمية. أى مطالبهم وأولوياتهم التى يعملون من أجلها.

إن المجتمعات المهمشة بسبب قوى اجتماعية خارجية، تنجب أفرادا يرضون بأحوالهم كمتلقيين سلبيين. فالأفراد فى المناطق المتدهورة لا يتوقعون وجود من يصحح حالة الفوضى وغياب القانون التى تنتشر بها. وبالتالى فإنهم يتقبلون الأوضاع الخطيرة على أنها خارج نطاق إمكانياتهم أو حتى أنها ببساطة جزء من الحياة.[٤٢] فتنحصر مواقفهم ضد الظروف التى تهدد تواجدهم بصورة مباشرة فقط. ولذا فإن مفهوم تنمية المجتمعات يعمل على تحرير المجتمعات المهمشة وإحياء إرادتهم لإحداث التغير المطلوب.[٤٣] فهى تعمل على القضاء على ظاهرة اللامبالاة والضعف فى المجتمع. وذلك حتى يمكن تطبيق مفهوم تنمية المجتمع المحلى كاملا من خلال ومن أجل المجتمع وبإرادته. فبناء المجتمع فعل إرادى، سواء إرادة سياسية أو مدنية، ومثابرة من أفراد المجتمع. وكذلك التفكير الجرىء والإبداعى من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.[٤٤]

فالتنمية ليست عملية يكتفى فيها بمجرد إعداد الخطط ومتابعة تنفيذها لدى القطاع العام أو الخاص، وإنما هى عملية جماهيرية تتطلب تعبئة جميع المواطنين لها حيث تصبح مطلبا شعبيا ملحا يعى كل فرد مسئوليته المحدودة فيها، ويدرك حقوقه. وبذلك تكون إرادة التغيير إرادة شعبية.[٤٥]

٣-٣-٣ التمكين:

إن محور عملية تنمية المجتمعات يمكن تحديده فى أمرين: الأول أن يستخدم المخططون والمتخصصون قدراتهم لتمكين الناس للحصول على ظروف أفضل بأنفسهم. والثانى هو إعطاء الناس تجربة التحكم فى مستقبلهم. وتكمن الإشكالية فى أن إعطاء الأفراد المسئولية يجعل تخليهم عنها بمحض إرادتهم شيئا بعيد المنال. الأمر الذى يعنى أهمية إحداث تغييرات ديمقراطية فى المستقبل.[٤٦]

وبالتالى فإن تمكين المجتمع هو أخطر القضايا فى سياسة تنمية المجتمعات من خلال إقرار المسئولية الإجتماعية. فتكون أدوار الحكومة والأهالى متكافئة من حيث ضروريتهما وأهميتهما فى إصدار القرارات التنموية ورقابة عملية التنمية. فقد أصبح مفهوم تمكين المجتمع شعارا عالميا.[٤٧]

ولكن تمكين الطبقات الأكثر فقرا والمهمشة من التحكم فى مصيرها قد يثير قلقا حول ما سيكون عليه المجتمع ومراكز القوى به. وقد توصل علماء الإجتماع إلى عدة نظريات بهذا الصدد.[٤٨]

فعلماء الإجتماع الوظيفيين Functionalistsمثل بارسونس Parsons يعتبرون القوى فى مجتمع ما كمجموع متغير. وبالتالى فإنه يمكن للمجتمع ككل إن تزيد قوته الإجتماعية إذا أراد تحقيق أهداف معينة مثل التقدم الإقتصادى أو غيره. ولذا فيمكن تمكين الطبقات المهمشة فى إطار الهيكل الإجتماعى القائم بدون إحداث سلبيات بقوى الطبقات العليا بالمجتمع. فببعض المعرفة يمكن للمهمشين الحصول على أدوات تمكنهم من الإعتماد على أنفسهم.

ولكن يرى فريق آخر أن مجموع القوى فى مجتمع واحد ثابت. وبالتالى يصبح تمكين الطبقات المهمشة أمرا مثيرا للمشاكل. حيث أن زيادة قوة مجموعة من الأفراد تستدعى تقليل قوة مجموعة أخرى. ومع ذلك يرى ويبر Weber قدرة فرد أو أكثر على تحديد إرادتهم وتحقيقها حتى فى مواجهة رفض الآخرين. ولذا فإن المكاسب التى تحصل عليها الطبقات المهمشة تؤخذ من الطبقات العليا.

أما بالنسبة لوجهة نظر ماركس Marx لميزان القوى، فيرى أن القوى السياسية مرتبطة بالقوى الإقتصادية فى المجتمعات الرأسمالية. ولذا فإن تمكين الطبقات المهمشة محدود فى هذه المجتمعات ومرتبط بمتطلبات الكسب فى إطار السوق العالمى.

٣-٣-٣-١ تعريف التمكين:

يمكن تعريف التمكين على أنه رفع وعى المجتمع لإدراك الواقع من أجل استخدام القوى (المحدودة حاليا) التى يملكها حتى أضعف المجموعات لمواجهة الطبقات الحاكمة وتغيير هذه الحقيقة فى النهاية عن طريق صراعات سياسية واعية.[٤٩]

فالغرض الأساسى من التنمية هو تمكين أفراد المجتمع لكى يصبحوا أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتهم. وذلك من خلال إحداث تغييرات معنوية عن طريق العمل على نمو شخصية أفراد المجتمع بتعاونهم ومشاركتهم فى عملية التنمية. فالتنمية عملية تربوية يكتسب بها الفرد أنماطا جديدة من السلوك تمكنه من المساهمة فى النهوض بالمجتمع.[٥٠]

٣-٣-٣-٢ دور المنظمات غير الحكومية والدعم السياسى:

هناك عدد من المنظمات غير الحكومية قد أخذت على عاتقها مهمة بناء الفرد فى المجتمع وتمكينه. فتهدف إلى استثارة ومساعدة الأفراد المهمشين للقيام بتنمية ظروفهم المعيشية وبيئتهم بأنفسهم. ومن ثم يستطيعون امتلاك علمهم الخاص الذى يمكنهم من التحاور مع طبقات المجتمع الأخرى.

ولا يمكن تحقيق ذلك دون وجود دعم سياسى. حيث يرى كورتين Korten أن دعم الحكومة وتوفيرها للموارد هو المفتاح لتمكين الناس من تحديد وتحقيق تنمية معتمدة على المجتمع. وذلك من خلال تعاون الجهات الحكومية ومع المنظمات غير الحكومية NGOs ومنظمات المجتمع CBOs.[٥١]

إن النظرة إلى المجموعات المهمشة على أنها تستدعى الشفقة وتدعو إلى بعض التضحية من باقى المجتمع لمداواة معاناتهم غير صحيحة. فذلك يجعل هذه المجموعات تميل إلى تكوين صورة ذاتية سلبية بسبب القيود الإجتماعية الموجودة، وبالتالى يكون فكرها هو الإعتماد على الآخرين. ولذا فبدلا من هذا يجب أن يتعاون المجتمع لتمكين هذه المجموعات وإطلاق طاقاتهم الإبداعية من أجل إحداث التنمية. ونفس الوقت تستطيع هذه المجموعات المهمشة أن تكون صورة ذاتية إيجابية كخطوة هامة نحو قيامهم بعملية تنمية ذاتية.[٥٢]

إن تمكين هذه المجموعات من اتخاذ القرارات الخاصة بهم والقيام بعملية التنمية بأنفسهم يضمن استدامة التنمية بعد خروج الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من المنطقة.حيث تظهر قيادات المجتمع المحلى ويتم تنظيمه بحيث يستطيع الإعتماد على نفسه ومواصلة تحقيق التنمية دون مساعدات من خارج المجتمع.

٣-٣-٤ المشاركة:

إن أهمية مشاركة المجتمع فى التخطيط والتنمية تكمن فى كونه مدخل بديل يمكنه مواجهة استراتيجيات التنمية المعتمدة على آليات السوق الحرة. حيث يرى كورتين Korten أن الفقر والتدهور البيئى والعنف المجتمعى الذى خلفته سياسات السوق الحرة أخطر وأهم من حيث عواقبها من الحرب النووية.[٥٣]

فعملية تنمية المجتمعات تنبع من فكرة أن نظام القوى القائم يمكن مواجهته بالجهود الجماعية. وأن الطبقات المهمشة يجب أن تشارك فى تنمية أنفسهم والمطالبة بحقوقهم. وكلما زاد عدد المشاركين كلما ارتفعت الأصوات المسموعة، وبالتالى تزيد فرص النجاح. حيث أن للكل قول فى المنتج النهائى لعملية التنمية. وبذلك يمكن تحويل احتمالات الكسب والخسارة لبرنامج التنمية إلى مكاسب فقط على جميع المستويات. وذلك من خلال عدة خطوات تتسم بالمشاركة، التعاون، التكيف، الشفافية وتضم جميع أفراد المجتمع.[٥٤]

فبدون مشاركة الأفراد المستعملين تحيد برامج التنمية عن طريقها وتبعد عن الأهداف والرغبات الحقيقة للمجتمع. إلا أن توفير مشاركة حقيقة ليس بالأمر السهل. كما أنه يعتمد على القيم والمناخ السائد لدى المشاركين.[٥٥]

كما يعتمد نجاح برنامج التنمية على وجود اتصال بين المجموعات المشاركة. فمشاركة المعلومات ووضع نظم للاتصال بين هذه المجموعات يزيد من فرص النجاح. كما أن مشاركة المجتمع والقطاع الخاص والعام فى عملية التنمية يساعد على تشكيل وصياغة حلول متعددة ترتبط بالمجتمع المحلى وفى إطار أهداف وسياسات التنمية القومية.

كما يمكن أن تقوم المجموعات التى تم مساعدتها بمساعدة مجموعات أخرى فى المجتمع باستخدام الخبرة والمهارات وحتى ارتفاع الدخل التى اكتسبوها بسبب حصولهم على المساعدات فى بادئ الأمر. وبالتالى

تصبح هذه المجموعات رائدة فى المجتمع تنشر ما حصلت عليه من المنظمات غير الحكومية والهيئات العاملة فى مجالات التنمية فى باقى قطاعات المجتمع وتيسر وصول التجربة إليهم.[٥٦]

كما يجب الإشتراك فى النظم السياسية القومية على مستويات مختلفة. وذلك لأن الجهود المجتمعية المحلية تخاطر بالبقاء مهمشة فى عملية التنمية وبعيدة عن مراكز إتخاذ القرار. وكذلك العمل على تعميق فكرة تنمية المجتمعات ونشر قيمها الإجتماعية والعمل للوصول إلى مدخل أكثر مشاركة للتنمية. حيث أن المجهودات المحدودة لتنمية المجتمعات تعمل فقط كمظلة واقية، ولا تعد بتغيرات رئيسية فى إتجاه تحرير الأفراد.[٥٧]

٣-٣-٤-١تعريف المشاركة:

المشاركة فعل جماعى موجه نحو إحداث تغييرات فى علاقات القوى السياسية والإقتصادية لصالح الجماعات والقوى المضادة فى هذه العلاقات. وبوصف هذه القوى من المنظور المستقبلى هى القادرة على صناعة أهداف التنمية وصيانتها والمحافظة على إطرادها.

فالمشاركة طريق لإسترداد بعض الحقوق التى سلبتها بعض القوى، رغم ما بذلته من جهد فى توفير شروط بقاء المجتمع. أى المشاركة فى السلطة وإدارة المجتمع لكل المساهمين فى الإنتاج المادى والفكرى لهذا المجتمع.[٥٨]

ويرى تقرير التنمية البشرية Human Development Reportمفهوم المشاركة بأن يكون لأفراد المجتمع إمكانية الوصول إلى مراكز القوى وإتخاذ القرار بالإضافة إلى المشاركة الإقتصادية.[٥٩]

وبالنسبة لكريستوفر ألكسندر Christopher Alexander فيرى أن الفرد هو العنصر الرئيسى والفعال فى العملية التصميمية. وأن الطاقات البشرية هى أفضل الموارد المحلية التى يمكن إستغلالها.[٦٠]ولذا يرى أن دور المستعمل يكون على مستويين، مستوى المشروع ومستوى الوحدة السكنية.فبالنسبة لمستوى المشروع، فتكون مشاركته فى تحديد أماكن الخدمات وشبكات الطرق والمرافق وأيضا طريقة تجميع الوحدات. ويتم ذلك عن طريق استمارة رغبات يملؤها المستعمل. وبالنسبة لمستوى الوحدة السكنية فيشارك المستعمل فى تحديد الفراغات الداخلية وتعديل الفتحات وممارسة أنواع نشاط معينة طبقا لرغباته وأولوياته.[٦١]

ومثله يرى كامينوس Caminos أن المشاركة توفر الموارد البشرية التى تحقق أقصى كفاءة. فيكون الفرد عنصرا فعالا فى دورة الحياة. ويظهر هذا جليا فى مجهودات الفقراء لمساعدة أنفسهم فى مواجهة الظروف السكنية المتدهورة والإمكانيات المحدودة، كما فى مناطق الإسكان العشوائى التى تعتمد على جهود الأفراد.[٦٢] إلا أنه يرى أن دور المستعمل فى عملية التنمية ينحصر فيما هو فوق الأرض، مثل الخدمات والأنشطة المختلفة من إسكان وأنشطة ترفيهية وتجارية وكذلك عناصر الحركة والمواصلات. ويتمثل دور الحكومة فيما هو تحت الأرض من بنية أساسية وكذلك عناصر الإضاءة والكهرباء والإتصالات السلكية واللاسلكية.[٦٣]

ولذلك يتضح أن مفهوم المشاركة يعتمد على الأفراد كمورد غاية فى الأهمية لعملية التنمية. كما يؤكد أهمية مشاركتهم فى مجالات التنمية المختلفة وفى آليات اتخاذ القرار. لأن مشكلة التنمية كما يراها تيرنر Turner تعود إلى اتساع المسافة سواء إداريا أو ثقافيا أو حتى جغرافيا بين الجهات المسئولة عن اتخاذ القرار وبين أفراد المجتمع محل التنمية.[٦٤] كما يستبعد التونى استيفاء المصمم أو المخطط للإحتياجات الإجتماعية

والثقافية والنفسية للمستعمل. وبالتالى يجب إشراك المجتمع الذى يكون أقدر على تحديد احتياجاته وصياغة حلول لمشاكله.[٦٥]

فالمشاركة كما ذكرها تقرير التخطيط العمرانى للقرية المصرية عن مركز بحوث الإسكان والبناء هى إسهام الأهالى تطوعا فى أعمال التنمية بشتى أشكال المشاركة المتاحة لديهم، واندماجهم عاطفيا وذهنيا فى كافة الأعمال والمشروعات التى تحقق النفع وتعود بالفائدة عليهم من خلال التأثير فى القرارات المجتمعية المحلية، والعمل فى مشروعات التنمية على أساس من الشعور بالمسئولية الجماعية بين أفراد المجتمع ومنظماته وقياداته بحيث يتحقق فى النهاية نجاح واستمرارية تلك المشروعات، ومن ثم رفع كفاءة وقدرات المساهمة فيها.[٦٦]

إلا أن هناك اختلافا بين مفهوم المشاركة عند الحكومة والأهالى. فبالنسبة للحكومة، المشاركة هى المساهمة من جانب الأهالى فى برامج التنمية المقدمة. بينما يرى الأهالى أنها المشاركة الفعلية فى مراحل التنمية المختلفة. فهذا هو الفرق بين المشاركة الشكلية Informing، حيث تقوم الحكومة بوضع برنامج التنمية، ثم تحاول إقناع الأهالى بأهميته بالنسبة لهم. والمشاركة الحقيقية Involving حيث تكون مشاركة الأهالى مشاركة واعية بهدف تنمية المجتمع.[٦٧] فإن هذا الفهم الخاطئ الذى يحصر مشاركة المجتمع فقط فى تبادل المعلومات، وإتباع الجهات الحكومية أسلوب التخطيط من أعلى يعرض عملية التنمية للفشل. ويوضح شكل (٣-٤) درجات مشاركة الأهالى المختلفة.

شكل (٣-٤) سلم المشاركة يوضح مراتب ودرجات مشاركة الأفراد من الاستغلال إلى تحكم الفرد فى مصيره المصدر: Chapman; D. and Murray; K. (1996) after Arnstein (1969)

٣-٣-٤-٢أهمية المشاركة فى عملية تنمية المجتمعات المحلية:

"It takes all of us and it takes forever"

كانت هذه هى فلسفة أهالى Chattanooga بولاية تنسى Tennessee بأمريكا.حيث كانت الظروف سيئة للغاية بيئيا واقتصاديا واجتماعيا فى أواخر الستينات. مما اضطر المجتمع إلى البحث عن وسيلة جديدة لمواجهة هذه التحديات. وهى الآن تمثل نموذجا لما يمكن تحقيقه عند وجود وجهة نظر مشتركة لأفراد المجتمع المتنوعين.[٦٨] ولذا يمكن اعتبار المشاركة الشعبية هى العامل الأساسى لنجاح هذه التجربة. ولرصد أهمية

المشاركة الشعبية تم استخلاص كثير من النقاط التى وردت فى الدراسات السابقة و إضافة بعض النقاط الأخرى التى تضيف إلى أهمية هذا المفهوم:

١- إن أفراد المجتمع هم الأقدر على امتلاك نظرة لما يمكن تحقيقه. بالإضافة إلى الإلتزام الشديد من أجل تحقيق شئ ما. كما يتمتعون بقيم مشتركة وقدرة على تحدى الأفكار التقليدية، وإدراكهم لإمكانية الحصول على حلول ناجحة على كافة المستويات.[٦٩]

٢- يسعى أفراد المجتمع للتواصل مع الآخرين، ومشاركة تجربتهم والدروس المستفادة. كما يستطيع القادة المحليون عبور الحواجز الثقافية لمخاطبة جميع الفئات وإشراكهم فى عملية التنمية.

٣- الإفادة من الجهود والإمكانيات الأهلية المالية والبشرية المتوفرة فى المجتمع مما يؤدى إلى تخفيف الأعباء عن الحكومة. كما يمكن اكتشاف وتدريب قيادات محلية فى مختلف النواحى لتولى المسئوليات.(شكل ٣-٥)

شكل (٣-٥) مشاركة الأهالى فى أعمال الترميم بسور القاهرة المصدر: Matero; F. and Siravo; F.

٤- تنمية الإحساس بالإنتماء للمجتمع من خلال مشاركته. حيث يتم التعبير عن الذات من خلال أسلوب البناء والمعمار وحتى الفن على جدران المبانى. مما يساهم فى إعطاء المجتمع صورة ذهنية خاصة به تعبر عن ذاتيته.

٥- تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية وتدريب الأهالى على الخدمة الذاتية وتحويل الطاقات الخاملة إلى طاقات قادرة عاملة.

٦- إمكانية صياغة بعض الأفكار التى يمكن أن تعدل أجندة التخطيط المحلى من خلال مشاركة الطبقات محدودة الدخل فى التخطيط. بالإضافة إلى بناء قاعدة سياسية للتخطيط.[٧٠]

٧- مساعدة المخططين على صياغة أهداف أكثر واقعية وملاءمة لإحتياجات سكان المجتمع المحلى. فالمخطط يعجز عن معرفة الإحتياجات والأنساق الخاصة بالمجتمع بمفرده.

٨- زيادة مساندة الأهالى لمشروعات التنمية التى شاركوا فى وضع خططها وأهدافها. الأمر الذى يساعد على تقليل احتمالية الصراع فى مرحلة تنفيذ البرنامج التنموى. حيث يتفاعل الأهالى مع هذه البرامج أكثر من البرامج التنموية الحكومية.

٩- تحقيق احتياجات وتطلعات سكان المجتمع المحلى ومراعاة رغباتهم وأولوياتهم. خاصة فى المشروعات التى يشاركون فى تكاليف تنفيذها.

١٠-زيادة ثقة الأهالى نحو مؤسسات صنع القرار فى المجتمع. خاصة أن مشاركة المواطنين فى الهيئات والمجالس المحلية توفر الرقابة المطلوبة لإكتشاف نقاط الضعف. فهى تعتبر صمام أمان أمام أى احتمالات للإنحرافات.

١١-اتسام المنظمات غير الحكومية بالمرونة وسرعة الإستجابة لرغبات الأهالى يجعل مشاركتها فى عملية التنمية أمرا ضروريا.[٧١]

١٢-زيادة ثقة أفراد المجتمع فى أنفسهم وقدرتهم على إحداث التغيرات المطلوبة وإمكانية اعتمادهم على أنفسهم وترك السلبية التى تزيد من تدهور أحوالهم.[٧٢]

٣-٣-٤-٣فاعلية المشاركة:

يمكن أن تكون نتائج التجارب غير كاملة، ولكن على الأقل زاد الوعى بمفاهيم المجتمع وتمكينه وكذلك الدعم له. فتطبيق مفاهيم تنمية المجتمع ومشاركته فى هذه العملية مازالت قاصرة عن تحقيق الهدف المنشود. فبالرغم من محاولة انتشارها إلا أن هناك أمثلة قليلة جدا لمشاركة معظم فئات المجتمع. حيث تنتشر كثير من المنظمات غير الحكومية فى مجتمعات عديدة، ولكن الجزء الأكبر منها يعمل مع عدد قليل من المجموعات المستهدفة من المجتمع. الأمر الذى يدعو للتساؤل إن كان انتشار مفهوم تنمية المجتمعات يكون على هذا النحو بدون إحداث تغيرات جادة فى ظروف المجتمع والإنتشار الصورى فى مساحة جغرافية واسعة بدون وجود جهد حقيقى ومؤثر؟[٧٣]

إن مشاركة المجتمع فى عملية التنمية يقدم مخرجا ممكنا لعديد من مشاكل التدهور البيئى والإقتصادى. كما أنها تعمل على تلافى آثار التغييرات الإقتصادية والإجتماعية التى تنتج عن عملية التنمية بطريقة غير مقصودة. فقد أشار كل من وارن Warn وأون Own إلى أن المشاركة المحلية والفهم الواعى للأنساق الإجتماعية الثقافية لسكان المجتمعات المحلية يزيد من فاعلية برامج التنمية. فإن لم يكن مفهوم المشاركة فعال فلماذا هذا الإهتمام المتنامى به من الجهات الدولية والمنظمات غير الحكومية وحتى الحكومية.[٧٤]

فقد قام مكتب البيئة الأوروبى بتشجيع ميثاق البيئة الأوروبى الخاص بحقوق المواطنين والذى ركز على الحق فى المشاركة الديمقراطية. وذلك من خلال إمكانية الحصول على المعلومات الخاصة بالمنظمات والهيئات القومية والأوروبية. كذلك الحق فى المساهمة فى اتخاذ القرار والحق فى العدالة من خلال المحاكم القومية ومحكمة العدل الأوروبية. كذلك الحق فى بيئة جيدة والمشاركة فى التنمية البشرية.[٧٥]

ومع هذا الإهتمام المتنامى لقضية المشاركة الشعبية يمكن القول بأن الحق فى المشاركة ليس بالأمر الجديد. فالمشاركة الشعبية فى التنمية فى نظر الإسلام غاية ووسيلة فى آن واحد. بل هى عصب استراتيجيات التنمية، حيث يخرج الفرد العادى من السلبية التى فرضها عليه وضعه الهامشى فى المجتمع وينتقل إلى الفاعلية المتأتية عن عودة الثقة بالنفس والإطمئنان غلى القادة وبرامجهم التنموية. فالمشاركة واجب دينى على القادة والأفراد فى المجتمع الإسلامى عملا بقول الله تعالى "وأمرهم شورى بينهم".[٧٦]

فتضافر الجهود الشعبية مع الجهات الحكومية ومنظمات العمل التطوعى يوفر مناخا إيجابيا لإحداث التنمية المطلوبة والإرتقاء بالظروف المتدهورة للمجتمع المحلى.

٣-٣-٥ عملية طويلة الأجل:

إن عملية تنمية المجتمع المحلى تتسم بإمتدادها لفترة زمنية طويلة. حيث أنها تعتمد على مجهودات المجتمع لإحداث تغيير مطلوب. فهى تحتاج إلى إعداد وتخطيط مسبق ثم برنامج تنفيذ على فترة زمنية ممتدة. كما أنها تهدف إلى وضع نظام للمجتمع ليسير عليه فى خطاه نحو التقدم. ومن ثم يستلزم صياغة الإستراتيجيات الخاصة بعملية التنمية فى إطار منظور مختلف للنواحى الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.[٧٧]

ومن الملاحظ توفر الإستثمارات فى المجهودات والبرامج التى تعطى نتائج ملموسة خلال فترة وجيزة- عام واحد على الأكثر. أما بالنسبة للمنح التى تساند البرامج المتداخلة والجهود المتكاملة التى تتسم خططها بطول الأجل فتعتبر نادرة. مما يؤثر بالتأكيد على انتشار البرامج الفعالة المؤثرة فى عملية التنمية.

ومن ثم يتعين تقديم مداخل طويلة الأجل وبرامج تحفز العمل الذاتى المتضامن نحو الإتجاه الصحيح. كما تتيح حلول مفتوحة Open-ended approaches تخضع لإحتياجات المجتمع المتغيرة على مر عمر التجربة وترتبط بالنطاق الأرحب من اجل تكامل برامج التنمية.[٧٨] فيتم تعريف الجهات المانحة بقيمة وأهمية سياسات التنمية التى تتسم بالمنهجية وتعدد الجهات وتكاملها، بالإضافة إلى طول الأجل. وهنا تظهر أهمية دور الإعلام فى نشر النتائج الإيجابية المجملة للمشروعات بدلا من النتائج السلبية الجزئية، وذلك من أجل العمل على نشر مفهوم تنمية المجتمعات كعملية تمتد لفترات متباينة من الزمن.[٧٩]

ولذا يمكن استخلاص أن مفهوم تنمية المجتمعات يرتكز على مبادئ أساسية ينفرد بها. فلابد من إقناع أفراد المجتمع بأهمية برامج التنمية، ومن ثم تتكون لديهم إرادة التغيير التى هى المحرك الأساسى لعملية التنمية والضمان الأساسى لتنفيذها. ولكن يتعين تمكين هؤلاء الأفراد ليعبروا عن إرادتهم فى عملية التنمية، وذلك من خلال مشاركتهم منذ الخطوات الأولى وحتى المراحل المتأخرة التى تعتمد على المجتمع أساسا لضمان استمرارية برامج التنمية طويلة الأجل وكذلك ضمان استدامة التنمية.

٣-٤ أهداف تنمية المجتمعات:

تهتم عملية تنمية المجتمعات بمساعدة الناس على التقدم بطرق معينة، وتعمل على تقوية صفات المشاركة والتوجيه الذاتى والتعاون. فهى تهتم بتعليم الناس خطوات إنجازها حتى يمكن الإعتماد على أنفسهم فى إنجازها أكثر من الإهتمام بإنجاز المشروع نفسه.[٨٠]

فهدف التنمية هو الفرد فى النهاية وتنمية قدرته على تحسين ظروفه بنفسه وإعتماده على موارده وإمكانياته الذاتية.

٣-٤-١ كفاءة إستغلال الموارد وتلبية الإحتياجات :

وتهدف عملية تنمية المجتمعات المحلية إلى الانتفاع الكامل بإمكانيات وموارد أفراد المجتمع من خلال تنظيم علاقاتهم وإعادة هيكلة المجتمع وتهيئة نواة للعمل الجماعى. وذلك من أجل حل المشاكل الإجتماعية ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم.

ومن أجل تحقيق كفاءة إستغلال للموارد المحلية فى إطار تلبية إحتياجات المجتمع يتعين وضع أهداف ثانوية جاءت فى العديد من الأدبيات التى تناولت هذا الموضوع مثل:

١- تدريب المجتمع المحلى لزيادة قدراته وخبراته ومعرفته حتى يستطيع أن يساهم بفاعلية فى عملية التنمية.[٨١]

٢- التنسيق بين عمل الأفراد والجماعات والمنظمات فى المجتمع لضمان عدم وجود أى تناقضات قد تعرقل عملية التنمية.[٨٢]

٣- إعداد وتنشئة القادة المحليين حيث يكونون أقدر على تلبية الإحتياجات الحقيقية المحلية. كما يساعد القائد المحلى على العمل على تضامن جهود الجماعات وكذلك إيجاد نوع من التفاهم العام لدى المجتمع نحو قضية معينة.[٨٣]

٤- عدم إستهلاك قدرات أفراد المجتمع وإرهاقهم لضمان إستمرارية عطائهم وإسهامهم فى عملية التنمية.[٨٤] وكذلك توفير المواد والأدوات التى يحتاجها أفراد المجتمع فى عملية التنمية ثم قيامهم بها بأنفسهم مما يضمن حسن إستغلال هذه الموارد بما يتواءم مع إحتياجات ورغبات المجتمع المحلى.[٨٥]

٥- تعدد أساليب برامج التنمية تعمل على الإستفادة من كافة الإمكانيات المحلية المتاحة.[٨٦]

٦- إستخدام التقنيات الحديثة لحسن إستغلال الموارد المتاحة وتوفير أكبر قدر من إحتياجات السكان. ويقصد بهذه التقنيات تلك التى توازن بين الأصالة والمعاصرة أى بين إمكانيات وقدرات أفراد المجتمع والتقنيات الحديثة والوصول إلى تقنيات ملائمة تعتمد على ملكات أفراد المجتمع وتوفر حلول لمشكلاتهم.[٨٧]

يمكن إضافة الأهداف التالية إليها:

٧- وضع نظام لإدارة برامج التنمية محليا من أفراد المجتمع يوفر الضبط اللازم لحسن إستغلال الموارد فى النواحى التى تمثل إحتياجات أولية لأفراد المجتمع.

٨- تنمية الشعور بالمسئولية يجعل الفرد أكثر حرصا على الموارد المحلية المتوفرة وكفاءة إستغلالها.

٩- زيادة الإتصال وتبادل المعلومات بين مجموعات العمل المشاركة من اجل تبادل الأفكار والتجارب والوصول إلى أفكار وحلول مبتكرة نابعة من البيئة المحلية وفى حدود الإمكانيات المتاحة.

٣-٤-٢ إستدامة التنمية:

إن إستدامة التنمية وإستبقاء التحسينات التى تم إنجازها هو من أهم أهداف عملية تنمية المجتمعات المحلية. فإن الغرض ليس إحداث تحسينات مؤقتة تزول بعد إنتهاء مشروع التنمية أو تضر بسمات المجتمع المحلى وصفاته الذاتية وهويته. بل العكس من ذلك، فالهدف هو مساعدة المجتمع المحلى على تنمية وتحسين ظروفه المعيشية فى ظل الحفاظ على هويته وموارده المحلية المحدودة لإستمرارية إستخدامها فى تطور المجتمع المستمر.

ومن ثم فإن مشاركة أفراد المجتمع المتعددى الإتجاهات والإهتمامات والإعتماد على قدراتهم المحلية وفكرهم الجماعى يساعد فى خلق المجتمع المستدام المنشود. كما أن جمع ممثلين من المنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية وقطاع رجال الأعمال، وكذلك القطاع العام يقدم مداخل متكاملة إبتكارية لبناء مجتمعات متوائمة بيئيا وإقتصاديا وتتسم بالعدالة الإجتماعية فى نظمها الداخلية.[٨٨]

إن من أسس بناء مجتمع مستدام بند نظم التنمية التقليدية التى تعتمد على وجود إستشارى يوفر حلولا للمشكلات القائمة. فمع أنه قد يلبى الإحتياجات المحلية إلا أنه لا يعلم كيف تتم صياغة هذه الحلول وتلبية هذه الإحتياجات. ولذا يتعين وضع برامج تعتمد على مشاركة المجتمع. وبالتالى يمكن إستمرارهم فى إيجاد حلول لمشكلاتهم بطرق إبتكارية إعتمادا على قدراتهم وإمكانياتهم الذاتية.

وحتى يتأتى ذلك يجب تحويل القيادة إلى القادة المحليين وأفراد المجتمع وتنمية مهاراتهم وقدراتهم التى تمكنهم من القيام بأعمال التنمية بأنفسهم. ومن ثم يتضح أن هدف تنمية المجتمعات العملية نفسها والخطوات التى يتم وضعها وعمليات إعادة هيكلة المجتمع وتوزيع القوى لوضع نظام يتيح قيام المجتمع على أموره بنفسه. فالاهتمام يكون بالعملية Process أكثر من المنتج النهائى لعملية التنمية Product وذلك لضمان إستدامة التنمية.

إن من عوامل إستدامة التنمية فى المجتمع المحلى أن تشمل جميع جوانب حياة المجتمع وألا تتعارض مع عادات وتقاليد المجتمع المتوارثة. فالإهتمام برفع المستوى الإجتماعى والإقتصادى وكذلك النهوض بالنواحى الحضارية المادية ومراعاة النواحى غير المادية يوفر مناخا مناسبا لإستدامة التنمية هذه الجهود وإستمرارها مستقبلا. كما أن تكامل هذه الجوانب يضمن إستدامة الموارد وعدم إضاعتها هباء وتفاعل المجتمع مع هذه البرامج ونتائجها مما يعمل على إستمرار عملية التنمية دون إستنزاف للموارد المحلية بل الزيادة المستمرة لمستوى أفراد المجتمع.

٣-٥ أهم المعوقات التى واجهت عملية تنمية المجتمعات المحلية فى مصر:

إن هناك عددا من العوامل التى يمكن أن تقف عائقا أمام عملية المشاركة الشعبية. وقد تعددت الجهود لتطبيق مفهوم تنمية المجتمع فى مصر إلا أنه يمكن رصد عدد من نقاط القصور التى أعاقت المجهودات المبذولة.

٣-٥-١ سوء الإدارة وتداخل الإختصاصات:

إن عملية تنمية المجتمع المحلى ما هى إلا إدارة للموارد المتاحة بصورة مثلى لتلبية الإحتياجات المحلية، وبالتالى فإن كيفية إدارة هذه العملية هو الذى يفصل بين نجاحها أو فشلها.

٣-٥-١-١ قصور إدارة عملية تنمية المجتمع المحلى:

ويمكن أن يظهر ذلك فى عدم الدقة فى دراسة التكلفة لبرنامج التنمية يؤدى إلى زيادة التكلفة الفعلية عن التكلفة التقديرية مما يعوق أو يؤخر عملية التنفيذ لحين توفر التمويل اللازم. كما أن الإدارة السيئة لعمليات التنمية المجتمعية أدت إلى غياب الصيانة الدورية. مما نتج عنه تدهور لما تم تنفيذه أو تحقيقه. وقد ظهر ذلك فى عدة مشروعات مثل مشروع تنمية المجتمع بمنشأة ناصر.

إن مشكلات سوء الإدارة لا تختص بالجهات الحكومية فقط ولكن تمتد أيضا إلى المنظمات غير الحكومية. فغياب التكامل والتعاون بين الهيئات والمنظمات المختلفة يؤدى إلى استنزاف الموارد المالية والبشرية.[٨٩] ولذا يوصى بربط المنظمات غير الحكومية فى المناطق المختلفة لمشاركة الخبرات الخاصة بجمع التبرعات وحملات التوعية.الأمر الذى يساعد على مزيد من التواصل داخل وخارج إطار المنظمات غير الحكومية.[٩٠] كما أن مشاركة المعلومات الخاصة بالمبادرات التى تتم من جانب هذه المنظمات أو غيرها، وكذلك الأدوات التى يمكن استخدامها فى عملية تنمية المجتمع، يمكن أن تساعد على تلافى مساوئ الإدارة غير واعية وتداخل اختصاصات الجهات المختلفة المعنية بعملية التنمية.[٩١]

ولذلك يعتبر وجود أشخاص من ذوى الخبرة (المنمى) فى التعامل مع الجهات المتعددة، بالإضافة إلى المجتمع المحلى عامل فعال فى نجاح عملية التنمية. حيث يقوم هؤلاء بالمساعدة فى إعداد الدراسات والإشراف على التنفيذ وكذلك الصيانة والمتابعة. وقد يكون الشخص من المجتمع المحلى ذاته أو من النشطاء من خارج المجتمع. ولكن غيابهم يؤثر على عملية إدارة التنمية ويؤدى إلى تضارب القرارات والسياسات وتعارضها، مما يؤدى إلى فشل أو تعطيل عملية التنمية.[٩٢]

٣-٥-١-٢ تداخل اختصاصات الجهات المسئولة:

كما أن تداخل اختصاصات الجهات المسئولة عن منطقة معينة يؤخر تنفيذ عملية التنمية، خاصة بسبب تضارب القرارات وتعطيل البرنامج التنموى لحين الإنتهاء من الحصول على موافقة الجهات المختصة المتعددة. الأمر الذى يؤدى إلى طول الفترة المخصصة للبرنامج وما يتبع ذلك من تغيرات اجتماعية من احتياجات وأولويات أفراد المجتمع وكذلك التكلفة للمواد والعمالة اللازمة لعملية التنمية.

إن غياب قنوات الإتصال بين الإدارات المختصة يؤدى إلى غياب التنسيق بينها بل وتكرار الجهود والدراسات دون فائدة حقيقية. هذا بالإضافة إلى غياب هيكل إدارى خاص بعمليات تنمية المجتمعات يجمع بين السلطات التى تسمح بإدارة هذه العمليات بطريقة سلسة تسمح بتنفيذ تنمية حقيقية ومؤثرة دون مواجهة عوائق

ضخمة. ويمكن أن يشارك فى هذه الهياكل أهالى المنطقة التى يجرى بها عملية التنمية وذلك لتفادى أى معوقات لعملية التنمية.

٣-٥-٢ اختلاف الأولويات والأهداف:

إن برامج التنمية المجتمعية يجب أن تنبع من الإحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع المحلى وطبقا لأولوياتهم وأهدافهم. فإن تجاهل ذلك يؤدى إلى قصور الإستفادة من البرامج المنفذة، وكذلك عدم تفاعل المجتمع معها بل وحتى إهمالها وإحداث أضرار بما تم تنفيذه اعتراضا على عدم الأخذ بآرائهم الفعلية.كما أن أولويات المجتمع تختلف وتتغير على مدى مراحل البرنامج التنموى. ولذا فإن تجاهل هذه التغيرات يعود بالسلب على نتائج مشروع الإرتقاء والجهود المبذولة فيه سواء ماديا أو بشريا.

٣-٥-٢-١ عدم مراعاة أولويات المجتمع:

إن تطبيق أولويات المجتمع المحلى يؤدى إلى تفادى السلبيات الناتجة عن عدم مراعاة عادات وتقاليد المجتمع المحلى. مثل تدهور حالة دورات المياه العمومية التى تم تنفيذها فى بعض المشروعات بالتغاضى عن عادات هذا المجتمع وبالتالى عدم وجود استخدام صحيح لها أو صيانتها.

ولذا فإن على الهيئات البحثية والجامعات أن تعد الدراسات الخاصة بالمجتمعات المحلية اعتمادا على المجتمع المحلى نفسه. ولا تكون طبقا لما يراه الباحث من أسباب تدهور أو احتياجات نظرية. فكل مجتمع محلى خاص بذاته ويختلف عما حوله اختلافا جذريا. مما يحتم على هذه الجهات إتباع أساليب أكثر واقعية وقربا للمجتمع عند إعداد الدراسات الخاصة به. وكذلك إشراكه من خلال المقابلات والإستجوابات فى تحديد أولوياته وأهدافه. فهناك اختلاف جذرى بين ما يمكن أن يتخيله الباحث وما يحتاجه المجتمع فعليا. مما يخلق تباينا فى الأهداف وبالتالى برامج التنمية التى تعتمد على دراسات الباحثين وتتنافى مع المجتمع المحلى.

إن مشكلة اختلاف الأولويات قد تمتد إلى داخل المجتمع. فعادة تستهدف البرامج وتهتم بالفئة التى تملك تحكما إقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا نسبيا. وبالتالى تقتصر المشاركة على هذه الفئة وتشجع على زيادة التدرج الطبقى التقليدى داخل المجتمع.

كما أن عدم مشاركة المرأة فى التنمية يؤدى إلى عدم التعبير عن الإحتياجات الحقيقية لكل أفراد المجتمع أو لقطاع كبير منه. هذا بالإضافة إلى أن القادة المحليين الذين تنميهم عملية تنمية المجتمعات المحلية قد يكونون ممن يتسم بالعنف والدكتاتورية فى إطار أسرهم. مما يقوض عملية التنمية كلها، ويجعلهم لا يعبرون عن الإحتياجات الحقيقية للفئات المستضعفة فى المجتمع.[٩٣] كما أن افتقارهم للتدريب المسبق والخبرة يمثل عقبة أمام كفاءة تعبيرهم عن الإحتياجات المحلية.

٣-٥-٢-٢ اختلاف أولويات التنفيذ:

ومن مشكلات أولويات التنمية واختلافها ما يتم البدء به. فهل يتم الإهتمام بالمشكلات الصغيرة ذات المكاسب العاجلة التى تؤدى إلى تركيز عملية التنمية على المشاكل الصغيرة استجابة لإحتياجات مجموعات معينة من المجتمع، مما يزيد من النزعات الأنانية داخل المجتمع وتقضى على أصل فكرة تنمية المجتمعات المحلية. ولكن هذا لا يعنى إهمال المشكلات العاجلة بل العمل على جعل حل هذه المشكلات أداة للتنمية الشاملة.[٩٤]

وكذلك هل العمل على حل المشكلات المحلية أم البحث عن الأسباب الأكثر شمولية لهذه المشاكل المحلية ومحاولة إيجاد حلول لها على المستوى القومى؟ فيبقى إيجاد التوازن بين هذين المدخلين أمرا صعبا ولكنه هاما للحصول على استراتيجيات فعالة وطويلة الأجل للتنمية المجتمعية.[٩٥]

٣-٥-٢-٣ اختلاف الأهداف للجهات المشاركة:

هناك أيضا اختلاف فى الأهداف بين الجهات المشاركة مثل المنظمات غير الحكومية والهيئات الممولة. حيث تطلب الأخيرة وجود برنامج محدد ذى جدول زمنى محدد والوصول إلى نتائج مرضية خلال هذا الجدول الزمنى. إلا أن عملية تنمية المجتمع المحلى لها ديناميكية خاصة بها لا تقابل متطلبات الجهات الممولة. فلذا تضطر المنظمات غير الحكومية إلى تعجل النتائج عن التطور الطبيعى اللازم لإحداث تنمية مستدامة.ومن ثم تفقد النتائج جدواها على المدى البعيد. أو تعكف هذه المنظمات على الدفاع عن أسباب عدم الوصول للنتائج المتوقعة فى الزمن المحدد بسبب الطبيعة الديناميكية لعملية تنمية المجتمعات المحلية. فاختلاف فكر كل من الجهات الممولة والمنظمات غير الحكومية فى فهم عملية تنمية المجتمعات المحلية يمثل عقبة أمام عملية التنمية المجتمعية.[٩٦] وكما أن عمل المنظمات غبر الحكومية طبقا لمصلحة الجهات الممولة الخارجية تمشيا مع استراتيجيات السوق الحرة الخاصة بالبنك الدولى، يزيد من حالة الفقر والتدهور ولا يساعد على المشاركة أو إحداث تحول حقيقى فى المجتمع.[٩٧]

ومن ثم يتضح تباين وتعدد المصالح لكل جهة مشاركة كما تختلف أولويات التنمية لها مما يؤثر سلبا على عملية التنمية. ولذا يجب العمل من خلال نظم أكثر فاعلية وكفاءة وتوافقا مع العمل المجتمعى من حيث الإدارة لتوحيد الإهتمامات والأولويات.

٣-٥-٣ ندرة البرامج الإجتماعية:

إن ندرة البرامج الإجتماعية التى تعمل على بناء أفراد المجتمع بصورة تمكنهم من القيام بعملية التنمية بأنفسهم تعتبر من أهم العقبات أمام استدامة مشروعات التنمية المجتمعية. فهذه البرامج هى التى تبنى وتطور المنظمات المجتمعية التى تقوم باستكمال قيادة عملية التنمية ومساعدة المجتمع على التنمية الذاتية.

وكذلك من خلال وجود قادة محليين التى تعمل البرامج الإجتماعية على اكتشافهم وتدريبهم، فقصور هذه البرامج يقلل من المشاركة ويؤثر سلبا على عملية التنمية.[٩٨]وتساهم البرامج الإجتماعية فى بناء الثقة بين

أفراد المجتمع والجهات المسئولة من أجل نجاح عملية التنمية. وبالتالى فإن ندرتها تؤدى إلى تدنى الوعى بدور الجهات المشاركة سواء حكومية أو غير الحكومية. وتدنى الوعى بأهمية برامج التنمية والإرتقاء وكذلك تدهور البيئة المحيطة.

كما أن للمجتمع المحلى عادات وتقاليد وثقافة خاصة به، ويأتى دور البرامج الإجتماعية لتغيير المعوق منها لعملية التنمية والإستفادة من الإيجابى منها فى تقوية برامج وجهود التنمية. فمن خلال محو أمية الأفراد والإهتمام بالرعاية الصحية لهم ورفع الوعى البيئى لديهم وكذلك تنظيمهم يمكن زيادة فاعلية البرامج المقترحة ومد تأثيرها لكل أفراد المجتمع وكذلك زيادة قدرات وإمكانيات المجتمع للتنمية المستقبلية.

كما تعمل هذه البرامج على تدريب وتأهيل أفراد المجتمع للقيام بأعمال تدر عليهم دخلا من خلال التعليم أو التأهيل المهنى أو المساهمة بقروض صغيرة للمشروعات المحلية. فتعتبر هذه البرامج هى الأساس لعملية التنمية المادية. وليست مجرد مكمل حيث أن غيابها يجعل الجهود المبذولة من أجل الإرتقاء ببيئة المجتمع ماديا تذهب هباءا. فلا يتفاعل معها المجتمع أو يشعر بأهميتها وفائدتها بالنسبة له. أو لا يملك القدرة على صيانتها والإستفادة منها.[٩٩]

هذا بالإضافة إلى أن وجود مراكز للتدريب الحرفى للعمالة من خلال البرامج الإجتماعية يضمن وجود عمالة محلية قادرة على القيام بعملية التنمية مما يقلل من تكاليف التنفيذ ويضمن زيادة إنتماء المجتمع لمشروع التنمية وزيادة فاعليته. وبالتالى فإن غياب هذه المراكز يؤثر سلبا على عملية تنمية المجتمع المحلى.

إن ندرة البرامج الإجتماعية يتناقض مع هدف عملية تنمية المجتمع المحلى فى بناء مجتمع قادر على مواجهة العولمة وإندثار القيم وانهيار الثقافات فى المجتمعات المعاصرة.[١٠٠] كما أن هذه البرامج هى التى تساعد على إستمرار مفهوم تنمية المجتمع وعدم إنصهار الجهود المجتمعية فى إطار النظم الموجودة المراد تغييرها.

إلا أن ندرة البرامج الإجتماعية قد ترجع لأهداف الجهات الممولة فى الحصول على نتائج مادية وعدم رغبتها فى الإستثمار فى البرامج الإجتماعية. وبذلك تتبع عملية التنمية الأولويات التى تمليها هذه الجهات لملكها التمويل اللازم. ولكن لا يمكن التغاضى عن أن هذه البرامج تمثل العامود الفقرى لعملية تنمية المجتمعات المحلية.[١٠١] الأمر الذى يحث الجهات المشاركة على عدم التخلى عن هذه البرامج إستجابة لأى ضغوط سواء من الجهات الحكومية أو الممولة.

٣-٥-٤ غياب الدعم السياسى:

إن الدعم السياسى يأتى فى إطار ما يعرف بالسياسة الإجتماعية التى تعمل على إتاحة الفرصة أمام المجتمع للإستمتاع بموارده وإشباع حاجات أفراده، مما يؤدى إلى مشاركة المواطنين بكل مواردهم وإمكاناتهم فى تنمية المجتمع وتقدمه. فالسياسة الإجتماعية هى النظم والبرامج والتشريعات التى تنظمها الدولة لإعادة توزيع الثروة والدخل فى المجتمع بصورة غالبا ما يتوقع معها وصول المنافع الإقتصادية والإجتماعية إلى المواطنين بما يحقق العدالة فى الإنتفاع بموارد المجتمع.[١٠٢] وبذلك تظهر أهمية الدعم السياسى فى عملية تنمية المجتمعات المحلية وغيابه الذى يؤثر بالسلب عليها.

إن إفتقار المحليات للدعم السياسى من حيث السلطات المخولة لها يجعل دورها فى عملية التنمية هامشى. فى حين أنها يمكن أن تقوم بدور بارز بهذه العملية وذلك لقربها من المجتمع المحلى ومعرفتها بإحتياجات التنمية الحقيقية.

كما أن قلة الدعم السياسى لعمليات تمكين المجتمع تؤثر على الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع المحلى والجهات الحكومية المسئولة. حيث أن تمكين المجتمع من تكوين منظمات تعبر عن ثقافته وإحتياجاته الخاصة وتساهم فى إتخاذ القرارات المصيرية حياله يحتاج إلى دعم سياسى من جانب الحكومة. فهو يتطلب منها التحول إلى اللامركزية فى الحكم وإدارة المحليات وإتخاذ القرار. وبذلك يمكن تطبيق مفهوم تنمية المجتمعات تطبيقا كاملا من أجل الحصول على الإيجابيات التى تنتج عنه والإرتقاء بالمجتمع المحلى ماديا ومعنويا. كما تحتاج الجهات الممولة لدعم الجهات الحكومية فى صورة حوافز من أى نوع لمشاركتها فى عملية التنمية.

إن قلة مشاركة المجتمع فى كثير من مشروعات التنمية المحلية ناتج عن عدم تشجيع الجهات الحكومية لهذه المشاركة وعدم دعمها أو قصرها على مراحل التنفيذ. فمشاركة المجتمع يجب تعزيزها منذ بداية مراحل إتخاذ القرار وإستمرارا من خلال المشاركة فى الهيكل الإدارى للجهاز المشرف على تنفيذ المشروع قيادة وعمالة. فعدم تمكين أفراد المجتمع من المشاركة يؤدى إلى عزوفهم عن تنفيذ برامج تملى عليهم من جهات خارجية.

كما أن عدم تفهم الجهات الحكومية لبرامج التنمية وإحتياجات المجتمع الحقيقية جعلها تعزف عن دعم المجهودات المبذولة. مثلما حدث فى مشروع التخطيط بالمشاركة فى القرى المصرية حيث تسببت الآراء البيروقراطية فى رفض المشروع بسبب عدم مطابقة الحدود العمرانية والبنائية والتخطيطية لحدود التصوير الجوى لعام ١٩٨٦. فلم تمثل الجهود المبذولة لإعداد البرامج التنموية أو إحتياجات المجتمع المتنامية أهمية أمام هيئة البت فى المشروع فى مقابل تعدى الحدود العمرانية السابقة.[١٠٣] إن غياب الدعم السياسى لإحتياجات أفراد المجتمع المحلى يولد إحساسا بالإحباط العام. كما انه يزيد من الفصل بين الدراسات النظرية والتطبيق الفعلى لهذه الدراسات.[١٠٤]

إن الكثير من الجهات الحكومية ترى أن مفهوم تنمية المجتمع هو إستراتيجية لرفع الفقر على أحسن الفروض، يتم تنفيذها عشوائيا على المستوى المحلى. فيتم إستخدام المصادر التى تمولها الجهات المانحة فقط ولا يتم إعادة توجيه مصادر التنمية إلى المجتمع المحلى على مستوى قومى. وبالتالى تبقى هذه العمليات المعتمدة على التمويل الخارجى لا تساعد على مشاركة المجتمع بل وتزيد من حالة الفقر.[١٠٥] فلذا يجب وجود إستراتيجية للتنمية القومية تدعم الجهود المحلية فى تنمية المجتمع المحلى على المقياس الصغير وتكامل هذه الجهود لتلبية إحتياجات أفراد المجتمع على المقياس الصميم والكبير فى نفس الوقت.

و من ثم يمكن التأكيد على أهمية الدعم السياسى التى جعلت كورتين Korten يجعله عامل أساس فى تأكيد التنمية المعتمدة على الأفراد

".. aimed at redefining policies, transforming institutions, and helping people define, internalize and actualize a people-centered development vision"□□□

فدور الحكومة من حيث توفير الدعم السياسى وكذلك المصادر، هام من خلال مشاركتها للمنظمات غير الحكومية وأفراد المجتمع فى عملية التنمية المحلية. ولذا يرى كلارك Clarke أهمية العمل والدعاية من أجل تحول فكر الجهات الحكومية وإيجاد أساليب للعمل من أجل تطوير إستراتيجيات للتنمية المجتمعية.[١٠٧]

٣-٦ الخلاصة:

١- أهمية مفهوم تنمية المجتمعات وإعتماده على المجتمع المحلى كركيز أساسى فى إحداث تنمية حقيقية ودوره فى تخطى العقبات التى وقفت أمام مفاهيم التنمية السابقة. ولقد تعددت التعريفات والآراء الخاصة بهذا المفهوم، ويمكن القول بأن عملية تنمية المجتمعات المحلية هى العمليات الديناميكية الشاملة والمتكاملة والمتواصلة، والتى تتم داخل سياق إجتماعى محدد، ووفقا لسياسة إجتماعية محددة يشارك فيها المنمى الإجتماعى مع كافة أفراد المجتمع ومؤسساته الإجتماعية لإحداث تغييرات إيجابية فى البناء الإجتماعى ووظائفه من خلال الجهود الأهلية والحكومية المنسقة، وبالإعتماد على الإستثمار الأمثل لكافة الموارد والإمكانات المتاحة. وبإستخدام أساليب ديموقراطية للمساهمة فى حل مشكلات المجتمع المحلى وتحقيق أقصى قدر مستطاع من الرفاهية الشاملة.

٢- يتحقق مفهوم تنمية المجتمعات المحلية من خلال عدد من المبادئ هى اقتناع المجتمع بقبول التغيرات، وإرادته فى إحداث هذه التغيرات، بالإضافة إلى تمكين المجتمع من اتخاذ القرارات الخاصة به وتولى أموره، ومشاركته الحقيقية فى عملية التنمية، وذلك من أجل إمكانية استمرار عملية التنمية وإستدامة ما يتم تحقيقه.

٣- التأكيد على أهمية المشاركة فى عملية التنمية ودور الدعم السياسى والمنظمات غير الحكومية فى تمكين أفراد المجتمع المحلى من صياغة مستقبلهم.

٤- تهدف عملية تنمية المجتمعات المحلية إلى كفاءة استغلال الموارد وتلبية الاحتياجات المحلية من حيث تدريب المجتمع المحلى وإعداد القادة المحليين وتنمية الشعور بالمسئولية، كذلك وضع نظام لإدارة عملية التنمية والتنسيق بين الجهات المختلفة واستخدام تقنيات حديثة ومتوافقة لاحداث تنمية مستدامة.

٥- واجهت تجارب تنمية المجتمعات المحلية السابقة فى مصر عدد من العقوبات أهمها: سوء الإدارة وتداخل اختصاصات الجهات المسئولة، كذلك عدم مراعاة أولويات المجتمع المحلى واختلاف أولويات التنفيذ والأهداف للجهات المشاركة المختلفة، هذا بالإضافة إلى ندرة البرامج الاجتماعية وغياب الدعم السياسى لهذه التجارب من جانب الهيئات الحكومية المختلفة.

هوامش الفصل الثالث:

[١] معجم مختار الصحاح

[٢] د.سحر عبد المنعم عطية، (فبراير ٢٠٠٠) محاضرات تنمية المجتمعات، المحاضرة الأولى.

[٣] إبراهيم العسل، (١٩٩٦) التنمية فى الإسلام: مفاهيم ومناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص ١٤

[٤] إبراهيم العسل، (١٩٩٦) المرجع السابق، ص ٤٨.

[٥] محمد إبراهيم محمد رجائى القاضى (١٩٩٦) إضافات المستعملين على الواجهات رصدها وتحليلها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

[٦] إبراهيم العسل، (١٩٩٦) مرجع سابق، ص ٣٨.

[٧] د.سحر عبد المنعم عطية، (فبراير ٢٠٠٠) محاضرات تنمية المجتمعات، المحاضرة الأولى.

[٨] عبد المنعم شوقى(١٩٨٠)، تنمية المجتمع وتنظيمه، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الثانية، ص ٤٣.

[٩] محمد توفيق صادق(١٩٨٦) التنمية فى دول مجلس التعاون، مجلة عالم المعرفة، العدد ١٠٣، تموز ١٩٨٦ ص ٥٧

[١٠] عبد الهادى الجوهرى وآخرون (١٩٨٢)، دراسات فى التنمية الإجتماعية، "مدخل إسلامى"، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، الطبعة الثانية، ص ١١١.

[١١] اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربى آسيا (١٩٩٨) مشاركة المجتمعات المحلية فى التنمية الحضرية فى منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك.

[١٢] خلاف الشاذلى، (٢٠٠٠) "مداخل فى التخطيط للعمل مع المجتمعات"، سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات:الأسس النظرية والآليات التطبيقية، رجاء محمد عبد الودود، محرر، منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر، ص ٧٦-٧٨

[١٣] إبراهيم العسل، (١٩٩٦) مرجع سابق، ص ٦٤.

[١٤] سورة الملك أية ١٥

[١٥] سورة لقمان آية ٢٠

[١٦] إبراهيم العسل، (١٩٩٦) مرجع سابق، ص ٩٥.

[١٧] خلاف الشاذلى، (٢٠٠٠) "مداخل فى التخطيط للعمل مع المجتمعات"، مرجع سابق، ص ٧٨.

[١٨] إبراهيم العسل، (١٩٩٦) مرجع سابق، ص ٧٠.

[١٩] Price; C. (2000) 'Cedric Price's Non-Plan Diary', Non-Plan Essays on Freedom Participation and Change in Modern Architecture and Urbanism, Hughes; J. and Sadler; S., eds, Architecture Press, Oxford, U.K., p.28

[٢٠] Mewirow; J. (1963), Dynamics of Development, Tye Scarecrow Press, Inc, New York, p. 9

[٢١] عبد المنعم شوقى وآخرون(١٩٨٤)، معظمات ومقومات المشاركة الشعبية فى الريف المصرى، جهاز السكان وتنظيم الأسرة، ص ٨ - ٢٦

[٢٢] باسل أحمد إبراهيم كامل (١٩٩٤) عملية تنمية المجتمعات كإحدى أدوات التصميم فى التجديد الحضرى بالدول النامية- دراسة تطبيقية للقاهرة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، ص ٢٢

[٢٣] Craig; G. and Mayo; M. (1995) 'Community Participation and Empowerment: The Human Face of Structural Adjustment or Tools for Democratic Transformation?', Community Empowerment; A Reader in Participation and Development, Craig; G. and Mayo; M., eds, Zed Books Ltd, London, U.K., p.3

[٢٤] عبد الباسط محمد حسن – التنمية الإجتماعية – جامعة الدول العربية – معهد البحوث والدراسات العربية – المطبعة العالمية – القاهرة – ص ١٤٢

[٢٥] Paul, S. (1987) Community Participation in Development Projects, World Bank Discussion Paper, New York

[٢٦] حسن على حسن (١٩٨٩) المجتمع الريفى والحضرى (دراسة مقارنة مبسطة)، المكتب الجامعى الحديث، الأسكندرية، مصر، ص ٣٢٠.

[٢٧] عبد المنعم شوقى، (١٩٨٠) مرجع سابق، ص ٣١.

[٢٨] Rahman, M. (1990), People's Self-Development, Community Development Journal Vol24 No4 October P307-314

[٢٩] عبد المنعم شوقى، (١٩٨٠) مرجع سابق، ص ٤٣.

[٣٠] Biddle; L. and Biddle; W. (1965) The Community Development Process, Halt Rinehart and Winton Inc., New York, p 78

[٣١] الفاروق زكى يونس، (١٩٦٧) تنمية المجتمع فى الدول النامية. مكتبة القاهرة الحديثة، ص ٣٠

[٣٢] حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٣٢٩.

[٣٣] عبد العزيز عبد الله الجلال، (١٩٨٥) تربية اليسر وتخلف التنمية، مجلة عالم المعرفة، عدد ٩١، شوال ١٤٠٥ه، تموز ١٩٨٥م، ص ١٣

[٣٤] رجاء محمد عبد الودود، (٢٠٠٠)" مفهوم العمل مع المجتمعات وأبعاده الرئيسية"، سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات:الأسس النظرية والآليات التطبيقية، رجاء محمد عبد الودود، محرر، منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر، ص٤

[٣٥] UNDP (1993), Human Development Report 1993, Oxford University Press, Oxford P 1

[٣٦] Rahman; M. (1995) 'Participatory Development: Towards Liberation or Co-option?', Community Empowerment; A Reader in Participation and Development, Craig; G. and Mayo; M., eds, Zed Books Ltd, London, U.K., P 26

[٣٧] Craig; G. and Mayo; M. (1995) op.cit., p. 4

[٣٨] رجاء محمد عبد الودود، (٢٠٠٠) " مفهوم العمل مع المجتمعات وأبعاده الرئيسية"، مرجع سابق، ص ٩.

[٣٩] مراد محمد على، (١٩٨٣) "مشاكل التخلف والتنمية فى القرية المصرية"، مجلة تنمية المجتمع، السنة السابعة (١)، مطابع الشروق، مصر.

[٤٠] حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٣٢٥.

[٤١] مراد محمد على، (١٩٨٣) مرجع سابق.

[٤٢] Turner; J. (2001) ' Developing Community', Vital Speeches of The Day, November 15, Vol.68, Issue3, pp. 76-80.

[٤٣] Constantino-David; K. (1995) 'Community Organizing in The Philippines: The Experience of Development NGOs', Community Empowerment; A Reader in Participation and Development, Craig; G. and Mayo; M., eds, Zed Books Ltd, London, U.K., p.156.

[٤٤] Boyd; S. (2001) 'Sustainable Communities and The Future of Community Movements', National Civic Review, Vol.90, No.4, Winter 2001, Wiley Periodicals, Inc.

[٤٥] عبد الحق الشكيرى، (١٩٨٨)٠ التنمية الإقتصادية فى المنهج الإسلامى، كتاب الأمة، طبعة خاصة بمصر، مؤسسة أخبار اليوم، العدد١٧، ص ص ١٣٩-١٤٠

[٤٦] McKean; C. (1977) Architects' Journal, 23 November1977

[٤٧] Thomas, A. (1992) 'Non-governmental Organizations and The Limits to Empowerment', Development Policy and Public Action, M. Wuyts, M. Mackintosh and T. Hewitt, eds, Oxford University Press, Oxford.

[٤٨] Craig; G. and Mayo; M. (1995) op.cit., p.5

[٤٩] Craig; G. and Mayo; M. (1995) ibid., p.6

[٥٠] مسعد الفاروق حمودة، (١٩٨١) تنمية المجتمع الريفى والحضرى: دور الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعى الحديث، الأسكندرية، ص ص ٢٧-٣٧

[٥١] Korten, D. (1990), Getting to the 21st Century, Kumarian Press, Connecticut, USA, P. 186

[٥٢] Rahman; M. (1995) op.cit., p.30

[٥٣] Korten, D. (1990), op.cit., p. 186

[٥٤] Boyd; S. (2001) op.cit.

[٥٥] Chapman; D. and Donovan; J. (1996) 'Equity and Access', Creating Neighbourhoods and Places in the Built Environment, Chapman; D., ed, Alden Press, Osney Mead, Oxford, U.K., p. 105

[٥٦] Rahman; M. (1995) op.cit., p.30, 31

[٥٧] Rahman; M. (1995) ibid., p.32

[٥٨] د. عبد الباسط عبد المعطى ود. محمد أبو مندور الديب (١٩٨٩) تنمية المجتمعات المحلية والريفية فى الوطن العربى، سلسلة الدراسات الإجتماعية فى التدريب الإجتماعى، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، ص ٣٧.

[٥٩] UNDP (1993) op.cit., p.21

[٦٠] Alexander; C., House Generated By Patterns p.42

[٦١] Alexander; C. ibid., p.92

[٦٢] Caminos' Urbanization Primer For Design Of Sites And Services p.197

[٦٣] Caminos; ibid., p.6

[٦٤] Turner; J. Why Work With People, p.58-59

[٦٥] Ettoney; On Low Cost Housing Aesthetics and Visual Qualities, P.120-122

[٦٦] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الإسكان والبناء، قسم العمارة والإسكان، القاهرة.ص ٦٨.

[٦٧] خلاف الشاذلى، (٢٠٠٠) "مداخل فى التخطيط للعمل مع المجتمعات"، مرجع سابق، ص ٨٥.

[٦٨] Boyd; S. (2001) op.cit.

[٦٩] Boyd; S. (2001) ibid.

[٧٠] Reardon; K. (1993) 'Putting The Needs of The Poor on The Agenda', Participatory Action From The Inside: Community Development Practice in East St. Louis, Forester; J. et al, eds, The American Sociologist, Spring 1993, p.71.

[٧١] عبد الهادى الجوهرى وآخرون (١٩٩٩) دراسات فى التنمية الإجتماعية: مدخل إسلامى، المكتب الجامعى الحديث، الأسكندرية، ص ص ١٧٧-١٧٨

[٧٢] Blackman, T. (1995) Urban Policy in Practice, Routledge, London.

[٧٣] Rahman; M. (1995) op.cit., p.28

[٧٤] Own, W. and Warren, D. (1980), That Focus on The 40%: A Myth of Development, in David W. p.p. 359-366

[٧٥] Pratt; D. (1996) 'Community Action and Involvement', Creating Neighbourhoods and Places in the Built Environment, Chapman; D., ed, Alden Press, Osney Mead, Oxford, U.K., p.188.

[٧٦] سورة الشورى: آية ٣٨

[٧٧] Craig; G. and Mayo; M. (1995) op.cit., p.10

[٧٨] Umenyilora; C. (2000) 'Empowering The Self-Builder', Non-Plan Essays on Freedom Participation and Change in Modern Architecture and Urbanism, Hughes; J. and Sadler; S., eds, Architecture Press, Oxford, U.K., p.211

[٧٩] Boyd; S. (2001) op.cit.

[٨٠] حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٣٣١.

[٨١] Reardon; K. (1993) op.cit.

[٨٢] رجاء محمد عبد الودود، (٢٠٠٠) " أهداف العمل مع المجتمعات"، سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات:الأسس النظرية والآليات التطبيقية، رجاء محمد عبد الودود، محرر، منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر، ص ١٨٢

[٨٣] حسن على حسن (١٩٨٩) مرجع سابق، ص ٣٣٢.

[٨٤] Craig; G. and Mayo; M. (1995) op.cit., p.4

[٨٥] Umenyilora; C. (2000) op.cit., p.213

[٨٦] إبراهيم العسل، (١٩٩٦) مرجع سابق، ص ٢١٥.

[٨٧] رجاء محمد عبد الودود، (٢٠٠٠) " مفهوم العمل مع المجتمعات وأبعاده الرئيسية"، مرجع سابق، ص ١٦.

[٨٨] Boyd; S. (2001) op.cit.

[٨٩] Kandil; A. (1995), Civil Society in The Arab World, Private Voluntary Organizations, CIVICUS, Egypt, p.102.

[٩٠] Constantino-David; K. (1995) op.cit., p.162

[٩١] Boyd; S. (2001) op.cit.

[٩٢] عمرو حامد فهمى (١٩٩٨) الإرتقاء بالمستقرات غير رسمية فى مصر نحو تنمية عمرانية متواصلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

[٩٣] Constantino-David; K. (1995) op.cit., p.162

[٩٤] Constantino-David; K. (1995) ibid., p.164

[٩٥] Craig; G. and Mayo; M. (1995) op.cit., p.9

[٩٦] Constantino-David; K. (1995) op.cit., p.165

[٩٧] Craig; G. and Mayo; M. (1995) op.cit., p.8

[٩٨] خلاف الشاذلى، (٢٠٠٠) "مداخل فى التخطيط للعمل مع المجتمعات"، مرجع سابق، ص ٨٧.

[٩٩] Rubin; H. (2000) Renewing Hope Within Communities of Despair, The Community-Based Development Model, State University of New York Press, Albany, U.S.A., p.4

[١٠٠] Constantino-David; K. (1995) 'op.cit.., p.165

[١٠١] Constantino-David; K. (1995) ibid.., p.166

[١٠٢] محروس محمود خليفة (١٩٩٢) ممارسة الخدمة الإجتماعية: دراسات فى التغيير المخطط، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ص ١٠٧، ١٠٨.

[١٠٣] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) مرجع سابق، ص ١٧٥.

[١٠٤] Reardon; K. (1993) op.cit., p.86-88

[١٠٥] Rahman; M. (1995) op.cit., p.26-27

[١٠٦] Korten, D. (1990) op.cit., p.186

[١٠٧] Clarke, J. (1991), Democratising Development: The Role of Voluntary Organizations, Earthscan, London

الفصل الرابع: منظومة تنمية المجتمعات: فكر وتطبيق

٤-١ العمران وتنمية المجتمع المحلى: تداخل

٤-٢ عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى والأنساق الفرعية.

٤-٣ العلاقات المتبادلة بين عناصر وأنساق منظومة تنمية المجتمع المحلى

٤-٤ إطار منظومة تنمية المجتمعات: مقارنة

٤-١ العمران وتنمية المجتمع المحلى: التداخل

إن المجتمع المحلى كيان معقد أثبت التعامل معه جملة واحدة عدم الفاعلية فى حل المشكلات أو تلبية الإحتياجات. ولذا يقترح البحث مدخلا مغايرا للتعامل مع إشكالية تنمية المجتمع المحلى.فيقترح تجزئة المجتمع لعناصره الأولية لسهولة تجميعها فى أنساق فرعية Sub-systems ترتبط بعلاقات تبادلية مختلفة لتكون منظومة المجتمع المحلى وتنميته. وبذلك يمكن تحديد نقاط القصور والتداعى فى المجتمع المحلى، والوقوف على الأسباب الحقيقية خلف المشكلات التى يعانى منها. كما أن تحديد العناصر المكونة لعملية تنمية المجتمع المحلى وتحليلها ودراسة العلاقات المتبادلة بينها يفتح الطريق أمام صياغة حلول واقعية للمشكلات القائمة.

٤-١-١ منهجية النظم □□□□□□□ □ □□□□□□

النظام أو المنظومة هى عبارة عن مجموعة من العناصر Elements التى تتفاعل فيما بينها من خلال علاقات متبادلة، لكل عنصر خصائصه المميزة ووظيفته التى تحقق الإتزان والإنتظام داخل المنظومة. وبالتالى أى تغير يطرأ على أحدها يؤثر على المجموعة بأكملها ويحدث خلل فى المنظومة. كما يمكن تجميع بعض العناصر التى تجمعها خصائص مشتركة لتكوين نسق فرعى. وترتبط الأنساق الفرعية بعلاقات فيما بينها كما توجد علاقات تبادلية بين العناصر داخل الأنساق الفرعية.[١]

إن فكر النظم قد نشأ من تشريح الجسم البشرى. فقد خلق الله الإنسان من خلايا تتجمع مع بعضها لتكون أنسجة التى تتجمع بدورها لتكون أعضاء ثم الأنظمة المكونة للجسم ككل. فالتعامل مع الجسم البشرى ككيان واحد أمر يصعب تحقيقه، وذلك بسبب كثرة مكوناته وتداخل علاقاتها.وكذلك فإن الوصول للسبب الحقيقى أو التشخيص لمرض ما يكون بدراسة هذه الأجزاء وعلاقاتها.وإلا يمكن أن يتم علاج نتائج المرض دون الأسباب. فأى عطب بأى جزء ولو صغير يؤثر بصورة أو بأخرى على الجسم ككل.

لقد حاول الكثيرون تطبيق هذا الفكر فى العديد من المجالات مثل مجال نظم الإتصالات Networking والمجال الإقتصادى من حيث دورة الإنتاج وغيرها. كما انتهجه علماء الإجتماع فى تحليلهم للمجتمع وتقسيمه إلى خلايا صغيرة مترابطة. ويظهر فكر النظم فى العمران من خلال منظومة العمران التى اقترحت تقسيم المجتمع غلى عدد من العناصر: مكان- سكان- أنشطة- أبنية وقوانين ليكون الناتج بيئة معاشة اكتسبت خصائص محددة. ويتم تقسيم المجتمع عمرانيا إلى منظومة السياسات ومنظومة التركيب الإقتصادى والإجتماعى ومنظومة التخطيط والعمران ومنظومة الأداء والتنفيذ. ثم تتم دراسة العلاقات التسلسلية والتبادلية للعناصر والأنساق الفرعية لضمان الإتزان الإجتماعى والإقتصادى والعمرانى لهذا المجتمع مما يحقق الإتزان الوظيفى للمدينة ككل.[٢]

٤-١-٢ صياغة منظومة تنمية المجتمع المحلى:

ويعتبر المجتمع المحلى منظومة فى حد ذاته بما له من عناصر وعلاقات مركبة. فالمجتمع المحلى يتميز بعلاقات أولية بين أفراده مثلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم((المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه البعض))، وما لهم من عادات وتقاليد وثقافة. بالإضافة إلى التركيب الإجتماعى للأفراد والمجموعات فى المجتمع المحلى وما يحكمها من محددات وعلاقات. كما توجد الجوانب الإقتصادية من الأنشطة والأساس الإقتصادى ومعدلات الإعالة ومستويات الدخل وغيرها. ولا يمكن إغفال الجوانب السياسية من مراكز القوى والسلطة داخل المجتمع من حيث القادة المحليين وكذلك نظم إدارة هذا المجتمع. ولا يمكن فصل المجتمع عن البيئة الطبيعية التى يعيش فيها من موقع ومناخ وغير ذلك. فالنظرة الشمولية للمجتمع ككيان واحد تجعل الصورة مبهمة وأكثر تعقيدا. الأمر الذى يؤدى إلى عدم الوعى بالخواص الذاتية والعلاقات الدقيقة داخل هذا المجتمع.

ويمكن تطبيق هذا الفكر على عملية تنمية المجتمعات المحلية. حيث يمكن تجزئة عملية التنمية إلى عناصر أولية ثم تجميعها فى أنساق فرعية Sub-systems تربط بينها علاقات تسلسلية ومتبادلة. وتتمثل الأنساق الفرعية فى الدور البشرى ونسق البيئة العمرانية ونسق المضمون غير العمرانى ونسق الأداء والتنفيذ وما يحويه كل نسق من عناصر وعلاقات داخلية متراكبة.

٤-١-٣ فاعلية منظومة تنمية المجتمع المحلى:

إن الوعى بالعناصر المكونة للمجتمع لا يكفى للوصول إلى برامج تنمية ناجحة. فعدم الإلتفات للعلاقات التى تربط كل مجموعة من العناصر ثم العلاقات التبادلية بين هذه المجموعات يؤدى حتما إلى تداعى عملية التنمية وعدم استدامتها. كما لا يمكن إغفال العوامل الخارجية التى تؤثر على نمط الحياة بالمجتمع المحلى وسير عملية التنمية. لذا فإن إيجاد قواعد منظمة لهذه العلاقات وحاكمة لإتزانها شئ حيوى للوصول إلى برنامج تنمية متجانس تتوفر له شروط النجاح. فلقد عانت الكثير من تجارب التنمية المجتمعية من عدم اتزان العلاقات التبادلية بين الأفراد المشاركين وغياب المناخ العام الذى ييسر عملية التنمية وعدم التكامل مع استراتيجيات التنمية للدولة.

إن التعامل مع عملية تنمية المجتمع المحلى كمنظومة تترابط مكوناتها وتؤثر فى بعضها البعض، فد يعالج أحد المعوقات التى تقف حائلا أمام فاعلية مفهوم تنمية المجتمع المحلى. ويتمثل ذلك فى الإنخداع بالتعامل مع نتائج المشكلات وإيجاد علاج لها بدلا من أسباب المشكلات، والتى قد تكون كامنة لا يمكن ملاحظتها أو تحديدها بسهولة. فكيان المجتمع المحلى المتداخل والمترابط يجعل معرفة السبب الحقيقى للتدهور أمرا عسيرا. فهذا الترابط يعمل على تدهور المجتمع ككل نتيجة لمشكلة يعانى منها أحد مكوناته. وبالتالى فإن منظومة تنمية المجتمع المحلى بتجزئتها للمجتمع إلى عناصر وأنساق فرعية يتيح الفرصة لرؤية وتحديد العوامل المسببة للمشاكل دون التعامل مع النتائج، حيث كان السبب يبقى قائما بل وفى تنامى مستمر بسبب تجاهله وتراكم المعوقات. هذا بالإضافة إلى أن تشريح المجتمع المحلى يساعد على معالجة ما يستدعى التدخل دون الإضرار بالعناصر الأخرى أو هدر الطاقات البشرية والمالية فى مجالات لا تحتاج إلى هذا الجهد.

ففاعلية عملية تنمية المجتمع المحلى تعتمد فى المقام الأول على التوجيه الصحيح للمصادر البشرية والمالية المحدودة لحل أقصى كم من المشكلات وتلبية أكبر قدر من الإحتياجات الحقيقية فى نظام متكامل. فلا تمتلك القدرة على إهدار الطاقات فى مجالات ليست شديدة الإحتياج إلى التنمية أو وثيقة الصلة بمشكلات المجتمع.

ويتضح من خلال منظومة تنمية المجتمع المحلى شمول جميع الجوانب وكذلك التفرقة بين أهداف التنمية من الإرتقاء بالمجتمع المحلى عمرانيا واجتماعيا ووسائل التنمية. فلا يتم عملقة وسائل التنمية مثل طلاء الواجهات أو برامج التوعية البيئية على حساب الأهداف. فالمحافظة على أهداف التنمية يؤدى إلى تكامل عملية التنمية بكل جوانبها العمرانية والإجتماعية. فى حين أن الإهتمام الزائد بوسائل التنمية يؤدى إلى تنمية قطاع دون آخر مما يؤثر على عملية التنمية ككل واتزانها. بل وقد يؤثر سلبا على ما تم تحقيقه فى القطاعات المنماة. فالرؤية الواضحة للأهداف تعمل على إذابة الإختلافات الفرعية التى قد تظهر خلال عملية التنمية، بل وإمكانية توحيد هذه الإختلافات لتحقيق الهدف الأسمى من الإرتقاء بالمجتمع المحلى.

وتمثل دراسة العلاقات التبادلية بين مكونات منظومة تنمية المجتمع المحلى عاملا أساسيا لزيادة كفاءة استغلال العناصر المختلفة والعلاقات المتبادلة بينها، وبالتالى سببا لنجاح عملية تنمية المجتمع المحلى واستدامتها. فهذا المدخل المنظومى يساعد على تحقيق أهداف مفاهيم تنمية المجتمعات ويزيد من وضوح الرؤية للأدوار المختلفة للمشاركين فى عملية التنمية ومجالات مشاركتهم.

ومن ثم تتضح أهمية النظر إلى عملية تنمية المجتمع المحلى على أنها عناصر مكونة ومتداخلة بينها علاقات مختلفة المقياس قوة وضعفا.كما يمكن جمع هذه العناصر فى أنساق فرعية Sub-systems تحكمها علاقات داخلية وترتبط بعلاقات تبادلية. كما تؤثر عليها عوامل خارجية توجه عملية التنمية. هذا بالإضافة إلى البعد الزمنى الذى يمثل إطارا حاكما لا يمكن إغفال تأثيره على عملية التنمية والعلاقات المتبادلة بين عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى. ويوضح شكل ٤-١ المنظومة المقترحة لتنمية المجتمع المحلى بعناصرها وأنساقها المختلفة.

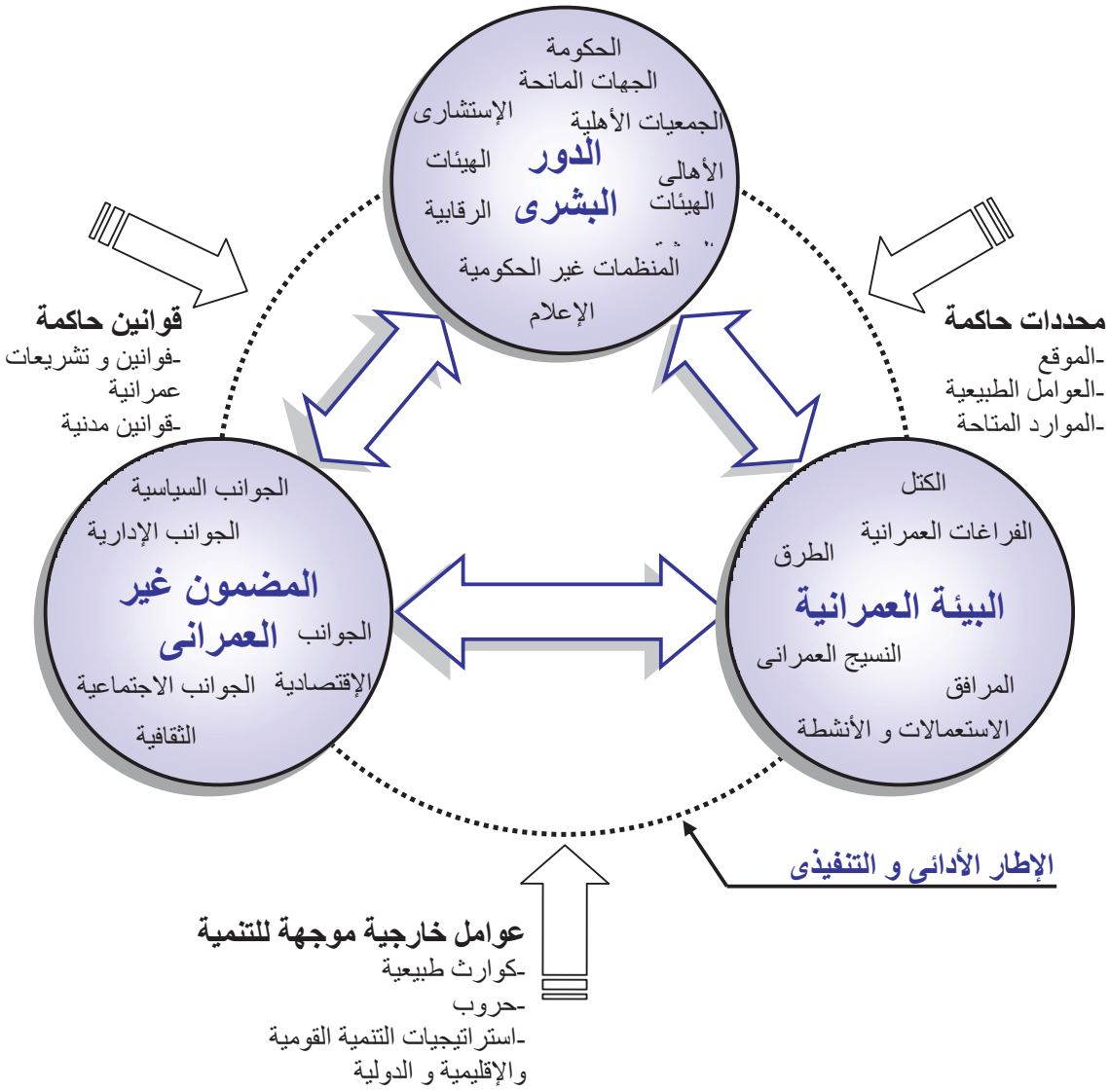

شكل (٤-١) منظومة تنمية المجتمع المحلى المصدر: الباحثة

٤-٢ عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى والأنساق الفرعية

إن عملية تنمية المجتمع المحلى عملية معقدة بسبب عدة عوامل. فالمجتمع المحلى فى حد ذاته كيان ذاتى الصفات والسمات يمثل منظومة متعددة المغيرات والعلاقات. كما أن هناك عدة متغيرات أخرى تظهر فى عملية تنمية المجتمع المحلى، مثل الجهات المشاركة بتوجهاتها المختلفة، وكذلك أولويات التنمية والمصادر والإمكانيات المتاحة والمحددات القائمة. هذا بالإضافة إلى البعد التنفيذى أو الزمنى الذى هو أساس عملية التنمية. فهذه العوامل وغيرها تتضافر لتكون منظومة تنمية المجتمع المحلى. ومن ثم كان تحليل هذه المنظومة وتحديد عناصرها من الأهمية بمكان للوصول إلى أوفق البرامج وتحقيق أفضل النتائج واستدامة عملية التنمية.

ويمكن تقسيم منظومة تنمية المجتمع المحلى إلى ثلاث أنساق فرعية Sub-systems تتمثل فى الدور البشرى والبيئة العمرانية والمضمون غير العمرانى ويحكمها الإطار الأدائى والتنفيذى. وينقسم كل نسق إلى عناصر ترتبط فيما بينها بعلاقات داخلية مختلفة. كما ترتبط الأنساق الفرعية بعلاقات تبادلية متداخلة تحدد نمط سير عملية التنمية.ويمكن تحديد الأنساق الفرعية وعناصرها كما يأتى.

٤-٢-١ الدور البشرى فى عملية تنمية المجتمع المحلى:

إن المشاركين فى عملية تنمية المجتمع المحلى هم المحرك الأول لعملية التنمية. فهم يمثلون الأساس الذى يعتمد عليه فكر تنمية المجتمعات المحلية.(شكل ٤-٢) وقد تعددت الجهات المشاركة فى عملية تنمية المجتمع المحلى، كل منها بأهدافها ونظمها الخاصة. إلا أن تعاون هذه الجهات المختلفة هو الذى يؤدى إلى إحداث تنمية حقيقية فى المجتمع المحلى. ولذا فمن الضرورى تحديد هذه الجهات المشاركة أو عناصر الدور البشرى فى عملية تنمية المجتمع المحلى ودور كل منها فى عملية التنمية، من أجل الإستفادة القصوى مما يمكن أن تقدمه هذه الجهات. ويمكن تحديد المشاركين فى عملية تنمية المجتمع المحلى كما يلى(شكل ٤-٣):

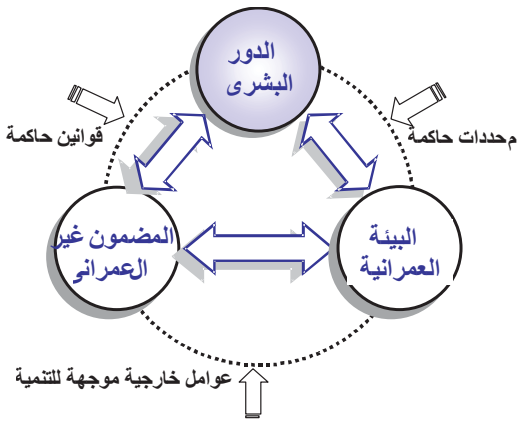

شكل (٤-٢) المنظومة الفرعية للدور البشرى فى عملية تنمية المجتمع المحلى. المصدر: الباحثة

١- **الجهات الحكومية.**
٢- **الهيئات الممولة والمانحة.**
٣- **الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع المحلى CBOs**
٤- **المنظمات غير الحكوميةNGOs**
٥- **الأهالى.**

٦- **المخطط أو المصمم (الإستشارى).**

٧- **هيئات بحثية.**

٨- **الجهات الرقابية.**

إن لكل من هذه الجهات دور فى عملية التنمية إذا تم على أكمل وجه ساعد فى إنجاح عملية التنمية ورفع كفاءتها. وتختلف أدوار كل جهة ومستويات مشاركتها وكذلك أولوية دورها على مر عمر البرنامج التنموى. بالإضافة إلى العلاقات المختلفة التى تربط هذه الجهات المشاركة ومدى تعاونها واتحادها فى مواجهة المشاكل التى يعانى منها المجتمع المحلى.

شكل (٤-٣) الدور البشرى فى منظومة تنمية المجتمع المحلى. المصدر: الباحثة

٤-٢-١-١ التعرف على المجموعات المشاركة:

المشاركة تكون بالتفكير والقول والفعل والوقت، والمشاركة على مستوى المشروع الواحد وبين المشروعات، والمشاركة على المستويات المحلية والإقليمية والقومية. وذلك لتحقيق مشاركة على مستوى المجتمع ككل. فبذلك تنقسم مشاركة الجهات المختلفة إلى أدوار خاصة بكل منها وكذلك مستويات مشاركة اعتمادا على توقيت وأولوية مشاركة كل جهة فى عملية تنمية المجتمع المحلى. وتتمثل الجهات المشاركة فى عملية تنمية المجتمع المحلى كما يلى.

١-الجهات الحكومية:

ينطوى دور الجهات الحكومية على تقديم الدعم الفنى والسياسى من خلال التسهيلات الإدارية وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية. كما يمكنها طرح الأفكار مع المتخصصين والأهالى فى ظل سياسة التنمية القومية. وكذلك توفير البيانات والمعلومات المرادة فى عملية التنمية. كما تقوم الحكومة من خلال إتباع سياسة لامركزية بدعم ومساندة دور المحليات. وتنقسم الجهات الحكومية إلى عدد من الجهات المختصة طبقا لمجال تخصصها، مثل الوزارات المختصة والمحليات. بالإضافة إلى مجلسى الشعب والشورى والأحزاب السياسية المشاركين فى صياغة سياسات التنمية على المستويات الإقليمية والمحلية.

شكل (٤-٤) حى الكامبونج–جاكرتا- إندونيسيا. المصدر:www.archnet.org

وقد كان الدعم السياسى من قبل الجهات الحكومية والتسهيلات التى يمكن ان تقدمها أجهزتها المتعددة من عوامل نجاح الكثير من تجارب تنمية المجتمعات المحلية. ففى المناطق التاريخية يجب مشاركة الوزارات المختصة بالآثار والثقافة كى يتم تنفيذ البرامج المعدة، مثلما حدث فى تجربة تنمية مجتمع الدرب الأحمر.وفى المجتمعات اللارسمية مشاركة الجهات الحكومية تكون من خلال إمداد شبكة المرافق العامة الرئيسية وتحسين الطرق وحل مشكلة الملكية بالنسبة للأهالى مثلما حدث فى مشروع تنمية منشاة ناصر ومجتمع الكامبونج فى جاكرتا- إندونيسيا وكذلك مدينة العقبة بالأردن.(شكل ٤-٤)

وتعتبر مشاركة الجهات الحكومية سلاح ذو حدين. فإن توافرت السياسات المركزية يمكن أن تكون مشاركتها مثمرة. أما التداخل الإدارى للعديد من هيئاتها فيمثل عائق أمام عملية التنمية مما يجعل القائمين على عملية التنمية يعزفون عن مشاركتها، ويظهر ذلك فى مشروع تنمية قرية البسايسة – مصر.

٢-الهيئات الممولة أو المانحة:

تنقسم الجهات الممولة إلى تمويل داخلى وتمويل خارجى. فالتمويل الداخلى يكون من خلال القطاع الخاص ورجال الأعمال والجهات المتخصصة مثل البنوك، بالإضافة إلى مساهمات الأهالى. أما التمويل الخارجى فيكون من خلال المنظمات الإقليمية والعالمية مثل البنك الدولى أو هيئة المعونة الأمريكية أو غيرها من

الهيئات العاملة فى مجال توفير التمويل اللازم لعمليات التنمية فى العالم. ويتركز دور هذه الهيئات فى تقديم تبرعات ومنح مادية لمشروعات التنمية المحلية والمساعدة الفنية، وكذلك تقييم هذه المشروعات. وقد تعددت إسهامات الهيئات المانحة خاصة البنك الدولى فى كثير من مشروعات التنمية المجتمعية مثل تنمية مدينة العقبة بالأردن. ومن الهيئات الأخرى الوكالة البريطانية للتنمية فيما وراء البحار التى مولت تنمية المناطق اللارسمية فى مدينة هندور بالهند.(شكل ٤-٥) كما تقدم الحكومة الألمانية منحة لتنفيذ مشروع للتخلص من مياه الصرف الصحى بقرى محافظة كفر الشيخ.[٣]

شكل (٤-٥) مدينة هندور بالهند بها ١٨٣ منطقة عشوائية.
المصدر:www.archnet.org

٣-الجمعيات الأهلية أو جمعيات تنمية المجتمع المحلى CBOs :

هذه الجمعيات تتكون من بعض أفراد المجتمع النشطاء الذين يعملون من أجل تحسين مستوى المعيشة فى المجتمع المحلى أو تقديم بعض الخدمات الإجتماعية والثقافية وحتى المرافق العامة. ويأتى دور هذه الجمعيات فى عملية تنمية المجتمع المحلى فى إطار تنظيم المجتمع والقدرة على التعبير عن احتياجات وأولويات المجتمع الحقيقية. ويمكنها أن تقوم بدور فى عملية التنسيق بين الجهات المختلفة المشاركة فى عملية التنمية، مثلما حدث فى قرية أتميدة حيث قامت جمعية أبناء أتميدة بالدور التنسيقى فى عملية التنمية. كما تقوم بمراقبة سير عملية التنمية لتحقيق أهداف عملية التنمية فى المجتمع المحلى. ومن ثم يتعين على المنظمات الأهلية أن تكون قادرة على العمل من خلال شبكة معقدة من جهات التمويل والجهات الإستشارية والحكومية والهيئات المجتمعية الأخرى. حيث تمتلك كل من هذه الجهات برنامج عمل وأهداف خاصة.[٤] ولذلك تهتم العديد من الهيئات والمنظمات غير الحكومية ببرامج البناء المؤسسى لجمعيات تنمية المجتمع المحلى لتفعيل دورها فى عملية التنمية، مثل وكالة التعاون الفنى الألمانى للتنمية التى قامت بتقديم الدعم الفنى والمؤسسى للأهالى فى منطقة بولاق الدكرور لتكوين جمعيات أهلية فاعلة.

٤-المنظمات غير الحكومية NGOs :

هى المنظمات التى يقع دورها بين القطع العام والخاص، بين إحتياجات المجتمع والمتطلبات الرأسمالية. فهى توازن بين متطلبات الممولين واحتياجات المجتمع.[٥] ويتمثل دور هذه المنظمات فى عملية التنمية فى أنها تعمل على إشراك وتمكين فئات المجتمع كلها الفقيرة منها والمعدمة وكذلك مشاركة المرأة وتشجيع تكامل دورها مع خطط التنمية. فتبدأ بالقاعدة العريضة للمجتمع على مستوى صغير بأساليب مبتكرة وبأقل التكاليف، وكذلك متوائمة بيئيا لتوفير خدمات اجتماعية ومساعدة المجتمع على النهوض بنفسه مستفيدة من التنظيمات الموجودة بالفعل فى المجتمع. كما للمنظمات غير الحكومية دور فى توفير الخدمات الصحية والتعليمية من خلال حملات محو الأمية وكذلك رعاية وتعليم الأطفال من خلال دور الحضانة والرعاية. فتعمل على سد العجز الناتج عن سياسات الحكومة من الخصخصة التى تؤثر على قابلية الحصول على الخدمات.[٦] ومن هذه المنظمات فى

مصر معهد الشئون الثقافية –الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى يقدم برامج تنمية إجتماعية وثقافية لأبناء القرى فى صعيد مصر. كما يقدم القائمون عليه خدمات تدريب العمالة والتوظيف وتقديم قروض صغيرة وتدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة على المهارات الإقتصادية الأساسية.

تتعدد أدوار المنظمات غير الحكومية فى عملية تنمية المجتمع المحلى فى مراحلها المختلفة. ففى مرحلة الإعداد والتجهيز تظهر هذه المنظمات كمساند لأهالى ومحفز لهم، وتهتم بدعوة المسئولين لعرض الأفكار وإبداء الآراء وطرح البدائل، وكذلك الضغط على الهيئات الممولة للحصول على المنح والتسهيلات المالية اللازمة. ويستمر دور المنظمات غير الحكومية فى مرحلة التنفيذ عن طريق تقديم المشورة والخبرة، وكذلك المساهمة فى وضع برامج المشاركة المجتمعية وتسهيل عملية التنفيذ من خلال التدريب المهنى لأفراد المجتمع. ويتجلى الدور الأهم لهذه المنظمات فى إدارة عملية التنمية وتوزيع الأدوار والمسئوليات على الجهات المختلفة والتنسيق بين هذه المجهودات. وذلك بسبب موقعها المتوسط بين الجمعيات الخيرية والمنظمات الربحية. فهى تهدف بالأساس إلى مساعدة الطبقات الفقيرة والجماعات المهمشة من الحصول على وضع إقتصادى ومادى فى المجتمع، من خلال استثارة الرغبة لديهم فى التغيير وتشجيع الإعتماد المتبادل بين أفراد المجتمع المحلى وجمع البرامج المنفصلة للجهات الحكومية والمستثمرين وأفراد المجتمع النشطاء من أجل خلق فرص عمل وتشجيع الصناعات الصغيرة والنهوض بالمجتمع ككل. ويلخص ذلك روبرت هالبرن Robert Halpern

> " One is struck by the creativity and flexibility CBDOs have demonstrated...by CBDOs balance: between activism and pragmatism, between profit and community reinvestment…they embody some key principles that create a middle ground between Laissez-faire and reform"

وتمثل المنظمات الخيرية جزءا من المنظمات غير الحكومية. ففى مصر تمثل حوالى ثلث إجمالى المنظمات غير الحكومية. إلا أن النسبة الحقيقية تصبح أكثر من ذلك إذا تم حساب المنظمات الدينية. ففى الإحصاءات الرسمية فى مصر يتم تصنيف المنظمات الخيرية الدينية كمنظمات ثقافية ودينية وليست كمنظمات اجتماعية. وذلك مع أن هذه المنظمات سواء إسلامية أو مسيحية تركز على الأعمال الخيرية والتطوعية. وتتسم هذه المنظمات بالكفاءة فى جمع التبرعات والإستفادة من المتطوعين. بالإضافة إلى كفاءة إدارة المنظمة وأداء الأعمال اليومية والوصول إلى الفئات المستهدفة. كما أنها تعتمد فى التمويل على مصادر الزكاة والبنوك الإسلامية وتبرعات رجال الأعمال مما يسهل عملية التمويل.[٨]

ويتسم التوزيع الجغرافى للمنظمات غير الحكومية بعدم الإتزان بين الحضر والريف. فتنتشر فى العاصمة والمراكز الحضرية أكثر من غيرها. ويختفى وجودها فى القرى حيث الإحتياج إليها شديد. ففى مصر تتركز هذه المنظمات فى القاهرة والإسكندرية. وقد يرجع سبب ذلك إلى أن القائمين على هذه المنظمات هم متخصصون من الطبقة الوسطى فى المجتمع الحضرى. وبالتالى تركزها فى المراكز الحضرية دون غيرها، مما يؤدى إلى تقليل تأثيرها وتضييق نطاق عملها. ولذا فإن التوزيع الجيد للمنظمات غير الحكومية ووعيها

بالمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية يمكن أن يفتح مجالات جديدة لعملها فى المجتمعات المختلفة. ويمكن إجمال عوامل نجاح المنظمات غير الحكومية فى:

١- أن يكون لها هدف واضح وأن تكون ذات بناء مرن.
٢- توفير الإستقلالية لها وكذلك توفير قوانين تعمل على تسهيل دور هذه المنظمات وتهيئة مناخ مناسب للتنمية.
٣- أن تتسم بالمصداقية فى التعامل مع المجتمع حتى تكتسب ثقته وتعاونه.
٤- تناسق علاقتها مع الحكومة بكافة مستوياتها.
٥- الإتصال بالأهالى بكافة الوسائل.
٦- الاهتمام بالمهارات البحثية من أجل الحصول على معلومات صحيحة.
٧- أن تكون على علم بأحدث ما توصل إليه الأكاديميون والممارسون فى وضع استراتيجيات التنمية

وتهتم المنظمات غير الحكومية برفع كفاءة أدائها من خلال تنمية اتصالها بالجهات الأخرى المشاركة فى عملية التنمية وتطوير المهارات الإدارية للعاملين بها. كما تهتم بتكوين شبكة اتصالات مع المنظمات غير الحكومية الأخرى والهيئات المحلية الممثلة للمجتمع لتبادل الخبرات وتحقيق التكامل ورفع كفاءة أدائها. ويكون ذلك من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل الدورية بهدف استكشاف الطرق والوسائل لإنعاش العمل المجتمعى وتوفير الموارد والإرتقاء بمستوى الأداء الإدارى والتنظيمى. هذا بالإضافة إلى التقييم المتواصل لنشاطات هذه المنظمات من أجل تحسين الأداء.

٥-الأهالى:

يعتبر الأهالى هم وسيلة وغاية عملية التنمية. ولذلك فإن مشاركتهم فى عملية التنمية تمتد أيضا لمعظم مراحل عملية التنمية. فيبدأ دورهم من إبداء الآراء والتعبير عن الاحتياجات والأولويات فى مرحلة الإعداد والتجهيز من خلال عمليات استطلاع الآراء وتحديد أهداف التنمية. وكذلك دورهم فى مرحلة وضع البرامج والخطط الإجتماعى والإقتصادية والعمرانية واختيار أنسبها طبقا لمتطلباتهم. ويتضح دورهم الأساسى فى مرحلة التنفيذ للبرامج التى تشبع احتياجاتهم وتحل مشكلاتهم سواء بالمساهمات المالية أو البشرية والتى توفر مورد أساسى لعملية التنمية. مثلما حدث فى البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق)، حيث وصلت نسبة الجهود الذاتية فى البرنامج حوالى ٣٠%.[٩] كما تزيد أهمية وجود قادة محليين بينهم ومشاركتهم من خلال العمل على تنظيم المجموعات المشاركة من المجتمع والتنسيق بين الجهود والإتصال بالجهات الحكومية والمنظمات الغير حكومية. ومن ثم يتعين اكتشاف الطرق والأساليب الفعالة لتعليم الأهالى وتدريبهم على اكتساب مهارات جديدة يساهمون عن طريقها فى المشاركة فى تحقيق أهداف التنمية.

وتختلف صفات وسمات الأفراد فى المجتمعات المختلفة وكذلك مواقفهم من خطط وبرامج التنمية طبقا لثقافتهم وعاداتهم الذاتية. الأمر الذى يجعل برامج التوعية من الأهمية بمكان حتى يمكن استثارة الأهالى ومشاركتهم فى عملية تنمية مجتمعهم المحلى.ويمكن تحليل المواقف المختلفة للأفراد بالنسبة لعملية التنمية كالآتى:

١-المجتمعات الحضرية:

من صفات الأفراد فى المجتمعات الحضرية عدم المبالاة وفى نفس الوقت الرغبة فى التغيير وإيجاد حل للمشكلات التى يعانون منها. ولكنهم ينتظرون الحلول من مصادر خارجية واعتمادهم الكلى على الحكومة فى توفير الخدمات مما يزيد جمودهم. وقد يرجع سبب ذلك إلى مركزية الإستثمار الحكومى فى العاصمة والمراكز الحضرية مما لا يتيح فرصة أمام مشاركة المجتمع الحقيقية فى عملية التنمية ومن ثم اعتمادهم الكلى عليها. ولذا يقع الدور الأكبر على المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية فى تنظيم المجتمع واستثارته للمشاركة فى التنمية المحلية. إلا أن الأفراد فى المجتمعات التاريخية تسهل عملية استثارة مشاركتهم وتنظيمهم بسبب إدراكهم لقيمة التراث العمرانى لمجتمعهم. وبالتالى يزيد التزامهم ومشاركتهم فى عملية التنمية إلى الحد الذى قد تنبع منهم مبادرة التنمية مثلما حدث فى مدينة أصيلة بالمغرب التى اعتمدت كلية على المجتمع المحلى فى التنمية.(شكل ٤-٦)

شكل (٤-٦) مدينة أصيلة التاريخية اعتمدت بالكامل على الأهالى فى عملية التنمية. المصدر:www.archnet.org

٢-المجتمعات اللارسمية:

بالرغم من نزوح القاطنين فى هذه المناطق من أماكن مختلفة من أنحاء الجمهورية، مما يجعلهم يمتلكون تقاليد وعادات وقيم اجتماعية مختلفة. إلا أن أملهم فى العيش فى منطقة آمنة من الإزالة وكذلك احتياجهم الشديد للخدمات ورغبتهم فى التطوير والإستقرار، يجعل أمر تخطى اختلاف تقاليدهم وعاداتهم أمرا هينا. هذا بالإضافة إلى أن قيامهم ببناء مساكنهم بأنفسهم فى بداية الأمر ينم عن قدرتهم على المشاركة فى عملية التنمية والإرتقاء إذا أحسوا الرغبة الصادقة من جانب الجهات الحكومية والتطوعية فى المساعدة. وقد ظهر الدور البارز للأهالى فى تنمية المجتمع المحلى اللارسمى فى تجربة تحسين حى كامبونج كالى تشو-دى فى يوغياكارتا –إندونيسيا، حيث قام الأهالى بتمويل وتنفيذ أعمال التحسين المادى للبيئة وتوفير المياه والكهرباء.(شكل ٤-٧)

شكل (٤-٧) حى كامبونج كالى تشو- دى إندونيسيا قام الأهالى بعملية التنمية لمجتمعهم بأنفسهم. المصدر:www.archnet.org

٣-المجتمعات الريفية:

يتميز أفراد المجتمع الريفى بالتعاون والتكاتف. الأمر الذى يرجع إلى اتسامهم بعلاقات اجتماعية قوية ودائمة ومباشرة. فيتضح تعاونهم فى المواقف السارة والغير سارة. كما أن عملهم بالزراعة وما تحتاجه من عمل جماعات كثيرة العدد مثل جمع القطن أو تنقية دودة القطن وغير ذلك يدفع السكان الريفيين إلى التزامل والتعاون.

هذا بالإضافة إلى اعتماد الزراعة على تدخل الطبيعة التى مرجعها إلى الله سبحانه وتعالى، وما أدى إليه من توجه أهل الريف الدائم إلى الخالق سبحانه وتعالى وتميزهم بالتدين الشديد. الأمر الذى يدفعهم إلى مساعدة الغير وبذل الجهد لإغاثة طالب المساعدة دون انتظار الجزاء المادى كما يأمرهم دينهم.[١٠]

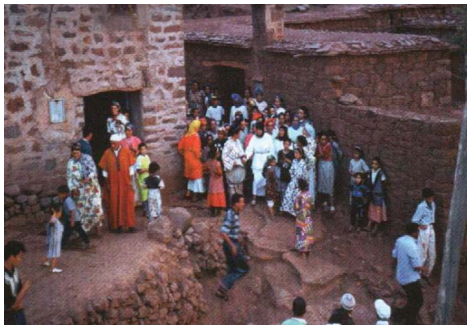

شكل (٤-٨) الأهالى بقرية آيت إكتل بالمغرب هم القائمون على عملية تنمية قريتهم وتوفير المياه والكهرباء. المصدر: www.archnet.org

ويمكن الإستفادة من هذه المميزات لأهل الريف لتشجيع مشاركتهم فى عملية التنمية. وكذلك حرصهم على مصالح الآخرين يسهل عملية توحيد الآمال والأهداف فى عملية التنمية وتوقع حسن سير عملية التنمية فى هذه المجتمعات. وفى كثير من الأحيان تكون المبادرة لتنمية المجتمع المحلى من أبناء القرية وخاصة العاملين خارجها، حيث يقومون بتنظيم المجتمع وتكوين جمعية تنمية مجتمع محلى للقيام بتوفير الخدمات اللازمة. وقد ظهرت هذه المبادرة فى قرى مثل قرية أيت إكتل بعبادو – المغرب.حيث قام الأهالى بإنشاء رابطة اجتماعية ثقافية تهدف إلى توفير الخدمات الإجتماعية والبنية الأساسية وتنظيم النشاط الإقتصادى.(شكل ٤-٨)

على الرغم من اختلاف وتنوع المجتمعات المحلية، إلا أن المشاركين من الأهالى يجب أن يتصفوا بالحماس الشديد للنهوض بمجتمعهم والشعور بآلام وآمال المجتمع، وأن يكونوا محل ثقة هؤلاء السكان. بالإضافة إلى قدرتهم على تحمل المسئوليات وتميزهم بحسن الخلق والسلوك الطيب. كما يعتبر دور القادة المحليين ذو أهمية ملحة فى عملية التنمية. فهم أداة اتصال ناجحة بين الهيئات الحكومية وغيرها من الهيئات المشاركة فى عملية التنمية المحلية وبين أفراد المجتمع بمختلف جماعاته. ومن ثم يجب توافر بعض السمات الخاصة فيهم لأداء دورهم الفعال فى عملية التنمية على أكمل وجه. ومن هذه السمات:[١١]

شكل (٤-٩) هرم المشاركة فى المجتمع المحلى. المصدر: خلاف الشاذلى (٢٠٠٠)

١- القدرة على استخدام أسلوب للتفاهم يسهل على جماعات المجتمع المختلفة فهمه واستيعابه متأثرين بحماسهم فى توفير احتياجات المجتمع وحل مشاكله.

٢- الإرتباط بعلاقات وثيقة بجماعات المجتمع وبالتالى الشعور بآلامهم ومعرفة آمالهم والعمل على تكوين رأى موحد لمختلف الجماعات.

٣- امتلاك قدرة كاملة للقيادة والتأثير فى أفراد المجتمع، وكذلك قدرات تنظيمية وتوعية المجتمع للعمل المشترك لمواجهة المشاكل وتحقيق الأهداف.

٤- حسن التصرف فى المواقف المختلفة وسرعة التوصل إلى اتخاذ قرارات سليمة بما لهم من خبرات وتجارب وآراء وأفكار تتناسب مع ظروف المجتمع المختلفة.

ويوضح شكل (٤-٩) قطاعات المجتمع المحلى المختلفة وموقعها بالنسبة للمشاركة فى عملية التنمية سواء قادة أو أفراد أكثر توجها نحو القيادة أو أفراد لديهم اهتمامات عامة بالنسبة للمجتمع أو أفراد غير مشاركين فى عملية التنمية.[١٢]

٦-المخطط أو المصمم (الإستشارى):

شكل (٤-١٠) استخدام طرق البناء المحلية.
المصدر: عالم البناء عدد ٦٥

إن للإستشارى دور هام فى عملية تنمية المجتمع المحلى من خلال خبرته فى حسن استغلال الإمكانات المتاحة وحل المشكلات القائمة. وقد يكون دور الإستشارى عمرانيا أو غير عمرانيا. فالإستشارى العمرانى أو المصمم والمخطط بما له من خبرة ومعرفة مهنية، وكذلك رؤية مستقبلية يمكنه أن يقوم بدور رئيسى فى عملية التنمية. وذلك من خلال مشاركته كممكن أو ميسر لأفراد المجتمع فى عملية التنمية وليس كصاحب الرأى الأوحد والأصوب. فتحول دوره بهذه الصورة يمكنه طرح الأفكار والبدائل العمرانية ومساعدة الأهالى فى التوصل إلى الحلول المناسبة بأنفسهم بما له من خبرة.[١٣] كما يمكنه تقديم المشورة الفنية أثناء التنفيذ بالنسبة لأساليب التنفيذ وكيفية استخدام الموارد المتاحة بطريقة فعالة. وابتكار أساليب لاستخدام تكنولوجيا ومواد متوافقة مع البيئة المحلية مثل مواد البناء والتشطيب.(شكل ٤-١٠) فيقوم بالتنسيق بين الإمكانيات المتاحة والقواعد التخطيطية والتصميمية والأنماط المعمارية على المستويات المختلفة للوصول إلى أفضل الحلول.فقد تحول دور المصمم من المشكل للبيئة المادية إلى المنسق للمخطط العمرانى والميسر والممكن لمشاركة الأهالى.[١٤](شكل ٤-١١)

شكل (٤-١١) استخدام المواد المحلية فى مجتمع الكامبونج كالى- إندونيسيا.
المصدر:www.archnet.org

ويظهر دور الإستشارى غير العمرانى أو المنمى (المنظم الإجتماعى) فى الفهم المتعمق لخصائص المجتمع وتقاليده ومعتقداته، وكذلك إدراكه لإحتياجات الأهالى بما له من إعداد مهنى وخبرة. وبالتالى يستطيع المنمى كما يقول شيلر Schler أن يحقق الإتصال بين أفراد المجتمع المحلى واستثارة الرغبة لديهم فى التغيير. كما يقوم بتعليم أفراد المجتمع المحلى كيفية إحداث تغييرات تتصل بالأنساق المحلية. هذا بالإضافة إلى محاولة البحث عن إجابات وحلول لدى الأهالى بدلا من تقديم حلولا جاهزة. فالمنمى يعمل مع المجتمع وليس له، فهو يعمل مع المجتمع من خلال خلق

الطبيعة المناسبة للعمل الجماعى وزيادة إسهام الأفراد فى المجتمع وتعبئتهم واكتشاف وتدريب قيادات جديدة وتجديد فكر القيادات التقليدية لتحقيق أهداف التنمية والتغلب على أى عوائق أو عقبات يواجهها المجتمع المحلى.[١٥]

٧-هيئات البحث العلمى:

تقدم الجهات البحثية المتمثلة فى الجامعات والمراكز البحثية العديد من الدراسات على ما يمكن تنفيذه لتنمية المجتمعات المتدهورة. كما أنها توفر أيضا دراسات لتقنيات حديثة تلائم المجتمع المحلى يمكن الإستعانة بها فى عمليات الإرتقاء والتطوير لهذه المجتمعات، مثل عمليات تنقية المياه أو معالجة الصرف الصحى ومكافحة التلوث التى قامت بتطويرها بعض الجامعات. فهناك تعاون بين أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا وعدد من المحافظات لإنشاء محطات للمياه والصرف الصحى بالمدن والقرى. وقد قلت تكلفتها بنسبة ٤٠% عن المحطات القديمة واستطاعت أن تواجه النقص الحالى.[١٦] كما قامت الأكاديمية بتطوير محطات مياه نقالى فى إطار إيجاد حلول لمشكلة المياه فى القرى والنجوع بتكلفة أقل وفى فترة زمنية قياسية. وأسهم معهد بحوث المياه الجوفية فى إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التى تسببها المياه الجوفية فى المواقع الأثرية.[١٧] هذا بالإضافة إلى بعض المجهودات التى تقوم بها الجامعات فى تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية، مثل جامعة الزقازيق التى تنظم قوافل من الأساتذة لتقديم الخدمات التنموية للقرى المحيطة. ولكن يتبقى ربط هذه الجهات بالجانب التطبيقى لعملية التنمية وتفعيل دورها للإستفادة من هذه الدراسات والمجهودات لتحسين عمليات التنمية للمجتمعات المحلية.

٨-الجهات الرقابية:

تتمثل هذه الجهات فى مجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية فى المدن والأحياء والقرى. ويرتكز دورها على الدعم الفنى ونشر فكر المشاركة بشكل عام، والعمل كجهاز رقابى على الأجهزة التنفيذية للدولة.

٩-الإعلام:

يتجلى دور الإعلام فى نشر الوعى البيئى والمجتمعى بين أفراد المجتمعات المحلية من خلال وسائل الإعلام المختلفة من إذاعات وصحف وجرائد ومحاربة العادات السيئة والضارة بالإنسان ومجتمعه. كما تنشر وسائل الإعلام المختلفة الأفكار الجديدة والمفاهيم المستحدثة مثل مفهوم المشاركة والتمكين. فتعمل على تحفيز الأهالى فى المجتمع المحلى للمشاركة فى التنمية من خلال التأكيد على أهمية العمل المجتمعى والعمل التطوعى لإحداث تنمية حقيقية. وتساعد أيضا على توصيل صوت المجتمع المحلى إلى المسئولين من خلال التعرف على احتياجاتهم والمشكلات التى يعانون منها. هذا بالإضافة إلى إلقاء الضوء على التجارب السابقة الناجحة فى مجال تنمية المجتمعات المحلية وجهود الجهات المشاركة المختلفة، مما يعطى دافعا للمضى قدما فى المزيد من المشروعات المشابهة المعتمدة على المجتمع المحلى كركيز أساسى فى عملية التنمية. كما تتميز الجهات الإعلامية بدور هام كجهة رقابية ترصد التجاوزات والسلبيات وتحاول التصدى لها من أجل ضمان فاعلية واستدامة التنمية.

أما بالنسبة لترتيب أدوار هذه الجهات المختلفة وأولويتها لعملية تنمية المجتمعات المحلية فتختلف آراء الخبراء والأهالى ويظهر ذلك فى الجدول التالى[١٨].

جدول (٤-١) ترتيب أدوار الجهات المشاركة المختلفة.

رأى الخبراء	رأى الأهالى
١- المخطط	١- الجمعيات الأهلية CBOs
٢- المنظمات غير الحكومية NGOs	٢- الجهات الحكومية
٣- جمعيات تنمية المجتمع المحلى CBOs	٣- الأهالى
٤- الأهالى	٤- المحليات
٥- الهيئات الممولة (القطاع الخاص)	٥- القطاع الخاص كممول
٦- الجهات الحكومية	٦- المخطط ويرى الأهالى أنه لا يوجد له تأثير

المصدر: ناهد أحمد عمران (٢٠٠١)

ويمكن القول بأنه كلما تعددت الجهات التى يمكن أن يجتذبها المشروع بصرف النظر عن ترتيب دورها، كلما زادت فرص نجاح المشروع طالما توفر التنسيق الكامل بين أدوار وجهود هذه الجهات المختلفة. ويوضح جدول (٤-٢) أنواع الجهات المختلفة المشاركة فى عملية التنمية والأدوار التى تقوم بها لتحقيق تنمية متكاملة وحقيقية

٤-٢-١-٢ مستويات المشاركة:

يتغير مستوى المشاركة لجميع الجهات المشاركة على مر الوقت. فيمكن لجهة أن تتحول من السلبية إلى تشكيل وصياغة عملية التنمية، وذلك طبقا لمتطلبات كل مرحلة.[١٩] وتتركز إشكالية مستويات المشاركة فى المجتمع. فقد تعددت الآراء حول متى وكيف يشارك أفراد المجتمع فى عملية تنمية المجتمعات المحلية.

فيمكن أن تكون مشاركة الأهالى فى البداية من خلال التعليق على الخطط والبرامج المقترحة. وقد يشاركون عن طريق تقديم أفكار ومقترحات قبل صياغة البرامج التنموية، مما يزيد شعورهم بكيانهم ويحركهم للتنافس فى إعطاء الرأى والمشورة. ولكن هذا يعتمد على المساحة التى تمنحها الجهات الحكومية لمشاركة المجتمع. ويمكن أن يشارك أفراد المجتمع من خلال اجتماعات عامة لإبداء الآراء فى هذه البرامج. وبالتالى تبدأ المشاركة فى المستويات الأولى لعملية تنمية المجتمع المحلى. ويكون استمرار مشاركة المجتمع من خلال مراحل التنفيذ والمتابعة. ويكون ذلك من خلال:

١- التبرع بالمال لسد العجز فى تكاليف إقامة المشروعات العامة أو إنشاء مشروعات جديدة لا تسمح موارد الدولة بتنفيذها.

٢- الأعمال الذاتية التطوعية المباشرة مثل التدريس بفصول تعليم الكبار وتعليم الحياكة والتطريز للفتيات ورعاية الأطفال. وتنقسم الجهود الذاتية الشعبية إلى ثلاث مستويات:

جدول (٤-٢) أنواع الجهات المشاركة المختلفة و أدوارها

	أنواع الجهات المشاركة	الأدوار
١-الجهات الحكومية	١- جهات وزارية مختصة ٢- صندوق خدمات المحافظة ٣- إدارة المرافق	الدعم الفنى- السياسى-التسهيلات الإدارية- توفير البيانات-طرح الأفكار- القيام بمشروعات البنية الأساسية والخدمات الإدارية
٢- الهيئات الممولة	١- تمويل داخلى: القطاع الخاص- رجال الأعمال- البنوك ٢- تمويل خارجى:منظمات إقليمية ودولية مثل البرنامج الإنمائى لهيئة الأمم المتحدة UNDP، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID،الوكالة البريطانية للتنمية فيما وراء البحارODA، البنك الدولى، بنك التنمية الأمريكى ADB، بنك التنمية الأسيوىIDB، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةUNIDO،منظمة الأغذية والزراعةFAO، منظمة اليونيسيف UNICEF،اليونسكوUNESCO،منظمة الصحة العالميةWHO، منظمة العمل الدوليILO،منظمة التنمية الدوليةIDA، منظمة التمويل الدوليIFC، DANIDA GTZ،	تقديم تبرعات ومنح مادية تقييم مشروعات التنمية
٣- الجمعيات الأهلية CBOs	الجمعيات المسجلة الإجتماعية والخيرية والدينية التابعة من المجتمع نفسه	المساهمة فى الأنشطة الإجتماعية والثقافية والدينية. - تنظيم المجتمع وتمثيله فى الدوائر السياسية
٤-المنظمات غير الحكوميةNGOs	تنتشر هذه المنظمات فى المجتمعات المختلفة	مساندة الأهالى وتحفيزهم- دعوة المسئولين اعرض الأفكار وتبادل الآراء- المشورة الفنية-وضع برامج المشاركة-تسهيل التنفيذ- التنسيق بين الجهات المشاركة
٥- الأهالى	المجموعات المشاركة المختلفة وفئات المجتمع ككل	إبداء الآراء والإحتياجات والأولويات- وضع البرامج والمخططات واختيار الأنسب منها- المساهمة المادية بالمال أو المجهود فى عملية التنفيذ
٦- المخطط أو المصمم(الإستشارى)	الجهات الإستشارية المختصة والمعينة للمشروعات المختلفة	طرح الأفكار والبدائل- مساعدة الأهالى للتوصل للحلول المناسبة- المشورة الفنية أثناء التنفيذ
٧-الجهات البحثية	مراكز البحوث المختلفة والجامعات والهيئات الأكاديمية	الدراسات اللازمة للمناطق المتدهورة- تطوير تقنيات مناسبة للمجتمعات المحلية- اقتراح برامج التنمية ونظم الإدارة
٨- الجهات الرقابية	مجلس الشعب-المجلس الشعبى المحلى للمدن- للأحياء والقرى والشياخات	الدعم الفنى- نشر فكر المشاركة- مراقبة الأجهزة التنفيذية للدولة

المصدر: ناهد أحمد عمران (٢٠٠١) بتصرف من الباحثة

١- مستوى رسم السياسة ويقوم بها من يختارون بالإنتخاب أو التعيين لمجالس إدارات الهيئات المختلفة. ويمتازون بالقدرة على تحمل المسئولية العامة والإحاطة بمجالات النشاط الإجتماعى المختلفة.

شكل (٤-١٢) بعض برامج التوعية الصحية بالدرب الأحمر. المصدر:(Siravo; F.(2001

٢- مستوى الإدارة حيث يحل المتطوعين الموظفين الإداريين المعينين تخفيفا للأعباء المالية. ويكون هؤلاء المتطوعين من المتخصصين أو ذوى الخبرة.

٣- مستوى تقديم الخدمات حيث قد يكون المتطوع متخصصا مثل الطبيب المتطوع فى عيادة المؤسسات الإجتماعية. وقد يكون شبه متخصص أو غير متخصص الذى يقدم الخدمة على أساس الخبرة والمهارات المكتسبة.(شكل ٤-١٢)

٣- الأعمال الذاتية التطوعية الغير مباشرة كالإشتراك فى حملات جمع المال لصالح المنظمات الإجتماعية أو عضوية اللجان الفنية بهذه المنظمات.

ولكن لا يمكن تحقيق ذلك فى غياب سياسات التنمية من أسفل إلى أعلى مما يجعل استشارة المجتمع مجرد تبادل للمعلومات.[٢٠]

وتظل مشكلة التواصل بين الجهات الحكومية والأهالى هى الحائل أمام المشاركة الحقيقية للمجتمع فى عملية التنمية. فهناك فجوة ثقافية وحضارية بين مفهوم كل منهما لعملية التنمية. فالأهالى هم المحرك الأساسى لعملية التنمية وهم الضمان الأساسى لنجاح عملية التنمية. ولكن يبقى أن تفهم الجهات الحكومية لغة هؤلاء الأهالى واحتياجاتهم الحقيقية.[٢١] كما يبقى السؤال عن من يجب أن يشارك ولأى مدى يمكنه أن يشارك غير محدد ويخضع لكل مجتمع على حدى. كما يبقى دور كل جهة ومستوى مشاركتها مبهم ويتبع نوع الجهة المشاركة وأنشطتها وكذلك احتياجات وإمكانيات المجتمع المحلى.

٤-٢-١-٣ محددات المشاركة:

إن المشاركة تتيح حلا اقتصاديا واقعيا للعديد من مشكلات المناطق المتدهورة وبالأخص المجتمعات المحلية. فهى باستفادتها من إمكانيات المجتمع المحلى توفر التكاليف الزائدة التى تتحملها الحكومة والتى يمكن إعادة توجيهها لمشروعات ذات أهمية قومية. مما يوفر الكثير من الأموال المهدرة فى جوانب لا يحتاجها المجتمع فعليا. إلا أن مشاركة الجهات المختلفة فى عملية تنمية المجتمع المحلى تحكمها بعض المحددات. فهى التى تتحكم فى شكل عملية التنمية طبقا لظروف كل مجتمع، ويمكن ذكر بعضها مثل:

٤-٢-١-٣-أ محددات إقتصادية:

هى تلك المحددات التى تؤثر على مساحة المبانى وكذلك تكاليف المشروع. ولذا يفضل تحديد دور الجهات الحكومية فى المستويات التى تتطلب تكلفة عالية مثل شبكات البنية الأساسية.

٤-٢-١-٣-ب محددات تنظيمية:

هى المحددات التى تتصل بالحصول على مصادر التمويل والعمالة والمعدات اللازمة لعملية التنمية. ولذا يجب وجود جهة تقوم بالدور التنظيمى فى عملية تنمية المجتمع المحلى.

٤-٢-١-٣-ج محددات فنية:

هى المحددات التى تسمح بالمرونة التصميمية فى ظل التكاليف الممكنة، وكذلك المعرفة الفنية لأفراد المجتمع، ومن خلال صورة بصرية متوافقة للمنطقة. فهى المحددات التى تؤثر على الأسلوب المختار للبناء وكذلك الصورة النهائية لعملية البناء.

٤-٢-١-٣-د محددات بيئية:

هى المحددات التى توجب تلبية احتياجات المجتمع ومراعاة العادات والتقاليد المتوارثة فيه. كما أنها هى التى تساعد المشاركين على فرض شخصياتهم على المكان والمحافظة على هويتهم.

ويوضح شكل (٤-١٣) العوامل المؤثرة على عملية التنمية المجتمعية التى تصيغ برنامج التنمية الخاص بكل مجتمع تبعا لخصائصه وسماته المختلفة.[٢٢]

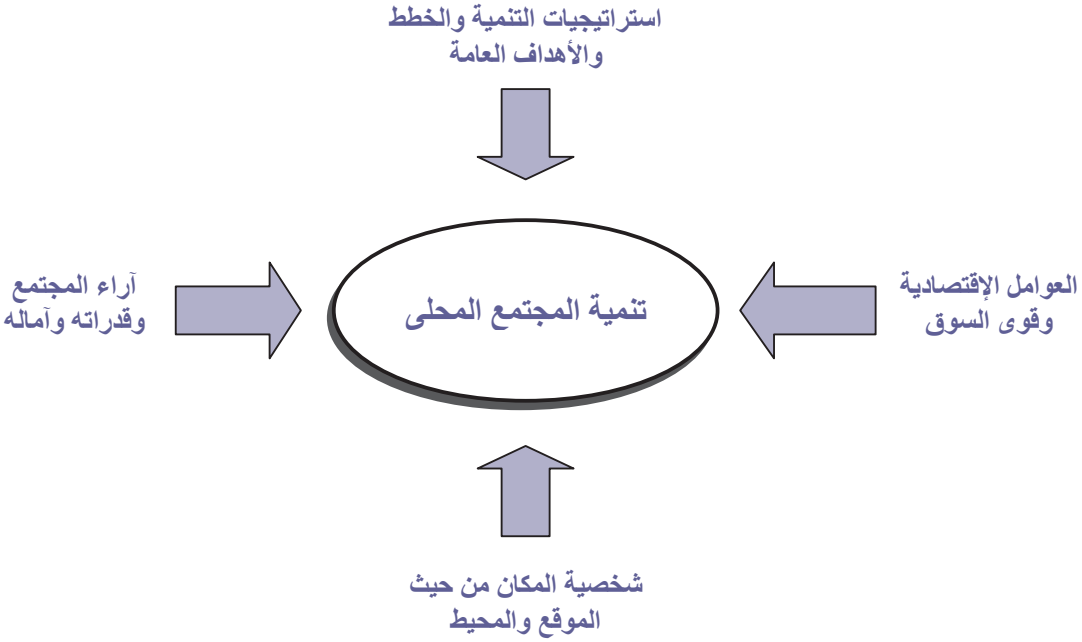

شكل (٤-١٣) العوامل المؤثرة على عملية التنمية المجتمعية.
المصدر: Chapman;D. and Murry;K.(1996)

٤-٢-١-٤ حوافز المشاركة للمجموعات المختلفة:

إن تنمية المجتمع المحلى تعتمد فى مفهومها على مشاركة عدة جهات حيث لكل دوره الخاص فى هذه العملية. إلا أن السؤال الذى يطرح نفسه هو ما الدافع أو الحافز الذى يجعل هذه الجهات تشارك؟ وهل هناك مكاسب مادية أو غير مادية تعود بالنفع على هذه الجهات أم ماذا؟ ولذا يتعين تحديد سبب مشاركة كل جهة حتى يمكن فهم دورها ومدى تأثيره فى عملية التنمية بصورة أكثر عمقا.

٤-٢-١-٤-أ لماذا تشارك الجهات المختلفة؟

الجهات الحكومية:

من وجهة نظر الدولة تكون المنفعة السياسية ومواجهة الإحتياجات المتزايدة من الخدمات وارتفاع تكاليف توفيرها التى تعجز عنها الحكومة والحاجة إلى الحفاظ على النظام القائم هى العوامل الرئيسة التى تسبب مشاركة المجتمع.

الهيئات الممولة:

من منظور الهيئات المانحة توفر المشاركة بديلا صالحا للحد من التكاليف فى وقت أصبحت القيود المفروضة على الموارد مشكلة مزمنة. كما أصبحت مسألة مشاركة المستفيدين فى التمويل شرط هام مرتبط بخططهم الإنمائية لضمان جدية العمل واستدامة ما تم تحقيقه من تنمية وارتقاء.

المصمم:

إن عملية تنمية المجتمعات المحلية توفر تحدى للمصمم. فمشاركة الأهالى بآرائهم وفرض احتياجاتهم وأولوياتهم يزيد من محددات التصميم ويجعل العملية أكثر تعقيدا، مما يشكل تحدى للمصمم وقدراته.ولذا فإن المصمم يسعى للمشاركة فى مثل هذه البرامج لممارسة مهاراته وملكاته المختلفة فى إيجاد الحلول المناسبة بصورة ترضى تطلعاته وطموحاته.

الأهالى:

بالنسبة لأفراد المجتمع فإن المشاركة تعتمد على عدة عوامل يقيمها المستهدفون، منها القدرة على دفع التكاليف، والتوفير فى النفقات، والمكاسب المادية، وإمكانية الحصول على دور فى صنع القرار على مستوى أعلى وذلك كشروط مسبقة للإلتزام بالمشاركة. كما أن مشاركتهم تمثل وسيلة لفتح باب التفاوض مع السلطات المعنية، وذلك سعيا لضمان ورقة أقوى للمساومة من أجل الحصول على قدر أكبر من الموارد العامة. كما أن مشاركة الأهالى يعتقد أنها تزيد من استحقاق المشروع للتمويل، وكذلك تلبى مطالب الوكالات المانحة.[٢٣] هذا بالإضافة إلى أن المشاركة تمنح أفراد المجتمع شعور بالرضى عن البرنامج التنموى. حيث أن مشاركتهم فى التنمية تمكنهم من التعبير عن آرائهم واحتياجاتهم وكذلك اتخاذ القرارات الخاصة بمستقبل المجتمع مما يزيد من شعورهم بالإنتماء لهذا المجتمع وبرامج تنميته.

ويمكن ذكر دوافع مشاركة أفراد المجتمع كما صاغها عبد الهادى الجوهرى فى كتابه كما يلى:[٢٤]

١- العمل من أجل الصالح العام ٢- حب العمل مع الآخرين ٣- الرغبة فى كسب شعبية بين المواطنين ٤- الحصول على مركز فى الهيئات والجمعيات ٥- كسب تقدير واحترام المواطنين ٦- مزاملة الأصدقاء ٧- مصلحة مادية ٨- وجود حوافز مادية ومعنوية مشتركة ٩- الدافع الذاتى للمشاركة والعمل مثل الإنتماء وتحقيق الذات أو متطلبات المركز أو المكانة الإجتماعية.

ومن حوافز المشاركة أيضا العلاقات الإنسانية الأولية التى يتسم بها الأفراد فى المجتمعات المحلية. فالعلاقات اليومية تزيد من التفاعل والتماسك وتكوين مجموعات قادرة على المشاركة فى عملية التنمية.كما أن طابع المجتمع المحلى من حيث الفراغات الخارجية ذات المقياس الحميم والإستعمالات المختلطة ينشر المهارات بين أفراد المجتمع وكذلك يخلق اهتمامات وأولويات مشتركة.[٢٥]

ويمكن القول بأن التنافس بين الجهات المختلفة المشاركة يخلق حافزا للمشاركة بأقصى طاقة لتلبية أكبر قدر من الإحتياجات. ولذلك يجب إشراك أكبر قدر من الجهات المختلفة فى عملية التنمية للحصول على أكبر قدر من الجهود المادية والمالية اللازمة لعملية التنمية. وبالتالى يتعين تحديد بعض الأساليب التى يمكن انتهاجها لتحفيز مشاركة الجماعات المختلفة للإستفادة من جهودهم فى تنفيذ أكبر قدر من برامج وخطط التنمية.

٤-٢-١-٤-ب أساليب تحفيز مشاركة الناس:

إن مشاركة الفئات المختلفة فى عملية تنمية المجتمع المحلى تجعل هذه العملية أكثر فاعلية وأكثر نجاحا. كما يجعل أفراد المجتمع يرتبطون بالمشروع وتزيد رعايتهم له. الأمر الذى يساعد حتما فى زيادة فرص نجاح برامج التنمية وكذلك اتساع دائرة تأثيرها.[٢٦] ولذا يجب تحفيز الجهات المختلفة للمشاركة ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

١- فهم قدرات الأهالى وقدرات الجهات الأخرى المشاركة ومدى مساهمتهم فى عملية التنمية.
٢- تسهيل عمل هذه المجموعات فى مشروعات التنمية ومتابعتهم وتطوير قدراتهم ومهاراتهم.
٣- تحريك الأهالى وشحذ هممهم فى مجالات الخلق والإبتكار من خلال الهيئات المشرفة على مشروعات التنمية لتحقيق الأهداف الإجتماعية.[٢٧]
٤- وضوح المكاسب التى يجنيها أفراد المجتمع من مساهمتهم فى عملية التنمية. ومن هذه المكاسب: ضمان الملكية السكنية مثلما حدث فى مشروعى حلوان السكنى بمصر وتطوير شرق الوحدات فى الأردن والناصرية بأسوان. كما تمثل إمكانية الحصول على التدريب المهنى المؤهل لوظائف تدر دخلا أكبر أو الحفاظ على مصدر الرزق دافعا أساسيا للمشاركة كما فى مشروع منشأة ناصر بمصر. وتمثل الظروف المعيشية العصيبة الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو الحروب حافزا أساسيا للمشاركة فى عملية التنمية.[٢٨]فإدراك المستفيدين للمكاسب الملموسة والوشيكة التى سيجنونها من مساهمتهم هو السبيل لتعبئة الدعم على المستوى المحلى.

٥- إن ربط المشاركة بالواجبات الدينية والإجتماعية يدفع أفراد المجتمع والجهات المختلفة إلى الإسراع بالمشاركة لتحقيق التنمية المستهدفة امتثالا لأمر الله تعالى " وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى"[٢٩] و" فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا"[٣٠]

٦- محاولة التغلب على إشكالية التمويل واستمراريته لأنه من أهم المعوقات لعملية التنمية سواء بالإعتماد على مصادر تمويل أجنبى أو محلى. وقد يكمن الحل فى الإعتماد على عدة شركاء فى جهات مختلفة مثل الحكومة – الجامعات – المراكز البحثية- القطاع الخاص والمنظمات الدولية.

إن مفهوم تنمية المجتمعات المحلية يمنح أفراد المجتمع الفرصة للإستفادة من إمكانياتهم والتعبير عن ثقافتهم ومعمارهم الخاص. إن هذا يتيح الفرصة لإكتشاف ما يمكن أن تكون عليه الأمور لو تركت عملية التنمية لأفراد المجتمع. هل سيكون الأمر مختلفا؟ ماذا سيكون عليه الأمر لو تم الإهتمام بالفرد وتنميته أكثر من الغلاف المادى الذى يؤويه؟

٤-٢-٢ البيئة العمرانية كمعبر مادى عن التدهور والتداعى

إن البيئة العمرانية هى نتاج تفاعل الإنسان فى مجتمعه مع البيئة الطبيعية للموقع الذى يعيش فيه. فهى تعبير حقيقى عن عادات وتقاليد المجتمع وثقافته من حيث أسلوب التعامل مع المحيط وما يفرزه من عمران متمثل فى الكتل والفراغات والطرق وغيرها. ولذا فلا يمكن الفصل بين المجتمع ومحيطه العمرانى، فهو المحرك لهذا العمران من حيث ملامحه وخواصه.(شكل ٤-١٥)

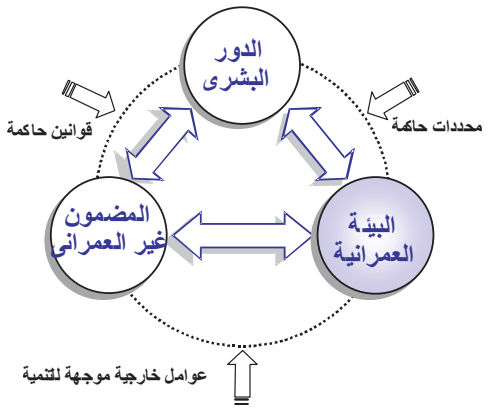

شكل (٤-١٤) المنظومة الفرعية للبيئة العمرانية فى عملية تنمية المجتمع المحلى. المصدر: الباحثة

ويمكن ملاحظة خصوصية البيئة العمرانية لكل مجتمع محلى. فيكمن تقسيم المدينة مثلا إلى عدد من المساحات التى يختلف بها العمران كلية أو جزئية عما حوله طبقا للمجتمع المحلى القاطن به. وقد توجد بعض الملامح العامة التى تجمع هذه المناطق إذا كانت المدينة تتمتع بنوع من وحدة الثقافة والخصائص الإجتماعية مثل العادات والتقاليد والدين.

شكل (٤-١٥) البيئة العمرانية هى نتاج تفاعل الإنسان مع الطبيعة. المصدر:www.archnet.org

ومن ثم يمكن إستقراء خصائص أفراد المجتمع المحلى من خلال البيئة العمرانية الخاصة بهم والناتجة عنهم. وكذلك

تتأثر البيئة العمرانية بأى خلل يحدث فى المجتمع بالنسبة للخصائص الإجتماعية والإدارية والثقافية والإقتصادية. فهى تؤثر على عمران المجتمع المحلى والذى يؤثر بدوره فى هذه الجوانب أيضا.

عناصر البيئة العمرانية:

يمكن تحليل العمران فى مجتمع ما إلى عدة عناصر ترتبط بعلاقات متبادلة لا يتحقق الفصل بينها.وهناك عناصر رئيسية وأخرى ثانوية قد تظهر فى مجتمع وتختفى فى آخر. ويمكن إجمال العناصر الرئيسية للبيئة العمرانية للمجتمع المحلى كما يلى(شكل ٤-١٦):

شكل (٤-١٦) البيئة العمرانية فى منظومة تنمية المجتمع المحلى. المصدر: الباحثة.

٤-٢-٢-١الكتل:

و هى المبانى التى تم إنشاؤها بمعمارها الخاص. وتختلف هذه الكتل فى المساحة والإرتفاع وكذلك فى زمن البناء، أى عمرها وما تمثله من قيمة تاريخية أو جمالية. كما تختلف وظيفة المبانى، فقد تكون سكنية أو خدمية مثل المدارس – المستشفيات – مبانى إدارية –دينية –ترفيهية وكذلك تجارية. وفى أحيانا كثيرة يحوى المبنى الواحد أكثر من استعمال فى آن واحد.(شكل ٤-١٧)

شكل (٤-١٧) المبانى الأثرية تمثل قيمة عمرانية فى المناطق التاريخية يجب الإهتمام بها.
المصدر:www.archnet.org

كما تتميز الكتل بعدة خصائص يمكن من خلالها إدراك هذه الكتل وتصنيفها ومن هذه الخصائص التي حددها راسمسان Rasmussen: الشكل والكتلة Form & Mass حيث يختلف تشكيل الكتل وبالتالي تحديدها للفراغات الخارجية. المصمت والمفرغ Solids & Cavities حيث تحتوي العديد من المباني علي فراغات داخلية مثل الأفنية وترتبط بالكتلة المحيطة بها. النسب والمقياس Proportion & Scale والمقصود بها العلاقات والنسب بين مقاسات العناصر المختلفة في المباني. الريتم Rhythm من حيث مدى تكرار بعض العناصر بطريقة معينة مثل السد والمفتوح. الملمس والمواد Textures & Materials حيث تمتلك المواد المختلفة خصائص مختلفة وكذلك المزج بينها يعطي نتائج مختلفة.(شكل ٤-١٨) الإضاءة Light بالنسبة لحركة الشمس والظل والتي تؤثر بالضرورة علي الكتل وتشكيلها. اللون Colour وهو من أهم العوامل المؤثرة علي الصورة البصرية للمباني وكذلك المناطق المختلفة، فيكون الاستخدام الخاطئ لها مضرا بهذه الصورة.(شكل ٤-١٩) الصوت Hearing الذي يعبر في كثير من الأحيان عن الأنشطة المزاولة داخل المبنى مثل الأنشطة الحرفية. كما ن حجم الفراغ وجمود الأسطح يؤثر علي انعكاس الصوت ومدى قوة انتشاره.[٣١]

شكل (٤-١٨) مبانى سكنية فى مناطق لارسمية، يتضح بها اختلاف الملمس و مواد التشطيب المستخدمة. المصدر: الباحثة.

شكل (٤-١٩) اللون الأبيض وتماثل الإرتفاعات للكتل عامل هام فى صياغة شخصية مدينة أصيلة.
المصدر:www.archnet.org

إن المباني في المجتمع المحلي هي التعبير المباشر عن احتياجات الأفراد ومتطلباتهم من حيث المساحة والوظيفة. كما أن تشكيلها يعبر عن المعمار الخاص بالمجتمع. ويمكن تحليلها من خلال الأسس التي ذكرها Rasmussen لتحديد مدى التدهور الذي لحق بها أو المميزات التي يمكن الاستفادة منها من حيث حالتها الإنشائية ومواد البناء المستخدمة وكذلك مدى توافق إرتفاعاتها واتزان خط السماء للمنطقة لتحسين الصورة البصرية.

كما قد توجد مباني تراثية أو ذات قيمة خاصة في المجتمع المحلي مما يستدعي التعامل معها بشكل مختلف تماما. فتحتاج إلي اهتمام خاص للحفاظ عليها ومحاولة إزالة التعديات عليها. فهي تمثل قيمة ليس للمجتمع المحلي فقط بل للمدينة ككل. كما أنها تمثل مورد غنى يمكن أن يعود بالنفع علي أفراد المجتمع المحلي إذا تم الاستفادة منه بطريقة صحيحة.(شكل ٤-٢٠)

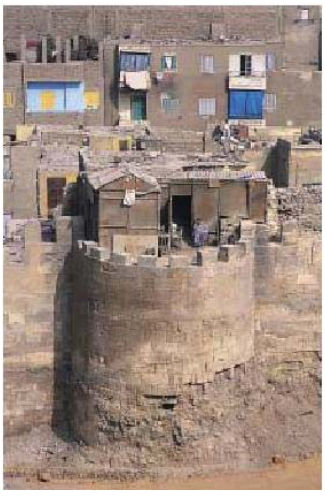

شكل (٤-٢٠) تعدى المبانى على سور القاهرة التاريخى.
المصدر: www.archnet.org

وتحمل المباني التاريخية رمز يعبر عن ثقافة المجتمع مما يوجب الارتقاء بها والحفاظ عليها. كما أنها يمكن أن تضيف قيمة أخرى للمجتمع المحلي من خلال إعادة استخدامها بما يعود بالنفع عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[٣٢] فيمكن إعادة استخدامها كمركز إداري للمنطقة أو مركز ثقافي فيستفيد منه المجتمع المحلي مباشرة وكذلك المناطق المحيطة مثلما حدث فى منطقة الدرب الأحمر. كما يمكن إعادة استخدامها كمتاحف أو بيوت للفن مما يعود بالنفع علي المجتمع كله.(حالة مدينة أصيلة حيث تحولت إلى مركز حضارى للمنطقة المحيطة)

شكل (٤-٢١) يمكن تحسين هذه المبانى والإبقاء عليها. المصدر: الباحثة

فعملية التنمية لا تستهدف تغيير المحيط العمراني أو المباني في منطقة ما ولكن فقط تحسين المتدهور منها وإعادة تأهيلها وإحلال المبانى المتهدمة وإزالة المبانى الخطرة (حالة منشأة ناصر) والاستفادة من الجيد منها. وذلك اعتمادا على المجتمع المحلي وثقافته الخاصة وكذلك معماره الخاص.(شكل ٤-٢١)

٤-٢-٢-٢الفراغات العمرانية:

إن الفراغات العمرانية هي التي تعبر عن مستوى الحياة ككل في مجتمع ما. وتنقسم الفراغات العمرانية إلي عدة أنواع حسب مقياسها ووظيفتها. فهي تلك الفراغات التي تحدها الكتل المبنية وقد تكون خارجية بين الكتل أو داخلية بداخل كتلة واحدة مثل الأفنية الداخلية.وتتسم هذه الفراغات بأنها عصب الحياة في المجتمعات فهي التي يتم بها مزاولة الأنشطة المختلفة سواء اليومية أو الأسبوعية أو الموسمية وبها يتفاعل أفراد المجتمع.(شكل ٤-٢٢)

شكل (٤-٢٢) الفراغات عصب الحياة فى المجتمع. المصدر: www.archnet.org

كما أن للفراغ العمراني أثر كبير في حياة المجتمع المحلي فهو أكثر ما يتعرض له الفرد في رحلته اليومية للعمل. وبالتالي فإن تشكيل هذا الفراغ سيؤثر على التجربة اليومية. فهناك فراغات تدعو للوقوف بها وبالتالي تشجع التواصل الاجتماعي وكذلك مزاولة الأنشطة المختلفة بها. إلا أن البعض الأخر من الفراغات يقلل هذه الأنشطة بسبب عدم ملاءمته لذلك. (شكل ٤-٢٣)

شكل (٤-٢٣) فراغات تساعد على التواصل الإجتماعى. المصدر: www.archnet.org

ويكون التفاعل مع هذه الفراغات طبقا لخواصه ومميزاته. فما يوفره الفراغ من حماية من العوامل البيئية أو عدم ذلك يؤثر بالضرورة على نمط تفاعل المجتمع معه. كما أن توفير الشعور بالأمان يزيد من ترابط المجتمع بهذه الفراغات وزيادة كثافة الأنشطة به. كما أن

الخواص البصرية والفراغية تمثل الصورة الذهنية لهذه الفراغات. وذلك من خلال علاقات التتابع والمفاجآت والتباين والمقياس التي حددها شابمان Chapmanفي كيفية إدراك الفراغ العمراني.[٣٣]

ويرى سيت Camillo Sitte أن هناك علاقة وثيقة بين المحيط المادي والنفس البشرية. فعلاقات المباني والفراغات العامة تتأثر وتؤثر علي الإنسان في المجتمع المحلي ونمط الحياة به.[٣٤] فانغلاق الفراغ أو تداخله مع الفراغات الأخرى يعبر عن عادات وتقاليد هذا المجتمع وكذلك نمط الأنشطة فيه. حيث تعتبر هذه الفراغات بؤر تجميعية للأنشطة والأفراد.(شكل ٤-٢٤)

شكل (٤-٢٤) فراغ منغلق يعبر عن أهمية الخصوصية فى المجتمع. المصدر: www.archnet.org

ويمكن تحديد عنصرين رئيسيين عند التعامل مع الفراغ العمراني وهما التشكيل العمراني والوظيفة. فالتشكيل قد يتراوح بين كونه كبير أو صغير وحميم، من كونه منتظما وهندسيا إلى غير منتظم. كما تلعب طبوغرافية الأرض دورا في التشكيل الفراغي هل هو مستو أم مائل.(شكل ٤-٢٥) بالإضافة إلى الكتل المحيطة بالفراغ أو الموجودة بداخله. أما بالنسبة للوظيفة فقد يكون الفراغ خاصا أو شبه خاص أو عام تقام به الأسواق والاحتفالات الموسمية. وقد توجد به أنشطة ترفيهية. وبذلك تكون الفراغات الصورة الذهنية للمجتمع المحلي.[٣٥]

شكل (٤-٢٥) الطبوغرافيا تشكل الفراغات والمنطقة ككل. المصدر: www.archnet.org

وعند دراسة الفراغات العمرانية في المجتمع المحلي يجب الأخذ بالأنساق السلوكية Behavioral Settings للأفراد. فطبيعة الأنشطة التي يتم مزاولتها والمجموعات المتواجدة في الفراغ العمراني تؤثر حتما على حالة الفراغ. كذلك ما يشغل الفراغ من عناصر فرش وباعة جائلين وغيره. فكل هذه العوامل هي التي تعطي للفراغ العمراني شخصيته والتى لا يمكن تجاهلها عند التعامل مع المنطقة حتى لا تفتقد الفراغات إلى الحياة بعد تحسينها.

شكل (٤-٢٦) تراكم القمامة فى الفراغات العمرانية فى المناطق التاريخية (الدرب الأحمر). المصدر: Siravo; F.(2001)

ويجب دراسة الفراغات العمرانية في المجتمع المحلي وإيجاد حلول للمشاكل التى تعانى منها مثل مشاكل الصرف الصحى وتراكم المخلفات الصلبة أو غياب التشجير والعناصر الجمالية. وإلا تكون النتيجة فشل المجهودات الرامية لتنمية المنطقة ككل. (شكل ٤-٢٦)

٤-٢-٢-٣النسيج العمراني□□□□□ □□□□ □

إن النسيج العمراني للمنطقة ما يعبر عن ثقافة هذا المجتمع وعاداته وتقاليده والإطار الفكري الحاكم له. ويتضح ذلك من النسيج العمراني الخاص بالمجتمعات الإسلامية حيث تنتشر الشوارع الضيقة المتعرجة والفراغات المفتوحة الصغيرة والغير منتظمة من خلال نسيج متضام يعبر عن الخصوصية والترابط وتقسيم المجتمع إلى طوائف أو جماعات تعيش في منطقة واحدة.[٣٦]

شكل (٤-٢٧) أحد المسارات التى يسلكها الأفراد يوميا فى مدينة هندور-الهند.
المصدر: www.archnet.org

ومن أهم عناصر النسيج العمراني للمناطق المختلفة المسارات Paths التي يسلكها الأفراد وقد تكون شوارع أو قنوات أو طرق سريعة ويتعرضون للمنطقة من خلال رحلتهم اليومية خلال هذه المسارات.(شكل ٤-٢٧)

أما البؤر Nodesوهي أماكن الأنشطة والتجمع وهي التي يتحرك منها وإليها الأفراد وقد تكون ميادين أو تقاطع الطرق والمسارات. ومن عناصر النسيج العمرانى البصرية العلامات المميزة Landmarks التي تمثل نقط مرجعية للمنطقة لما لها من أهمية في تحديد الاتجاهات. ولكنها على العكس من البؤر لا يكون دخولها ذات أهمية. المناطق Districts وهي المساحات التي تتميز بخصائص مشتركة يمكن إدراكها ككيان واحد وتمثل مجتمع واحد. الحواف Edges التي تحد فراغيا المناطق. فهي عناصر شريطية تمثل عوائق أمام استمرارية المنطقة.[٣٧]

وقد يتسم النسيج العمراني للمجتمع بالتضام أو يكون شريطيا أو مبعثرا طبقا لنمط التخطيط والنمو.فهو يعبر عن نشأة المجتمع ونمط تقسيم الأراضي ونمط التنمية. ففي غالب الأمر يكون النسيج متضاما في حالة النمو Piecemeal ويكون شريطيا في حالة النمو على أرضي زراعية بالأصل. ويكون مبعثرا في حالة النمو التلقائي وغياب التخطيط للمنطقة.

فيمثل النسيج العمراني عنصرا أساسيا في عملية تنمية المجتمع المحلي. فتحليله من خلال الأسس التي حددها Lynch يساعد على فهم المنطقة وكذلك تحديد أسباب المشاكل العمرانية بالمجتمع. وذلك من خلال تحديد المسارات الرئيسية في المجتمع التي يستخدمها الأفراد في رحلتهم اليومية وما تحتاجه من تحسين وتطوير لتناسب الاستخدام المكثف الذي تشهده. كما أن تحديد البؤر Nodes التي يجتمع بها الأفراد يوضح الأماكن التي تمثل أهمية للمجتمع المحلي. وبالتالي يمكن استغلال تنميتها كمنطقة انطلاق في المجتمع ككل. كما أن التعرف على Landmarks العلامات المميزة الخاصة بالمجتمع من مباني ذات قيمة أو مرتفعة أو لافتات أو غيرها يمثل أهمية عند وضع برامج التنمية. فالتغاضي عنها يمثل تجاهلا لقيم المجتمع وثقافته. وكذلك فإن الحواف التي تحد المجتمع المحلي تحدد حدود هذا المجتمع وسماته

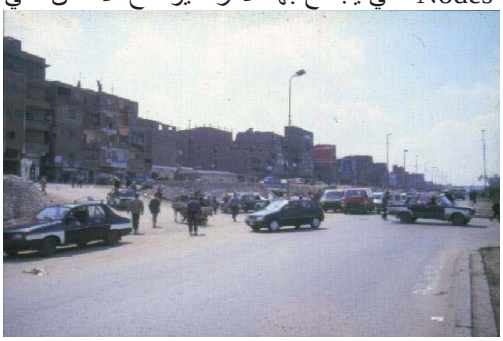

شكل (٤-٢٨) يمثل طريق الأتوستراد حافة محددة لمنطقة منشأة ناصر. المصدر: الباحثة.

الخاصة مما يسهل التعامل مع المحيط العمراني الذي يمتد فيه المجتمع المحلي.(شكل ٤-٢٨)

ويحدد النسيج العمراني للمجتمع المحلي من حيث كونه متضاما أو شريطيا أو مبعثرا ما سيحتاج إليه من خطط لتفادي المشكلات الموجودة. فالنسيج المتضام في المناطق التاريخية والريفية يتمثل عائقا أمام حركة السيارة وتزايد كثافتها مما يحتاج إلي إيجاد حلول لذلك كما أنه يعبر عن كثافة عالية للمباني على حساب الفراغات. كما أن النسيج المبعثر في المناطق اللارسمية يمثل مشكلة بالنسبة لشبكة الشوارع التي تتسم بعدم الكفاءة وبالتالي تحتاج إلى إعادة تقسيم وفتح بعض الشوارع أو التعامل معها بصورة معينة. ويمكن ملاحظة أن النسيج الشريطي يظهر في المناطق اللارسمية التي نمت على أراضي زراعية. فيلاحظ أنها تعاني من طول وضيق الشوارع وعدم الربط بينها مما يستلزم بعض التغييرات لتحسين المنطقة. (شكل ٤-٢٩)

شكل (٤-٢٩) الشوارع الضيقة الطويلة تنتشر فى المناطق اللارسمية المقامة على أراضى زراعية. المصدر: الباحثة.

ويوضح شكل (٤-٣٠) نماذج للنسيج العمرانى فى مناطق مختلفة، تاريخية و لارسمية و ريفية.

٤-٢-٢-٤ الطرق:

تمثل الطرق الشرايين الرئيسية في المحيط العمراني للمجتمع. فهي التي تربط الأجزاء المختلفة للمنطقة وتربطها بالمناطق الأخرى. وقد تمثل الطرق الحد الفاصل للمجتمع المحلي. وتنقسم الطرق إلى طرق خاصة بالسيارات ومسارات للمشاة. وإن كانت لا تسمح في كثير من الأحيان بمرور السيارات أو تؤدي إلى حدوث اختناقات مرورية داخل المنطقة.

وعند تحليل الطرق في منطقة ما يجب تحديد التدرج الهرمي للشوارع إن وجد، عروض الشوارع وكذلك حالتها من حيث الرصف. ولا يمكن تحليل شارع بذاته دون النظر لشبكة الشوارع بالمنطقة والتي تتبع نمط التخطيط والنسيج العمراني الخاص بها. حيث تحدد طول الشوارع وتقاطعها ونمط المرور في المنطقة.

ويتصل بحالة الطرق وسائل المواصلات التي تستخدم في المنطقة وذلك طبقا لعروض الشوارع وحالتها. وبالتالي يحدد ذلك مدى الإتصال الداخلي في المنطقة. وكذلك اتصالها بالمنطقة المحيطة. فالشوارع الضيقة المتعرجة في المناطق التاريخية لا تشجع وسائل المواصلات الكبيرة نسبيا وكذلك تؤثر على حركة السيارات بسبب ندرة وجود أماكن للانتظار وتوقع حدوث اختناقات مرورية كثيرة. وذلك بالرغم من كون هذه الشوارع مرصوفة. أما في المجتمعات العشوائية فنجد الطرق في حالة تدهور وتداعي من حيث العروض الضيقة وكذلك الرصف.

شكل (٤-٣١) الاختناقات المرورية مشكلة دائمة فى المناطق اللارسمية. المصدر:الباحثة

النسيج العمرانى لمنطقة منشأة ناصر.
المصدر: GTZ

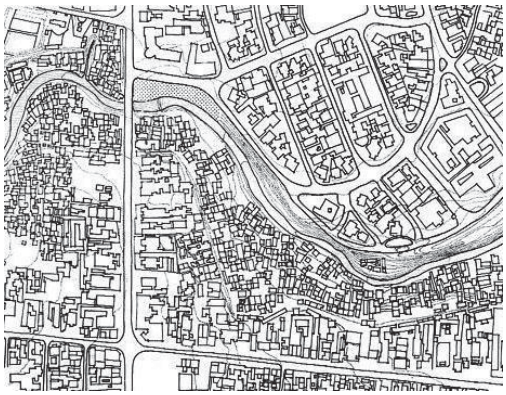

النسيج العمرانى لمنطقة كامبونج كالى تشو-دى
إندونيسيا. المصدر :www.archnet.org

النسيج العمرانى لمنطقة المنيرة الغربية.
المصدر: عالم البناء عدد ٥٥

النسيج العمرانى لمنطقة القاهرة الفاطمية.
المصدر: Matero;F. and Siravo;F. (2001)

⇧ النسيج العمرانى لقرية أتميدة- الدقهلية.

النسيج العمرانى لقرية السادات-المنوفية ⇦
المصدر: التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: (أغسطس- ٢٠٠٠)

شكل (٤-٣٠) نماذج مختلفة من النسيج العمرانى

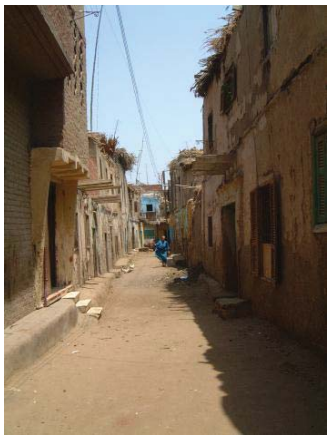

شكل (٤-٣٢) شوارع الكتلة القديمة بالقرية ضيقة. المصدر: الباحثة.

فأغلب الشوارع غير ممهدة أو مرصوفة باستثناء الشوارع الرئيسية التي قد تكون ممهدة. الأمر الذي يستحيل معه وصول خدمات الطوارئ إلى داخل المنطقة مثل الإسعاف والمطافئ وغيرها. كما أن نمط النمو العشوائي على أراضي زراعية يؤدي إلي الطول الزائد للشوارع مع ضيقها وبالتالي يؤثر على التهوية للمباني ووصول أشعة الشمس وغير ذلك من الآثار الغير صحية. (شكل ٤-٣١)

أما في المجتمعات الريفية فالطرق عادة تكون غير ممهدة خاصة في المناطق القديمة من القرية. حيث يوجد طريق داير الناحية والذي لا يتناسب مع معدلات المرور الحالية بسبب نشأته القديمة. وتتسم الشوارع أيضا بالتعرج والضيق مما يؤثر على القرية ككل.(شكل ٤-٣٢)

وفي الإمتدادات العمرانية للقرية يمكن ملاحظة تحسن حالة الطرق من حيث اختفاء التعرج الشديد لها. وكذلك العمل على تمهيدها ورصفها لتناسب أساليب الحياة الجديدة من وسائل المواصلات المختلفة وربط القرية بما حولها بدلا من عزلتها القديمة.

ولذا فإن الاهتمام بالطرق أمرا أساسيا فى عملية تنمية المجتمع المحلى من حيث رصفها وتوسيعها. كذلك إيجاد حلول للأزمات المرورية مثلما حدث فى شارع ترعة زنين ببولاق الدكرور. كما يجب الاهتمام بمدى إمكانية الوصول إلى المبانى وكذلك أماكن انتظار السيارات وحركة المرور.

٤-٢-٢-٥ المرافق

شكل (٤-٣٣) قصور فى الصرف الصحى وتدور البيئة. المصدر: www.archnet.org

إن وجود الخدمات مثل المرافق العامة من عدمه يؤثر حتما على مستوى المعيشة في المجتمع المحلي. فنقص الخدمات يؤثر على البيئة العمرانية وكذلك على الجوانب الاجتماعية مثل بعض العادات ونقص الوعي الصحي والبيئي. ولذا فإن الاحتياجات التي تمثل أولوية للمجتمع المحلي هي توصيل المرافق للمنطقة.

تنقسم المرافق إلى الصرف الصحي وشبكة المياه والكهرباء وكذلك جمع القمامة. ويلاحظ أن شبكة الصرف الصحي ذات أولوية عند تنمية المجتمع المحلي. فعدم وجودها أو قصورها يؤدي إلى الصرف على بيارات والاحتياج إلى عربات كسح دورية، الأمر الذي لا يحدث بصورة دورية كافية. مما يؤدي إلى تدهور البيئة وكذلك الصحة العامة لأفراد المجتمع بسبب انتشار الأمراض.(شكل ٤-٣٣) كما يرتفع منسوب المياه الجوفية في هذه المناطق مما يؤثر على المباني الأثرية منها وكذلك المصنوعة من الطوب النيئ أو اللبن مثل حال كثير من القرى المصرية. وتتزايد حالة التدهور البيئي في حالة الصرف على قنوات مفتوحة مثل الحال في بعض

المناطق العشوائية والقرى. الأمر الذي يستدعي إيصال شبكة الصرف الصحي العامة لهذه المناطق للعمل على الارتقاء بها وتحسين ظروف المعيشة.

وتعتبر شبكة المياه ذات أولوية ثانية بعد الصرف الصحي. حيث يحتاج الأفراد في كل مجتمع إلى مياه نقية للشرب. وللحصول على هذه المياه يتكبد الكثير من الأهالي المشقة في الرحلة اليومية للوصول إلى مصدر المياه البعيد عنهم. وكذلك شراء المياه بأثمان باهظة بالنسبة لقيمتها الحقيقية. كما أن ميزانيتهم لا تحتمل هذه الأحمال الزائدة التي لا يمكن الاستغناء عنها. فيتكبد الأهالي جهد ومال يومى يمكن أن يوظف في مجال آخر يعود بالنفع على الأسرة والمجتمع ككل. كما أن وجود شبكة المياه في المجتمع المحلي يرفع من حالة النظافة الشخصية وفي المنطقة ككل بسبب توافر المياه. إلا أن توفر شبكة المياه دون شبكة الصرف الصحي تؤثر بالسلب على المنطقة، بسبب زيادة معدلات الصرف دون وجود نظام يستوعب هذه الزيادة. ولذا يتعين تنفيذ شبكة الصرف الصحي قبل شبكة المياه.(شكل ٤-٣٤)

شكل (٤-٣٤) الصرف على مصرف مكشوف هو المعتاد فى المناطق الريفية.
المصدر: الباحثة.

وتواجه عملية تنفيذ شبكتي الصرف الصحي والمياه مشكلة تعوق التنفيذ. فالمجتمعات التاريخية واللارسمية وكذلك الريفية تتسم شوارعها بالتعرج والضيق مما يزيد من صعوبة امتداد الشبكتين عبر المنطقة. كما يزيد من تكلفة التنفيذ وكذلك الاحتياج إلى خبرة فنية لحل التعقيدات التي تظهر أثناء التنفيذ. كما أن نمو بعض المناطق اللارسمية على أراضي صخرية أو صلبة يزيد من صعوبة الحفر والتنفيذ. كما أن المناطق المقامة على مرتفعات أو أراضى ذات ميول تحتاج إلى دراسة أدق عند وضع الحلول واستخدام نظام الإنحدار الطبيعى وتحتاج أيضا إلى محطات رفع للمياه مما يرفع من التكلفة. وبالرغم من هذه المعوقات إلا أن تنفيذ هاتين الشبكتين يرفع من مستوى المعيشة في المجتمع المحلي ويؤثر بالإيجاب على الروح المعنوية للأفراد وانتمائهم للمنطقة ورغبتهم في المشاركة وبذل مجهود أكبر للارتقاء بمجتمعهم. الأمر الذى يدفعهم إلى المشاركة فى تنفيذ هاتين الشبكتين وتحمل تكاليف ذلك مثل حالة مشروع تحسين حى كامبونج كالى تشو-دى بإندونيسيا وكذلك قرية آيت إكتل بالمغرب.

وبالنسبة لشبكة الكهرباء فقد أصبحت تمثل أولوية للأفراد في المجتمعات المحلية. فقد انتشر نمط الحياة المعتمد على الأجهزة الكهربائية وخاصة التلفزيون حتى في أصغر القرى وأبعدها. كما أصبح هناك احتياج شديد للإنارة الصناعية في القرى بسبب تغيير نمط الحياة من النوم المبكر والاستيقاظ المبكر.(شكل ٤-٣٥)

شكل (٤-٣٥) انتشار الكهرباء فى القرى.
المصدر: الباحثة.

ويمكن ملاحظة انتشار شبكة الكهرباء في معظم المناطق خاصة داخل المدن وفي كثير من القرى. ولا تعاني من عدم وجود شبكة الكهرباء إلا جزء قليل من

الريف المصري، بالإضافة إلى المناطق اللارسمية التي لا يسمح لها وضعها غير القانوني بالاتصال بشبكة الكهرباء في المدينة إلا عن طريق الاستيلاء. ولذا تحتاج إلى تقنين لوضعها وتوصيل الكهرباء للمنطقة ككل فوجود الكهرباء يؤثر على نمط الحياة ودخول التكنولوجيا وترك الأساليب البدائية.

شكل (٤-٣٦) القمامة كانت تسد مجرى النهر فى مدينة هندورا بالهند قبل إزالتها.
المصدر: www.archnet.org

ومن الخدمات التي تحتاج لها البيئة العمرانية في المجتمع المحلي جمع القمامة وردم المستنقعات. فتراكم القمامة في الطرق والفراغات يؤدي إلى انتشار البعوض والذباب وبالتالي انتشار الأمراض وتدهور الحالة الصحية لأفراد المجتمع. هذا بالإضافة إلى التأثير السلبي على الصورة البصرية للمنطقة. ويحتاج جمع القمامة إلى توعية المجتمع للتخلص من العادات السيئة. وكذلك وجود نظام يعمل بكفاءة في جمع القمامة. ويمكن ملاحظة أثار انتشار القمامة في جميع المجتمعات حتى التاريخية التي تمثل قيمة تراثية وأهمية سياحية إلا أن يد الإهمال قد امتدت إليها بالإضافة إلى عدم وعي المجتمع بالقيمة الحقيقية للمنطقة. أما بالنسبة للمناطق اللارسمية فتنتشر بها القمامة وتصبح أحد السمات الرئيسية لها خاصة حول المصارف والترع. وتصبح الرائحة الكريهة للقمامة أيضا من سماتها. وفي المجتمعات الريفية تعتمد نظم جمع القمامة على مدى وعي أفراد المجتمع وقيامهم بجمعها بأنفسهم وقد يستفيدون منها بإعادة استخدامها مثل مخلفات الحيوانات. ومن ثم فإن إيجاد نظام لجمع القمامة الدوري يعتبر ذو أهمية للارتقاء بالبيئة العمرانية ككل في المجتمع المحلي.(شكل ٤-٣٦)

٤-٢-٢-٦ استعمالات الأراضي وتداخل الأنشطة

إن الاستعمالات في المجتمع المحلي تتمثل في الاستعمال السكني بشكل أكبر، بالإضافة إلى الاستعمال التجاري والحرفي وبعض الخدمات التي تختلف نسبتها من مجتمع لآخر. كما توجد الطرق والفراغات العمرانية والمساحات الخضراء التي قد تقل أو تكثر حسب نمط النمو والنسيج العمراني.

شكل (٤-٣٧) المحلات يعلوها المسكن فى سمرندا بإندونيسيا. المصدر: www.archnet.org

ويتسم المجتمع المحلي في كثير من الأحيان بتداخل الاستعمال السكني مع الاستعمال التجاري والحرفي. فالمسكن يرتبط ارتباطا وثيقا بالعمل سواء في طوابق تعلو بعضها أو في نفس المنزل. ويمكن ملاحظة ذلك في المناطق التاريخية حيث يستغل الطابق الأرضي كدكاكين وورش للحرف المختلفة يعلوها السكن. كما توجد بعض المحال تحت المساجد أو على جدرانها. وفي مناطق اللارسمية يمكن ملاحظة اختلاط السكن مع العمل في نفس المكان. حيث يعمل جميع أفراد الأسرة في بعض الصناعات التحويلية مثل عمل الصناديق وغير ذلك. أما في

المناطق الريفية فيلاحظ نفس الشئ من اختلاط الاستعمال حيث يتم تربية الدواجن والماشية والاستفادة منها وبيعها. كما يعمل أفراد الأسرة بالاستفادة من المواد الأولية الزراعية مثل جريد النخيل وغيرها.

إن التلاحم الشديد الذي تتسم به الحياة في المجتمع المحلي على اختلافه يؤدي إلى تداخل الاستعمالات والأنشطة. كما أن الاعتماد على أفراد الأسرة كأيدي عاملة يساعد على مزاولة العمل بالبيت مما يزيد من هذا التداخل والتلاحم. فهذه سمات يجب احترامها عند تنمية المجتمع المحلي وذلك لانبعاثها من العادات والتقاليد المحلية والتي يصعب تجاهلها إذا كان الهدف وضع برنامج تنمية حقيقي ومستدام.

شكل (٤ – ٣٨) ظهور استعمالات جديدة بالقرية مثل محلات بيع قطع غيار السيارات وصيانتها.
المصدر: الباحثة

إن ظهور استعمالات جديدة يؤثر حتما على تخطيط المنطقة من حيث الشوارع والنسيج العمراني والمباني. فنمو المجتمع المحلي تظهر استعمالات جديدة وتختفي استعمالات أخرى. وبالتالي تحتاج هذه الاستعمالات الجديدة إلى نمط تخطيط مختلف.[٣٨] ويظهر ذلك جليا في مناطق النمو العمراني للقرى حيث ظهرت استعمالات جديدة مثل المخبز الآلي والمحلات التجارية بسبب تمدين نمط الحياة في الريف وحدوث انفصال في الاستعمالات. مما يجعل نمط التخطيط والبناء في هذه المناطق يماثل نمط المدن ويختلف على نمط القرية الأصلي.

كما أن هناك احتياج لكثير من الخدمات والاستعمالات الجديدة أو زيادة القائم منها، مثل إيجاد عدد أكبر من المدارس وإنشاء مركز صحى ومركز ثقافى ومراكز تدريب وتأهيل وكذلك مراكز شباب وأندية إلى غير ذلك من الاستعمالات الغير متوفرة بالمجتمع المحلى ولكن يحتاج إليها لاستكمال عملية تنمية المجتمع عمرانيا واجتماعيا.

إن البيئة العمرانية في المجتمع المحلي تعبيرا صادقا على عادات الأفراد وتقاليدهم وثقافتهم. ويعتبر التغيير الحادث في المجتمع المحلي تغيرا متراكما وبطيئا إلا من وجود عوامل خارجية أو داخلية قوية تسرع من هذا التغير وتوجهه. ويمكن أن يتمثل ذلك في زيادة ارتباط الريف بالمدينة وأثر الحياة المدنية على الريف وكذلك في دخول التكنولوجيا الحديثة إلى المناطق التاريخية وما لها من أثر على الحياة بصفة عامة.

إن لكل مجتمع محلي ما يميز عمرانه من خصائص. فتتضافر عدة عوامل لتعطي المجتمع صورته الذاتية الخاصة به. ومن هذه العوامل الطبوغرافيا والخلفية التاريخية لنشأة المجتمع. بالإضافة إلى الوظائف أو الاستعمالات المسيطرة وكذلك مجموعات المجتمع ونوعية المباني ومواد البناء. وقد يكون ما يميز المجتمع المحلي أحد هذه العوامل أو اجتماعها كلها. إلا أن الثابت هو أن اختلاف المجتمعات المحلية بصفاتها وسماتها الذاتية يساعد على إعطاء المدينة هيكل كلي. وقد توجد فواصل مادية وبصرية بين هذه المجتمعات أو لا ولكن تبقى هذه المجتمعات المحلية تتمتع بذاتية خاصة تفرقها عما يحيط بها.[٣٩]

٤-٢-٣ المضمون غير العمراني:- احتياجات ملحة

إن عملية التنمية لا يمكن تحقيقها دون الإهتمام بالجوانب غير العمرانية للمجتمع مثل: الجوانب السياسية المتحكمة فيه وكذلك الجوانب الإقتصادية من مستوى دخل الأفراد ومعدلات الإعالة والبطالة وغير ذلك مما يوضح القدرات الإقتصادية للمجتمع.وذلك إلى جانب النواحى الإجتماعية الثقافية والخدمات المتاحة ومدى كفايتها. هذا إلى جانب النواحى الإدارية التى تحدد نمط وأسلوب إدارة عملية التنمية. فحتى يمكن إحداث تغيير حقيقى بالمجتمع المحلى يجب الوعى بهذه الجوانب بل اتخاذها أساسا لعملية التنمية.(شكل ٤-٣٩) وتتمثل عناصر المنظومة الفرعية للمضمون غير العمرانى فى:(شكل ٤-٤٠)

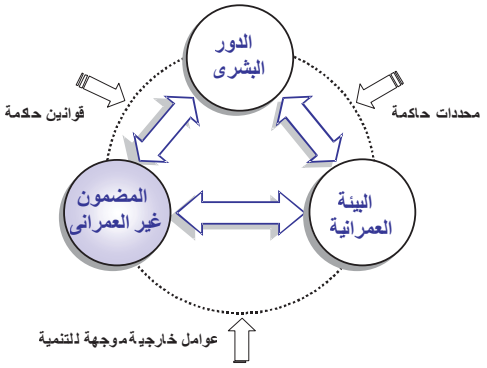

شكل (٤-٣٩) المنظومة الفرعية للمضمون غير العمرانى فى عملية تنمية المجتمع المحلى. المصدر: الباحثة

شكل (٤-٤٠) عناصر منظومة المضمون غير العمرانى الفرعية.
المصدر: الباحثة.

٤-٢-٣-١ الجوانب السياسية

تختلف النظم السياسية السائدة في المجتمعات المختلفة. فعلى المستوى القومي تختلف هذه النظم من الديمقراطية إلى الدكتاتورية. الأمر الذي ينعكس بالضرورة على المجتمع المحلي ولكن بدرجات متفاوتة وذلك تبعا لموقع المجتمع المحلي وقربه أو بعده عن مركز الحكم.

ففي الدول التي تتبع النظام الديمقراطي، تتميز بالمنهج اللامركزي في الحكم وإدارة الوحدات المختلفة. مما يستتبع مشاركة المجتمع فعليا في عملية اتخاذ القرار، سواء من خلال ممثلين يتم انتخابهم أو الاستفتاءات العامة التي تجري لحل القضايا القومية. كما أن السياسة اللامركزية تتيح التوزيع العادل للموارد والاهتمام بالمشاكل المحلية لكل مجتمع على حدي حسبما تكون أولوياته واحتياجاته الضرورية. وبالتالي يكون ناتج عمليات التنمية إيجابيا من خلال إيجاد حلول للمشكلات المحلية طبقا لأولويات المجتمع وبمشاركته في اتخاذ القرار والتنفيذ مما يزيد من انتماء الأفراد لمجتمعهم المحلي وخطط وبرامج التنمية به.

ويمكن القول بأن سياسة الحكم اللامركزية تسهل عملية تمكين أفراد المجتمع المحلي من اتخاذ القرارات المناسبة له ولكن في إطار متكامل مع السياسات القومية للتنمية. حيث يتم ذلك عن طريق سياسات التنمية من أسفل. هذا بالإضافة إلى أن السياسات اللامركزية تنفي تركز الاستثمارات في العاصمة أو في المراكز الحضرية بل تعمل على التوزيع العادل للاستثمارات وخطط التنمية بين الحضر والريف مما يؤدي إلى تنمية البلد ككل.

على العكس من ذلك فإن سياسة الحكم الدكتاتورية لا تتيح تمثيل طبقات المجتمع بأي صورة، مما يجعل عملية اتخاذ القرار منفصلة تماما عن الاهتمامات الرئيسية للمجتمع. وتعتمد هذه الحالة على الجهود الفردية للقائمين على الحكم في التعرف على الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات المحلية ومشكلاتها.

ولذا فإن هذا النظام السياسي وما يستتبعه من مركزية في الحكم يؤدي إلى مراعاة احتياجات واهتمامات الطبقات العليا دون الدنيا من المجتمع. فهي التي تملك السلطة والمكانة التي تستوجب تلبية احتياجاتها. الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الفجوة بين هذه الطبقات وزيادة تدني ومعاناة الطبقات المهمشة من المجتمع.

كما أن تركز الاستثمارات يكون في المراكز الحضرية دون الريفية، بل وتركزها في العاصمة دون المدن الأخرى. الأمر الذي يزيد من حدة المشاكل التي تعاني منها المجتمعات المحلية في مختلف الأرجاء. كما أن السياسة المركزية في الحكم تؤدى إلى وجود طبقية بين أفراد المجتمع، حيث يتولى القائد عملية اتخاذ القرار دون الآخرين. ويتضح ذلك على مستوى الدولة، وكذلك على المستوى الأصغر داخل المجتمعات المحلية التي يتزعمها قائد يعمل على إدارة هذا المجتمع وتلبية احتياجاته وفض المنازعات بين أفراده. ويختلف هذا الزعيم من مجتمع لأخر من حيث صفاته ومهامه. إلا أن الإشكالية هي مدى نزاهته وإخلاصه لمجتمعه وصدقه في التعبير عن احتياجات أفراده وتلبيتها. فمركزية الحكم تتطلب نزاهة القائد واجتهاده في عمله، لأن العكس يؤدي إلى زيادة معاناة المجتمع وتدهوره.

ومن ثم يتضح أهمية دراسة الجوانب السياسية المتحكمة في المجتمع المحلي، لتحديد أسلوب التدخل ومنهجية تمكين أفراد المجتمع المحلي من اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم. كما أن دراسة الجوانب السياسية تساعد في عملية تدريب القادة المحليين وإعطائهم بعض السلطات، بل نقلها لهم لتستمر عملية التنمية بعد مغادرة الهيئات الحكومية وغير الحكومية. فلهذا قد يكون هناك حاجة إلى تغيير بعض هذه الجوانب عن طريق نشر الوعي بأهمية مشاركة المجتمع المحلي في عملية التنمية. وذلك من أجل تمكين أفراد المجتمع المحلي من اتخاذ القرارات الملائمة لهم في عملية التنمية وتلبية احتياجاتهم وأولوياتهم. الأمر الذي يساعد على تحسين البيئة

العمرانية وغير العمرانية بصفة عامة بصورة ترضي المجتمع المحلي وبتكاليف أقل وعبء أقل على الهيئات الحكومية وضمان استدامة هذه التنمية.

ويمثل غياب الدعم السياسي للمبادرات المحلية للتنمية جزءا من الجوانب السياسية المتحكمة في عملية التنمية. فغياب دعم الحكومة المركزية لخطط التنمية يعوق تنفيذها ويضع العراقيل أمام القائمين على هذه الخطط والبرامج. فعملية تنمية المجتمع المحلي تتضمن العديد من المحاور وتختص بجهات متعددة. الأمر الذي يؤدي إلى وجوب التنسيق بين هذه الجهات وتداخل تخصصاتها حتى يمكن مواصلة عملية التنمية طبقا للاحتياجات المحلية والموارد المتاحة. ويأتي دور الدعم السياسي من خلال تسهيل عملية التنسيق بين الجهات والهيئات الحكومية المختلفة للقضاء على أي اختلافات بين وجهات النظر والاختصاصات وكذلك التسهيلات الخاصة بالجهات المانحة التي تحفز مشاركتها في تمويل عملية التنمية. ويتمثل الدعم السياسي أيضا في مدى التزام وشفافية الجهات الحكومية في قراراتها التي تخص المجتمع المحلي. وكذلك مدى التزام الحكومة في عملية تمكين أفراد المجتمع المحلي من اتخاذ القرارات الخاصة بهم وإعطائهم سلطات خاصة بهم من خلال إصدار القوانين التي تسمح بهذه المشاركة الفعلية لجميع أفراد المجتمع في صنع القرار. وكذلك توفير برامج لتوعية المجتمع بحقوقه والسماح له بممارسة هذه الحقوق. [٤٠]

فالدعم السياسي يعني عدم تجاهل الحكومة لمشكلات المجتمعات المحلية المختلفة والتصديق على حتمية إيجاد حلول لها بصورة أو بأخرى – بجهود الجهات الحكومية أو غيرها من الجهات غير الحكومية أو الخاصة. ولهذا فتوجه الحكومة نحو القطاع الخاص والقطاع الأهلي والهيئات الدولية كمشاركين أساسيين في عملية التنمية، يعمل على التعرف على المشكلات الحقيقية للمجتمعات المحلية وكذلك أولويات الحلول وتحديد منهجية التعامل معها في إطار أكثر واقعية والاستفادة من الموارد والإمكانيات المحلية في عملية التنمية. ويتمثل الدعم السياسي لهذه القطاعات في تسهيل إقامة المنظمات غير الحكومية وإزالة العقبات أمام مشاركة الجهات الدولية المانحة وتوفير محفزات وتسهيلات لمشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية.

ومن ثم فإن الجوانب السياسية لعملية تنمية المجتمع المحلي تحدد محاور التعامل معه وعملية تمكينه ومشاركته في عملية التنمية. وكذلك تحدد برامج التوعية اللازمة سواء للجهات الحكومية للتحول إلى اللامركزية في اتخاذ القرار والاعتماد على القطاع الخاص والأهلي في عملية التنمية المحلية بل وتشجيعها. وكذلك برامج التوعية اللازمة للمجتمع المحلي للتعرف على حقوقه في عملية اتخاذ القرار واستثارة رغبة وهمة أفراد المجتمع للمشاركة في عملية تنمية مجتمعهم المحلي.

ولا يمكن إغفال الدور السياسى فى التحكم فى عمران المجتمع المحلي. فبعض القوانين لا تراعي الاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع المحلي مما يستتبع انتهاكهم لها. الأمر الذي يزيد الوضع سوءا. ويظهر ذلك جليا في التعديات على الأراضي المملوكة للحكومة أو التعدي على الآثار في المناطق التاريخية. كما أن التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء مثل الحال في معظم القرى يؤدي إلى عدم اعتراف الجهات الحكومية بهذه المباني. هذا بالإضافة إلى أن القوانين والتشريعات العمرانية تحدد نسب معينة للبناء (٦٠%) والتي لا يتم مراعاتها في كثير من الأحيان. وكذلك منع تداخل الاستعمالات التجارية والسكنية والحرفية وهو الأمر الذي لا يراعي نمط حياة المجتمع المحلي. مما يؤدي إلى بعد سياسة التنمية عن الواقع. وانتهاج سياسة الإزالة أو عدم

اعتماد برامج التنمية التي تعترف بوجود هذه التعديات وتتعامل معها ومحاولة تقنين وضعها. فتعامل الجهات الحكومية مع إشكالية ملكية الأراضى أو قانونية البناء يؤثر بشكل واضح على عملية التنمية.ففى كثير من الأحيان يقف عدم اعتراف الحكومة بالحيز العمرانى القائم للقرية عائق أمام برامج التنمية المعدة. كذلك الأمر بالنسبة للنمو العمرانى على أراضى الحكومة. الأمر الذى يتطلب إيجاد حلول أكثر واقعية ومرونة بصورة أكبر من جانب الجهات الحكومية فى إطار تمليك واضعى اليد لبيوتهم أو الاعتراف بالأحوزة العمرانية القائمة لضمان واقعية الحلول وتنفيذها.

٤-٢-٣-٢الجوانب الاقتصادية

إن دراسة الحالة الاقتصادية للمجتمع المحلي أمرا أوليا. فهدف التنمية أولا وأخيرا هو رفع المستوى الاقتصادي لأفراد المجتمع. وبالتالي فإن التعرف على المستوى الاقتصادي للمجتمع وموقعه في إطار المنظومة الاقتصادية للدولة ككل يساعد على التعرف على الموارد المتاحة والإمكانيات التي يمكن استخدامها في عملية تنمية المجتمع المحلي. كما يحدد نقاط السلب والمشاكل التي يجب حلها من الناحية الاقتصادية.

يعتبر الأساس الاقتصادي للمجتمع المحلي مؤشرا لمستوى دخل الأفراد في المجتمع. كما يعبر عن نمط الحياة في هذا المجتمع. فاختلاف الأساس الاقتصادي من زراعة أو صناعة أ تجارة أو صيد أو رعي أو غيره مثل توفير الخدمات يشكل بطريقة أو بأخرى منظومة تنمية المجتمع المحلي فيمكن تحديد القطاعات التي بها فائض أو نقص لمعرفة القطاعات التي يمكن الإستثمار بها لخلق فرص عمالة جديدة وكذلك برامج التدريب المطلوبة لتأهيل العمالة المحلية.

ويندرج في إطار الحالة الاقتصادية للمجتمع عوامل أخرى تحدد المستوى الاقتصادي، منها مستوى دخل الفرد العامل ومعدل الإعالة الذي يعبر عن الإمكانيات الحقيقية للأفراد في المساهمة في عملية التنمية.

شكل (٤-٤١) برامج تدريب السيدات على الحياكة.
المصدر:الباحثة.

وتظهر مشكلة البطالة كأحد معوقات التنمية فهي مشكلة اقتصادية بالدرجة الأولى إلا أن تأثيرها يمتد إلى البيئة العمرانية وانخفاض قدرة المجتمع على إحداث التنمية المطلوبة. فعملية تنمية المجتمع عملية متكاملة لا تختص بإيجاد مأوى لأفراده أو تحسينه ولكن يجب دراسة علاقة المسكن بمكان العمل. فالاهتمام الأول لدى الأفراد خاصة في المجتمعات اللارسمية إيجاد فرصة عمل ثم البحث عن مأوى في موقع يناسب إمكانياتهم. وبالتالي فإن عملية التنمية تشمل دراسة فرص العمل المتاحة والعمل على تقليل البطالة بإيجاد مجالات عمل جديدة تناسب القدرات المحلية. ويستتبع ذلك عمل برامج تدريب للعمالة لرفع مستواهم وزيادة قدراتهم لمواكبة سوق العمل المتغير. وكذلك توفير قروض صغيرة وكبيرة للبدء فى مشروعات صغيرة. كما تقوم الكثير من المنظمات غير الحكومية المشاركة على مساعدة الشباب فى التوصل إلى مصادر التمويل وتقديم ضمانات لها. (شكل ٤-٤١)

لا يقتصر تأثير الحالة الاقتصادية للمجتمع على مستوى معيشة الأفراد ودخولهم، ولكن يمتد إلى تحديد قدرة المجتمع الحقيقية في المشاركة في تمويل برامج التنمية وما يمكن تحمله من أعباء مالية وتكلفة زائدة.

ولذا فإن دراسة الحالة الاقتصادية للمجتمع المحلي تعطي مؤشرات عن قدرة الأفراد على دفع جزء من دخلهم في عملية التنمية سواء للحصول على ملكية مساكنهم أو المساهمة في تكاليف تنفيذ شبكات البنية الأساسية من مياه وصرف صحي وكهرباء وغير ذلك. وكذلك البرنامج الزمني المناسب لتسديد هذه التكاليف. وبالتالي يمكن حساب إمكانيات مشاركة المجتمع في التمويل ومن ثم البحث عن جهات أخرى لاستكمال تمويل عملية التنمية. ويمتد تمويل عملية تنمية المجتمع المحلي إلى إعطاء القروض الميسرة للأفراد اعمل مشروعات صغيرة وتنمية المجتمع اقتصاديا بجانب تنميته عمرانيا للارتقاء بالمجتمع المحلي ككل.

وبالتالي تعطي دراسة المجتمع المحلي من الناحية الاقتصادية مؤشرا حقيقيا لمستوى المجتمع وما يحتاج إليه من استثمارات وقروض لزيادة فرص العمل وتمويل عملية التنمية وما يمكن أن يقدمه من مشاركة في التمويل. هذا بالإضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية التي يملكها المجتمع من موقع أو أهمية يمكن معها الاستثمار فيه بما يعود بالنفع على المجتمع المحلي وتوفير تمويل ذاتي له وإمكانية تحقيق نظم استعادة التكلفة. الأمر الذي يمكن من متابعة عملية التنمية وصيانة ما تم تنفيذه بل ومعالجة أي مشكلات تظهر مستقبلا. وبذلك يمكن تحقيق استدامة للتنمية فى المجتمع المحلى.

وتعتمد مساهمة الجهات الخارجية في تمويل عملية التنمية على هذه الدراسات الاقتصادية لتحديد المبالغ التي يتم دفعها بصورة دقيقة. وكذلك العائد الاقتصادي الذي يمكن أن يعود بالنفع على هذه الجهات إن وجد. وهي كلها محفزات لمشاركة الجهات المانحة في التمويل سواء بالتحقق من الاحتياج الحقيقي للمجتمع أو بالتأكد من وجود نوع من العائد الاقتصادي أو وجود تسهيلات معينة تستفيد منها هذه الجهات من جراء مشاركتها في التمويل.

٤-٢-٣-٣الخصائص الاجتماعية (البعد الاجتماعي الثقافي)

تمثل الأنساق الاجتماعية ركنا هاما من منظومة تنمية المجتمع المحلي حيث تعتمد عملية التنمية علي ما يتم تحقيقه من تقدم مع المجتمع وللمجتمع بالنسبة لأنساقه الاجتماعية. وذلك من أجل التوائم مع برامج التنمية وضمان استدامتها.

وتشمل الأنساق الاجتماعية: النسق العائلي، التعليمي، القيمي، الديني، الأيكولوجي، الأيديولوجي، الطبقي، العادات والتقاليد والأنماط السلوكية لأفراد المجتمع. بالإضافة إلى نظم الرعاية الاجتماعية والصحية والظروف التاريخية التي تؤثر بصورة فعالة في تشكيل الواقع الاجتماعي للمجتمع سواء بالسلب أو بالإيجاب.[٤١]

كما يتدرج في إطار الخصائص الاجتماعية التركيب الأسري ومدى مشاركة المرأة في الحياة العامة. هذا بالإضافة إلى الأعراف التي تحكم المجتمع المحلي ومدى وجود اختلاف طبقي بين أفراده. وكذلك الأنشطة والأنساق الخاصة بمزاولتها. فنمط الحياة بالمجتمع المحلي يضم كل هذه الجوانب التي حدد هوية المجتمع المحلي وتعطيه طابعه الاجتماعي الخاص وتؤثر على مدى الوعي البيئي والثقافي لأفراده.

وتظهر أهمية هذه الخصائص الاجتماعية في مجموعة القيم التي تعد محدد للسلوك الإنساني وموجها للجماعات في المجتمع المحلي. وهناك تأثير متبادل بين القيم السائدة في المجتمع ومدى نجاح أو فشل برامج التنمية حيث تتسم تلك العلاقة بالديناميكية والتفاعل كما أكدت أدبيات علم اجتماع التنمية. وفي هذا الإطار نجد بعض القيم الاجتماعية السلبية والمعوقة للعمل التنموي مما يستدعي إحداث تغير في هذه القيم. كما يجب تعزيز القيم الإيجابية التي تساعد على نجاح برامج التنمية.

ويمكن إضافة بعد التغيير للنسق الاجتماعي حيث أن التغيير يختلف من مجتمع لأخر وقد يختلف من منطقة لأخرى داخل المجتمع الواحد.كما قد يكون التغير بطيئا أو سريعا مما يؤثر بلا شك على فاعلية برامج التنمية وموقف أفراد المجتمع المحلي منه. وبالتالي يؤثر تغير الأنساق الاجتماعية من مجتمع لآخر على اختلاف مداخل ونتائج تنمية المجتمع المحلي. ويمكن تقسيم المجتمع طبقا لموقفه من برامج التنمية كالآتي:

١. الفئة الرجعية والتي تمثل عقبة أمام التغيير.
٢. الفئة المتحررة وهي تحدث الأمل في تحقيق أي تغيير في المجتمع.
٣. الفئة التابعة والتي تقبل التغيير إذا ثبت لها بالتجربة أنه في صالحها.[٤٢]

ومن أكثر العوامل المعوقة للتنمية وإحداث التغيير إتكالية كثير من الأفراد على ضرورة اشتراك الحكومة في إعداد مشروعات التنمية بصفة كلية بشكل أو بأخر. كما أنهم غير معدين لقبول أو تحمل مسئوليات عملية التنمية وقيامهم بها بأنفسهم.[٤٣] وذلك بسبب بعض القيم السلبية مثل عدم احترام العمل كقيمة في حد ذاته وعدم تقدير أهمية الوقت والخوف من الجديد والانعزالية والتوكل على الغير وغير ذلك من القيم التي تنعكس سلبيا على عملية التنمية. الأمر الذي يستتبع إعادة هيكله للمجتمع بتنظيماته وتغيير العادات المترسخة مثل عدم المبالاة بالمشاكل القائمة وإيجاد حلول لها وانعزال المرأة وعدم مشاركة الشباب. وكذلك إحياء الرغبة في التحسين والارتقاء وكذلك الإحساس بالمسئولية من خلال البرامج الاجتماعية والثقافية المختلفة حتى يمكن لأفراد المجتمع أن يتولوا القيام بعملية التنمية وضمان استمراريتها.

شكل (٤-٤٢) محو الأمية للفتيات.
المصدر: رؤية عدد ١٧

ويمثل التعليم ومحو الأمية وتعليم الكبار وكذلك التدريب المستمر على ما يفرزه العلم واستخدام التكنولوجيا الحديثة هو عاملا أساسيا في تعزيز عملية تنمية المجتمع المحلي. فتعليم الأفراد يؤدي إلى زيادة قدرتهم على استيعاب الحديث ومواجهة المشكلات والمستجدات التي تواجه المجتمع المحلي. وتحسين مستواهم الاقتصادي مما يسهل عملية تمكين أفراد المجتمع وإحداث تغير اجتماعي اعتمادا على قدرات الأفراد المكتسبة وبالتالي بناء تنظيم اجتماعي مناسب لعملية التنمية يؤدي إلى نجاح جهود التنمية وأهدافها.(شكل ٤-٤٢)

كما توجد الكثير من العادات الإيجابية التي يتسم بها المجتمع المحلي والتي تسهل مشاركة المجتمع في عملية التنمية مثل التعاون بين الأفراد في جميع المناسبات وكفالة الأيتام والمساهمة في الأعمال الخيرية والمشاركة في تكاليف المشروعات التي تعود بالنفع العام على جميع أفراد المجتمع. وكذلك وجود قيادات طبيعية تختص بالفصل في المنازعات يحترمها جميع أفراد المجتمع المحلي.

ويمكن فهم عوامل التغيير والرفض في ثقافة المجتمع المحلي على أنها مجموعة من العوامل الدافعة للتغيير وعوامل أخرى مقاومة للتغيير. وبينها حالة من التوازن أو التغيير مما يؤثر على القيم المجتمعية والثقافة السائدة في المجتمع.ويبين شكل (٤-٤٣) النموذج الذي طرحه كورت لوين Kurt Lewin لهذه العوامل وديناميكيات التفاعل بينها كأداة للتعرف على هذه العلاقات.[٤٤]ويمكن تحديد العوامل المختلفة المؤثرة وتعزيز العوامل الدافعة للتغير في المجتمع المحلي مثل ظهور حاجة جديدة لوسائل اتصال أكثر فاعلية، التعليم والتكنولوجيا، التبادل الثقافي وظهور قيادة دينامكية مؤثرة وغير ذلك لإحداث التنمية المستهدفة. وكلك تطبيق برامج توعية وإرشاد لمعالجة ومواجهة العوامل المقامة للتغيير التي قد تعوق عملية التنمية وتعطل من مسيرتها مثل الجهل والتقاليد الراسخة والمعتقدات أو القيم السلبية التي تقلل من قيمة دور المرأة.[٤٥]

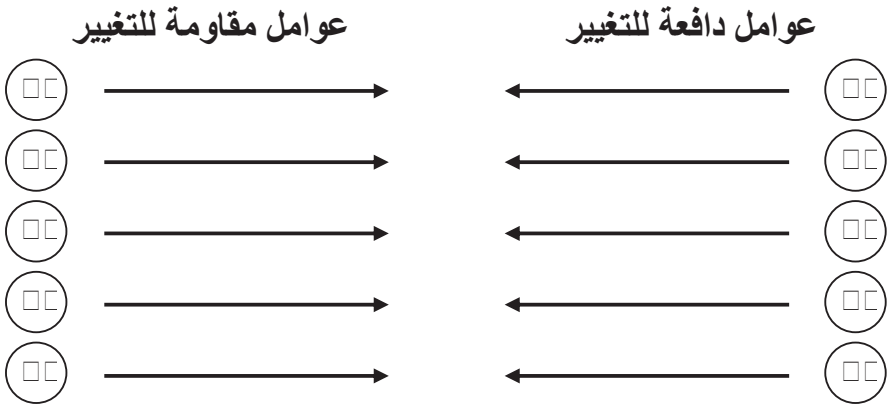

شكل (٤-٤٣) حالة التوازن أو الثبات بين عوامل التغيير.
المصدر:Lewin; K.(1951)

وتتضح إشكالية القيم الاجتماعية في المجتمعات التقليدية التي قد تمثل مناخا معارضا للتنمية في بداية الأمر حيث لا يتقبل أفرادها التغيرات والتجديدات التي ترد من الخارج بسهولة. كما أنهم يتشككون في كل ما هو جديد بل وفي نوايا الآخرين بما في ذلك خبراء التنمية أنفسهم فيما يسميه العلماء بخاصية التمركز الثقافي حول الذات.مما يؤكد أهمية مراعاة وفهم الثقافات المحلية بل والاستفادة منها في صياغة برامج التنمية المجتمعية.[٤٦]

فعملية تنمية المجتمع المحلي لا تهدف إلى طمس ثقافة المجتمع والقضاء على قيمه. على العكس من ذلك تهدف إلى تحقيق التغير والتنمية المطلوبة مع الاحتفاظ بهوية المجتمع المحلي وخصائصه. ومن ثم تهتم البرامج الاجتماعية والثقافية بترسيخ القيم المجتمعية في مواجهة تيار التحديث والعولمة للحفاظ على ذاتية المجتمع وخصوصيته والاهتمام بالجوانب المعنوية والروحية لأفراده.

وقد تعددت الدراسات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي ومدى تأثيرها على عملية التنمية. وكذلك الدراسات الخاصة بتقييم برامج تنمية المجتمع في دول مختلفة من منظور ثقافي أو قيمي. وتوصلت هذه الدراسات إلى عدة نتائج منها:

١- خلص سكوت Michael F. Scott في دراسة له عن التنمية فى النيجر إلى أن فرص نجاح وفاعلية برامج التنمية تقل إذا لم تستند على فهم الثقافات المحلية بل أنها قد تتسبب في ظهور مشكلات جديد.[٤٧]

٢- وتوصل اسوانسن Richard Aswanson إلى أهمية استشارة الأهالي لفهم وجهة نظرهم وخصائصهم الثقافية قبل الإعداد للمشروع التنموي وتنفيذه.[٤٨]

٣- وفي دراسة في النيجر وفولتا العليا تبين رغبة الأهالي في التغيير وتحسين مستوى المعيشة. غير أنهم في ذات الوقت يحرصون على المحافظة على هويتهم المميزة وثقافتهم المحلية. الأمر الذي يشكل المعادلة الصعبة في عملية تنمية المجتمع المحلي.[٤٩]

٤- وفي دراسة في زامبيا وجد أن اقتراح حلول تعتمد على التكنولوجيا الرخيصة والأقل تعقيدا، إلى جانب استخدام المهارات المحلية المحدودة يعد أكثر ملائمة للمجتمع المحلي. وكذلك يتيح فرصة اكبر لنجاح هذه المجهودات التنموية واستدامتها حتى لا تنفصل عن البناء الاجتماعي والثقافي السائد.[٥٠]

ويمكن القول بأن أي محاولة لإحداث تغير في الأنساق الاقتصادية تحتاج إلى رؤية دقيقة للثقافة الأصلية والقيم والمعتقدات المحلية لتحديد الاحتياجات والأولويات لعملية التنمية. وكذلك اقتراح الحلول الملائمة والمتوافقة مع كيان المجتمع المحلي وما يستدعي ذلك من برامج توعية لاستثارة مشاركة الأفراد وتفادي السلبيات الاجتماعية المعوقة لعملية التنمية ومواكبة التطور العالمي.

فمن المشروعات ذات الأهمية الخاصة في عملية تنمية المجتمع المحلي مشروعات تنمية المرأة وإدماجها في جهود التنمية. وكذلك تمثل مشروعات رعاية الطفولة ورعاية الشباب أهمية لضمان شمول الخدمات لجميع فئات المجتمع. كما أن تنوع هذه المشروعات يساعد على إعادة هيكلة المجتمع والاستفادة من جميع قطاعاته وإمكانياتها في عملية التنمية، بالإضافة إلى برامج التوعية الصحية والثقافية والبيئية. ويؤكد على أهمية ذلك اهتمام مشروع شروق بدور المرأة الريفية ورعاية الأطفال والشباب في إطار تنمية المجتمع الريفي.

وتشمل المشروعات الاجتماعية الثقافية كما نص عليها مشروع شروق على البرنامج القومي للتنمية الريفية:

١- الخدمات التعليمية
٢- الخدمات الصحية
٣- الخدمات الثقافية
٤- الخدمات الدينية
٥- الخدمات الإعلامية
٦- الخدمات الشبابية
٧- الخدمات الترويحية
٨- خدمات تنمية المرأة
٩- خدمات الطفولة
١٠- خدمات المتقاعدين والمعاقين
١١- خدمات المعلومات
١٢- خدمات التدريب

١٣-خدمات تنظيم الأسرة

١٤-خدمات محو الأمية

١٥-خدمات التكافل الاجتماعي

١٦-خدمات رعاية الموهوبين

إن الاستثمار البشري يهدف إلى إحداث تغيير في أساليب التفكير والعمل التنموي المجتمعي لتحويل المواطن من متلقي للتنمية إلى صانع لها. الأمر الذي يتطلب تدريبا مستمرا لكوادر المجتمع ومعونة فنية ومزيد من المشاركة الشعبية لضمان استدامة التنمية.

٤-٢-٣-٤ الجوانب الإدارية

إن عملية تنمية المجتمع المحلي هي بالأساس عملية إدارة. فهناك عدة موارد وإمكانيات يمكن استغلالها وعدة مشاكل واحتياجات يجب تلبيتها ويقوم بهذه العملية عدة جهات مختلفة من حيث أهميتها ودورها في عملية التنمية. ويعتمد نجاح عملية التنمية على مدى كفاءة إدارة هذه المداخلات المختلفة وتحقيق أفضل النتائج.

ومن ثم تظهر أهمية عملية تنظيم المجتمع وإعادة هيكلته بما يحقق أقصى مشاركة ممكنة وأقصى استفادة من الإمكانيات المادية والبشرية. وذلك عن طريق اكتشاف وتدريب القادة المحليين وتقسيم المجتمع إلى مجموعات أصغر يمثلها فرد واحد يعبر عن احتياجاتها لدى الجهات المختلفة المشاركة. وتكوين لجان تضم ممثلي المجموعات المختلفة.

وتمتد عملية الإدارة إلى الجهات المختلفة المشاركة في عملية التنمية مثل الجهات الحكومية المختلفة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية وغيرها. سواء داخل الجهة ذاتها أو التنسيق بين جهود هذه الجهات لتفادي المعوقات وتضارب القرارات والبرامج. وكذلك التنسيق بينها وبين المجتمع المحلي بتنظيماته لضمان تنفيذ أولويات المجتمع ومعالجة مشاكله الحقيقية. وذلك يتطلب قدر كبير من المرونة من جانب الجهات المختلفة المشاركة للقضاء على أي عقبات قد تظهر أثناء عملية التنفيذ وتفادي إهدار الوقت والجهد. كما يتطلب سهولة الاتصال بين هذه الجهات وسرعة تبادل المعلومات والأفكار.

فعملية تنمية المجتمع المحلي تتطلب إدارة على درجة عالية من الكفاءة بسبب تعدد واختلاف نواحي القصور التي يعاني منها المجتمع المحلي وندرة وقلة الموارد والإمكانيات المتاحة. كما أن عملية تنمية المجتمع المحلي تتسم بالامتداد على فترات زمنية طويلة واحتوائها على عدة مراحل مما يزيد من أهمية بل وتعقيد عملية إدارتها. الأمر الذي يحتم وضع إطار عام لكيفية إدارة هذه العملية في المجتمع المزمع تنميته. وكذلك برامج تفصيلية خاصة بكل مرحلة تتسم بالمرونة لمواجهة المتغيرات اليومية التي تؤثر على المجتمع المحلي وتنميته وكذلك التقييم المستمر لما يتم تحقيقه لزيادة الإيجابيات وتفادي السلبيات. وفي اغلب الأحيان تقوم المنظمة غير الحكوميةNGO المشاركة في عملية التنمية بالقيام بالدور الإداري من وضع الأطر العامة لعملية التنمية وتوزيع المهام على الجهات المشاركة المختلفة والتنسيق بين جهودها. كذلك تقوم بوضع البرنامج الزمني لمساهمات الجهات المختلفة بما يتوافق مع الاحتياجات المحلية. فدور هذه المنظمة يمتد إلى كافة مراحل عملية التنمية منذ مرحلة الإعداد والتعرف على الاحتياجات المحلية حتى مراحل التنفيذ والمتابعة. وذلك على العكس من الجهات

الأخرى التي ينحصر دورها في مرحلة معينة من عملية التنمية. فهي تتمتع بموقع متوسط بين الجهات الحكومية والجهات المانحة والهيئات الاستشارية في جانب والمجتمع بتنظيماته في الجانب الآخر يمكنها من إدارة عملية التنمية بسهولة.

وتعمل المنظمة غير الحكومية المشاركة على انتقال دورها الإداري إلى المجتمع المحلي للقيام باستكمال إدارة المجتمع ومستجداته بعد انتهاء البرنامج الزمني لعملية التنمية واستكمال عملية إعادة هيكلة المجتمع وتنظيمه لكي يكون قادرا على تحمل مسئولية المحافظة على استدامة التنمية بل وزيادتها.

٤-٢-٤ الإطار الأدائى والتنفيذى:

لقد تم تناول خطوات عملية تنمية المجتمعات والتي لا تختلف عن خطوات أي عملية تصميميه في كثير من الأبحاث. إلا أن هذه الدراسة البحثية تركز على خطوات عملية التنمية كإطار أدائى لمنظومة تنمية المجتمع المحلي من خلال كونه جزء من منظومة التنفيذ. وكذلك تركز على علاقة منظومة الأداء بباقي عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلي ككل.(شكل ٤-٤٤)

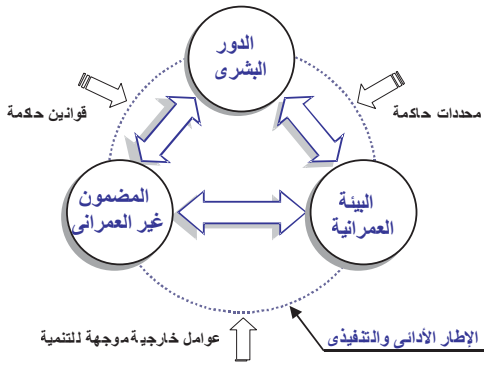

شكل (٤-٤٤) الإطار الأدائى والتنفيذى فى عملية تنمية المجتمع المحلى. المصدر: الباحثة

تمتد عملية تنمية المجتمع لفترة من الزمن حيث تتم من خلال عدد من المراحل. فنبدأ بالتعرف على المجتمع المحلى وما يعانى من مشكلات ونواحى القصور. وتتم فى هذه المرحلة تعبئة لجهود جميع الجهات التى يمكن أن تشارك فى عملية التنمية. ثم يتم إعداد الدراسات اللازمة والتصميمات التى تعمل على تلبية احتياجات المجتمع والارتقاء به وذلك بمشاركة المجتمع والجهات الاستشارية للوصول إلى أوفق البرامج وأكثرها واقعية. ويتبع ذلك مرحلة تنفيذ هذه البرامج والتى تتضافر بها الجهود الشعبية لتحقيق أكبر قدر من الأهداف. ولضمان كفاءة عملية التنمية تظهر أهمية مرحلة المتابعة والتقييم المستمر لما تم تحقيقه وإزالة أى سلبيات أو معوقات تظهر أثناء عملية التنمية. وتستمر عملية التنمية بعد تنفيذ الأهداف المرجوة من خلال الصيانة المستمرة للإنجازات التى تم تحقيقها لضمان استدامة التنمية وازدهارها.

فهذه المراحل هى الإطار الأدائى والتنفيذى لعملية تنمية المجتمع والتى لا يمكن فصلها عن منظومة تنمية المجتمع بأنساقها المختلفة. فهى تمثل الإطار الزمنى لمجموعة الخطوات والأفعال المادية التى يقوم بها المشاركون فى عملية التنمية لاحداث التنمية المطلوبة سواء بالنسبة للبيئة العمرانية أو غير العمرانية.(شكل ٤-٤٥)

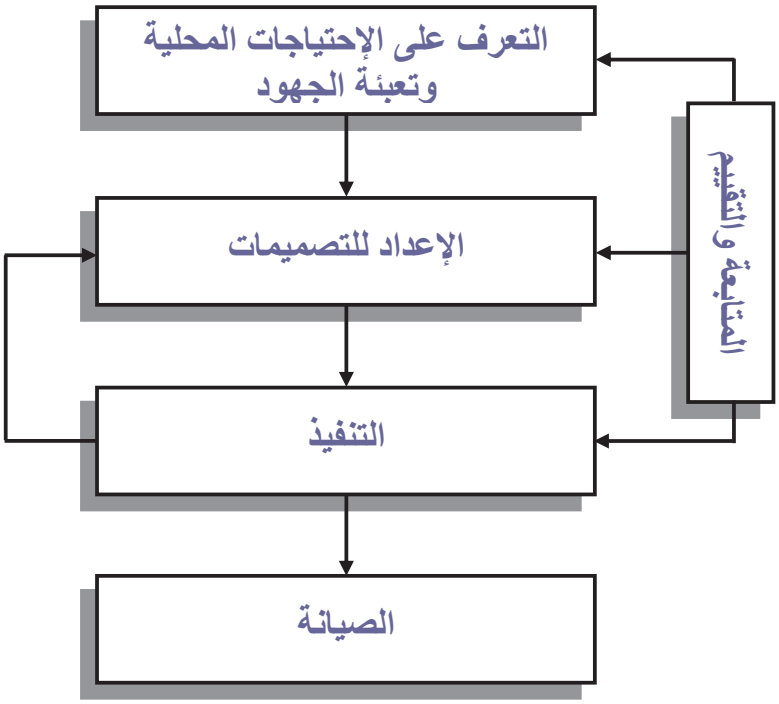

شكل (٤-٤٥) خطوات الإطار الأدائى لعملية تنمية المجمع المحلى.
المصدر: الباحثة

٤-٢-٤-١ التعرف على الاحتياجات المحلية والتعبئة للجهود

تبدأ عملية تنمية المجتمع المحلى بوجود مبادر من داخل المجتمع المحلى أو من خارجه يدعو إلى الاهتمام بهذا المجتمع فيلفت الانتباه إلى ما يعانيه من مشاكل وتدهور يتطلب التدخل الفورى. فتبدأ الجهات المختلفة فى التوافد على المجتمع المحلى للنظر فى حالته.

وتعد أولى خطوات عملية تنمية المجتمع المحلى هى التعرف على الاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع المحلى للوقوف على أولويات التنمية به. وتبدأ هذه المرحلة بالتعرف على الأهالى وشرح ما ستقدمه لهم الهيئات المعنية وكذلك توضيح أهمية مشاركتهم فى هذه العملية. ويتم ذلك من خلال دعوتهم لإبداء أرائهم إزاء مشاكلهم وأولوياتهم وكذلك مقترحاتهم لكيفية حل هذه المشاكل.

ويتم فى بداية هذه المرحلة التعرف على المجتمع المحلى بالنسبة لأنساقه الاجتماعية من حيث العادات والتقاليد والأعراف السائدة به وكذلك ثقافته الخاصة ومستويات التعليم ومدى الوعى البيئى والصحى لدى أفراده، أى التعرف على نمط الحياة ككل. كما يتم التعرف على النواحى الاقتصادية والسياسية السائدة به. ويمكن تحديد المجالات التى يتم التعرف عليها كالآتى :

١- الموارد الطبيعية والمادية المتاحة وأوجه وتقنيات استغلالها فى الوقت الراهن.
٢- الموارد البشرية وأنشطتها.
٣- الخدمات المتاحة كما ونوعا.
٤- المنظمات الاجتماعية الأهلية (غير الحكومية) ومواردها المادية والبشرية وأنشطتها.
٥- الأنساق الاجتماعية القائمة (القيم – التقاليد والعادات – الفئات الاجتماعية – الأنشطة المزاولة)

٦- الأنساق الثقافية القائمة (مستوى التعليم – مدى الوعى البيئى والصحى – الثقافة السائدة)
٧- الحالة الاقتصادية من أساس إقتصادى ومعدلات البطالة ومستوى دخل الفرد ومعدلات الإعالة
٨- تنظيمات المجتمع المحلى إن وجدت من حيث المجموعات المختلفة ووجود قادة محليين ومراكز القوى أو إمكانية وجودهم.
٩- الخبرة التنموية السابقة لدى المجتمع المحلى إن وجدت.
١٠- المشاكل التى يعانى منها المجتمع من تدهور عمرانى وبيئى وصحى ومشاكل اقتصادية مثل البطالة وتدنى مستوى دخل الفرد بالمجتمع وعجزه عن توفير متطلبات الحياة الأساسية له وللأفراد الذين يعولهم.

ويتم التعرف على هذه المجالات من خلال عدة وسائل طبقا لنوعية المعلومات وكذلك خصائص المجتمع محل التنمية. ومن هذه الوسائل:

١- التعرف على القيادات المحلية من خلال سؤال أفراد المجتمع وعمل مقابلات شخصية ومعرفة الجهود التى قام بها هؤلاء القادة من أجل المجتمع ومدى مشاركتهم فى الحياة العملية.[٥١]
٢- تنظيم ورش عمل لتبادل الآراء مع الأهالى وعرض برامج التنمية والتواصل مع المجتمع المحلى للوقوف على الاحتياجات الحقيقية له ز وتتمثل أهمية هذه الإجتماعات فى اكتساب ثقة الأهالى بسبب تأكدهم من جدية القائمين على عملية التنمية ورغبتهم الحقيقية فى إحداث تنمية ملموسة.
٣- تشكيل لجان إرشادية من القادة المحليين تعمل كحلقة وصل بين الأهالى والمخططين. ويمتد دور هذه اللجان من مرحلة التعرف على الإحتياجات المحلية حيث تقوم بتوعية الأهالى وتعبئة الجهود التى يمكن أن يشارك بها المجتمع المحلى. ثم مرحلة الإعداد للتصميمات من خلال تبادل الآراء حول الحلول المقترحة واختيار أنسبها أو اقتراح حلول أخرى.ولا يقتصر دوره على هذا الحد بل يمتد خلال مرحلة التنفيذ والمراحل اللاحقة فى التنسيق بين الجهات الاستشارية والأهالى.
٤- تعتبر الملاحظة من أقدم وسائل التعرف على المجتمع المحلى وجمع المعلومات عنه بصورة منتظمة. وقد تكون الملاحظة بسيطة عن طريق تتبع المجتمع ونمط حياته دون المشاركة الفعلية فيه ز أو قد تكون الملاحظة بالمشاركة أى يشارك الباحث فى نشاط وحياة المجتمع ويقوم بتسجيل ملاحظاته وتصنيفها للوصول إلى المعلومات المستهدفة.
٥- يستخدم الاستبيان لدراسة إدراك الأفراد واتجاهاتهم وعقائدهم ودوافعهم وسلوكهم فى الحاضر وكذلك خططهم للمستقبل وغيرها من الأمور التى يصعب الحصول عليها عن طريق الملاحظة.ويتم إعداد الاستبيان من عدد من الأسئلة التى يستهدف كل منها التعرف على أمر معين. ويتعين أن يكون الاستبيان موافقا لقدرات وإدراك الأهالى للحصول على نتائج إيجابية.إلا أن الاستبيان لا يضمن صدق المعلومات التى يتم الحصول منه وقد يرجع ذلك إلى خوف الأفراد من عقوبات محتملة أو طمعهم فى مساعدات أو تهربهم من الضرائب. ولذا يمكن وضع أسئلة إضافية للتأكد من إجابات الأسئلة السابقة.[٥٢]

٦- عقد اجتماعات عامة لمقابلة معظم الأهالى والتعرف على احتياجاتهم بصورة مباشرة.ويتم طرح جميع القضايا لمناقشتها بصورة عامة. الأمر الذى يوضح للمخطط أو المنمى التوجه العام للمجتمع واهتماماته وأهدافه بدون تدخل القادة المحليين أو قصر تمثيل المجتمع على فئة معينة أو عدد محدود منه مثل الحال فى ورش العمل.

وقد يلجأ القائمون على عملية تنمية المجتمع المحلى إلى أكثر من وسيلة للحصول على المعلومات المرادة والتعرف على المجتمع. وكذلك فإن تعبئة جهود الأهالى تحتج إلى كثير من الجهد من قبل المنمى أو الهيئة غير الحكومية القائمة على المشروع حتى يمكن إقناع الأهالى بالمشاركة والخروج من حيز السلبية إلى المساهمة الحقيقية فى عملية التنمية.

ولا تقتصر عملية تعبئة الجهود على جهود الأهالى بل تمتد إلى توعية الجهات الحكومية بمدى التدهور الذى يعانى منه المجتمع المحلى والاحتياجات الملحة إلى يتحتم تلبيتها.بالإضافة إلى توعية هذه الجهات بأهمية وجدوى تمكين ومشاركة المجتمع المحلى بالنسبة لعملية التنمية محليا وقوميا. وكذلك أهمية التخطيط من أسفل وكيفية موافقته لخطط التنمية القومية.

وتقوم المنظمة غير الحكومية بجذب الإستثمارات ومحاولة إيجاد جهة ممولة تقدم المنح والدعم المالى اللازم لإتمام برامج التنمية. ويعتمد ذلك على العلاقات التى تمتلكها هذه الهيئة وكذلك مجالات اهتمام الجهات المانحة سواء قطاع خاص ورجال أعمال أو جهات مانحة دولية وإقليمية.

وتستعين المنظمة غير الحكومية بخبرات الجهات الإستشارية وكذلك الهيئات البحثية لتقديم مقترحات وبدائل لعلاج السلبيات الموجودة بالمجتمع وحل المشاكل القائمة.

ومن ثم يتضح أن هذه المرحلة هى أولى خطوات عملية التنمية من حيث التعرف على المجتمع المحلى واحتياجاته وقدراته. وكذلك التعرف على الجهات التى يمكن ان تشارك فى هذه العملية وما يمكن أن تقدمه كل جهة من إسهام. فيتم تعبئة لجميع الجهود المادية والبشرية اللازمة لإتمام عملية التنمية المستهدفة.ويمكن الإستعانة بوسائل الإعلام المختلفة لتوعية أكبر عدد من الجهات والهيئات وأفراد المجتمع بأهداف التنمية وجدوى المشاركة فى هذه العملية.

٤-٢-٤-٢ الإعداد للتصميمات:-

بعد أن يتم التعرف على احتياجات ومشاكل المجتمع المحلى وكذلك الموارد المتاحة المادية والبشرية، تأتى مرحلة إعداد الدراسات والتصميمات التى تلبى هذه الإحتياجات طبقا للأولويات المحلية. وتشمل هذه المرحلة عدة خطوات مثل :

١- بلورة قائمة متفق عليها للمشاكل والسلبيات التى يعانى منها المجتمع المحلى.
٢- ترتيب أولويات المشاكل وفقا للإمكانيات المحلية المتاحة والإحتياجات الملحة لأفراد المجتمع.
٣- تحديد طبيعة البرامج التنموية التى يمكن اقتراحها للتغلب على المشاكل وكذلك وضع البدائل المقترحة لكيفية مواجهة هذه المشاكل. وتتم هذه الخطوة بواسطة الجهات الإستشارية وكذلك الأهالى أو أى من

الجهات المشاركة الأخرى للحصول على أكبر قدر من الأفكار والخطط والمقترحات التى تستغل الموارد المتاحة وتلبى الإحتياجات المحلية.(شكل ٤-٤٦)

٤- دراسة الجدوى الفنية والمالية والإجتماعية والبيئية للبرامج المقترحة كمؤشر لمدى صلاحيتها للتنفيذ.

٥- تنظيم ورش عمل لتبادل الآراء والمقترحات للوصول إلى أوفق الحلول. وكذلك عرض البرامج المقترحة على المجتمع المحلى من خلال اجتماعات عامة لتلقى ردود أفعال الأهالى إزاء هذه البرامج وتعليقاتهم عليها. الأمر الذى يساعد على معرفة مدى توافقها مع أهداف المجتمع ككل. وكذلك العمل على تعديلها حتى يتم الوصول إلى البديل الأنسب بالنسبة للإحتياجات والأولويات المحلية.

٦- يتم اختيار البديل أو البرنامج الأوفق من ناحية ملاءمته لإحتياجات المجتمع وكذلك جدواه الإقتصادية من حيث كفاءة استغلال الموارد المتاحة والزمن اللازم لتنفيذه وكذلك موافقته لخطط التنمية القومية.

٧- توزيع أدوار ومسئوليات التنفيذ على المنظمات والجهات والأفراد المشاركين فى عملية تنمية المجتمع المحلى.

٨- إعادة هيكلة المجتمع المحلى وتكوين مجموعات قادرة على المشاركة فى عملية التنمية خاصة فى مرحلة التنفيذ وكذلك لها الحق فى الحصول على المعلومات التى تحتاج إليها

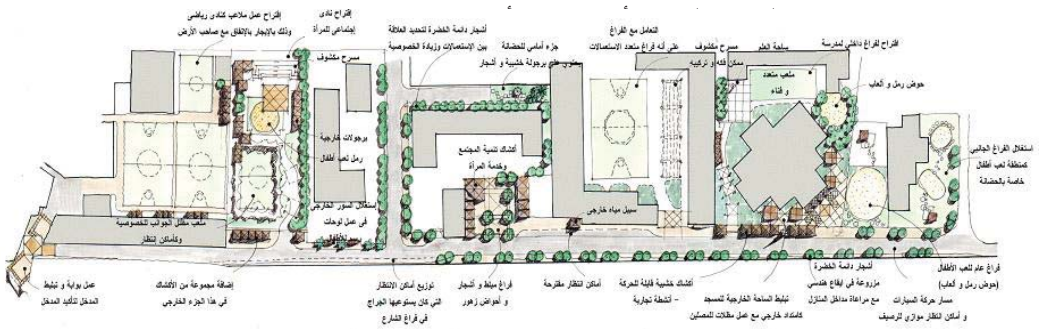

شكل (٤-٤٦) أحد التصميمات العمرانية التى تم إعدادها بمشاركة الأهالى فى بولاق الدكرور. المصدر:GTZ

ويجب عند وضع البرامج التنموية أخذ بعض الأمور فى الإعتبار حتى يمكن ضمان كفاءتها واستدامة ما يتم تحقيقه من تنمية عمرانية وغير عمرانية. من هذه الأمور:[٥٣]

١- أن تكون برامج التنمية متعددة الأغراض حيث تعمل على رفع المستوى الإجتماعى والإقتصادى للمجتمع وكذلك النهوض بالنواحى العمرانية وغير العمرانية بدرجة واحدة وبأسلوب متوازن.

٢- أن تكون برامج التنمية متعددة الأساليب للإستفادة من كافة الإمكانيات التى يمكن الإستعانة بها من الخارج.

٣- أن تعمل برامج التنمية عل إفادة أكبر قدر من السكان فى المجتمع المحلى لضمان شمول التنمية والإستفادة وعدم قصرها على فئة دون أخرى أو على الذكور دون الإناث. وذلك لتفادى الصراعات التى يمكن أن تقع بسبب قصر التنمية على فئة معينة.

٤- إعطاء الأولوية للبرامج التنموية التى تمثل أولوية للأهالى ولا تتعارض مع العادات والتقاليد المقبولة السائدة فى المجتمع. كما يجب تشجيع البرامج التى تتكامل مع خطط الدولة للحصول على مزيد من

الدعم السياسى. كذلك تمثل البرامج إلى تعطى نتائج سريعة وملموسة أولوية فى التنفيذ لما لها من أثر فى زيادة انتماء الأفراد لمجتمعهم وزيادة مشاركتهم. وكذلك تعطى حافزا للجهات المانحة للإستمرار فى تمويلها لعملية التنمية.

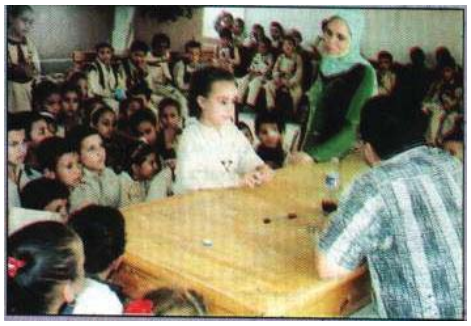

شكل (٤-٤٧) برامج التوعية الصحية لأطفال المدارس.
المصدر: الباحثة.

ويلى وضع البرامج واختيار أوفقها طبقا للمعايير السابق ذكرها، يتم وضع الجدول الزمنى لها٠ فيتم تقسيم البرنامج المقترح إلى عدة أقسام تبعا لمجالات التنمية سواء تنمية عمرانية واقتصادية واجتماعية ثقافية وغير ذلك ٠ ثم يتم تقسيمها إلى خطط تفصيلية. ففى مجال التنمية العمرانية هناك مقترحات بالنسبة للمبانى والفراغات والطرق والبنية الأساسية من شبكات صرف صحى ومياة وكهرباء وجمع قمامة إلى غير ذلك ٠ وفى مجال التنمية الاقتصادية هناك مقترحات بالنسبة لإقامة مشروعات صغيرة لتوفير فرص عمل أو إتاحة قروض ميسرة للأفراد وكذلك التدريب المهنى لهم. وفى مجال التنمية الاجتماعية الثقافية هناك مقترحات بإقامة الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية وكذلك برامج التوعية الصحية والبيئية وحملات محو الأمية وتعليم الكبار والنهضة بالمرأة وغير ذلك من البرامج التى تختلف طبقا لاحتياجات المجتمع المحلى واختلاف خصائصه الذاتية. (شكل ٤-٤٧) فهذا التقسيم يحول الأهداف العامة والآمال إلى برامج محددة يمكن تنفيذها وإحداث تنمية فعلية ٠ كما أنها تسهل عملية توزيع الأدوار للجهات المشاركة حسب مجالات الاهتمام الخاصة بكل منها وإمكانياتها.

يتم تحديد الجدول الزمني الذي يحكم عملية التنمية من حيث نقطة الإنطلاق وما يتم البدء به. فيتم ترتيب الخطط التفصيلية طبقا لأولوياتها والإمكانيات المتاحة فى الوقت الحاضر فيتم تنفيذها تباعا مع الأخذ فى الإعتبار بما سيتم تنفيذه مستقبلا حتى لا تتعارض الخطط ولا تؤدى البرامج المستقبلية إلى تدهور ما تم تنفيذه. الأمر الذى يؤدى إلى عدم فاعلية التنمية وارتفاع تكلفة التنفيذ وزيادة زمن التنفيذ. عملية التنمية وعدم استمرارها.

فالهدف الأساسى من مرحلة إعداد التصميمات وضع برامج واضحة ومحددة طبقا لأولويات المجتمع المحلى والإمكانيات المتاحة. وكذلك معرفة دور كل جهة مشاركة فى هذه البرامج والجدول الزمنى الخاص بالتنفيذ وذلك من أجل الانتقال إلى مرحلة التنفيذ وإخراج هذه الخطط إلى حيز الواقع بأسلوب فعال ودون إهدار للجهود المادية والبشرية وفى اقل زمن.

ويتبقى تحديد نظام التمويل الخاص بكل برنامج تفصيلى وأسلوب السداد ٠ وكذلك البرنامج الزمنى لهذا التمويل بصورة دقيقة متوافقة مع تطور العمل. فهذا يسمح بتوفير مناخ ملائم لتنفيذ البرامج والخطط دون أى تأخير أو حدوث زيادة فى التكلفة.

٤-٢-٤-٣ التنفيذ:

مرحلة التنفيذ هى أساس عملية التنمية حيث تخرج البرامج والخطط التنموية المختلفة إلى حيز الواقع. وفى نفس الوقت هى من أهم أصعب المراحل تحقيقا فى عملية التنمية وذلك لعدة أسباب. فقد يقتصرا فراد المجتمع على الكلام والاحتجاج دون التحرك الفعلى والمساهمة فى تنفيذ البرامج التى تم الاتفاق عليها. فهى تتطلب التضحية بالجهد والمال. إلا ان الاحتياجات الملحة للأفراد وكذلك برامج التوعية التى تكون قد انتشرت فى المراحل السابقة تدفعهم إلى المشاركة الفعلية. كما ان المستجدات التى تطرأ على المجتمع قد تعطل أو تعوق تنفيذ البرامج التنموية ولكن يمكن مواجهتها بالمرونة فى صياغة البرامج التنموية والمتابعة المستمرة لعملية التنمية لتلافى أى عراقيل قد تظهر بسبب أو بآخر.

شكل (٤-٤٨) أحد الأفراد يقوم بتحسين منزله فى الكامبونج بجاكرتا- إندونيسيا. المصدر: www.archnet.org

وتعتمد مرحلة التنفيذ على الجهود المجمعة للجهات المختلفة المشاركة.وكذلك على مدى التزام كل منها بالجدول الزمنى الخاص بمشاركتها المادية والبشرية حتى يتم تنفيذ البرامج المناطة بكل منها بسهولة ويسر وضمان تكاملها. كما تعتمد هذه المرحلة فى نجاحها على مساندة وتشجيع جميع الجهود المبذولة. فالهدف ليس المنافسة أو المحاربة من أى جهة مشاركة لجهة أخرى. على العكس من ذلك الهدف هو تكامل الجهود لاحداث التنمية المستهدفة.(شكل ٤-٤٨)

ويتم تنفيذ الخطط التفصيلية تباعا طبقا للجدول الزمنى المقترح حسب الموارد المتاحة. ويتم تشكيل لجان من ممثلين عن المجتمع المحلى لتقسيم المجتمع إلى مجموعات تختص كل منها بتنفيذ جزء معين من برنامج التنمية الأمر الذى يعمل على مشاركة جميع أفراد المجتمع وضمان التوجيه الأمثل للمجهودات وتناسبها مع القدرات الفردية الخاصة بكل مجموعة. كما يؤدى تقسيم العمل على مجموعات إلى تقليل نصيب كل فرد من المجهود المادى والبشرى مما يضمن تحقيق الأهداف والبرامج بصورة واقعية اقرب للتنفيذ. فالمبالغة فى المهام الخاصة بكل مجموعة قد تؤدى إلى عدم قدرة الأفراد على الوفاء بهذه المهام بل ونبذها لعملية التنمية ككل، مما يؤدى إلى تدهور عملية التنمية وتفاقم المشاكل بدلا من حلها.

شكل (٤-٤٩) أعمال الترميم بأحد المبانى التاريخية. المصدر: مدينة عدد١٩

بجانب المشاركة الشعبية فى مرحلة التنفيذ والتى تمثل الجزء الأكبر منها، تأتى دور المعونة الفنية المستمرة أثناء التنفيذ لحل أى مشكلات قد تظهر وكذلك ضمان جودة التنفيذ. وقد يكون هناك حاجة إلى مجهودات بشرية من خارج المجتمع مثل العمال المهرة غير المتوافرين فى إطار المجتمع المحلى أو المدرسين والأطباء اللازمين لتنفيذ البرامج الاجتماعية والثقافية والصحية وغيرها من البرامج التى تحتاج إلى كوادر متخصصة.(شكل ٤-٤٩)

وتتسم مرحلة التنفيذ بالمرونة بسبب إمكانية ظهور احتياجات جديدة أو تغير اهتمامات المجتمع أو اختفاء مشاكل قائمة مما يستدعى إعادة صياغة للبرامج التفصيلية وكذلك البرنامج الزمنى لتنفيذها.(شكل ٤-٥٠) ولذا تقوم الجهة المنسقة بملاحظة هذه المستجدات ولفت الانتباة لها للتعامل معها. كذلك تقوم الجهة المنسقة بالتنسيق بين الجهات المختلفة المشاركة فى تنفيذ البرامج التفصيلية وتنظيم العلاقات بينها بما يضمن سهولة التنفيذ.

قد تطول مرحلة التنفيذ أو قد تقصر طبقا للبرامج المراد تنفيذها ومدى توافر الموارد اللازمة وقت التنفيذ وكذلك مدى استجابة المجتمع لما يتم تنفيذه. ولذا فهى تختلف من مجتمع لآخر ومن برنامج لآخر إلا ان المؤكد هو استمرار تنفيذ البرامج الاجتماعية والثقافية لفترة أطول من البرامج العمرانية. فتحقيق تغيير للبيئة العمرانية أسهل يستغرق وقت اقل بكثير من إحداث تغيير فى الأنساق الاجتماعية للمجتمع أو ثقافته.

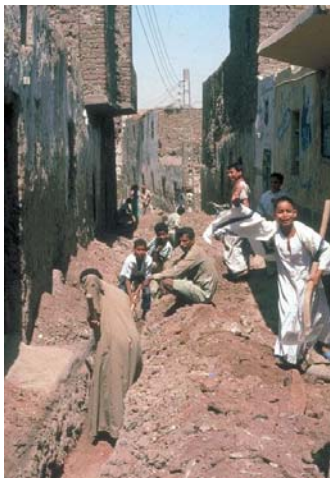

شكل (٤-٥٠) الأهالى ينفذون شبكة الصرف الصحى حيث ظهرت مستجدات عديدة أثناء العمل بالناصرية -أسوان.
المصدر: www.archnet.org

٤-٢-٤-٤ مرحلة المتابعة والتقييم :-

تختص هذه المرحلة برصد ما يتم تنفيذه ومدى مردوده على المجتمع المحلى كخطوة لتحقيق التنمية المستهدفة. وتبدأ عملية المتابعة للبرامج التنموية منذ المراحل الأولى للتنفيذ مما يوفر فرصة زمنية لجمع مزيد من المعلومات التى تمكن من تحسين الأداء التخطيطى. كما أنها تعمل على سد الفجوات التى تظهر نتيجة لعدم كفاية الفترة الزمنية لمرحلة الإعداد والدراسات المطلوب عملها. فطول فترة الإعداد قد يعود بالضرر على عملية التنمية ككل حيث يسبب تأخر التنفيذ إحباط للمجتمع المحلى والجهات المشاركة وعزوفها عن المشاركة. فيتم البدء بمرحلة التنفيذ تتواكب معها عملية المتابعة والتقييم كآلية لتحسين الأداء وسد الثغرات.

يأتى دور عملية المتابعة أيضا من خلال إعادة النظر فى البرنامج الزمنى للتنفيذ المقترح ومقارنته بالواقع لتقليل عوامل التأخير مثل وجود قيود معينة أو البيروقراطية وكذلك القدرة الإستيعابية الفعلية للتنفيذ أو تراخى القائمين على عملية التنفيذ. فالبرنامج الزمنى قد يكون متفائلا بقدر كبير وبعيدا عن الواقع مما يستلزم معه إعادة صياغته للتواءم مع الواقع التنفيذى.

تتيح المتابعة المستمرة للأعمال المنفذة إعادة النظر فى التكاليف المقدرة سابقا فى ضوء أى متغيرات جديدة مثل الزيادة فى أسعار المواد والمعدات أو الأجور. الأمر الذى يستوجب معه إعادة النظر فى حساب التكلفة الحقيقية واستحداث مصادر تمويل لتغطية الزيادة الجديدة.

وتتم عملية المتابعة من خلال إعداد تقارير المتابعة الدورية التى قد تكون أسبوعية وشهرية وربع سنوية وسنوية. ويقوم بإعداد هذه التقارير الجهات القائمة على عملية التنفيذ بالإضافة إلى الجهات الإستشارية والأهالى بما يعكس وجهة نظر مسئولى التنمية والأهالى. ثم يتم عقد اجتماعات دورية لمناقشة هذه التقارير والتنسيق بين البرامج المختلفة لضمان تكاملها وتتابعها. كما يتم حث الأهالى على عقد لقاءات جماعية لمناقشة

سير العمل ومتابعة وتقييم مدى الإستفادة مما تم تنفيذه فى ضوء الأهداف والأولويات المحلية. وذلك من أجل الإتفاق على نقاط القصور والإيجاب ثم توصيلها للمسئولين من خلال اجتماع ممثلى الأهالى بالمسئولين.

وبذلك يتم عمل تقييم مستمر أثناء سير عملية التنمية وما تم تحقيقه من إنجازات. فيتم تشكيل لجنة للتقييم مكونة من أخصائيين فى ميادين البرامج المنفذة. ويعتمد عمل هذه اللجنة على عدة معايير للتقييم أهمها:[٥٤]

١- تعريف أهداف المشروع تعريفا واضحا.

٢- استخدام التقارير الصادرة عن المشروع الخاصة بمتابعة سير العمل كأساس للتقييم.

٣- أن يكون لدى لجنة التقييم جميع الإمكانات التى تساعدها على تنفيذ مهمتها وإعطاء صورة حقيقية عن واقع المشروع.

٤- تحديد محكات التقييم أى المقياس الخاص بكل مجال.

٥- تحيد وسائل التقييم والتى تشمل: الملاحظة مع التحصيل – الإستفتاء – المقابلة مع إصطحاب عدد من الأسئلة التى يجب الحصول على إجاباتها – التقارير التتبعية الدورية – سجلات ومحاضر الجلسات – الإختبارات بأنواعها. وتحتاج كل عملية إلى نوع معين من وسائل وأدوات التقييم، وعادة ما تستخدم عدة وسائل فى نفس الوقت للوصول إلى تقييم كامل [٥٥].

٦- حث الفئات المستهدفة على المشاركة فى التقييم الدورى طبقا لمعاييرهم الخاصة.

ويمكن تصنيف العمليات التقييمية كما يلى:[٥٦]

١- من حيث المدة: (١) تقييم يومى (٢) تقييم شهرى (٣) تقييم نصف شهرى (٤) نصف سنوى (٥) سنوى (٦) تقييم كل خمس سنوات.

٢- من حيث المدى: (١) تقييم جزئى يختص بمجال معين أو برنامج تفصيلى معين (٢) تقييم عام يهتم بعملية تنمية المجتمع المحلى بأكملها.

٣- من حيث الدقة: (١) تقييم تقديرى يعتمد على التقدير الشخصى والخبرة أكثر مما يعتمد على المنهج العلمى (٢) تقييم علمى يستخدم التجريب والقياس والتقارير التفصيلية والإحصاء.

وتهدف مرحلة التقييم بالتحديد إلى:

١- إظهار الإيجابيات لمزيد من العمل وتحفيز الجهات المشاركة وزيادة الإستفادة من الإمكانيات.

٢- تفادى السلبيات إلى تظهرها عملية التقييم مستقبلا.

٣- تحديد الأساليب المتوافقة والملائمة للعمل مع المجتمعات المحلية وتعزيز انتهاجها مستقبلا فى عملية التنمية سواء فى المجتمع محل التنمية أو فى مجتمعات أخرى.

٤- استخلاص الدروس المستفادة من التجربة مما يتيح الفرصة لمزيد من تحسين الأداء مستقبلا.

٥- الوقوف على عوامل النجاح والجهات ذات المشاركة الفعالة وكذلك الطاقات الكامنة لدى أفراد المجتمع المحلى وتقييم مدى فاعلية برامج التنمية المجتمعية لتكون حافزا ماديا لمشاركة أكثر وعمل أفضل للمجتمع بجميع فئاته والجهات الحكومية المختلفة.

٤-٢-٤- ٥ الصيانة:

تأتى مرحلة الصيانة كأخر مراحل عملية التنمية إلا أنها ذات أهمية ملحة. فصيانة ما تم تنفيذه يعمل على استدامة التنمية وتفادى تدهور المجتمع إلى حالته السابقة. فغياب الصيانة كان السبب الرئيسى فى تردى الأوضاع فى العديد من مشروعات التنمية السابقة. وذهاب المجهودات المادية والبشرية هباءا دون فائدة.(شكل ٤-٥١)

شكل (٤-٥١) أعمال الصيانة المستمرة فى مدينة أصيلة- المغرب. المصدر: www.archnet.org

وتعتمد هذه المرحلة على عدد من العوامل التى تضمن تحقيقها مثل :

١- وجود تنظيم للمجتمع وتقسيمه إلى مجموعات قادرة على تولى مسئولية القيام بمهمة الصيانة والعمل فى إطار تكاملى دون الحاجة إلى لجان خارجية.

٢- إنشاء نظام تمويل ذاتى يمكن الصرف منه على عملية الصيانة دون تحميل أعباء جديدة على الأهالى ووجود الأدوات والمعدات اللازمة لهذه العملية.

٣- وعى الأهالى بأهمية وقيمة ما تم إنجازه وحتمية المحافظة عليه وعدم إهماله.

٤- النظرة المستقبلية ومراعاة مصالح الآخرين ومصالح الأجيال القادمة وحقها فى التمتع بحياة وبيئة أفضل.

٥- اهتمام الجهات الحكومية المحلية بالمتابعة وتذليل أى عقبات تواجه المجتمع المحلى وتعيقه عن صيانة التنمية.

٦- قدرة المجتمع المحلى على القيام بعمل الصيانة الضرورية ووجود مجموعة مدربة للقيام بالأعمال التى تحتاج إلى مهارات معينة. أو إمكانية الإستعانة بعمال مهرة من خارج المجتمع خاصة فى المجتمعات التاريخية للقيام بصيانة المبانى الأثرية أو ذات القيمة.

إن مرحلة الصيانة هى التى تظهر مدى التزام المجتمع وانتمائه لما تم تحقيقه. وكذلك وعى الجهات المختلفة بقيمة المنجزات التى حققتها عملية التنمية بما يستلزم صيانتها. كما ان هذه المرحلة هى التى تظهر قدرة المجتمع الحقيقية على تولى قيادة ذاته دون معونة خارجية والتى تمثل أصل عملية التنمية المجتمعية.

٤-٣ العلاقات المتبادلة بين عناصر وأنساق منظومة تنمية المجتمع المحلى.

إن منظومة تنمية المجتمع المحلى عبارة عن عناصر ترتبط فيما بينها بعلاقات مختلفة القوة والضعف. كما أن هناك تأثير متبادل بين الأنساق الفرعية لهذه المنظومة. فلا يمكن إدراك عملية تنمية المجتمع بصورة كاملة بدون الإلمام بجميع العناصر المكونة له والتفاعلات البينية التى تشكل المجتمع المحلى وعملية تنميته تجعل كل فرد حالة متفردة بذاتها.

وتختلف العلاقات بين العناصر المكونة للنسق الواحد مثل العلاقات بين الجهات المشاركة فى إطار الدور البشرى. كما تختلف وتتنوع العلاقات بين الأنساق الفرعية مثل العلاقات بين البيئة العمرانية والمضمون غير العمرانى. كما لا يمكن إغفال تأثير العوامل الخارجية مثل وجود محددات وقوانين ومؤثرات سياسية توجه عملية التنمية فى اتجاه معين.

٤-٣-١ العلاقات الداخلية الحاكمة بين عناصر النسق الفرعى

ترتكز العلاقات الحاكمة بين العناصر المختلفة فى إطار النسق الفرعى فى منظومة تنمية المجتمع المحلى بالأساس على طبيعة هذه العناصر ومدى أهميتها فى عملية التنمية لذا يجب النظر لكل نسق فرعى فى عملية تنمية المجتمع المحلى ودراسة العلاقات الحاكمة بين عناصره على حدى.

٤-٣-١-١ العلاقات التبادلية للمجموعات المشاركة

تتعدد المجموعات المشاركة فى عملية تنمية المجتمع المحلى من حيث مدى مشاركتها وكذلك زمن المشاركة. وذلك طبقا لطبيعة المجتمع المحلى ومستوى الوعى لدى أفراده ولعوامل عديدة تؤثر على تنميته مثل الأهمية السياسية للمجتمع وكذلك مدى حدة المشاكل التى يعانى منها والإمكانيات المتاحة لكل جهة. وفى أغلب الأحيان تقوم المنظمة غير الحكومية المشاركة بدور المنسق بين هذه المجموعات وحيث تلعب دور الوسيط بين الجهات الحكومية والأهالى والجمعيات الأهلية CBOs. كما تتعامل مع الجهات المانحة مباشرة وكذلك الجهات الإستشارية. إلا أن فى مجتمعات أخرى قد تكون المبادرة من أحد أفراد المجتمع فتكون الجمعية الأهلية هى المنسق لعملية التنمية. وقد تكون العلاقة بين الإستشارى سواء كان عمرانيا أو غير عمرانا مباشرة مع الأهالى دون وجود وسيط. فيقوم الإستشارى بعمل اجتماعات للتواصل مع الأهالى وتبادل الآراء دون وجود وسيط.

وتمثل مشاركة الجهات الحكومية فى بعض الأحيان مجرد مشاركة صورية من خلال الموافقة على ما تقوم به الجهات الأخرى المشاركة من منظمات غير الحكومية وأهالى وغيرها. حيث يقتصر دورها على الدعم السياسى فقط دون تقديم مساعدات مادية. أما بالنسبة للهيئات المانحة فقد تمثل الجهة المبادرة لعملية التنمية مثل دور البنك الدولى فى كثير من التجارب السابقة. حيث يقوم بإعداد الدراسات عن المجموعات المتدهورة وخطط تنميتها. أو قد يقتصر دور الجهة المانحة على التمويل سواء من خلال المنظمة غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية أو الإستشارى طبقا لطبيعة عملية التنمية.

ومن ثم يمكن إدراك تنوع العلاقات الحاكمة بين المجموعات المشاركة. فقد تكون علاقات مباشرة أو ثانوية كما قد تكون علاقات إيجابية أو سلبية مثلما يحدث عند اختلاف أوجه النظر والخطط التنموية والأولويات مما يؤدى إلى وجود صراعات داخلية بينها وتعطل تنمية المجتمع المحلى أو توقفها تماما.

كما تمثل العلاقات بين مجموعات الأهالى عاملا أساسيا فى عملية التنمية سواء من حيث التوافق بينها أو حسن تمثيل الفئات المختلفة لضمان مشاركة المجتمع المحلى ككل وتوافقه مع عملية التنمية. وتأثر علاقة الأهالى بالمجموعات الأخرى المشاركة كفاصل بين نجاح عملية التنمية أو فشلها. وذلك من خلال تواجد الثقة المتبادلة وتوافق الأولويات والأهداف لضمان تحقيق التنمية المستهدفة.

وقد تختلف العلاقات من مجتمع لآخر مما يعطى منظومة تنمية المجتمع المحلى مرونة كبيرة للتغير واستيعاب الاختلافات المتعددة. ويوضح جدول (٤-٣) العلاقات التبادلية المحتملة بين المجموعات المشاركة فى عملية تنمية المجتمع المحلى.

٤-٣-١-٢ العلاقات البينية لعناصر البيئة العمرانية

إن الاهتمام الأساسى لعملية تنمية المجتمع المحلى هو الإرتقاء بالبيئة العمرانية. وتختص البرامج التنموية بالتعامل مع بعض عناصر البيئة العمرانية طبقا لأولويات التنمية وكذلك مستوى التدهور. إلا أن تأثير بعض العناصر على باقى البيئة العمرانية يجب الأخذ به عند تنفيذ عملية التنمية.الفراغات العمرانية وكيفية استغلالها يؤثر بالتأكيد على النسيج العمرانى للمنطقة وكذلك الأنشطة السائدة فيها. كما أن حالة المرافق العامة والبنية التحتية تؤثر حتما على الطرق وكذلك المبانى الموجودة بالمنطقة. ويمكن ملاحظة تغير الاستعمالات وكيفية تأثيره على النسيج العمرانى وكذلك حركة المواصلات والمشاة بالمنطقة.

ولذا فإن العلاقات متعددة بين العناصر المكونة للبيئة العمرانية سواء من ناحية التأثير المتبادل من حيث التدهور أو التحسين أو غيرها من التأثيرات. ومن ثم يجب التأنى عند وضع البرامج التنموية والعمرانية لدراسة الأسباب الحقيقية وراء التدهور الحادث والعناصر التى تحتاج إلى معالجة وتحسين حتى يتم علاج سبب المشكلة وليس نتائجها. كما يجب الإهتمام بترتيب تنفيذ البرامج التنموية حتى لا تتعارض ولا تلغى ما تم تحقيقه من تحسين وارتقاء. ويظهر ذلك جليا فى الإهتمام بالمبانى دون الفراغات العمرانية وشبكات المرافق المتدهورة. أو البدء برصف الطرق ثم إعادة الحفر لإصلاح شبكات المرافق مما يزيد من التكلفة ويؤدى إلى ذهاب المجهودات هباءا. ويوضح جدول(٤-٤) العلاقات المتبادلة بين عناصر البيئة العمرانية لعملية تنمية المجتمع المحلى.

جدول (٤-٣) مصفوفة العلاقات التبادلية للمجموعات المشاركة (عناصر الدور البشرى)

	الجهات الحكومية	الهيئات المانحة	NGOs	CBOs	الأهالى	الجهات الاستشارية	الهيئات البحثية	الجهات الرقابية	الإعلام
الجهات الحكومية		تعاون	علاقة وساطة	إشراف وزارة الشئون الاجتماعية	تمكين الأهالى من المشاركة	تعيين	دعم مادى	-	التوعية بالأضرار
الهيئات المانحة	تعاون	-	علاقة قوية	علاقة قوية	علاقة غير مباشرة	علاقة متوسطة	تشجيع	-	-
NGOs	حصول على دعم سياسى	جمع التمويل اللازم	Networking تبادل خبرات	علاقة قوية	علاقة قوية	علاقة قوية	بحث وسائل جديدة	-	جذب الإعلام للمشروع
CBOs	محاولة الحصول على دعم سياسى	جمع التمويل اللازم	علاقة قوية	تعاون	تنظيم وتوعية	تبادل معلومات	التعرف على وسائل جديدة	-	جذب الإعلام للمشروع
الأهالى	مطالبة بالاهتمام	-	علاقة قوية	تعاون تام وتمثيل فعال	تنظيم وإزالة خلافات وصراعات	تعاون وتبادل معلومات	-	-	تعبير عن الرأى
جهات استشارية	تذليل العقبات	علاقة متوسطة	علاقة قوية	تبادل معلومات	تبادل أفكار ومعلومات	تكامل مجالات التنمية	الاستعانة بأحدث الأبحاث	-	-
الهيئات البحثية	تقديم أبحاث جديدة	الحصول على تمويل للأبحاث	تعاون من خلال إيجاد وسائل جديدة	نشر الوعى بالوسائل الحديثة	-	إمداد بأفكار ووسائل حديثة	تعاون Networking	-	التعريف بأحدث الأبحاث
الجهات الرقابية	مراقبة الجهات المختلفة	-	مراقبة عمل NGO	-	-	مراقبة عملها	-	تبادل التقارير	نشر التجارب الناجحة والفاشلة
الإعلام	لفت النظر إلى المناطق المتدهورة	التعريف بمجهوداتها	نشر مجهوداتها	التعرف على أعمالها	توعية	نشر الأفكار والدراسات	نشر أحدث الأبحاث	نشر التقارير والتجارب الناجحة	تكامل وسائل الإعلام

المصدر: الباحثة

جدول (٤-٤) مصفوفة العلاقات التبادلية لعناصر البيئة العمرانية

	الكتل	الفراغات	النسيج العمرانى	الطرق	المرافق	استعمالات أراضى
الكتل	------	علاقة قوية (حوائط الفراغ)	علاقة قوية (زيادة النسبة المبنية)	علاقة قوية (زيادة المرور)	علاقة قوية (زيادة أعباء)	علاقة وثيقة
الفراغات	علاقة قوية	علاقة قوية (ترابط)	علاقة قوية	علاقة قوية (ربط نقط تجمع)	علاقة متوسطة	علاقة قوية
النسيج العمرانى	علاقة قوية (هدم لتحسين النسيج)	علاقة قوية (زيادة الفراغات)	------	علاقة قوية	تأثير مباشر	علاقة متوسطة
الطرق	علاقة قوية (سهولة الوصول)	علاقة قوية (ربط الفراغات)	علاقة متوسطة (تحسين النسيج العمرانى)	------	علاقة قوية ومباشرة	علاقة متوسطة
المرافق	تأثير مباشر	علاقة قوية	علاقة قوية	علاقة قوية	علاقة متوسطة (تكامل شبكات المرافق)	علاقة متوسطة
استعمالات أراضى	علاقة قوية	تأثير مباشر	علاقة متوسطة	علاقة متوسطة	علاقة متوسطة	------

المصدر: الباحثة

ومن ثم يتضح أن العلاقات بين عناصر البيئة العمرانية قوية ومتداخلة بحيث لا يمكن التعامل مع عنصر دون النظر إلى علاقته مع العناصر الأخرى والتأثير المتبادل بينها وذلك من أجل وضع خطط وبرامج عمرانية يمكن لها أن تسهم فى إحداث تنمية حقيقية لعمران المجتمع المحلى.

٤-٣-١-٣ مجالات التنمية غير العمرانية وتداخلها فى المجتمع المحلى

إن تنمية المجتمع المحلى لا تقتصر على المجال العمرانى بل تمتد إلى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإدارية المؤثرة على الأفراد فى المجتمع المحلى. فمن أجل إحداث تنمية مستدامة يجب النهوض بالنواحى المختلفة وخاصة الاقتصادية والاجتماعية. وهذا هو أساس فكر تنمية المجتمعات المحلية من حيث تكامل وشمولية البرامج التنموية.

ويمكن التأكيد على تأثر النواحى الاجتماعية من عادات وتقاليد وثقافة بالتنمية الحادثة. فرفع المستوى الإقتصادى للأفراد من حيث متوسط الدخل وانخفاض معدلات البطالة يؤثر حتما على خصائص المجتمع من عادات وسلوك وتركيب أسرى وغيرها.وكذلك يمكن ملاحظة تأثير وارتباط ارتفاع مستوى التعليم والقضاء على الأمية بمستوى الوعى الصحى والبيئى والمستوى الإقتصادى من حيث تحسين النشاط الإقتصادى وارتفاع الدخل. كما أن تنمية النواحى السياسية من حيث تمكين الأفراد من اتخاذ القرارات المحلية والتعبير عن الذات يؤثر ويتأثر بالخصائص الاجتماعية لهؤلاء الأفراد. كذلك يتأثر المجتمع بمدى الدعم السياسى الذى يحصل عليه

من الجهات الحكومية والإهتمام الإعلامى بمشاكله وأحواله مما يزيد من انتمائهم للمجتمع وزيادة العمل لمزيد من الإرتقاء والتنمية.

وتتأثر النواحى الإدارية الخاصة بتنظيم المجتمع والتنسيق بين الجهات المختلفة بكافة الجوانب الأخرى لعملية تنمية المجتمع المحلى. فإدارة عملية التنمية تتأثر بوجود الدعم السياسى وكذلك تمكين أفراد المجتمع من إدارة مجتمعهم. ويؤثر المستوى الإقتصادى وتوفر التمويل على استمرارية عملية التنمية وإمكانية إدارتها وتحقيق الأهداف المرجوة. وكذلك تعتمد عملية التنسيق والإدارة لعملية التنمية على مدى تعاون الأهالى ونمط حياتهم. وكذلك العادات والتقاليد التى لا تعرقل سير عملية التنمية والمضى قدما فى تنفيذ برامجها.

ومن ثم فإن الجوانب غير العمرانية لعملية تنمية المجتمع المحلى ترتبط بعلاقات داخلية بينها ولا يمكن الفصل بينها إذا كان الهدف هو إحداث تنمية حقيقية وشاملة للمجتمع المحلى. ويمكن ملاحظة هذه العلاقات فى جدول (٤-٥).

جدول (٤-٥) مصفوفة العلاقات التبادلية لعناصر المضمون غير العمرانى

	جوانب سياسية	جوانب اقتصادية	جوانب اجتماعية ثقافية	جوانب إدارية
جوانب سياسية	------	زيادة فرص العمل وتوفر التمويل	تغير نظرة المجتمع من خلال تمكينه	تمكين المجتمع من إدارة ذاته
جوانب اقتصادية	ضغط للحصول على الدعم السياسى	------	تغير العادات ونمط الحياة	علاقة متوسطة
جوانب اجتماعية ثقافية	المطالبة بالتمكين والمشاركة	تغير نوعية النشاط الإقتصادى	زيادة مستوى التعليم وتحسين الحياة	زيادة الوعى وإدارة الذات
جوانب ادارية	تنظيم المجتمع	علاقة متوسطة	مزيد من التعاون لحسن الإدارة	------

المصدر: الباحثة

٤-٣-٢ القوانين والقواعد المنظمة بين الأنساق الفرعية

لا تقتصر العلاقات وتشابكها على العناصر المكونة للأنساق الفرعية لمنظومة تنمية المجتمع المحلى. ولكن تمتد وتتضح التأثيرات المتبادلة لهذه الأنساق المختلفة بما تشكل عملية التنمية ككل. فعلاقات البيئة العمرانية بالبيئة غير العمرانية علاقة وثيقة لا يمكن تجاهلها. حيث يؤثر ارتفاع مستوى التعليم وبرامج التوعية الصحية والبيئية على اهتمام المجتمع بالبيئة العمرانية من حيث المبانى والطرق وجمع القمامة وترشيد الاستهلاك وغيرها. كما أن الإهتمام بالبيئة العمرانية من خلق فراغات عامة وأماكن ترفيهية يؤثر على عادات وسلوك الأفراد وكذلك معدلات الجريمة والعنف بهذا المجتمع. كما أن المجموعات المشاركة المختلفة تؤثر على البيئة العمرانية وغير العمرانية فى نفس الوقت. وذلك حسب توجهات هذه المجموعات واختصاصاتها. فلا يمكن

الفصل بين من يشارك وفيم يشارك وما المنتج الذى يحققه حيث أنها سلسلة متصلة من الأفعال والتأثيرات المترابطة والتى تكون فى النهاية منظومة تنمية المجتمع المحلى.

وتختلف هذه العلاقات التبادلية بين المجموعات المشاركة والبيئة العمرانية وغير العمرانية للمجتمع المحلى على مر عمر عملية التنمية. أى على مدى المراحل المختلفة لعملية تنمية المجتمع المحلى من مرحلة التعرف على الاحتياجات وتعبئة الجهود إلى مرحلة إعداد التصميمات إلى مرحلة التنفيذ ثم المتابعة والتقييم ثم الصيانة. فلكل مرحلة تشارك مجموعات مختلفة كما تختلف أساليب التعامل مع البيئة العمرانية وكذلك البرامج غير العمرانية للتنمية. إلا ان المنتج النهائى وإحداث تنمية حقيقية للمجتمع المحلى عمرانيا واجتماعيا هو الهدف الرئيسى وراء مشاركة هذه المجموعات وهذه البرامج التنموية المتعددة. الأمر الذى يساعد على تكامل هذه العوامل لتحقيق التنمية المستهدفة

٤-٣-٣ العوامل والمؤثرات الخارجية

هناك عدة عوامل خارجية قد تؤثر على منظومة تنمية المجتمع المحلى بعناصرها المختلفة فوجود قوانين معينة تحكم العمران أو تحكم الأداء التنفيذى للمجموعات المشاركة يؤثر بشكل كبير على سير عملية التنمية. كما أن القوانين المدنية تحدد نمط سلوك الأفراد فى المجتمع ككل. ولا يقتصر الأمر على هذا فصدور تشريعات جديدة أو تغير المصالح القومية يؤثر على المجتمع المحلى. وتؤثر المخططات التنموية الإقليمية على المجتمع المحلى بشكل أو بآخر مما قد يغير سير عملية التنمية المحلية. هذا بالإضافة إلى تغير المجموعات المشاركة أو حدوث كوارث طبيعية مثل الزلازل والسيول قد يغير أولويات التنمية المحلية والقومية الأمر الذى يستدعى تعديل خطط عملية التنمية. ولا يمكن إغفال تأثير المؤثرات الإقتصادية مثل حدوث ركود إقتصادى وتأثيره على وجود سيولة كافية لتمويل عملية التنمية. فأى مستجدات يشهدها العالم تؤثر بصورة أو بأخرى على عملية تنمية المجتمع المحلى.

ومن ثم فإن عملية تنمية المجتمع المحلى تتأثر بالعديد من العوامل سواء الداخلية بين عناصر أنساقها أو بين الأنساق الفرعية فى حد ذاتها أو وجود عوامل خارجية تعيد صياغة منظومة تنمية المجتمع المحلى. ولذا فإن هذا التعدد والتشابك يعمل على تفرد كل مجتمع بذاته ويجعل منظومة تنمية المجتمع المحلى بالمرونة التى تسمح بهذا التفرد واستقلالية كل حالة بذاتها.

٤ـ٤ إطار منظومة تنمية المجتمعات: مقارنة

٤ـ٤ـ١ إطار منظومة تنمية المجتمعات التاريخية

تمثل المجتمعات التاريخية أحد المناطق التى تعانى تدهورا ملحوظا داخل النسيج الحضرى. فهى تمثل فى أغلب الأحيان قلب المدينة والتى تمثل عائق أمام التكنولوجيا الحديثة سواء من ناحية النسيج العمرانى وعروض الشوارع الغير مناسبة لإستخدام السيارة أو عدم ملائمة نمط المبانى لمتطلبات الحياة الحديثة. إلا أن لهذه المجتمعات قيمة تراثية لا يمكن تقديرها فلا يمكن إزالة هذه المناطق. بل على العكس من ذلك يجب المحافظة عليها كمحيط عمرانى متوافق مع الآثار الموجودة وما تمثله من قيمة تاريخية وثقافية وكذلك اقتصادية.

وتهتم العديد من تجارب تنمية المجتمع المحلى بالمناطق التاريخية لتنميتها وتوفيقها مع النسيج العمرانى للمدينة ككل. وكذلك توفيق وضعها ليلائم التكنولوجيا الحديثة مع المحافظة على الهوية المتفردة لهذه المجتمعات. الأمر الذى يفرض محددات عديدة على عملية التنمية. كذلك يستلزم استحداث وابتكار أساليب جديدة لتحقيق التنمية المستهدفة.

أسباب اختيار العينة:

استرعت المجتمعات التاريخية انتباه اهتمام الجهات الحكومية بها. نظرا لما تمثله من أهمية وقيمة تراثية فضلا عن الأهمية السياحية وما تساهم به فى القاعدة الاقتصادية للمدينة. كما اهتمت الجهات الدولية مثل اليونسكو وغيرها من الهيئات الثقافية بهذه المجتمعات أيضا بسبب ما تحمله من تراث بشرى وحضارة عريقة. إلا ان هذا الإهتمام لم يوظف فى الطريق السليم فى عدد من التجارب. وقد يرجع ذلك إلى النظرة الأحادية للجهات الحكومية والوزارات التى ترى الحل فى التفريغ حول المبانى الأثرية وإزالة المبانى الأخرى ونقل السكان إلى مناطق أخرى. الأمر الذى لا يعمل على تنمية المجتمع المحلى بل يؤدى إلى اختفاء الحياة للمنطقة مما يؤثر على حتما على المحيط العمرانى للأثر. إن هذا الإتجاه يحول المنطقة إلى متحف وليس مجتمع حى يمكن معايشته أثناء زيارة المنطقة. الأمر الذى قصر خطط التنمية على الإهتمام بالأثر دون المحيط العمرانى وتجاهل المجتمع القائم.

وقد ثبت عدم صحة هذا التوجه مما حول الفكر السائد لدى هذه الجهات نحو مفهوم تنمية المجتمع التاريخى. فيتم ترميم الآثار وتحسين وترميم للمبانى الأثرية وتحسين للمبانى القائمة وإزالة المتدهور منها. كما يتم إعداد برامج تنمية اجتماعية واهتمام بالمجتمع المحلى من كافة الجوانب وبخاصة تمكينه من تولى مسئولية إدارة هذا المجتمع وعملية تنميته.

وقد كان هذا الفكر هو أساس اختيار الأمثلة لدراسة عملية تنمية المجتمع المحلى ككل فمن هذه الأمثلة مشروع تنمية مجتمع الدرب الأحمر بمصر ومشروع تنمية مدينة أصيلة بالمغرب.

٤-٤-١-١تنمـــية مجتمـــع مـــدينـــة أصيـلـــة[٥٧]

تمهيد:

مدينة أصيلة إحدى المدن القديمة في المغرب وكانت في العصور الوسطى مركزاً للتجارة مع البرتغال بسبب موقعها على ساحل المحيط الأطلنطي، فهي على بعد ٤٥ كيلو متراً جنوب شرق طنجة. وتتميز بكونها ميناءاً وسوقاً ومركزا للأنشطة الحضارية ومصيفاً ووصل عدد سكانها وقت بداية المشروع حوالي ٢٠ ألف نسمة.

وتتميز المدينة بالأسوار والحوائط الدفاعية التى بنيت منذ العصور الوسطى. كما تتميز بوجود مباني أثرية وكذلك الطابع المحلي لعمرانها. إلا أنها قد أصابها التدهور والتداعي مما أثر على الحياة بها بصفة عامة.

بداية المشروع :

كانت بداية المشروع عندما أخذ عدد قليل من أبناء المدينة المتعلمين على أنفسهم أن يرفعوا من شأن بلدتهم مادياً وثقافياً. فقاموا بتعبئة جهود الأهالي ورفع وعيهم. وبدأ المشروع بتنظيف الشوارع وطلاء المنازل بألوان الأبيض وإقامة مهرجان ثقافي متواضع عام ١٩٧٨ حضره ألف شخص من المناطق المحيطة. إلا أن نجاح هذه البداية المتواضعة كان مصدر فخر لأبناء المدينة ودافعاً لهم في استكمال عملية التنمية والتى اعتمدت عليهم بصورة كاملة معهم تدخل من الجهات الحكومية.

مراحل المشروع:- (الإطار التنفيذى والأدائى)

١- مرحلة التعرف على الاحتياجات المحلية والتعبئة للجهود :

تم تحديد عدد من أولويات التنمية من المدينة للتعامل معها وهي:

- ترميم وإحياء عدد من المباني التاريخية
- إنشاء منازل جديدة لإحلال المباني المتهدمة.
- إعادة تنظيم الأماكن العامة.
- صيانة المنازل والمباني العامة.
- تحسين حالة شبكات المرافق وامتدادها.

٢- مرحلة إعداد التصميمات :

تم إعادة التصميمات الخاصة بترميم وإحياء المباني التاريخية مثل التحصينات البرتغالية وبرج القمرة وقصر الدايوني وتحويله إلي قصر للثقافة يشتمل صالات للفنون وصالة للتجمع الثقافي. وتم وضع التصميمات الخاصة بالمنازل الجديدة بحيث تترابط وتتكامل مع لأجزاء التى تم إنقاذها من الهدم مثل البوابات والبواكي والعقود. كما تم إعداد برامج التوعية والارتقاء بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وكذلك برامج التدريب الحرس.

٣- مرحلة التنفيذ :

بدأت مرحلة التنفيذ بترميم المباني التاريخية وبناء مسرح مكشوف في الجزء القديم من المدينة بين الأسوار البرتغالية ومعرض دائم للفنون وعرض الأقلام. وتم بناء المنازل الجديدة في نفس مواقع المباني المتهدمة غير منتظمة الشكل. ونفذت أعمال الإنشاء عن طريق بناءين محليين وباستخدام مواد وطرق البناء التقليدية. وبنيت المنازل من أعمدة وكمرات خرسانية مسلحة وحوائط حاملة من الطوب والأرضيات من البلاطات المفرغة المسلحة. وتم تشطيب الواجهات بالأسمنت المغطي بالجير وإضافة أعمال خشبية من السيدر وبلاطات السيراميك التقليدية. كما تم تحسين شبكات المرافق من مياه وصرف صحي وكهرباء. وتم رصف وتنظيف الشوارع وبناء محلات جديدة وبناء ميناء جديد للمدينة على المحيط الأطلنطي. وتم تنسيق الفراغات العامة وإضافة عناصر زخرفية من تبليطات وحوائط قام بتصميمها فنانون محليون. وتم إقامة مهرجان ثقافى أصبح يحضره ١٢٠ ألف زائر سنويا. مما أسهم فى جعل مدينة أصيلة مركزا حضاريا للمنطقة ككل ورفع من مستواها الإقتصادى.

٤-مرحلة المتابعة والتقييم :

تتم عمل تقارير متابعة وتقييم لما تم تنفيذه حتى أن حجم الإنجاز الكبير الذي تم تحقيقه دفع الدولة إلى اختيار أحد أبناء المدينة المبادرين في عملية التنمية ليكون وزيراً للثقافة. كما أن تجربة مدينة أصيلة أصبحت نموذجاً للنجاح الفذ في العالم الإسلامي واستحقت الحصول على جائزة الأغاخان عام ١٩٨٩.

٥- مرحلة الصيانة :

يتم عمل صيانة مستمرة للمنازل والمباني العامة والمساجد للحفاظ عليها من التدهور. كما تتم صيانة التحسينات التى تم تنفيذها لضمان استدامة ما تم تحقيقه من تنمية.

هوامش الفصل الرابع:

[١] سحر عبد المنعم عطية، (١٩٨٩) منهجية النظم العمرانية كمدخل لتنمية المجتمعات الإسلامية المعاصرة، بحث غير منشور.

[٢] سحر عبد المنعم عطية، المرجع السابق.

[٣] جريدة الأهرام بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢

[٤] Rubin; H. (2000) Renewing Hope Within Communities of Despair, The Community-Based Development Model, State University of New York Press, Albany, U.S.A., p.20

[٥] Rubin; H. (2000)ibid., p.4

[٦] Kandil; A. (1995), Civil Society in The Arab World, Private Voluntary Organizations, CIVICUS, Egypt, p. 66-67

[٧] Halpern(1995), p.148 As Quoted in Rubin; H. (2000) op.cit., p.3

[٨] Kandil; A. (1995), op.cit., p. 69-73

[٩] التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الإسكان والبناء، قسم العمارة والإسكان، القاهرة.ص ٦٨

[١٠] حسن على حسن (١٩٨٩) المجتمع الريفى والحضرى (دراسة مقارنة مبسطة)، المكتب الجامعى الحديث، الأسكندرية، مصر، ص ٣٩٣.

[١١] حسن على حسن (١٩٨٩) المرجع السابق، ص ٣٨٨.

[١٢] خلاف الشاذلى، (٢٠٠٠) "مداخل فى التخطيط للعمل مع المجتمعات"، سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات:الأسس النظرية والآليات التطبيقية، رجاء محمد عبد الودود، محرر، منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر.

[١٣] Reardon; K. (1993) 'Putting The Needs of The Poor on The Agenda', Participatory Action From The Inside: Community Development Practice in East St. Louis, Forester; J. et al, eds, The American Sociologist, Spring 1993.

[١٤] Steiner; H. (2000) 'Off The Map', Non-Plan Essays on Freedom Participation and Change in Modern Architecture and Urbanism, Hughes; J. and Sadler; S.,eds, Architecture Press, Oxford, U.K., p. 133

[١٥] خلاف الشاذلى، (٢٠٠٠) "ديناميات العمل مع المجتمعات"، سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات:الأسس النظرية والآليات التطبيقية، رجاء محمد عبد الودود، محرر، منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر، ص ٣٤.

[١٦] جريدة الأهرام عدد ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢

[١٧] جريدة الأهرام عدد ١٤ أكتوبر ٢٠٠٢

[١٨] ناهد أحمد عمران (٢٠٠١) منهج تنمية قطاع الخدمات الإجتماعية بالمشاركة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، ص ٢٥٠

[١٩] Chapman; D. (1996) 'Making Connections', Creating Neighbourhoods and Places in the Built Environment, Chapman; D., ed, Alden Press, Osney Mead, Oxford, U.K., p.227

[٢٠] Chapman; D. and Murray; K. (1996) 'Public Policy and Planning', Creating Neighbourhoods and Places in the Built Environment, Chapman; D., ed, Alden Press, Osney Mead, Oxford, U.K., p.166-169

[٢١] Fagence; M. (1977) Citizen Participation in Planning, Pergamon Press, Oxford, U.K., p. 67

[٢٢] Chapman; D. and Murray; K. (1996) ibid., p.66

[٢٣] اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربى آسيا (١٩٩٨) مشاركة المجتمعات المحلية فى التنمية الحضرية فى منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ص ٥

[٢٤] عبد الهادى الجوهرى وآخرون(١٩٩٩) دراسات فى التنمية الإجتماعية: مدخل إسلامى، المكتب الجامعى الحديث، الأسكندرية، ص ص ١٧٢-١٧٣

[٢٥] Pratt; D. (1996) 'Community Action and Involvement', Creating Neighbourhoods and Places in the Built Environment, Chapman; D., ed, Alden Press, Osney Mead, Oxford, U.K., p.190

[٢٦] Kaplan and Kaplan (1982) As Quoted in Abd- Elghany; A. (1995) Participatory Planning and Contingency Analysis: A Proposed Methodology For Participatory Planning in Upgrading Projects, PhD. Thesis, Cairo University, p.15-16

[٢٧] محمد أيمن عاشور (١٩٨٦) الجهود الذاتية للإرتقاء بالمجتمعات القديمة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ص ٣٦

[٢٨] اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربى آسيا (١٩٩٨) مرجع سابق، ص ٧

[٢٩] سورة النجم آية ٣٩ و٤٠

[٣٠] سورة الكهف آية ١١٠

[٣١] Rasmussen, S.E. (1959) Experiencing Architecture , Chapman and Hall , London.

[٣٢] Rubin; H. (2000) ibid., p.19

[٣٣] Chapman; D. and Les Sparks (1996) ' Environment and Space', Creating Neighbourhoods and Places in the Built Environment, Chapman; D., ed, Alden Press, Osney Mead, Oxford, U.K.,p.133.

[٣٤] Sitte; C. (1889) City Planning According to Artistic Principles, Translated by Colling; G.R. and Collins; C.C. (1986) Camillo Sitte , Rizzoli , New York.

[٣٥] Chapman; D. and Les Sparks (1996) op.cit., p.137.

[٣٦] Larkman; P. (1996) ' Settlements and Growth', Creating Neighbourhoods and Places in the Built Environment, Chapman; D., ed, Alden Press, Osney Mead, Oxford, U.K., p.47

[٣٧] Lynch; K (1969) The Image of the City, MIT Press , Cambridge , Massachusetts.

[٣٨] Larkman; P. (1996) op.cit., p.37.

[٣٩] Chapman; D. and Les Sparks (1996) op.cit., p.141.

[٤٠] Human Development Report 2000, United Nations Development Programme, Oxford University Press, Oxford.

[٤١] كمال التابعي (١٩٩٣) تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعرفة، القاهرة، ص ٤١-٤٢

[٤٢] خلاف الشاذلى، (٢٠٠٠) "ديناميات العمل مع المجتمعات"، مرجع سابق، ص ص ٣٢-٣٣

[٤٣] خلاف الشاذلى، (٢٠٠٠) المرجع السابق، ص ٤٨

[٤٤] Kurt Lewin (1951) Field Theory in Social Science, Harpern 8 Row, New York

[٤٥] خلاف الشاذلى، (٢٠٠٠) "ديناميات العمل مع المجتمعات"، مرجع سابق،ص ٤١

[٤٦] عبد الهادي الجوهري (١٩٨٥) " التنمية ومعوقاتها في المجتمعات النامية" دراسات التنمية الاجتماعية: مدخل إسلامي، عبد الهادي الجوهري وآخرون، ص ص ١٣٢-١٣٣

[٤٧] Stephen; B. (1977) Economic History and Development, Drought and The Sahelian Economics of Niger, African History, page 12

[٤٨] Brolcensha; D.W. et. al (1980) Indigenous Knowledge System and Development, University Press of America Inc. Boston, page 67

[٤٩] خلاف الشاذلى، (٢٠٠٠) "ديناميات العمل مع المجتمعات"، مرجع سابق، ص ٥٠

[٥٠] خلاف الشاذلى، (٢٠٠٠) "ديناميات العمل مع المجتمعات"، مرجع سابق، ص ٥١

[٥١] محمد أيمن عاشور (١٩٨٦) مرجع سابق Vindasius (1974)

[٥٢] إبراهيم العسل، (١٩٩٦) التنمية فى الإسلام: مفاهيم ومناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،ص ٢١١ – ٢١٢

[٥٣] إبراهيم العسل، (١٩٩٦) المرجع السابق، ص ٢١٥- ٢١٦

[٥٤] إبراهيم العسل، (١٩٩٦) المرجع السابق، ص ٢٢٠

[٥٥] عبد المنعم شوقى(١٩٨٠) تنمية المجتمع وتنظيمه، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ص ص. ٩١ - ٩٦

[٥٦] رجاء عبد الودود (٢٠٠٠) " مراحل وخطوات العمل مع المجتمعات"، سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات:الأسس النظرية والآليات التطبيقية، رجاء محمد عبد الودود، محرر، منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر، ص ٢٢٥-٢٢٦

[٥٧] إسماعيل سراج الدين، (١٩٨٩) التجديد والتأصيل فى عمارة المجتمعات الإسلامية، جائزة الأغاخان للعمارة جنيف، سويسرا، www.archnet.org

[٥٨] مقابلات شخصية مع الهيئات المشاركة وزيارة ميدانية لموقع العمل، بالإضافة إلى التقارير والأوراق البحثية المعدة من قبل مؤسسة الأغاخان للخدمات الثقافية –مصر والمجموعة المصرية لعمارة الأرض.

[٥٩] مقابلات شخصية مع الهيئات المشاركة وزيارة ميدانية لموقع العمل، بالإضافة إلى التقارير المعدة من قبل وكالة التعاون الفنى الألمانى GTZ.

[٦٠] مقابلات شخصية مع الهيئات المشاركة وزيارة ميدانية لموقع العمل، بالإضافة إلى التقارير المعدة من قبل الهيئات المشاركة: مشروع التطوير الحضرى بالمشاركة فى منشأة ناصر، الخطوط الإرشادية للمخططات التفصيلية -تقرير عن الوضع القائم- (يونيو ٢٠٠١) محافظة القاهرة، ووكالة التعاون الفنى الألمانى للتنمية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والهيئة العامة للتخطيط العمرانى، والجهاز المركزى للتعمير، مشروع التطوير الحضرى بالمشاركة فى منشأة ناصر، الخطوط الإرشادية للمخططات التفصيلية (ديسمبر ٢٠٠١) و The Participatory Urban Development of Manshiet Nasser, Project Progress Report(October 2002).

[٦١] مقابلات شخصية وتقارير حول تجربة التنمية بقرية أتميدة: التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الأولى: دراسة توثيقية للوضع الراهن للقرية المصرية (يوليو- ١٩٩٨) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية ووزارة

الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الإسكان والبناء، قسم العمارة والإسكان، القاهرة، والتخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠).

[٦٢] تقارير ودراسات خول تجربة تنمية قرية البسايسة Nelson; C. (1980) Strategies of Participation: The Basaisa Experiment, International Symposium on Rural Woman and Development, Cairo, Egypt. و التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الأولى: دراسة توثيقية للوضع الراهن للقرية المصرية (يوليو- ١٩٩٨) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الإسكان والبناء، قسم العمارة والإسكان، القاهرة، والتخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس- ٢٠٠٠) و ناهد أحمد عمران (٢٠٠١) منهج تنمية قطاع الخدمات الإجتماعية بالمشاركة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة.

[٦٣] www.worldbank.org

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع مدينة أصيلة	
تاريخ البدء ومدة المشروع			بدأ المشروع علم ١٩٧٨ ومازال مستمرا	
عدد السكان			عدد سكان المدينة ٢٠ ألف نسمة، أما منطقة الدراسة فعدد سكانها ٢٥٠٠ نسمة	
الدور البشرى	الجهات المشاركة وأدوارها		**١-عدد قليل من أبناء المدينة المتعلمين الطموحين (جمعية المحيط الثقافية)** قاموا برفع وعى الأهالى وتعبئة جهودهم للإرتقاء ببلدتهم ماديا وثقافيا. **٢-الأهالى** تنظيف الشوارع وطلاء المنازل باللون الأبيض إعادة بناء وتجديد معظم منازل أصيلة رصف شوارع البلدة بناء ميناء جديد على المحيط الأطلنطى افتتاح محلات جديدة إقامة مهرجان ثقافى تحسين عام لمرافق البلدة وبنيتها الأساسية **٣-وزارة الثقافة:** قامت بتنظيم المهرجان الأول الثقافى الموسمى فى يوليو/أغسطس عام ١٩٧٨ مما أعطاها الفرصة لترميم جزء من المدينة وكذلك ترميم وتحسين قصر الرايونى	 موقع مدينة أصيلة على المحيط الأطلنطى موقع عام لمدينة أصيلة ونسيجها المتلاحم
	التمويل	الجهة الممولة	الأهالى	
		حجم ونوعية التمويل	تمويل مادى وعينى	
	خصائص السكان		مجتمع ساحلى يمثل مركزا حضاريا للمنطقة المحيطة	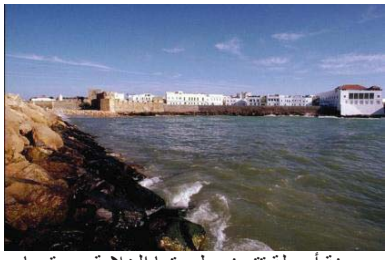 مدينة أصيلة تتميز بطبيعتها الخلابة وموقعها الساحلى
	المبادر		رجلين من المجتمع المحلى أصبح أحدهما وزيرا للثقافة فى المغرب بالإضافة إلى نائب المحافظ.	

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع مدينة أصيلة	
البيئة العمرانية	الكتل		-ترميم وإحياء عدد من المبانى التاريخية مثل التحصينات البرتغالية، برج القمرة وقصر الرايونى، الذى تم تحويله إلى قصر للثقافة يشمل صالات للفنون وصالات للتجمع الثقافى. -طلاء المنازل باللون الأبيض وإعادة بناء وتجديد وتحسين لكثير من المنازل دون التضحية بالملامح المعمارية التاريخية التقليدية لها. -إنشاء منازل جديدة فى المدينة لإحلال المبانى المتهدمة والتى صممت بحيث تترابط وتتكامل مع الأجزاء التى تم إنقاذها من الهدم مثا البوابات والبواكى والعقود. -الصيانة المستمرة للمنازل والمبانى العمة والمساجد.	 طلاء المبانى باللون الأبيض الأهالى يقومون بعمل لوحات جمالية
	الفراغات العمرانية		-إعادة تنظيم الأماكن العامة للأنشطة التجارية مثل السوق وتقديم عناصر زخرفية من تبليطات وحوائط قام بتصميمها فنانون محايون	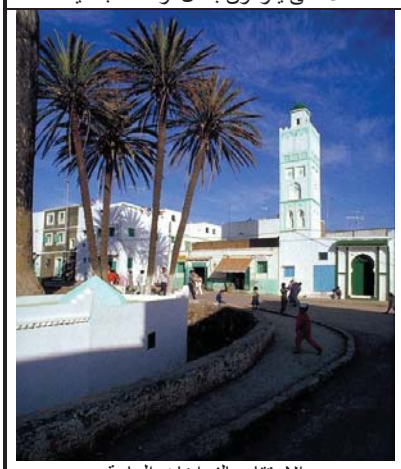 الإرتقاء بالفراغات العامة
	النسيج العمرانى		الحفاظ على النسيج العمرانى المتميز للمدينة حتى أنه تم بناء المنازل الجديدة فى المواقع الأصلية للمبانى المتهدمة وبنفس الشكل غير المنتظم.	 تماثل الارتفاعات واللون للمبانى
	الطرق		تنظيف الشوارع ورصفها	
	المرافق	المياه	تحسين عام لشبكة المياه بالمدينة	
		الصرف الصحى	تحسين شبكة الصرف الصحى فى المناطق التى تعانى من القصور.	
		الكهرباء	تحسين عام لشبكة الكهرباء بالمدينة	
		القمامة	تم تنظيف الشوارع والفراغات	

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع مدينة أصيلة	
		استعمالات الأراضى: مدارس – مركز صحى	افتتاح عدد من المحلات الجديدة إقامة مسرح مفتوح فى الجزء القديم بالمدين بين الحوائط البرتغالية وكذلك مساحة لعرض الأفلام ومعرض دائم للفنون.	 تحسين حالة الطرق
المضمون غير العمرانى	الجوانب الإقتصادية	الأساس الاقتصادى	تعتبر مدينة أصيلة ميناء وسوقا ومركزا للأنشطة الحضارية ومصيفا	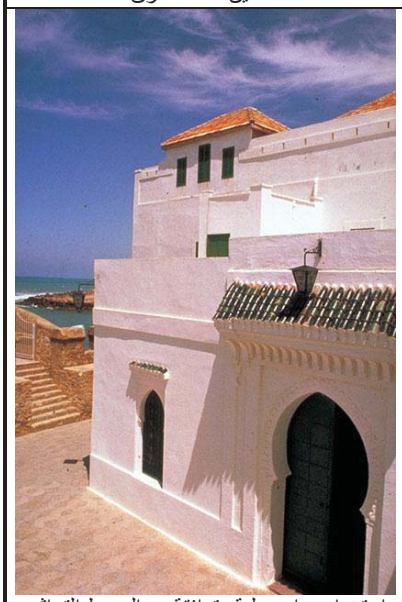 استخدام مواد محلية متوافقة مع المحيط التراثى
		الدخل: معدل الإعالة	حدوث ازدهار ورخاء غير مسبوق عم المدينة ككل	
		برامج تدريب العمالة	تم استخدام مواد وطرق البناء التقليدية وقام بالعمل عمال من المجتمع المحلى. ازدهار حرف البناء والحرف اليدوية.	
	الجوانب الإجتماعية الثقافية	العادات والتقاليد	من أهم العادات الخصوصية وقد تم التأكيد عليها فى عملية التحسين.	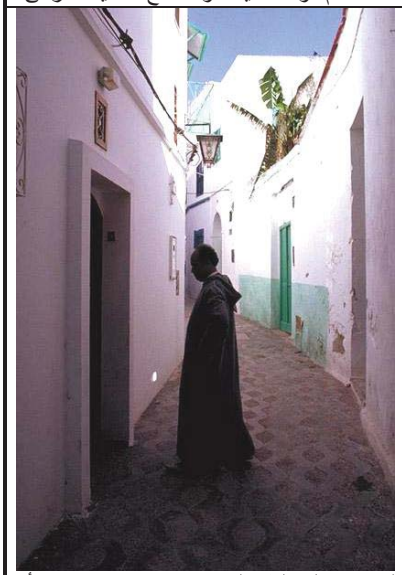 الفراغات الداخلية والشوارع ذات مقياس حميم تأكد على الخصوصية
		التعليم والأمية	مستوى جيد من التعليم	
		التوعية الصحية والثقافية	توعية للأهالى بقيمة التراث العمرانى القائم وتعبئة جهودهم للإرتقاء بالمجتمع ماديا وثقافيا إقامة المهرجان الثقافى الموسمى(الصيفى)	

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع مدينة أصيلة	
المضمون غير العمرانى	الجوانب السياسية	الدعم	دعم ومساندة من وزارة الثقافة ولكن لا يوجد عون يذكر من الحكومة أو جهات خارجية.	تمت التنمية بمساندة وزارة الثقافة والمشاركة الكاملة للأهالى
		الملكية		
	الهيكل الإدارى	تنظيمات المجتمع	تقسيم المجتمع إلى مجموعات عمل ومشاركة النساء والأطفال.	
		الجهة المنسقة	جمعية المحيط الثقافية	

٤-٤-١-٢ تنمية مجتمع الدرب الأحمر[٥٨]

تمهيد:

تشكل القاهرة التاريخية رصيدا تراثيا فريدا من نوعه فى قلب العاصمة. فهى تراكم لحقبات تاريخية عديدة بداية منذ تاريخ إنشاء القاهرة فى العصر الفاطمى ومرورا بالعصور الأيوبية والمملوكية والعثمانية والتركية حتى الوقت الحالى. وقد تفاعلت الإضافات والأفكار الخاصة بكل حقبة لتصيغ الواقع الحالى للمنطقة. فلا يمكن الفصل بين الموروث العمرانى والإجتماعى لها وكذلك لا يمكن الفصل بين الحقبات التاريخية المختلفة. الأمر الذى يزيد من ترابط المجتمع المحلى بالقاهرة التاريخية وكذلك تفرده عن المجتمعات الأخرى.

إن هذا التفرد لم يمنع حدوث تدهور وتداعى عمرانى للمنطقة لعدة أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. مما استلزم معه إيجاد حلول لمواجهة هذا التدهور. وتعد منطقة الدرب الأحمر نموذجا لهذا التدهور الحادث. حيث يعانى المجتمع المحلى من العديد من المشاكل كما يعانى من تجاهل خطط التنمية له. إلا أن التعامل مع النسيج العمرانى بصورة متكاملة يستدعى التصدى للعديد من المشكلات الأكثر تعقيدا سواء على المستوى الفنى والإجتماعى أو الإجرائى. كما يستدعى ذلك التنسيق والربط بين مجهودات العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وفئات المجتمع المحلى. ولذا فإن مشروع تنمية مجتمع الدرب الأحمر يحاول التصدى لهذه التحديات من خلال توفير بيئة ملائمة تتكامل فيها البرامج المختلفة للمشروع مثل البرامج العمرانية المختصة بالمبانى والفراغات والبرامج الاجتماعية الاقتصادية وكذلك مشروع حديقة الأزهر المزمع إقامتها بالمنطقة. ويركز المشروع على تعاون الجهات المعنية المختلفة لإكتمال عناصر نجاحه.

بداية المشروع:

بدأت فكرة المشروع من خلال برنامج مؤسسة الأغاخان للخدمات الثقافية الذى يهتم بالمدن التاريخية. فقد أراد الأغاخان أن يهدى القاهرة التاريخية حديقة تساهم فى الإرتقاء البيئى بها. فبدأت الدراسات لإختيار موقع الحديقة وانتهى الإختيار إلى أرض فضاء فى تلال الدراسة بجوار سور القاهرة التاريخى على مساحة حوالى ٩٠ فدان. وامتد المشروع ليشمل تنمية المجتمع المحلى فى هذه المنطقة حتى تحدث الحديقة تنمية عمرانية حقيقية ومستدامة.

مكونات المشروع :

تفرع المشروع ليشمل عدد من البرامج الفرعية. بدأ أولها ببرامج التنمية الاجتماعية من خلال التدريب والتوظيف والتطوير الحرفى والبيئى. ثم بدأ مشروع التنمية العمرانية لتحسين المبانى بمساعدة برنامج قروض الإسكان الذى يضيف ميزة نسبية عن التجارب السابقة حيث يتعامل مع الوحدات السكنية بالمنطقة. وذلك بتوفير التمويل والدعم الفنى اللازم لصيانة هذه الوحدات بمشاركة المجتمع المحلى. ويتبع ذلك مشروع الارتقاء البيئى والتحسين المتوافق للفراغات العامة أيضا بمشاركة المجتمع. والذى يهدف إلى تحسين الفراغات العمرانية بما يتناسب مع المحيط العمرانى التاريخى بالدرب الأحمر بأساليب متوافقة مع إمكانيات وموارد المنطقة.

هذا بالإضافة إلى مشروع كشف وترميم السور الشرقى للقاهرة. فهو يعتبر الأساس فى هذه المبادرات بجانب مشروع حديقة الأزهر. فهما يكونان معا حافزا أساسيا لتنمية المنطقة وكذلك ركيز أساسى فى الجذب السياحى وزيادة قيمة وأهمية المنطقة.

مراحل المشروع: (الإطار التنفيذى الأدائى)

١- مرحلة التعرف على الاحتياجات المحلية وتعبئة الجهود.

تم إعداد دراسات عديدة عن المجتمع المحلى وخصائصه الاجتماعية. كما يتم عمل رفع حالة البيئة المبنية وتوثيق للوضع القائم. وكذلك عمل بحث شامل للتعرف على المشاكل التى يعانى منها المجتمع وأولويات التنمية فى هذه المنطقة وتبين الآتى:-

١- تدهور المبانى السكنية سواء من الناحية الإنشائية أو استخدام مواد غير ملائمة وكذلك تداعى حالة البنية الأساسية.

٢- نقص الخدمات الصحية والاجتماعية.

٣- وجود عقبات إدارية أمام فرصة الحصول على تصريح أو أمر بترميم البيوت بسبب تعدد المستندات المطلوبة.

٤- حوالى ٩٢ % من الملكيات غير مسجلة بالشهر العقارى مما يمنع حصول الملاك على قروض من البنوك بضمان الملكيات لصيانة وترميم المبانى. كما ترتفع فائدة هذه القروض حتى تصل إلى ٢٠ %. الأمر الذى يؤدى إلى عجز إيجاد التمويل اللازم لصيانة المبانى السكنية وبالتالى تدهور حالتها.

٥- وجود قانون أصدرته وزارة الآثار منذ الأربعينات تقضى بإيجاد حرم بعرض ٣٠م حول سور القاهرة.ويتم منع البناء فيه وتترك المبانى القائمة لتتدهور حتى تسقط.الأمر الذى زاد من حدة تداعى المنطقة كما اثر على حالة السور. كما أدى إلى زيادة الأراضى الفضاء حتى وصلت إلى ٣٠% من المنطقة وتحولت إلى خرابات. كذلك هجرة السكان الأصليين إلى مناطق أخرى مثل البساتين ومنشية ناصر بسبب تداعى بيوتهم

٦- ارتفاع معدلات البطالة وتدنى مستوى المهارات الحرة مما انعكس على حالة المنطقة عمرانيا واجتماعيا

٧- عدم وضوح ادوار ومسؤليات الأطراف المختلفة نحو صياغة البيئة العمرانية

٨- ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بعملية الارتقاء العمرانى والإجتماعى

٩- ضعف مشاركة الأهالى فى صياغة بيئتهم المبنية

١٠- غياب الدعم الفنى المناسب وانفصال المجتمع المحلى عن معارف واليات صيانة العمران

١١- عدم وضع اشتراطات وقواعد تفصيلية للارتقاء العمرانى تعمل على توحيد المعالجات المختلفة لعمران المنطقة.

١٢- عدم استخدام مواد وتقنيات البناء والصيانة المتوافقة فى عمليات الارتقاء العمرانى

١٣- عدم فاعلية المنظمات الأهلية القائمة فى المنطقة وضعف مساهمتها فى تنمية المجتمع المحلى.

١٤- وجود فصل بين الورش الواقعة بالمنطقة ومكان التسويق بخان الخليلى وكذلك غياب التسويق الجيد وقد قامت مؤسسة أغاخان الثقافية-مصر بتعبئة جهود الهيئات للمنتجات المختلفة وأفراد المجتمع لوضع برنامج تنمية شاملة للمجتمع المحلى. وكذلك محاولة إيجاد أساليب للتعامل مع الجهات الإدارية والقانونية الموجودة.-

٢- مرحلة إعداد التصميمات

تم إعداد البرامج المختلفة لمواجهة المشكلات التى تم رصدها. وقد بدأت ببرنامج التنمية الاقتصادية من خلال برامج التوظيف والتدريب للقضاء على البطالة. وتم تقديم حوافز لجهات العمل لتوظيف أفراد المجتمع المحلى مثل نوع مرتباتهم فى البداية حتى يتم تثبيتهم وكذلك قدم المشروع برامج قروض صغيرة وكبيرة لأصحاب الورش بالمنطقة وعمل ورش عمل لتدريبهم على عمليات دراسات الجدوى والتسويق وغيرها. كما توجد برامج التنمية الاجتماعية من خلال التوعية الصحية والبيئية للمجتمع المحلى. وكذلك تنظيم المجتمع وبرنامج البناء المؤسس لتفعيل دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية القائمة بالمنطقة

أما بالنسبة لإعداد التصميمات الخاصة بتحسين المبانى السكنية فقد تم اختيار منطقة تجريبية ملاصقة للسور تم إعداد مقترحات وعرضها على السكان لمشاركتهم بالرأى فى هذه المقترحات وتوفيقها لاحتياجاتهم. وكذلك تم عمل مباحثات مع هيئة الآثار ووزارة الثقافة لتغيير القوانين التى تقضى بوجود حرم حول السور وإقناعهم بجدوى الإبقاء على المبانى القائمة بل وإعادة تأهيلها للحفاظ على النسيج العمرانى والإجتماعى للمنطقة.

٣- مرحلة التنفيذ

بدأت مرحلة التنفيذ لبرنامج تحسين المبانى السكنية بعد عامين من بداية برنامج التنمية الاقتصادية ولاجتماعية. وذلك من اجل ضمان مشاركة فعالة من الأهالى وكذلك إعادة البناء المؤسسى للأفراد وتمكينهم من عملية التنمية. فتم البدء بأعمال الترميم لسور القاهرة والمبانى الأثرية مثل مسجد خايربك. ثم توالى العمل بالمبانى القديمة مثل مدرسة درب شغلان وإعادة تأهيلها لتكون مركزيا ثقافيا بالمنطقة. ثم بدء العمل بأربع بيوت فى درب شغلان ملاصقة للمدرسة. حيث تم إخلاء البيوت وبداية أعمال التنفيذ وجارى العمل بها وهناك منطقة أخرى سيبدأ العمل بها هى منطقة عاطفة اسعد التى تحتوى على ٩ مبانى متدهورة يتم إعادة ٠٠تاهيلها حيث تمثل هذه العطفة بداية السور. وبلى مرحلة التعامل مع المبانى التعامل مع الفراغات العمرانية من حيث تحسين الأرضيات وعناصر التنسيق بها. وهذا بالإضافة إلى توفيق مناسيب الفراغات مع المبانى المحيطة وشبكات المرافق. كما يتم تنفيذ أعمال التحسين بشبكة المرافق خاصة الصرف الصحى وجمع المخلفات الصلبة بالمنطقة.

٤- مرحلة المتابعة والتقييم

يتم عمل متابعة مستمرة لما يتم تنفيذه عمرانيا واجتماعيا لضان تنسيق المجهودات المختلفة للجهات المشاركة. كما يتم عمل تقييم مرحلى لاستخلاص الايجابيات والسلبيات للاستفادة منها فى أساليب التعامل مع باقى المنطقة.

ويمكن التعرف على هذه التجربة من خلال التحليل التالى فى إطار منظومة تنمية المجتمع المحلى المقترحة.

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى		تنمية مجتمع الدرب الأحمر	
تاريخ البدء ومدة المشروع		تم البدء بحديقة الأزهر سنة ١٩٩٧ ومشروع تنمية المجتمع المحلى بالدرب الأحمر سنة ١٩٩٩ ومازال العمل جارى به	
عدد السكان		عدد السكان فى تناقص مستمر بسبب تدهور المبانى وتهدمها. وتصل كثافة السكان إلى ٣٠٠ فرد/ فدان ومعدل التزاحم ١.٥فرد/ غرفة.	
الدور البشرى	الجهات المشاركة وأدوارها	**١-مؤسسة أغاخان للخدمات الثقافية-مصر** -اعداد الدراسات ورفع الحالة القائمة -استصدار التراخيص اللازمة -اعداد المقترحات الخاصة بالمبانى التى يتم إعادة تأهيلها -ترميم سور القاهرة التاريخى ومسجد خاير بك. -بناء وحدة صحية ومركز خدمى -تنفيذ البرامج العمرانية -تقديم قروض فى شكل خدمات عن طريق إعادة تأهيل البيوت القديمة. -التنسيق بين الجهات المشاركة المختلفة **٢-هيئة المعونة السويسرية CDS** -برامج تدريب عمالة وتوعية -تقديم قروض صغيرة لأصحاب الورش وسكان المنطقة -تقديم قروض كبيرة عن طريق البنك والقيام بدور الضامن لدى البنك. -توظيف السكان طبقا لقدراتهم -برامج توعية للمرأة من خلال برنامج نساء يعملن معا -برنامج البناء المؤسسى للمنظمات غير الحكومية القائمة بالمجتمع وتدريبهم لمدة عام. -برامج ثقافية للشباب والأطفال -برامج لتنمية القدرات الإقتصادية مثل اعداد دراسات الجدوى ودراسة السوق. **٣-جمعية المجموعة المصرية لعمارة الأرض** -تحسين البيئة والفراغات العمرانية -تطوير مواد معالجة الأرضيات بالفراغات العامة قائمة على تكنولوجيات بسيطة لتدوير مخلفات المبانى المتهدمة. -عمل دورات تدريبية للحرفيين والأهالى على حرف البناء والصيانة العمرانية المختلفة -المساهمة فى ترميم وتحسين المدرسة بدرب شغلان.	 ترميم مسجد خاير بك. المصدر: الباحثة السور وقد غطه التراب عام ١٩٢٠.المصدر: Matero;F.and Siravo;F.(2001) حالة السور المتدهورة عام ١٩٩٤ قبل بدء أعمال الترميم. المصدر: Matero;F.and Siravo;F.(2001) أعمال الترميم بسور القاهرة. المصدر: Matero;F.and Siravo;F.(2001)

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع الدرب الأحمر	
الدور البشرى		الجهات المشاركة وأدوارها	**٤-محافظة القاهرة** -تيسير استصدار التراخيص اللازمة لترميم البيوت والتعاون مع الجهات العاملة بالمنطقة **٥-وزارة الثقافة وهيئة الآثار:** -الموافقة على ترميم الآثار والتعامل مع المبانى التراثية. **٦-الأهالى والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية القائمة فى المنطقة** -المشاركة فى ترميم الآثار والمبانى التراثية -المشاركة فى إعادة تأهيل المنازل من حيث اختيار البدائل التصميمية والمشاركة فى التمويل والتنفيذ. -القيام بحملات نظافة وتشجير للفراغات العمرانية.	 مشاركة المجتمع فى عملية الترميم وإعادة البناء بمدرسة درب شغلان. المصدر: الباحثة
	التمويل	الجهة الممولة	-مؤسسة أغاخان للخدمات الثقافية- مصر -هيئة المعونة السويسرية -جمعية مجموعة عمارة الأرض -الأهالى	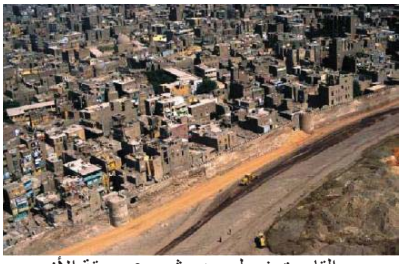 سور القاهرة يفصل بين مشروع حديقة الأزهر والمجتمع المحلى للدرب الأحمر. المصدر: Matero;F.and Siravo;F.(2001)
		حجم ونوعية التمويل	-التنمية العمرانية والمعونة الفنية -تقديم قروض فى صورة خدمات مثل المواد الخام والعمالة والمشورة الفنية لإعادة تأهيل البيوت المتداعية (٦٠% من تكلفة الإصلاح) -البرامج الإجتماعية الإقتصادية -الفراغات الخارجية - تكلفة تحسين البيوت	
		خصائص السكان	-مجتمع تقليدى حرفى -معظم العائلات تسكن المنطقة منذ فترة طويلة -٣% فقط من السكان يسكنون المنطقة منذ أقل من ٢٠ عاما.	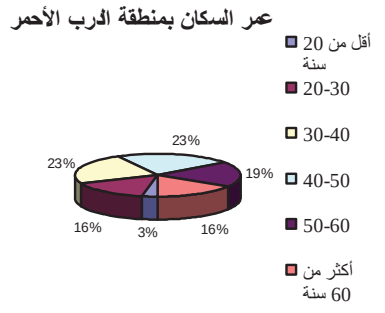
		المبادر	مؤسسة أغاخان للخدمات الثقافية- مصر	

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى		تنمية مجتمع الدرب الأحمر	
البيئة العمرانية	الكتل	تم تقسيم أسلوب التعامل مع المبانى طبقا لنوعيتها إلى: ١- الآثار الموجودة بالمنطقة: أ-سور القاهرة الشرقى: تم الكشف عن حوالى ٥٠٠ م من السور من قبل بعض البعثات التنقيبية الأجنبية تم إزالة التراب الذى كان يغطى جزء كبير من السور حتى أنه تم إزالة حوالى مليون م٣ من التراب. تم البدء بجزء يمثل ١٠% من طول السور كمرحلة تجريبية للإستفادة منها فى باقى السور حيث يتم ترميمه من خلال الخبراء والفنيين وبمشاركة المجتمع الذى تم تدريبه واكتسب خبرة كافية تؤهله للتعامل مع الآثار، فيتم ترميم الأحجار وإزالة الأملاح من عليها واستبدال ما يحتاج إلى ذلك إعادة السور إلى ما كان عليه. ب- جامع خاير بك: و يتم ترميمه بواسطة خبراء فنيين وبمشاركة المجتمع بعد تدريبه واكسابه الخبرة اللازمة، فيعمل به حوالى ٢٠ متدرب من المجتمع المحلى. ٢- المبانى الأثرية الملاصقة للسور: يتم ترميم هذه المبانى وإعادة بناء الأجزاء المتهدمة منها وتوفيقها من أجل إعادة استخدامها مثل المدرسة التى تقع فى درب شغلان. فيتم ترميمها وتحسينها لتستخدم كمركز ثقافى يخدم المنطقة والتوافد السياحى المتوقع بعد انتهاء أعمال الترميم بالسور ومشروع الحديقة. وسيتم استخدام المبنى فى وقت لاحق كدار للضيافة. ٣- البيوت الملاصقة للسور: يتم تحسين حالة هذه المبانى عن طريق تدعيم الهيكل الإنشائى الخاص بها وتحسين شبكات المرافق داخل المبانى خاصة الأعمال الصحية بالوحدات المختلفة. ثم يعاد تصميم الفراغات الداخلية لتحسين توزيعها وتهويتها. كما يتم تحسين الواجهات من حيث مواد التشطيب ومعالجة الأحجار والحديد أو الخشب المستخدم فى الفتحات وهدم وإعادة بناء ما يستلزم ذلك. يتم إزالة المبانى المتدهورة للغاية(حوالى ٤-٥ بيوت)	 أعمال ترميم سور القاهرة التاريخى. المصدر: الباحثة أعمال الترميم بمسجد خاير بك. المصدر: الباحثة 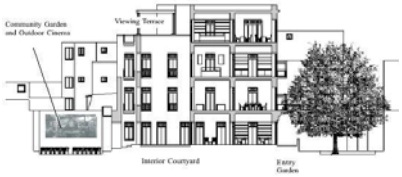 قطاع فى التصميم الجديد لمدرسة درب شغلان. المصدر:Siravo;F.(2001) أعمال الترميم والتحسين للمدرسة. المصدر: الباحثة

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى		تنمية مجتمع الدرب الأحمر	
البيئة العمرانية	الكتل	٤- تم اقتراح مشروع اسكان للطبقة المتوسطة فى الأراضى الفضاء التى تبلغ حوالى ٣٠% من المنطقة وذلك لإعادة تسكين الأهالى بدلا من انتقالهم إلى البساتين أو منشية ناصر أو مدينة السلام وغيرها	 تحويل المدرسة إلى مركز ثقافى. المصدر :Siravo;F.(2001)
	الفراغات العمرانية	تم تقسيم الفراغات العمرانية طبقا لمقياسها إلى: ١-مشروع حديق الأزهر التى تقع على الحد الشرقى لمنطقة الدرب الأحمر والتى تم تصميمها لتكون متنزه عام للمدينة ككل مما يجعلها أساسا فى تحسين البيئة فى المنطقة بالإضافة إلى المميزات التى تقدمها لقاطنى المنطقة. ٢-الفراغات العمرانية البينية: -التخلص من المخلفات الصلبة -إعادة تأسيس أرضية الفراغات بمواد متوافقة مع النظم المختلفة للبنية الأساسية الحالية والمقترحة أثناء عمل المشروع حيث يتم استخدام مواد مقاومة للبرى تصنع محليا وتتلاءم مع المحيط التراثى والبيئة، كما يتم إعادة تدوير المخلفات البنائية المنتشرة فى قطع الأراضى المتهدمة فى معالجات الأرضيات الخاصة بالفراغات. عمل نظام صرف المياه السطحية مع تغيير مناسيب الفراغ ومداخل البيوت لتتوافق مع شبكات الصرف الصحى. عمل وزرات وأركان للمبانى المطلة على الفراغات لحمايتها من تسرب المياه السطحية.	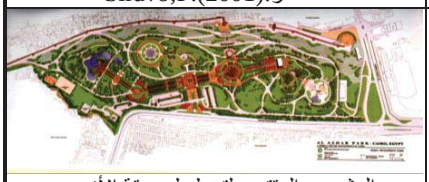 المشروع المقترح لتخطيط حديقة الأزهر. المصدر :Bianca;S.(2001) بداية أعمال التشجير بالحديقة. المصدر :Rashti;C. and Stino;M.(2001) تحتاج الفراغات إلى تحسين عاجل. المصدر :Siravo;F.(2001)

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع الدرب الأحمر	
البيئة العمرانية		النسيج العمرانى	الحفاظ على النسيج العمرانى القائم لما له من قيمة فى تشكيل هوية المجتمع المحلى وذلك من خلال ترميم المبانى القائمة. وقد تم اقناع هيئة الآثار بأهمية ذلك للحفاظ على السور التاريخى. فقد ثبت من الخرائط والصور وجود مبانى ملاصقة للسور منذ حوالى عام ١٧٠٠ مما يلغى فكرة التفريغ حوله وإيجاد حرم له بعرض ٣٠ م لا يتم البناء فيه وترك المبانى القائمة لتدهور وتسقط، والتى التزمت بها وزارة الآثار منذ الأربعينيات. ولذلك يتم إعادة تأهيل المبانى المتدهورة وملء الفراغات بمبانى جديدة متوافقة مع المحيط التراثى القائم.	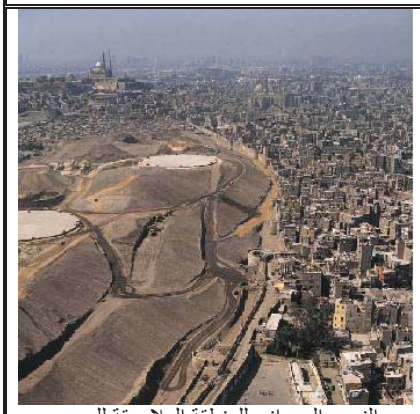 النسيج العمرانى للمنطقة الملاصقة للسور. المصدر:Bianca;S.(2001)
		الطرق	رصف الطرق المتدهورة بمواد محلية وتطوير قطاعه لعمل ميول لصرف المياه السطحية	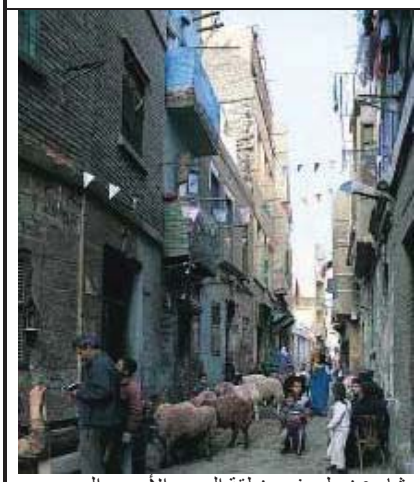 شارع نمطى فى منطقة الدرب الأحمر. المصدر: Siravo;F.(2001)
	المرافق	المياه	حالة شبكة المياه جيدة	
		الصرف الصحى	تحسين شبكة الصرف الصحى فى المناطق التى تعانى من القصور وإعادة تصميم نظام الصرف الصحى للمبانى التى يتم التعامل معها.	
		الكهرباء	شبكة التيار الكهربائى جيدة	
		القمامة	-نظام للتخلص من المخلفات الصلبة خاصة بعد بداية العمل فى حديقة الأزهر حيث كان موقعها يمثل مقلب للمخلفات منذ القرن الرابع عشر. -تنشيط مجهودات إعادة التدوير للمخلفات الصلبة بالتنسيق مع الشركات المتعاقدة مع الحكومة للعمل بمنطقة القاهرة التاريخية. -مشاركة المجتمع والجمعيات الأهلية القائمة فى عمل حملات نظافة وتشجير للمنطقة.	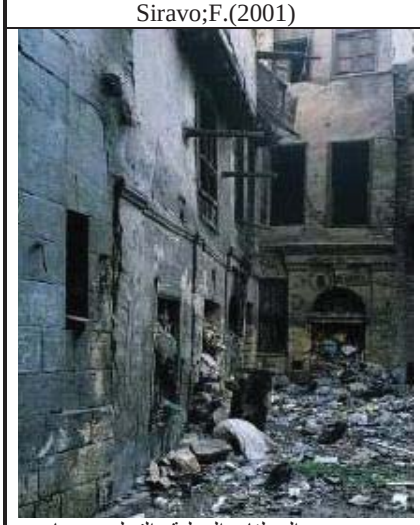 يجب جمع المخلفات الصلبة والتخلص منها. المصدر:المرجع السابق.

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع الدرب الأحمر	
البيئة العمرانية		استعمالات الأراضى: مدارس – مركز صحى	-تم انشاء وحدة صحية للأسرة بالغورية وعمل اجتماعات للمرأة بالوحدة للتوعية العامة لهن سواء من ناحية تدبير احتياجات المنزل أو الاسعافات الأولية وغيرها. -يتم انشاء مركز خدمى بالمنطقة لخدمة المجتمع المحلى (سوق التبليطة)	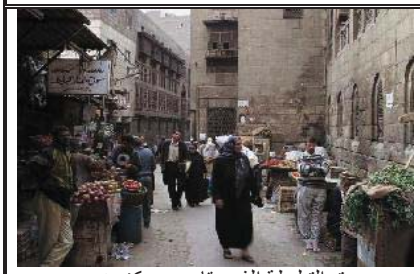 سوق التبليطة الذى يقام به مركز خدمى. المصدر: المرجع السابق
المضمون غير العمرانى	الجوانب الإقتصادية	الأساس الاقتصادى	الحرف التقليدية والوظائف الإدارية بالهيئات الحكومية وتجارة المخدرات	 يتميز المجتمع بعمل الأهالى بالحرف التقليدية. المصدر: المرجع السابق
		الدخل: معدل الإعالة	متغير طبقا للمهنة والمهارات الفردية إلا أن الغالب هو مستوى الدخل المتوسط	
		برامج تدريب العمالة	-تدريب على الحرف التقليدية بالمعايشة مثل الخيام والصدف والنسيج -توعية بأهمية الحرف التقليدية -برامج قروض صغيرة وكبيرة لإنشاء مشروعات صغيرة -توظيف عمالة طبقا لقدرات الأفراد -تحفيز لجهات العمل لتوظيف المجتمع المحلى -تدريب الأهالى على أساليب الترميم -تقديم ارشاد للأهالى لاكتشاف امكانياتهم من هوايات أو مهنة متوارثة أو خلفية دراسية معينة.	 تدريب الأهالى على أعمال والترميم. المصدر: الباحثة أحد متلقى القروض الصغيرة قد فتح مطبخ صغير يقدم الشاى والوجبات للمجتمع المحلى. المصدر: Siravo;F. (2001)

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع الدرب الأحمر	
المضمون غير العمرانى	الجوانب الإجتماعية الثقافية	العادات والتقاليد	-وجود ترابط اجتماعى قوى بين الأهالى فى المنطقة. -محاربة الكسل والخمول والحياة الليلية -محاربة المخدرات	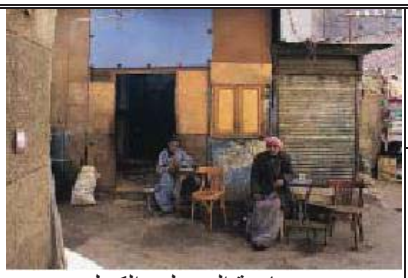 محاربة الخمول والكسل
		التعليم والأمية	مستوى التعليم جيد	
		التوعية الصحية والثقافية	-توعية صحية وتقديم فكرة طبيب الأسرة -برامج ثقافية للشباب (فرق مسرحية) -برامج ثقافية للأطفال (كورال – مرسم- تقديم مسرحيات) -برامج توعية للمرأة صحيا وبيئيا من خلال برنامج نساء يعملن معا - برامج لإعادة البناء المؤسسى للمنظمات غير الحكومية القائمة وتفعيل دورها فى مساعدة المجتمع المحلى.	 احد جلسات التوعية الصحية. المصدر: المرجع السابق أحد مسابقات الرسم التى أقيمت. المصدر: المرجع السابق
	الجوانب السياسية	الدعم	-دعم وتسهيلات من المحافظة والهيئات المسؤولة عن شبكات المرافق المختلفة. -دعم من خلال استصدار التراخيص المطلوبة لترميم المبانى المتدهورة.	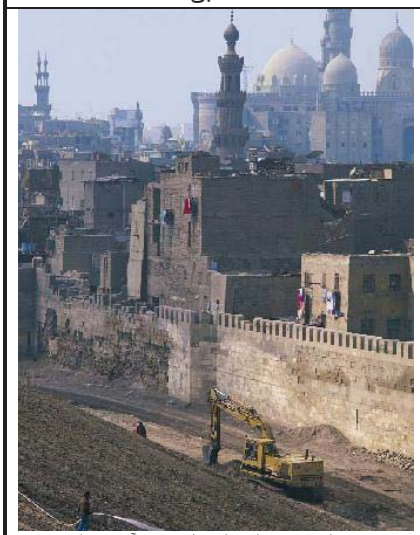 تم منح الموافقة على التدخل فى الآثار والمبانى الأثرية الأخرى وعدم إزالة المبانى الملاصقة للسور. المصدر:Matero;F.and Siravo;F.(2001)
		الملكية	-موافقة هيئة الآثار ووزارة الثقافة والسماح بالتدخل فى المبانى الأثرية. -حوالى ٩٢% من ملكيات المبانى الخاصة غير مسجلة فى الشهر العقارى.	

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع الدرب الأحمر	
المضمون غير العمرانى	الهيكل الإدارى	تنظيمات المجتمع	-تفعيل دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية القائمة. - مجموعات من أصحاب البيوت التى يتم إعادة تأهيلها.	 إحدى فعاليات برنامج نساء يعملن معا. المصدر :Siravo;F.(2001)
		الجهة المنسقة	مؤسسة أغاخان للخدمات الثقافية- مصر	

٤-٤-٢ إطار منظومة تنمية المجتمعات اللارسمية :

تمثل المجتمعات اللارسمية واقعاً لا يمكن تجاهله بسبب انتشاره بصوره كبيرة حول المراكز الحضرية وتعبيره عن احتياجات للسكان الحقيقية وتعاني هذه المجتمعات من تدني مستوي المعيشة بها وقصور الخدمات المختلفة أو انعدامها مما يحتم وجود خطط لتنميتها. إلا أن سياسة الدولة إلى وقت ليس بعيد كانت تنحصر في تجاهلها أو التعامل معها في أضيق الحدود. ولكن هذه السياسة قد أثبتت عدم جدواها بل على العكس من ذلك فقد ازدادت حدة المشكلة بمرور الوقت. مما استدعى انتهاج الجهات الحكومية رؤية مختلفة بالنسبة لهذه المجتمعات. كما أن اهتمام الجهات المانحة الدولية بتنمية هذه المجتمعات قد ساعد على حصول بدء برامج التنمية بها سواء عمرانياً أو اجتماعياً.

أسباب اختيار العينة :

إن تنمية المجتمعات اللارسمية بدء في مصر منذ الثمانينات وذلك على يد الجهات المانحة الدولية والبنك الدولي. إلا أن عدد التجارب ما زال محدوداً خاصة تلك التى حققت قدراً كبيراً من النجاح. ومن هذه التجارب التى تناولتها الدراسات السابقة منطقة الناصرية بأسوان ومنطقة الحكر بالإسماعيلية (حي السلام) ومشروع حلوان والمنيرة الغربية ومنطقة زينهم والقصبجي وغيرها.

وقد تم اختيار تجربتين هما منطقة بولاق الدكرور كنموذج للمناطق اللارسمية المقامة على أراضي زراعية ذات الملكية الخاصة ومنطقة منشأة ناصر كنموذج للمناطق اللارسمية المقامة على أراضي صحراوية (أو صخرية) ذات الملكية العامة.

٤-٤-٢-١ : تنمية مجتمع بولاق الدكرور[٥٩]

تمهيد :

تمثل بولاق الدكرور نموذجاً للنمو الحضري اللارسمي على الأراضي الزراعية ذات الملكية الخاصة والذي يمثل أكثر من ٨٠ % من إجمالي النمو الحضري المنخفض التكاليف في مصر. ويبلغ عدد سكان حي بولاق الدكرور من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ ألف نسمة يسكنون على مساحة لا تزيد عن ٩.٧ كم^{٢}. وتمثل المنطقة مثالاً لمناطق الإسكان ذات الاحتياج العاجل للتطوير والارتقاء اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

بداية المشروع :

بدأ المشروع كأحد مكونات البرنامج المتكامل للإدارة الحضرية بالمشاركة الذي تقوم بدعمه حكومتي جمهورية مصر العربية وألمانيا الاتحادية منذ عام ١٩٩٨. ويهدف المشروع إلى تطوير أساليب التخطيط المتصلة بصفة خاصة بالتنمية الحضرية للمناطق العشوائية. وكذلك الاعتماد على مشاركة المجتمع كأداة أساسية في عملية التخطيط والتنفيذ للأنشطة.

مراحل المشروع: (الإطار التنفيذى الأدائى)

١-مرحلة التعرف على الاحتياجات المحلية وتعبئة الجهود :

تم عمل مسح ميداني وإقامة مجموعة كبيرة من الاجتماعات وورش العمل مع أهالي بولاق الدكرور والعديد من الأطراف المعنية حيث حدد الأهالي أولوياتهم في التنمية والمشاكل الأساسية للمجتمع المحلي. واعتمد المشروع على هذه الأولويات لتوجيه برامج التنمية للتوافق مع الاحتياجات العاجلة للأهالي. وتحدد مشاكل المجتمع الأساسية في :

- البطالة وقلة فرص العمل
- تلوث البيئة وتراكم المخلفات
- تدهور البيئة العمرانية
- نقص الخدمات الاجتماعية

٢-مرحلة إعداد التصميمات :

تم إعداد البرامج المختلفة لتلبية الاحتياجات المحلية وتمثلت في :

١- برامج التنمية الاقتصادية ودعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٢- البيئة وإدارة المخلفات الصلبة.

٣- التطوير العمراني.

٤- تنمية المجتمع.

وكذلك محاولة وضع خطط التنسيق والتعاون بين الجهات المختلفة على مستوى المحافظة والحي وكذلك المجموعات المشاركة الأخرى.

٣-مرحلة التنفيذ :

تم البدء في البرامج الاقتصادية من مساعدة الشباب في التوصل لمصادر الإقراض وتأسيس وحدة إقراض داخل المشروع وتدريب الشباب وكذلك إنشاء خريطة استثمارية لحي بولاق الدكرور باستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية GIS للتعرف على طبيعة الأنشطة القائمة ووضع خطة للتنمية الاقتصادية للمنطقة.

كما تم تطوير نظم الجمع والتخلص من المخلفات الصلبة بالتعاون مع الهيئة العامة للنظافة والتجميل بالجيزة ودعم الهيئة في عملية خصخصة إدارة المخلفات الصلبة. كما تم تنظيم حملات التوعية للأهالي وإنشاء مركز مجتمعي لخدمة المعلومات ووحدة لتعليم السيدات فنون التفصيل وكذلك برامج توعية المرأة والشباب. هذا بالإضافة إلى الدعم الفني والمؤسس للأهالي لتكوين جمعية أهلية لخدمة المجتمع.

وبالنسبة للتنمية العمرانية فقد تم تنفيذ برنامج التطوير العمراني لشارع ال عامر كمنطقة إرشادية تجريبية. واعتمد تنفيذ هذا البرنامج على مشاركة الأهالي من حيث تحديد أولويات التنمية وكذلك المشاركة في التمويل والتنفيذ. ثم تم اختيار شارع ترعة زنين لإعادة التجربة على نطاق أوسع. وتم تلبية احتياجات الأهالي من حيث تدهور منطقة السوق والاختناقات المرورية وغياب الأرصفة والمناطق الخضراء وتنفيذ هذه الاحتياجات على مراحل لاختيار مدى استجابة الأهالي للتغير الحادث.

٤- المتابعة والتقييم :

يمكن ملاحظة المتابعة المستمرة للبرامج الاقتصادية والاجتماعية لإحداث تنمية حقيقية للمجتمع. كما تم متابعة التنمية العمرانية بشارع أل عامر وللحفاظ على ما تم إنجازه من أي تعديات. الأمر الذي ساعد على استدامة التنمية حتى الآن واستمراريتها. وقد يرجع ذلك إلى ترابط الأهالي بالشارع وانتمائهم لشارعهم ومشاركتهم فعلياً في عملية التنمية. مما يمكن معه تقييم التجربة باعتبارها ناجحة إلى حد كبير.

إلا أن التنمية العمرانية لشارع ترعة زنين لم ينل هذا القدر من النجاح. وذلك لعدة أسباب منها عدم كفاية البرامج الاجتماعية لإحداث تغيير حقيقي لعدة أسباب منها عدم كفاية البرامج الاجتماعية لإحداث تغيير حقيقي بالمجتمع وقصر مدة هذه البرامج (٦ أشهر فقط) كما أن شارع ترعة زنين يمثل أحد الشوارع الرئيسية للمنطقة مما يستتبع مرور عدد كبير منه الأفراد من خارج المجتمع المحلي يومياً وكثرة عدد عربات الميكروباص وعدم وجود قوانين تحكم تصرفاتهم. الأمر الذي عاد بالسلب على ما تم تنفيذه من تنمية. كما أن إزالة الكثير من المناطق الخضراء كانت على يد حي بولاق الدكرور، لعدم اقتناع الجهات المسئولة بما تم تنفيذه ورؤيتهم المختلفة. ولذا فقد تعددت الأسباب التى أدت إلى تدمير ما تم تنفيذه بعد أقل من ثلاثة أشهر على الرغم من معارضة أصحاب المنازل والمحلات المطلة على الشارع لهذا التدمير.

٥-الصيانة :

ساعدت الصيانة المستمرة في شارع أل عامر على الحفاظ على المباني ونظافة الشارع. حتي أنه عندما تم بناء مسجد جديد بالشارع تم طلاؤه بنفس الألوان للحفاظ على الصورة البصرية للشارع التى يعتز بها الأهالي ويفخرون بمنطقتهم.

ويمكن التعرف على هذه التجربة من خلال التحليل التالى فى إطار منظومة تنمية المجتمع المحلى المقترحة.

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى		تنمية مجتمع بولاق الدكرور	
تاريخ البدء ومدة المشروع		١٩٩٨ ويستمر المشروع لمدة ٨ سنوات على ثلاث مراحل	
عدد السكان		٥٠٠-٦٠٠ ألف نسمة	
الدور البشرى	الجهات المشاركة وأدوارها	**١-وكالة التعاون الفنى الألمانى للتنمية GTZ:** -مساعدة الشباب فى التعرف والتوصل إلى مصادر الإقراض المتاحة داخل الجيزة. -تأسيس وحدة إقراض داخل منطقة المشروع تسمح بمرونة أعلى وتركز على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. -تدريب وتنمية قدرات الشباب الإقتصادية. -إنشاء خريطة الإستثمارية لحى بولاق الدكرور باستخدام تكنولوجيا المعلومات الجغرافية GIS للتعرف على طبيعة الأنشطة الإقتصادية ووضع خطة للتنمية الإقتصادية للمنطقة. -تطوير نظم جمع والتخلص من المخلفات الصلبة. -دعم الهيئة العامة انظافة وتجميل الجيزة فى عملية خصخصة إدارة المخلفات الصلبة. -حملات النظافة والتوعية والتدريب للأهالى. -التنمية العمرانية بشارع آل عامر -التنمية العمرانية بشارع ترعة زنين بطول ٣٥٠م -تأسيس مركز مجتمعى لخدمة المعلومات لتقديم خدمات التدريب والإنترنت. -تأسيس وحدة لتعليم السيدات فنون التفصيل -برامج توعية للمرأة وتنمية مهاراتها. -برامج توعية الشباب ضد المخدرات -مشروع بناء الوعى الإجتماعى لتلاميذ مجموعة من المدارس ببولاق الدكرور. -الدعم الفنى والمؤسسى لتكوين جمعية أهلية. **٢- محافظة الجيزة ورئاسة حى بولاق الدكرور:** -رصف وإنارة الشوارع وتحسين أرصفة المشاه. -أعمال متابعة وصيانة ما يتم تنفيذه من تحسين وإرتقاء	 التنمية العمرانية بشارع زنين. المصدر: GTZ 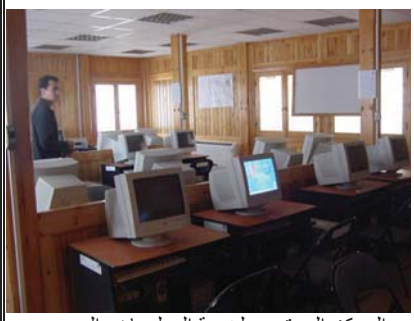 المركز المجتمعى لخدمة المعلومات. المصدر: الباحثة السوق الذى تم إنشاؤه بشارع ترعة زنين. المصدر: الباحثة

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع بولاق الدكرور
الدور البشرى	الجهات المشاركة وأدوارها	-التعاون فى توفير التسهيلات الإدارية اللازمة **٣- المجلس الشعبى المحلى:** -المساهمة فى إدارة عملية التنمية -المشاركة فى صياغة الحلول العمرانية المقترحة. **٤- الهيئة العامة لنظافة وتجميل الجيزة:** -التعاون فى تطوير نظم الجمع والتخلص من المخلفات الصلبة داخل المنطقة. -تركيب صناديق للقمامة وإزالة تراكمات المخلفات فى شارع آل عامر. **٥- وزارة الإتصالات والمعلومات:** المساهمة فى تأسيس المركز المجتمعى لخدمة المعلومات. **٦- الأهالى:** -المشاركة فى تحديد المشاكل وأولويات التنمية فى المنطقة. -المشاركة فى صياغة الحلول العمرانية والمرورية المقترحة. -المشاركة فى طلاء واجهاتا المنازل. **٧- مكتب الإستشارى Ecoplan:** -اعداد التصميمات الخاصة بشارع ترعة زنين.	 رصف الشارع بمنطقة آل عامر.المصدر:GTZ إزالة المخلفات المتراكمة. المصدر: الباحثة التصميم العمرانى المقترح لشارع آل عامر. المصدر: GTZ
البيئة العمرانية	التمويل: الجهة الممولة	-وكالة التعاون الفنى الألمانى للتنمية GTZ -محافظة الجيزة ورئاسة حى بولاق الدكرور -الأهالى -الصندوق المصرى السويسرى للتنمية	 التنمية العمرانية بترعة زنين. المصدر: GTZ.
	التمويل: حجم ونوعية التمويل	-دعم فنى وتنفيذ الخدمات المختلفة والتنمية العمرانية. -مشاركة الأهالى فى تكاليف التنمية العمرانية فى شارع آل عامر. -قروض مالية وصلت إلى ٢ مليون جنيه مصرى.	
	خصائص السكان	مجتمع لارسمى على أراض زراعية ذات ملكيات خاصة	
	المبادر	وكالة التعاون الفنى الألمانى GTZ	

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى		تنمية مجتمع بولاق الدكرور	
البيئة العمرانية	الكتل	**١-المبانى بشارع آل عامر:** -طلاء واجهات المنازل. -إنشاء أكشاك خشبية للبع. -إضافة دور من هياكل خفيفة على سطح مبنى نادى بولاق الدكرور للمركز المجتمعى لخدمة المعلومات. **٢-التجهيز لبناء مركز خدمة المجتمع لخدمة أهالى بولاق الدكرور.**	 طلاء واجهات المبانى بشارع آل عامر. المصدر: GTZ
	الفراغات العمرانية	**١- شارع آل عامر:** تم تحويل قطعة أرض فضاء كانت تستخدم كتجمع للمخلفات إلى حديقة للأطفال. -إنشاء مظلات ومقاعد كعناصر لتنسيق الفراغات الخارجية. **٢- شارع ترعة زنين:** -إقامة سوق يلبى الإحتياجات المختلفة دون التأثير على الحركة فى الشارع. وتم تنفيذه من خامات خفيفة فهو مكون من ٤ خيام بها مناضد ذات هياكل معدنية، مع جهان كافة الأعمال بدهان مقاوم للحريق وتوصيلات للإنارة العامة. -عمل مسارات مشاه ذات برجولات خشبية ومقاعد والتركيز على أعمال التجميل وتكثيف التشجير.	 شارع ترعة زنين قبل إنشاء السوق. المصدر: GTZ السوق الذى تم إنشاؤه.المصدر:GTZ
	النسيج العمرانى	لم يتم التدخل فى النسيج العمرانى للمنطقة.	
	الطرق	**١- شارع آل عامر:** -إعادة رصف الشارع وإنارته -تحسين أرصفة المشاه وتشجيرها. **٢- شارع ترعة زنين:** -عمل تخطيط مرورى لحركة السيارات يعمل على فصل حركة المشاه عن حركة السيارات وتصميم التقاطعات الرئيسية. -تنظيم حركة المشاه وغمل مسارات وتبلط الرصيف ووضع بردورات بطول ٨٠٠م. إنشاء سور شجرى للفصل بين الأنشطة فى الطريق والتحكم فى حركة المشاه.	 التعديلات المرورية بشارع ترعة زنين. المصدر: GTZ السور الشجرى الفاصل بين الأنشطة.المصدر: الباحثة

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع بولاق الدكرور	
البيئة العمرانية	المرافق	المياه	لم يتم التدخل فى شبكة المياه.	
		الصرف الصحى	تم اقتراح تغيير نظام الصرف الصحى لنظام الإنحدار الطبيعى واستبدال محطات الرفع الموجودة بمدارس أو أى خدمات تعانى المنطقة من نقصها.	
		الكهرباء	تم مد مواسير بلاستيك (برابخ) تحت الأرض لمد المرافق مستقبلا منعا لتكسير الأرصفة.	
		القمامة	-تم تطوير نظم الجمع والتخلص من المخلفات الصلبة منخلال نظامين للجمع والتخلص: ١-نظام يلائم طبيعة الشوارع الداخلية الضيقة ويتكون من عدد ٢ جرار بقاطرة صندوق ومجموعة من الصناديق الصغيرة وعربات اليد. ٢-نظام للعمل فى الطرق الرئيسية ويتكون من عدد ٢ سيارة قلاب كبيرة لخدمة نقاط التجميع على المحاور الرئيسية للمنطقة. -حملات النظافة والتشجير بمشاركة الأهالى.	 تطوير نظام جمع قمامة يلائم الشوارع الضيقة المنتشرة فى المنطقة. الصدر: الباحثة مد مواسير تحت الأرض لمد المرافق مستقبلا دون تكسير بلاط الرصيف. المصدر: الباحثة
		استعمالات الأراضى: مدارس – مركز صحى	-تعانى المنطقة من نقص عدد المدارس اللازمة ويجرى دراسة إمكانية التسغلب على هذا النقص. -تم إنشاء مركز مجتمعى لخدة المعلومات. -جارى الآن الإعداد لبناء مركز لخدمة المجتمع يشمل خدمات إجتماعية وثقافية وصحية وادارية.	 النادى الموجود بالمنطقة. المصدر: الباحثة
		الأساس الاقتصادى	مهن مختلفة	

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع بولاق الدكرور	
المضمون غير العمرانى	الجوانب الإقتصادية	الدخل: معدل الإعالة	تتراوح مستويات دخل الأفراد من منخفض إلى متوسط إلى فوق متوسط.	
		برامج تدريب العمالة	-برامج لمساعدة الشباب فى التعرف والتوصل إلى مصادر الإقراض مثل: الجمعيات الأهلية- البنوك- الهيئات الدولية- الصندوق الإجتماعى-.... و تم توفير قروض وبمبلغ ١ز٧٥ مليون جنيه. -تأسيس وحدة إقراض داخل المشروع تسمح بمرونة عالية وتركز على الشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بمبلغ ٤١٠٥٠٠ جنيه حتى الآن. -تدريب الشباب وأصحاب المشروعات الصغيرة ببولاق على عمل دراسات الجدوى- التسويق- إدارة الأعمال- نظم المحاسبة- التعامل مع الضرائب- .... -برامج توعية المرأة وتنمية قدراتها فى مجالات الصيانة المنزلية- المهارات اليدوية- الإسعافات الأولية- مبادئ التغذية السليمة-.... -وحدة لتعليم السيدات فنون التفصيل. -تدريب العاملين بالهيئة العامة لنظافة وتجميل الجيزة على التعامل مع الشركات الخاصة ووضع نظام لمتابعة وتقييم أداء الشركات الخاصة.	برامج تدريب للعمالة المحلية. المصدر: الباحثة توعية المرأة بالمنطقة. المصدر: الباحثة
	الجوانب الإجتماعية الثقافية	العادات والتقاليد	-توعية الشباب ضد أضرار المخدرات والإدمان. -بناء الوعى الإجتماعى لتلاميذ المدارس وتدريبهم على خدمة المجتمع.	 محاولة التصدى للمشاكل التلاميذ فى المنطقة ورفع الوعى الإجتماعى لديهم. المصدر: الباحثة
		التعليم والأمية	-محاولة التصدى لنقص عدد المدارس بالمنطقة. -برامج لرفع وعى التلاميذ بكيفية مواجهة مشاكل التحصيل الدراسى.	
		التوعية الصحية والثقافية	-تم إنشاء مركز لخدمة المعلومات لتقديم خدمات التدريب والإنترنت. -حملات توعية للأهالى للوصول إلى بيئة نظيفة. -تقديم الدعم الفنى والمؤسسى لمجموعة من الأهالى لتكوين جمعية أهلية لخدمة المجتمع وتحسين مستوى المعيشة.	 المكتبة الموجودة بنادى بولاق الدكرور. المصدر: الباحثة

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع بولاق الدكرور	
الجوانب السياسية	الدعم	-مشاركة محافظة الجيزة ورئاسة حى بولاق الدكرور.		
	الملكية	تمثل الأرضى ملكيات خاصة لأصحابها.		
الهيكل الإدارى	تنظيمات المجتمع	تمكين المجتمع من المشاركة من خلال مجموعات الأهالى والمجلس الشعبى المحلى.		
	الجهة المنسقة	وكالة التعاون الفنى الألمانى للتنمية		

يجب مشاركة المجتمع فى عملية التنمية. المصدر: الباحثة

٤-٤-٢-٢ تنمية مجتمع منشأة ناصر[٦٠]

تمهيد :-

تعتبر منطقة منشأة ناصر نموذجا للمجتمعات اللارسمية المقامة على أراض صحراوية ذات ملكية عامة. وقد نشأت المنطقة منذ الستينات حيث كان أول سكانها من استبعدوا من العشش الواقعة بالقرب من مناطق وسط المدينة حول المدينة الفاطمية. ووصل عدد سكانها بنهاية الستينات عدة آلاف مما جعل الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأمر بتوصيل المياه والكهرباء لهذه المنطقة وفي عام ١٩٧٢ تم إعادة تسكين مجتمع جامعي القمامة بها. واستمر نمو المنطقة حيث جاء معظم سكانها من قرى الصعيد. وتتمتع المنطقة بعنصر جذب للأسر الفقيرة نظرا لموقعها المتوسط داخل العاصمة والإيجارات المنخفضة لمساكنها.

إلا أن المنطقة تعانى من العديد من المشكلات الخاصة بتدهور البيئة وانخفاض المستوى الاقتصادي وكذلك صعوبة الطبوغرافيا ومخاطر انهيار أجزاء من جبل المقطم الذي يحدها كما تعانى من تجاهل الحكومة لها ونقص خدماتها.

بداية المشروع :

بدأ المشروع في منطقة عزبة بخيت بمشاركة الأهالي كمنطقة إرشادية. وتم تنفيذ العديد من برامج التنمية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية بها مما دفع الجهات المشاركة نقل التجربة لباقى منطقة منشأة ناصر. ونم تقسيم المنطقة إلى تسعة مناطق تفصيلية تم أعداد المخططات الإرشادية لتنميتها.

مراحل المشروع: (الإطار الأدائى والتنفيذى)

١-مرحلة التعرف على الاحتياجات المحلية والتعبئة للجهود:

تم إعداد عدد من الدراسات حول الوضع القائم للمجتمع من حيث عدد السكان ومستوى التعليم والدخل والأنشطة الاقتصادية. كما تمت دراسة خصائص المجتمع من حيث العادات والتقاليد والموطن الأصلي والجمعيات الأهلية القائمة. وتمت دراسة الموقع من حيث الطبوغرافيا وشبكات البنية الأساسية القائمة والطرق وحركة المشاة وكذلك الخدمات المتاحة واستعمالات الأرض والأنماط الرئيسية للمباني. كما تمت دراسة ملكية الأراضي وذلك لتحديد أولويات للتنمية في ضوء احتياجات المجتمع الفعلية والإمكانات المتاحة. كما تم عمل ورشة عمل لتشجيع مشاركة الأهالي وخلق آليات تمثل لهم ودعم المبادرات المحلية.

٢- مرحلة إعداد التصميمات:

تم إعداد مخططات تفصيلية لكل منطقة تفصيلية لحل المشكلات القائمة بها. وذلك اعتمادا على المشروع النموذجي لعزبة بخيت كنقطة مرجعية. وتم إعداد المقترحات الخاصة بشبكة الطرق والمرافق من مياه وصرف صحى وكهرباء. كما تم إعداد مقترحات بالنسبة للفراغات العمرانية وحركة المشاة وكذلك الخدمات التعليمية والصحية والخدمات العامة الأخرى. بالإضافة إلى البرامج الاجتماعية والاقتصادية لتنمية المجتمع

المحلى وبرامج تقنين الأراضي. وفي إطار هذه البرامج والمقترحات تم إعداد عدد من البدائل، اختير من بينها الأنسب للإمكانيات والموارد المتاحة والأوفق للاحتياجات الملحة للأهالي.

٣-مرحلة التنفيذ:

بدأت عملية التنفيذ للبرامج في عدد من المناطق، على أن يكون التنفيذ بصورة متلازمة ومتتابعة. فيبدأ العمل بمنطقة طبقاً لأولويات الأهالي تم الانتقال إلى منطقة أخرى والبدء بها بعد فترة من بداية العمل بالمنطقة الأولى. وذلك لتحقيق مبدأ عدالة التوزيع بين أهالى منشأة ناصر ككل طبقاً للموارد المتاحة.

وقد تم تنفيذ عدد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى تحسين بعض الدارس وتحسين المركز الثقافي وبناء مسرح مكشوف بالجهود الذاتية. وكذلك تحسين مركز الشباب والمركز الصحى وبناء مركز لخدمة المجتمع والمرأة. كما تم توسيع بعض الشوارع تحسين الصرف الصحى وبناء محطة رفع. وتم تنفيذ عدد من برامج التدريب ومحو الأمية واستخدام الكمبيوتر بجانب أنشطة ثقافية متعددة

٤-مرحلة المتابعة والتقييم:

يقوم المشروع بعمل تقييم مستمر لما يتم تنفيذه بالاستفادة من التجربة في المناطق الأخرى. ويحاول المشروع تطوير وتوفير قنوات من الخبرة في مجال التنمية المجتمعية الشاملة للتطبيق الكامل في منطقة منشأة ناصر والتوسع في المجتمعات المتدهورة الأخرى.

ويمكن التعرف على هذه التجربة من خلال التحليل التالى فى إطار منظومة تنمية المجتمع المحلى المقترحة.

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى		تنمية مجتمع منشية ناصر	
تاريخ البدء ومدة المشروع		١٩٩٨ وجارى العمل بالمشروع	
عدد السكان		٤١٠٤١٣ نسمة عام ٢٠٠١ بكثافة سكانية صافية ١٢.٩٢٢ فرد/ فدان	
الدور البشرى	الجهات المشاركة وأدوارها	**١-وكالة التعاون الفنى الألمانى للتنمية GTZ ممثلة فى فريق عمل عزبة بخيت** **٢- محافظة القاهرة ورئاسة حى منشأة ناصر** **٣- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ممثلة فى الهيئة العامة للتخطيط العمرانى** **٤- جهاز التعمير كجهة تنفيذية لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية:** -اشتركت الجهات السابقة فى تحليل الوضع القائم واعداد المخطط الإرشادى لتنمية منشأة ناصر وكذلك المخططات التفصيلية. -كما اشتركت فى تنفيذ المخططات العاجلة للمناطق التفصيلية المختلفة. **٥- صندوق إنماء أبو ظبى:** -تمويل بناء ٧٨٠٠ وحدة سكنية بخدماتها بمنطقة الإمتداد. **٦- الأهالى:** -المشاركة فى تحديد المشاكل وأولويات التنمية فى المنطقة. -المشاركة فى صياغة الحلول العمرانية واستراتيجيات التنفيذ. -المشاركة فى تطوير قصر ثقافة منشأة ناصر. **و فد تم تشكيل مجموعة الشركاء لتنمية منشأة ناصر بقرار من وزير الإسكان رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٠ يضم كافة الجهات المعنية (خاص- عام- أهلى)**	 بناء وحدات سكنية جديدة. المصدر: الباحثة المسرح المكشوف الذى تم تنفيذه بجهود الأهالى. المصدر: الباحثة 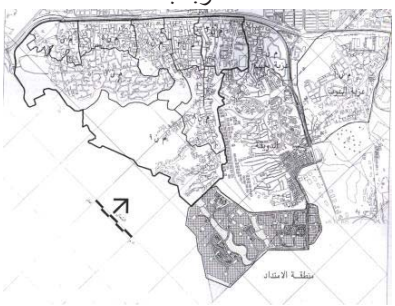 المناطق التفصيلية لمنشأة ناصر. المصدر: الخطوط الإرشادية للمخططات التفصيلية لمنشأة ناصر (٢٠٠١)

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى		تنمية مجتمع منشية ناصر	
	التمويل	الجهة الممولة	-وكالة التعاون الفنى الألمانى للتنمية GTZ -محافظة الجيزة ورئاسة حى منشأة ناصر -الأهالى -صندوق إنماء أبو ظبى -نظام استعادة التكلفة للخدمات
الدور البشرى	التمويل	حجم ونوعية التمويل	-دعم فنى وتنفيذ الخدمات المختلفة والتنمية العمرانية. -مشاركة الأهالى فى تكاليف شبكتى الصرف الصحى والمياه. -قروض مالية.
		خصائص السكان	مجتمع لارسمى على أراض صحراوية ذات ملكيات عامة معظم السكان أصلهم من الوجه القبلى وفترة إقامتهم فى المنطقة أقل من ١٥ سنة
		المبادر	وكالة التعاون الفنى الألمانى GTZ
البيئة العمرانية		الكتل	-تم إزالة بعض المبانى فى أضيق الحدود لتحسين شبكة الطرق والمرافق -هناك خطة لتطوير المنطقة المطلة على طريق الأتوستراد.
		الفراغات العمرانية	-تم تنفيذ مناطق مفتوحة بمنطقة م ن ٢. -تمك عمل حديقة للأطفال بقصر الثقافة -يتم عمل منطقة مفتوحة على الصخور منخفضة الإرتفاع التى تفصل بين م ن ٥ وم ن ٧. -تم اقتراح التفريغ حول جامع تنجيز بوغا الأثرى وتحويل هذه المنطقة إلى منطقة خضراء للأطفال. -يتم عمل مسارات مشاه وتشجيرها على طول الطرق.

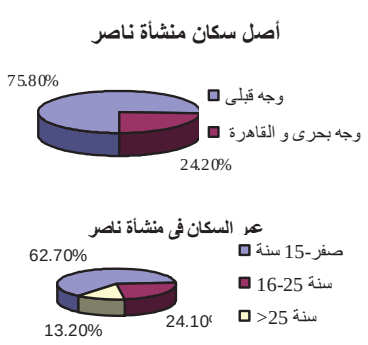

طريق الأتوستراد الذى تطل عليه المنطقة.
المصدر: الباحثة

يتم تفريغ المبانى حول جامع تنجيز بوغا وتحويلها إلى حديقة.
المصدر: الخطوط الإرشادية للمخططات التفصيلية لمنشأة ناصر (٢٠٠١)

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى		تنمية مجتمع منشية ناصر	
	النسيج العمرانى	النسيج العمرانى للمنطقة متضام ولكنه عشوائى لا يحكمه نظام إلا أن التدخل يتم فى أضيق الحدود بإزالة مبانى لفتح طرق أو توسيعها ومد شبكات المرافق المختلفة وإيجاد مناطق مفتوحة.	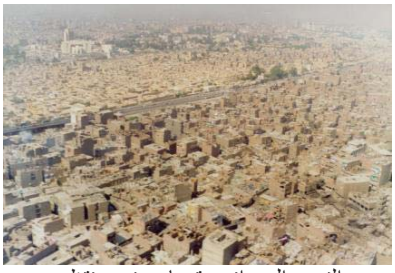 النسيج العمرانى متضام وغير منتظم. المصدر: الباحثة.
البيئة العمرانية	الطرق	-يتم شق طرق داخلية للضرورة القصوى فقط والحد من إزالة المبانى -الإستفادة القصوى من الطرق القائمة وعمل طرق دائرية لتسهيل المرور -حالة شبكة المشاه جيدة ولكن يتم تنفيذ ١٢ وصلة على طول الممرات الموجودة عبارة عن سلالم تنحت فى صخر الجبل بارتفاع ٦- ٢٥ م -عمل ممرات للمشاه تتبع الطرق المحلية المقترحة لسهولة حركة الناس من وإلى الخدمات.	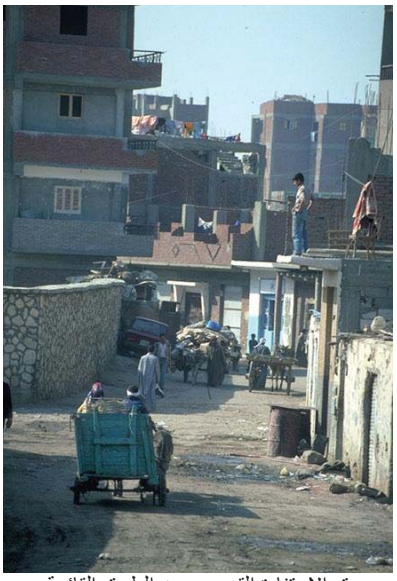 يتم الإستفادة القصوى من الطرق القائمة. المصدر: www.archnet.org

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع منشية ناصر	
	المرافق	المياه	-هناك احتياج لإحلال مواسير الشبكة القائمة لمواجهة الأعباء المتزايدة كما لا تصل إلى المناطق المرتفعة -تواجه الهيئة العامة لمرفق المياه مشكلة عدم قانونية ملكية البيوت عند رغبتها فى توصيل الشبكة لهذه البيوت.	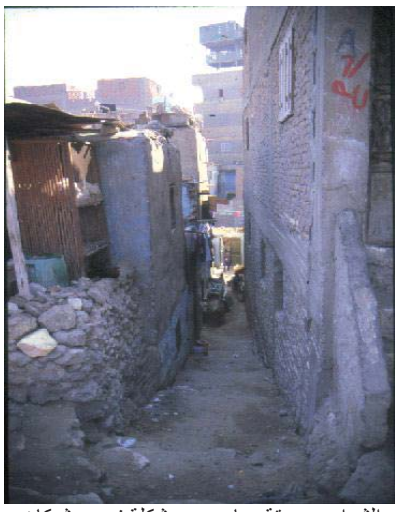 الشوارع ضيقة مما يسبب مشكلة فى مد شبكات المرافق. المصدر: الباحثة
		الصرف الصحى	-هناك مناطق لا تخدمها شبكة الصرف الصحى وبها بيارات ولكن لا يتم كسحها بانتظام. -هناك شبكة رسمية ولكن لا يتم صيانتها وهناك شبكة غير رسمية نفذت بمعايير غير قياسية مما يؤدى إلى انسداها. -يتم تنفيذ الشبكات بنظام مقاول واحد لكل منطقة ويقوم الأهالى بتنفيذ الخطوط الفرعية الصغيرة ووصلات المنازل.	
		الكهرباء	شبكة الكهرباء جيدة بالنسبة للمنازل ولكن إنارة الشوارع غير كافية.	
		الإتصالات	شبكة جيدة ويتم تنفيذ سنترال جديد بسعة ٤٠٠٠٠ خط.	
		الغاز الطبيعى	يعتمد الأهالى على أنابيب البوتجاز	
البيئة العمرانية	المرافق	القمامة	-تم تطوير نظم الجمع والتخلص من المخلفات الصلبة بمشاركة الأهالى والقطاعين العام والخاص. -هيئة نظافة وتجميل القاهرة الكبرى تقوم بجمع القمامة من المحلات والمنشآت الصناعية والمناطق المفتوحة ومقالب القمامة المؤقتة. -حملات توعية بيئية فى المدارس ومراكز الشباب والمراكز الثقافية.	 جمع القمامة. المصدر: www.archnet.org

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع منشية ناصر
		استعمالات الأراضى: مدارس – مركز صحى	-تعانى المنطقة من نقص عدد المدارس اللازمة ويجرى دراسة إمكانية التغلب على هذا النقص. -توسيع دور رياض الأطفال فى خدمة المجتمع. -زيادة عدد وتجديد المكاتب الازمة للتلاميذ بمدرسة جمال عبد الناصر الإعدادية بنين. -تم تحسين المركز الصحى. -تم تأسيس مراكز استشارية لدعم الأسر. -تطوير قصر ثقافة منشأة ناصر وبناء مسرح مكشوف بالجهود الذاتية.	 تم تطوير المركز الثقافى وبناء مسرح مكشوف. المصدر: الباحثة تم تطوير المركز الصحى بالمنطقة. المصدر: الباحثة
المضمون غير العمرانى	الجوانب الإقتصادية	الأساس الاقتصادى	مهن مختلفة ولكن يغلب وجود اقتصاد محلى تسوده المؤسسات الصغيرة متناهية الصغر. -يعمل ٥٥.٩% من السكان داخل منشأة ناصر.	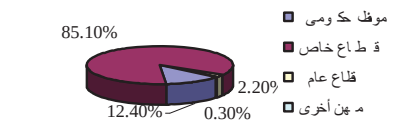
		الدخل: معدل الإعالة	-يبلغ متوسط حجم الأسرة ٤.٥ فرد ومعدلات البطالة ١.٦% -تغلب مستويات الدخل المتوسطة.	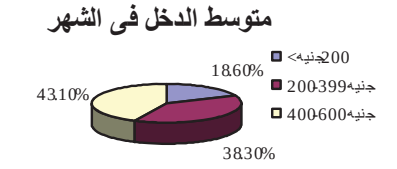

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع منشية ناصر
المضمون غير العمرانى	الجوانب الإقتصادية	برامج تدريب العمالة	-برامج لمساعدة الشباب فى التعرف والتوصل إلى مصادر الإقراض. -تدريب الشباب وأصحاب المشروعات الصغيرة على عمل دراسات الجدوى- التسويق- إدارة الأعمال- نظم المحاسبة- التعامل مع الضرائب- الحصول على تراخيص.... -برامج قروض صغيرة. -برامج توعية المرأة وتنمية قدراتها فى مجالات الصيانة المنزلية- المهارات اليدوية- الإسعافات الأولية- مبادئ التغذية السليمة-.... -برامج تدريب بالمعايشة. -تدريب الأطفال الذين يعملون بالفعل. -برامج لتدريب مدرس رياض الأطفال.	 مشروع التنمية الشاملة للمرأة شبه الحضرية بمنشأة ناصر. المصدر: الباحثة.
	الجوانب الإجتماعية الثقافية	العادات والتقاليد	-برامج لتقوية دور الشباب والمرأة كمولد طاقة التحسين المستمر للظروف المعيشية. -برامج توعية وارشاد.	 مركز الشباب بمنشأة ناصر. المصدر: الباحثة.
		التعليم والأمية	-محاولة التصدى لنقص عدد المدارس بالمنطقة. -معدلات الأمية تبلغ ٥٢% ومعدلات أمية الإناث ٥٩.٦% فلذلك هناك برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار.	
		التوعية الصحية والثقافية	-تم إنشاء مركز لخدمة الكمبيوتر. -حملات توعية للأهالى للوصول إلى بيئة نظيفة. -تقديم الدعم الفنى والمؤسسى لمجموعة من الأهالى لتكوين جمعية أهلية لخدمة المجتمع وتحسين مستوى المعيشة. -تمكين المجتمع المحلى من المشاركة الفعلية فى عملية التنمية. -تشجيع المجهودات والمبادرات المحلية. -تحديد وتطوير القيادات المحلية. -عمل دورات رياضية لتحسين الروابط بين التلاميذ. -تحسين البرامج الصحية. -عمل مركز للمرأة. -تطوير مركز الشباب بمنطقة م ن ٢.	 تم عمل تطوير وتحسين له حيث افتقر إلى المساحات الخضراء والخدمات. المصدر: الباحثة.
	الجوانب السياسية	الدعم	-مشاركة محافظة القاهرة وحى منشأة ناصر ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية وجهاز التعمير.	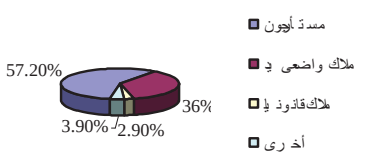

عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلى			تنمية مجتمع منشية ناصر	
المضمون غير العمرانى	الهوائب السياسية	الملكية	تمثل الأراضى ملكيات عامة للحكومة ويكثر السكان المستأجرون من واضعى اليد الأصليين.	
	الهيكل الإدارى	تنظيمات المجتمع	هناك جمعيات أهلية طبقا لإقليم الموطن الأصلى للسكان تعمل على تنظيم الخدمات الأساسية والمساعدة الذاتية فى توصيلات المياه والصرف الصحى وبناء المساجد والكنائس وأنشطة أخرى. -مثلت القيادات المحلية المجتمع المحلى أمام الجهات المحلية كما تعمل على الفصل فى النزاعات. -هناك ٣٦ جمعية أهلية منها ٢٧ جمعية نشطة تنقسم إلى: -١٧ جمعية تنمية مجتمع أسسها أفراد من خارج المجتمع المحلى -٦ جمعيات دينية أسسها أفراد من خارج المجتمع المحلى. -٤ جمعيات أسستها شخصيات أكاديمية ومعروفة من خارج منشأة ناصر.	 تحاول الجمعيات الأهلية أن تساعد المجتمع فى تلبية احتياجاته وتوفير الخدمات له. المصدر: الباحثة.
		الجهة المنسقة	مجموعة الشركاء لتنمية منشأة ناصر.	

٤-٥ تحليل تجارب تنمية المجتمع المحلى المختلفة

الاحتياجات الأساسية للإنسان لا تختلف أينما كان ومهما اختلفت ظروفه. فهو يرنو إلى الحصول على حياة كريمة توفر له مسكن يأويه وملبس ومأكل وفرصة عمل ورعاية صحية واجتماعية وخدمات تعليمية وكذلك فرصة التعبير عن الذات. إلا أن الأولويات والأهداف تختلف من مجتمع لأخر وفى إطار التجارب الحالية لتنمية المجتمعات المحلية التاريخية واللارسمية والريفية ومن خلال مقارنتها فى جدول (٤-٦) يمكن التوصل إلى بعض النتائج الخاصة بنقاط التشابه والاختلاف كما يلي:

٤-٥-١ الدور البشرى فى عملية تنمية المجتمع المحلي:

١- تختلف طبيعة مشاركة الجهات والهيئات فى عملية التنمية وكذلك اهتماماتها. ففى المجتمعات التاريخية ينحصر دور الحكومة فى إعطاء التراخيص اللازمة والتسهيلات الإدارية. أى أن دورها هو تيسير عمل الجهات الأخرى من حيث إعطاء التصاريح اللازمة بالتعامل مع الآثار الموجودة وكذلك طبيعية التعامل مع المبانى المحيطة. كما يساعد تعاونها على تخطى عقبة تداخل اختصاصات ويمنح عملية التنمية صفة الرسمية.

أما فى المجتمعات اللارسمية فقد كان دور الحكومة أكثر تأثيراً حيث شاركت فى وضع المخططات العامة والتفصيلية لمنطقة منشأة ناصر وبولاق الدكرور. ويرجع ذلك إلى كبر مقياس المشروع وعدد السكان فى المجتمع المحلي. فتم وضع استراتيجيات عامة ثم برامج تفصيلية لكل منطقة داخلية. كما شاركت الحكومة فى تنفيذ البرامج المختلفة العمرانية وغير العمرانية.

وفى المجتمعات الريفية كانت مشاركتها ضعيفة فى قريتي أتميدة والبسايسة حيث اقتصر دورها على تمويل بعض الخدمات وجزء من شبكتى المياه والصرف الصحى.

٢- تتركز اهتمامات الجهات المانحة الدولية على المناطق التاريخية نظراً لأهميتها التراثية وكذلك المناطق اللارسمية بسبب حالتها المتدهورة وتأثيرها المباشر على المدن خاصة العاصمة. أما المجتمعات الريفية فلم تحظ بنفس الاهتمام خاصة فى مصر إلا بعض المنح الألمانية والهولندية لتنفيذ شبكات المرافق فى بعض محافظات (الفيوم).

٣- تعانى بعض المنظمات غير الحكومية فى مصر من عدم فاعليتها مما يستدعى وجود برامج بناء مؤسسى لها لتفعليل دورها. وقد انحصر اهتمام المنظمات غير الحكومية فى تنمية المجتمعات التاريخية الحضرية واللارسمية دون المجتمعات الريفية مما يدل على عدم عدالة توزيع نشاط هذه المنظمات بين الريف والحضر وكذلك عزوف كثير من المنظمات عن العمل فى المجتمعات الريفية بالرغم من احتياجها الشديد التنمية.

٤- مشاركة الأهالي كانت متماثلة فى المجتمعات المختلفة حيث شارك الأهالي فى التمويل المادي والعيني وكذلك شاركوا فى التنفيذ وعمليات البناء. كما شارك ممثلون عن الأهالي فى اختيار بدائل للمخططات

والتصميمات الخاصة بمنازلهم. إلا أن مشاركة الأفراد فى المجتمعات الريفية كانت بصورة أكبر حيث تولى الأهالي مهمة توفير الخدمات والمرافق وبناء المنازل بمفردهم. مما يدل على قدر كبير من الطاقة الكامنة لديهم التى يجب الاستفادة منها فى تنمية المجتمعات الريفية. هذا بالإضافة إلى قدره الأهالي على تنظيم أنفسهم فى مجموعات والعمل معاً لإحداث التنمية المستهدفة وذلك فى المجتمعات المختلفة.

٥- تعتمد مشاركة الأهالي على وجود الدافع اللازم لذلك يمكن استثارة همة الأهالي فى المجتمعات المختلفة طبقاً لظروفهم الخاصة. ففى المجتمعات التاريخية يمثل وعى الأهالي بقيمة التراث القائم من مبانى ونمط حياة دافع لمشاركتهم فى تنمية مجتمعهم. كما أن الترابط القوى بينهم يساعد على ذلك. وفى المجتمعات اللارسمية تمثل المشكلات البيئية والعمرانية التى يعانى منها الأهالي وكذلك رغبتهم فى الحصول على ملكية مساكنهم دافعاً لمشاركتهم فى عملية التنمية. أما فى المجتمعات الريفية فيمثل الترابط الاجتماعى بين الأفراد وحاجتهم إلى الخدمات دافعاً أساسياً فى مشاركتهم، الأمر الذى يساعد على تحقيق التنمية المستهدفة واستدامتها.

٦- تمثل الجمعيات الأهلية محركاً أساسياً لعملية التنمية فى المجتمعات المختلفة. ففى المجتمعات الريفية كانت الجمعيات الأهلية هى الصورة التنظيمية للأهالي والتى قامت بتنفيذ الخدمات المختلفة وكذلك التنسيق بين الجهات المشاركة. أما فى المجتمعات التاريخية واللارسمية فتحتاج الجمعيات الأهلية إلى تفعيل دورها وإن كانت الجمعيات النشطة منها تركيز أساسي فى عملية التنمية وأحداث التغيير المطلوب.

٧- اختلف المبادر من مجتمع لأخر. ففى المجتمعات التاريخية كانت مبادرة التنمية من الجهات المانحة (حالة الدرب الأحمر). وكذلك كانت المبادرة من الجهات المانحة فى المجتمعات اللارسمية حيث كانت من جانب وكالة التعاون الفنى الألماني للتنمية GTZ أما فى المجتمعات الريفية فأتت مبادرة التنمية من أحد أبناء القرية خاصة العاملين خارجها فى القاهرة. كذلك كان الحال بالنسبة لمدينة أهلية حيث كانت المبادرة من أحد أبنائها والذى أصبح وزيراً للثقافة فيما بعد.

٨- اعتمد تمويل عملية التنمية فى المجتمعات المختلفة على الأهالي بصورة أساسية. هذا بالإضافة إلى جهات أخرى اختلفت طبقاً لطبيعة المجتمع. فاشتركت الحكومة فى معظم التجارب بالتمويل ولكن اختلفت قيمة التمويل طبقاً لمستوى المشاركة. واقتصر تمويل المنظمات غير الحكومية على التمويل العيني والفنى.

٤-٥-٢ البيئة العمرانية كنتاج مادى لعملية التنمية:

١- اهتمت التجارب المختلفة بتحسين المباني القائمة فى المجتمع المحلى ولكن اختلفت طريقة التعامل معها من مجتمع لأخر. ففى المجتمعات التاريخية يتم ترميم المباني الأثرية وإعادة تأهيل بعضها لإعادة استخدامه سواء كمركز ثقافى او معرض ... ألخ. كما تم تحسين المبانى المحيطة بما يحافظ علي طابعها المعمارى والتوافق مع المحيط الأثرى، واستخدام مواد محلية فى هذه العملية. أما فى

المجتمعات اللارسمية فقد انحصر الاهتمام بالكتل فى طلاء واجهاتها وإزالة المبانى التى تشكل خطراً على الأفراد. وفى المجتمعات الريفية كان يتم إحلال المباني المتهدمة بأخرى جديدة وبناء منازل جديدة لاستيعاب زيادة السكان، ولم يكن هناك اهتمام بطابع المنطقة حيث لا يوجد موروث معمارى، إلا فى بعض المجتمعات الريفية التى اهتمت باستخدام طرق إنشاء ومواد محلية.

٢- تعانى المجتمعات اللارسمية والتاريخية من نقص المناطق المفتوحة وتداعى الفراغات العمرانية. ولذا اهتمت التجارب بهذه الفراغات واستخدام المواد المحلية فى تحسينها وكذلك إضافة عنصر التشجير لها. وإزالة المخلفات المتراكمة بها. أما المجتمعات الريفية فلا تعاني من نقص فى المناطق المفتوحة. واقتصر التعامل مع الفراغات على تطهير الترع وإزالة بعض المخلفات.

٣- تم الحفاظ على النسيج العمراني فى المناطق التاريخية لما له من قيمة تراثية وأهمية فى صياغة شخصية المجتمع التاريخي. أما فى المجتمعات اللارسمية فاقتصر التدخل فى النسيج العمراني على فتح بعض الطرق لتيسير حركة السيارات والمشاة فى المنطقة خاصة فى المناطق اللارسمية على أراضي صحراوية (منشأة ناصر). وفى المجتمعات الريفية لم يتم التدخل فى النسيج العمرانى للقرى إلا من بعض المحاولات النادرة لتوسيع بعض الطرق فى الكتلة القديمة للقرية.

٤- اشتركت المجتمعات المختلفة فى سوء حالة الطرق بها مما استدعى تمهيدها ورصفها وتنظيفها. وتم تنفيذ مشروعات لنقل الركاب فى المجتمعات الريفية نظراً لما كانت تعانيه من نقص بهذا الصدد. وفى المجتمعات اللارسمية كانت هناك حاجة لإيجاد شبكة لمسارات المشاة وزيادة كفاءتها خاصة بمنطقة منشأة ناصر لزيادة سهولة الوصول إلى الخدمات المختلفة

٥- تتميز شبكة المياه بمستواها الجيد فى المجتمعات . محل الدراسة إلا أن هناك حاجة إلى زيادة طاقتها وإحلال بعض المواسير القديمة لاستيعاب الزيادة المستمرة فى السكان. وكذلك زيادة محطات الرفع لإيصال المياه للمناطق المرتفعة (منشأة ناصر). وفى المجتمعات الريفية مازالت بعض المناطق محرومة من شبكة المياه مثل بعض الكفور والنجوع التى تستدعى توصيل شبكة المياه إليها.

٦- شبكة الكهرباء تصل إلى معظم المجتمعات حتى الريفية إلا أن هناك نقص خاص بإدارة الشوارع فى المجتمعات اللارسمية والريفية .

٧- تختلف حالة شبكة الصرف الصحة فى المجتمعات المختلفة ففى المجتمعات التاريخية تطلبت الشبكة تحسينها فقط، أما فى المجتمعات اللارسمية هناك شبكتين أحدهما رسمية، وأخرى غير رسمية لم تنفذ بالمعايير القياسية مما أدي إلى وجوب تحسينها وإحلال بعض أجزائها المتداعية. فتقوم الحكومة بتحسين الشبكة للعمومية ويقوم الأهالي بعمل التوصيلات إلى منازلهم . وأما فى المجتمعات الريفية فهناك قصور فى شبكة الصرف الصحي فمازالت قرى عديدة تصرف على بيارات أرضية ولا يتم كسحها بانتظام، مما يؤدي إلى أضرار عديدة. ولذا اهتمت التجارب الريفية بتنفيذ شبكة الصرف الصحى وإقامة محطة لمعالجة الصرف وكذلك توصيل الشبكة المحلية بشبكة الصرف العمومية وعدم الصرف على المصارف المكشوفة. إلا أنه من الملاحظ أن تنفيذ شبكة المياه قبل شبكة الصرف الصحى

يزيد الأعباء من حيث كمية الصرف وكذلك انتشار الأمراض بسبب البيئة الرطبة التى تساعد على نمو البكتريا ونقل الأمراض من الحيوانات إلى الإنسان.

٨- تمثل المخلفات الصلبة مشكلة عامة فى المجتمعات المختلفة، وقد اهتمت التجارب المختلفة بإقامة نظام لجمع القمامة ممن يناسب الشوارع الكبيرة والصغيرة. وكذلك ربطه بالهيئة العامة للنظافة المسئولة عن المنطقة. كما تم تنظيم حملات توعية بيئية للأهالي ومشاركتهم فى حملات تنظيف وجمع القمامة بالمجتمع المحلي. هذا بالإضافة إلى بحث إمكانية الاستفادة من المخلفات الصلبة وإعادة تدويرها.

٩- ظهرت استعمالات عديدة فى المجتمعات المختلفة لإحداث التنمية المستهدفة فتم بناء وحدة صحية أو مركز صحي فى جميع المجتمعات كذلك مركز لخدمة المجتمع. كما تم إنشاء مركز ثقافة وكذلك مركز تدريب وتأهيل بها. أما بالنسبة للمدارس فتعانى المجتمعات اللارسمية والريفية من نقص عددها، فلذلك تم إقامة عدد من المدارس طبقاً للاحتياج. واختصت المجتمعات الريفية بإنشاء ورش حرفية ومخبز آلى وجمعية استهلاكية لمواجهة التحول الحادث فى طبيعة القري.

ويمكن ملاحظة مشكلة إيجاد الأرض اللازمة لإنشاء مثل هذه الخدمات خاصة فى المناطق اللارسمية على أراض زراعية حيث الملكيات خاصة بالأفراد ولا توجد أراضى فضاء لإقامة مثل هذه الخدمات. كما تظهر هذه المشكلة ولكن بصورة مختلفة فى القرى حيث تنشأ الخدمات فى الأراضي الخالية خارج الخير العمراني المعتمد نظراً لتلاحم الكتلة القائمة. الأمر الذى يدعو إلى إعادة النظر فى الأحوزة العمرانية للقرى لتضم الامتدادات العمرانية القائمة والخدمات الجديدة.

٤-٥-٣ المضمون غير العمرانى: التنمية البشرية أسلوب تحقيق تنمية مستدامة

١- يختلف الأساس الاقتصادي للمجتمعات المختلفة طبقاً لمجالاتها وقدرة أفرادها.

٢- يتراوح مستوى الدخل فى المجتمعات المختلفة من منخفض إلى متوسط، وإن كان يقل فى المناطق اللارسمية والريفية عن المناطق التاريخية.

٣- تركز برامج تدريب العمالة فى المجتمعات التاريخية على استخدام المواد المحلية وإحياء الحرف التقليدية. وتهتم المجتمعات اللارسمية بالاقتصاد المحلى والصناعات الصغيرة. أما المجتمعات الريفية فتهتم بفتح مجالات جديدة للعمل بجانب الزراعة. فتركز المجتمعات المختلفة على مواجهة البطالة بين أفرادها وذلك من خلال الموارد المتاحة وقدرات أفرادها. بل وتعمل على تنمية هذه القدرة وإعادة تأهيل الأفراد لتتناسب مهاراتهم من احتياجات سوق العمل. وقد وفرت التجارب المختلفة نظم للقروض الصغيرة لأصحاب المشروعات الصغيرة وتوصيلهم بالجهات الممولة وكذلك تدريبهم على المهارات الاقتصادية الأساسية مثل إعداد دراسات الجدوى والتسويق وغيرها. كما عملت على تدريب المرأة وتنمية قدراتها لتحقيق مزيد من التنمية.

٤- يمكن ملاحظة أن الترابط الاجتماعى بين أفراد المجتمع المحلي قد ساهم فى عملية التنمية. إلا أن هناك بعض العادات السيئة مثل الكسل والخمول التى عملت برامج التوعية على محاربتها. كذلك من التقاليد الموروثة التى ينبغى مقاومتها تهميش دور المرأة والشباب، مما دفع القائمين على عملية التنمية إلى مواجهة ذلك من خلال إشراك المرأة والحرص على مناسبة النشاطات المختلفة لتقاليد المجتمع.

٥- يتمتع الأفراد فى المجتمعات التاريخية بمستوى تعليم جيد. بينما تعانى المجتمعات اللارسمية والريفية من نقص مستوى التعليم وارتفاع معدل الأمية. الأمر الذى استدعى وجود برامج لمحو الأمية وزيادة عدد المدارس ومواجهة ظاهرة التسرب.

٦- تشترك المجتمعات المختلفة فى حاجتها إلى برامج توعية صحية وثقافية وترفيهية بالإضافة إلى برامج الدعم الفنى والمؤسسى للأهالي لتكوين جمعيات تنمية المجتمع وتفعيل دور القائم منها خاصة فى المجتمعات التاريخية واللارسمية.

٧- تلقت المجتمعات التاريخية واللارسمية دعماً سياسياً فى إطار عملية تنميتها، خاصة بعد ثبوت فشل استراتيجيات التنمية غير المعتمدة على المجتمع المحلي. أما المجتمعات الريفية فمازالت بعيدة عن أعين المسئولين فلم تتلق دعماً يذكر إلا بعد تنفيذ جزء كبير من برنامج التنمية الخاص بها، وتم ذلك من خلال مشروع شروق.

٨- تعانى المجتمعات المختلفة من اشكالية الملكيات ولكن بصورة مختلفة. ففى المجتمعات التاريخية المباني ملكيات خاصة ولكن غير مسجلة بالشهر العقارى مما يقف عائقا أمام إتمام حصول الأفراد على قروض من البنوك لترميمها أو حتى ترخيص بذلك. هذا بالإضافة إلى أن ملكية الآثار تتبع وزارات مختلفة مما يتطلب التنسيق بين هذه الوزارات والجهات المشاركة فى عملية التنمية. أما فى المجتمعات اللارسمية على أراض صحراوية كانت هناك برامج لتمليك السكان منازلهم وتقنين وضعهم. وفى المجتمعات الريفية هناك اشكالية أخرى وهى اختلاف الحيز العمراني المعتمد للقرية عن الحيز العمراني القائم مما يستدعى معه تغيير هذه الأحوزة لتلائم الوضع القائم وعدم تجاهله.

٩- تم تنظيم المجتمعات المحلية المختلفة طبقاً للأهداف المشتركة. ففى المجتمعات التاريخية كون الأهالي مجموعات من أصحاب البيوت التى يتم تحسينها، وكذلك الحال فى المجتمعات اللارسمية. وأتبعت بعض التجارب إنشاء الجمعيات الأهلية كسبيل لتنظيم المجتمع ومشاركته من خلالها فى عملية التنمية.

١٠- تختلف الجهة المنسقة لعملية التنمية من مجتمع لأخر. ففى المجتمعات التاريخية كانت الهيئة المانحة او المنظمة غير الحكومية هى المنسق، وكذلك الحال فى المجتمعات اللارسمية. أما فى المجتمعات الريفية فكانت الجهة للمنسقة هى الجمعية الأهلية.

ومن ثم يمكن ملاحظة تماثل عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلي للمجتمعات المختلفة ولكن اختلاف طبيعة كل عنصر من الاحتياج والأولوية وكذلك طبيعة للتعامل معه. وهذا ما أكد عليه جايمس ولفنسن رئيس البنك الدولي.

"Whether they live in the plains or in the valleys, whether they live in slums or in isolated villages, whether they speak Hindi, Swahili, or Uzbet, people have one thing in common: They do not want charity. They want a chance. They do not want solutions imposed from without. They want the opportunity to build from within. They do not want my culture or yours. They want their own. They want future enriched by the inheritance of their past" James D. Wolfenson, World Bank president.[٦٣]

جدول (٤-٦) مقارنة تجارب تنمية المجتمعات المختلفة

التجربة		الدور البشرى																البيئة العمرانية										المضمون غير العمرانى											
		تاريخ البدء والمدة	عدد السكان	الجهات المشاركة									الجهة الممولة	خصائص السكان	المبادر	الكتل العمرانية	الفراغات العمرانية	النسيج العمرانى	الطرق	المرافق				الإستعمالات والأنشطة	الجوانب الإقتصادية			الجوانب الإجتماعية الثقافية			الجوانب السياسية		الجوانب الإدارية	
				الحكومة	الجهات المانحة	المنظمات غير الحكومية	الجمعيات الأهلية	الأهالى	جهات أخرى											المياه	الكهرباء	الصرف الصحى	القمامة		الأساس الإقتصادى	الدخل ومعدل الإعالة	برامج تدريب العمالة	العادات والتقاليد	التعليم والأمية	التوعية الصحية والثقافية	الدعم	الملكية	تنظيم المجتمع	الجهة المنسقة
المجتمعات التاريخية	مجتمع مدينة مستمرا	١٩٨٧ ومازال مستمرا	٢٠ ألف نسمة	✓			✓	✓					الأهالى	مجتمع ساحلى يمثل مركزا حضاريا	فردين من أبناء المدينة	ترميم المبانى التاريخية تجديد المنازل	تنظيم الأسواق إضافة عناصر زخرفية	الحفاظ على النسيج العمرانى للمدينة	تنظيف الشوارع ورصفها	تحسين شبكة المياه	تحسين شبكة الكهرباء	تحسين شبكة الصرف الصحى		محلات جديدة ومعرض دائم للفنون	حدوث ازدهار ورخاء	استخدام مواد وحرف محلية		مستوى التعليم جيد	توعية تراثية مهرجان صيفى	مساندة وزارة الثقافة		تقسيم المجتمع إلى مجموعات عمل	جمعية المحيط الثقافية
	مجتمع الدرب الأحمر أصيلة	١٩٩٧و مازال مستمرا	كثافة السكان ٣٠٠فرد/ فدان	✓	✓	✓	✓	✓					المعونة السويسرية أغاخان مجموعة عمارة الأرض الأهالى	مؤسسة أغاخان للخدمات الثقافية- مصر	مجتمع تقليدى حرفى	ترميم الآثار إحياء للمبانى الأثرية تحسين للمنازل	مشروع حديقة الأزهر تحسين الفراغات وتنسيقها	الحفاظ على النسيج العمرانى للمنطقة	رصف الطرق بمواد محلية وعمل ميول	حالة جيدة	حالة جيدة	تحسين شبكة الصرف الصحى	عمل نظام للتخلص من القمامة وإعادة تدويرها	وحدة صحية مركز خدمى	الحرف التقليدية والوظائف الإدارية	مستوى متوسط	الحرف التقليدية الترميم توظيف قروض	ترابط اجتماعى محاربة الكسل والخمول	مستوى التعليم جيد	توعية صحية للمرأة برامج ثقافية بناء مؤسسى	دعم وتسهيلات من المحافظة	معظم المبانى ملكيات خاصة غير مسجلة	تفعيل دور الجمعيات الأهلية من مجموعات من أصحاب المنازل	مؤسسة أغاخان للخدمات الثقافية- مصر
المجتمعات اللارسمية	مجتمع بولاق الدكرور	١٩٩٨ ويستمر لمدة ٨ سنوات	٥٠٠- ٦٠٠الف نسمة	✓	✓		✓	✓	✓	GTZ محافظة الجيزة الصندوق المصرى السويسرى الأهالى	مجتمع لارسمى	GTZ	طلاء واجهات المنازل انشاء أكشاك للبيع	حديقة للأطفال سوق مسارات مشاه وتنسيقها	لم يتم التدخل فى النسيج العمرانى للمنطقة	لم يتم التدخل فى النسيج العمرانى للمنطقة	إعادة رصف الطرق تخطيط مرورى تحسين الأرصفة	لم يتم التدخل	مد مواسير بلاستيك لمد المرافق مستقبلا	اقتراح تغيير نظام الصرف واستبدال محطات الرفع بخدمات	تطوير نظام للجمع القمامة للشوارع الصغيرة والكبيرة	مركز مجتمعى لخدمة الإنترنت جارى الإعداد لبناء مركز لخدمة المجتمع	مهن مختلفة	مستوى دخل منخفض ومتوسط وفوق متوسط	إقراض تدريب الشباب برامج تنمية المرأة	توعية ضد الإدمان بناء الوعى الإجتماعى للتلاميذ	التصدى للنقص المدارس مواجهة مشاكل التحصيل الدراسى.	توعية الدعم الفنى والمؤسسى لتكوين جمعية لخدمة المجتمع	محافظة الجيزة ورئاسة الحى	ملكيات خاصة	تمكين المجتمع من المشاركة	GTZ
	مجتمع منشأة ناصر	١٩٩٨ وجارى العمل	٤١٠٤١٣ نسمة عام ٢٠٠١	✓	✓	✓	✓	✓		GTZ محافظة القاهرة صندوق إنماء أبو ظبى الأهالى	مجتمع لارسمى معظم السكان من الوجه القبلى	GTZ	إزالة بعض المبانى فى أضيق الحدود	تنفيذ مناطق مفتوحة عمل مسارات مشاه وتشجيرها	التدخل المحدود بإزالة بعض المبانى	شق طرق داخلية للضرورة الإستفادة من الطرق القائمة	احتياج لإحلال مواسير الشبكة القائمة	شبكة الكهرباء جيدة إنارة الشوارع غير كافية.	تطوير نظم جمع القمامة توعية بيئية	-شبكة رسمية و غير رسمية -مناطق لا تخدمها شبكة الصرف	تحسين المركز الصحى مراكز استشارية لدعم الأسر تطوير قصر الثقافة وبناء مسرح مكشوف	مهن مختلفة ولكن يغلب وجود اقتصاد محلى	مستويات الدخل المتوسطة	تدريب الشباب والأطفال قروض صغيرة تدريب بالمعايشة	تقوية دور الشباب والمرأة	التصدى لنقص عدد المدارس معدلات الأمية تبلغ ٥٢%	تشجيع المبادرات والقيادات المحلية دورات رياضية المرأة	محافظة القاهرة والحى ووزارة الإسكان	ملكيات عامة للحكومة مستأجرون من واضعى اليد.	هناك ٣٦ جمعية أهلية منها ٢٧ جمعية نشطة	مجموعة الشركاء لتنمية منشأة ناصر.
المجتمعات الريفية	مجتمع قرية أتميدة	١٩٧١ ومازالت تعد الخطط لتنمية القرية	٢٥ ألف نسمة	✓			✓	✓		شركة أتميدة للإستثمار والتنمية المحلية شروق صندوق التنمية المحلية الأهالى	مجتمع قروى زراعى	الأهالى وأبناء القرية العاملين بالقاهرة	بناء ١١٤ وحدة سكنية بالقرية.	تشجير مدخل القرية تطهير ترعة السافورية وتغطيتها	لم يتم التدخل فى النسيج العمرانى للمنطقة	تطوير بعض الطرق بالكتلة القديمة مشروع نقل الركاب	يجب إمداد المناطق المحرومة مد خط مياه بطول٢ كم	دعم شبكة الكهرباء بالشوارع.	أرض لمحطة الصرف يجب توصيل شبكة الصرف بالشبكة العمومية	إيجاد مساحة مناسبة لتخصيصها كمقلب للقمامة إمكانية الإستفادة من القمامة	بناء٦ مدارس ومعهدين أزهرى مستشفى أتميدة وعيادة ومستشفى قروى، ٢٣ مسجد أهلى و٦ دور مناسبات، سنترال، مذبح ومخبز وجمعية	الزراعة إلا أن هناك حوالى ١٦.٧ % يعملون بقطاع الصناعة، بالإضافة إلى الأعمال الحرفية.	تتراوح مستويات دخل الأفراد	تدريب العمالة مصنع أعلاف استصلاح بطاريات الدواجن صناعات بيئية	عدم السعى إلى تحويلها إلى مدينة ارتباط أبناء القرية بموطنهم	إنشاء عدد من المدارس والمعاهد الأزهرية إعانة الطلاب غير القادرين	وجود وعى ثقافى تنظيم مسابقات دينية وثقافية	اشتراك مشروع شروق	عدم اتفاق الحيز العمرانى المعتمد والإمتداد الفعلى للقرية	كون الأهالى بعض الجمعيات المعتمد للقيام بالمساهمة فى عملية التنمية	جمعية أبناء أتميدة
المجتمعات السياسية	مجتمع قرية السياسة	١٩٧٤ ومازال العمل مستمرا حتى الآن	٦٧٠ نسمة عام ١٩٩٩	✓	✓	✓	✓	✓	✓	المؤسسة الأمريكية العاملين بالجامعة الأمريكية. المحافظة الأهالى. شروق.	مجتمع ريفى صغير ينتسب سكانه إلى أصول عائلية واحدة	أحد أبناء القرية	إحلال المبانى المتهدمة بالكتلة السكنية القديمة وامتدادها رأسيا.	لم يتم التعامل مع الفراغات العمرانية.	لا يوجد تعدى على الأرض الزراعية	توسيع الطرق الترابية. استخدام الدراجات البخارية	توجد شبكة كهرباء بالقرية تم تنفيذ مشروعات تستخدم الطاقة الشمسية	توجد شبكة للمياه بحالة جيدة	تم تنفيذ شبكة الصرف الصحى بالجهود الذاتية	تم استخدام فكرة وحدات البيوجاز	مسجد، مركز تكنولوجى، مبنى لجمعية تنمية المجتمع، نادى القرية، عيادة، ورشة، مشغل، مخبز آلى، مضيفة	الزراعة بجانب بعض المشروعات الصغيرة لإنتاج الغذاء وبعض الأعمال الحرفية.	تتراوح من منخفض إلى متوسط	دورات تدريبية مشروع تريكو قروض فردية	أصول عائلية واحدة تهميش دور المرأة التنموى	فصول لمحو الأمية والتوعية ارتفاع نسبى فى التعليم	توعية حلقات دراسية فنية تشجيع دمج المرأة اقتحام الصحراء	البعد عن الهيئات الحكومية لتفادى التداخل البيروقراطى	الأراضى ملكيات خاصة	المجتمع فى جمعية تنمية المجتمع الجمعية التعاونية المحلى والجمعية التعاونية الإنتاجية	جمعية تنمية المجتمع المحلى والجمعية التعاونية الإنتاجية

الخلاصة والتوصيات

خلاصة البحث

إن الوضع القائم للمجتمعات المحلية فى مصر ينبئ بتزايد وتفاقم مشكلاتها إن لم يتم إيجاد أسلوب مناسب لحلها جذرياً. فهناك عدد من العوامل التى تدفع بهذه المجتمعات على اختلافها إلى مزيد من التدهور والتداعي. أهمها التزايد المستمر فى عدد السكان وما يستتبعه من زيادة فى الطلب على المتطلبات الأساسية للحياة من مأوى ومأكل وملبس وفرصة عمل وخدمات تعليمية وصحية واجتماعية إلى غير ذلك.

ومن العوامل الأساسية أيضا عدم عدالة توزيع الاستثمارات والخدمات بين الريف والحضر. مما أدى إلي عدة ظواهر منها تدهور المجتمعات الريفية عمرانياً واجتماعياً. كما أن غياب المشروعات الاقتصادية الاستثمارية فى القرى وتزايد استخدام التكنولوجيا فى الزراعة أدي إلى زيادة البطالة بين أبناء القرى. الأمر الذى نتج عنه الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر للحصول على فرصة عمل والأمل فى حياة أفضل. ويشكل الزحف المستمر على المدن ضغطاً على خدماتها بما يفوق قدرتها الاستيعابية والكتلة السكنية القائمة. فظهرت المناطق اللارسمية (العشوائية) لتوفير احتياجات الأعداد المتزايدة بالمدن. الأمر الذى عاد بالسلب على المدن وزيادة تدهورها على الرغم مما ينفق من استثمارات لتحسين خدماتها وزيادتها. بالإضافة إلى هذه العوامل فإن تحضر الريف وتحول القرية من مركز منتج إلى مستهلك زاد من الأعباء الاقتصادية للدولة ونقص فى موارد المراكز الحضرية التى كانت تعتمد على الريف فى معظم متطلباتها.

لذا تناولت الرسالة مجال تنمية المجتمعات المحلية، وبالأخص التأكيد على خصائص المجتمع المحلى فى إطار عملية التنمية، وذلك كمحاولة لمواجهة عدم فاعلية سياسات التنمية السابقة. وتم دراسة عدد من الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بالمشكلة البحثية. وانتهى البحث إلى عدد من النتائج المتعلقة بمجالات البحث الفرعية وأيضا المشكلة البحثية الرئيسية.

ففى الدراسة النظرية تمت دراسة مفهوم المجتمع المحلى واستعراض آراء المنظرين. ومنها تم التأكيد على خصوصية كل مجتمع محلى بذاته، وأن لكل مجتمع خصائص تميزه وتجعله ينفرد عن المجتمعات المحلية الأخرى. وذلك كتعبير عن التغير اللانهائى للعناصر المكونة للمجتمع المحلى من حيث الأفراد والموقع وطبيعة العلاقات الإنسانية المتبادلة والعادات والتقاليد والثقافة السائدة وكذلك الظروف ٱجتماعية والإقتصادية للمجتمع المحلى. كما تم استعراض المعايير والأسس المختلفة لتصنيف المجتمعات المحلية والتى كان من أهمها التقسيم الحضرى الريفى. وأكد البحث على تلاشى وجود فاصل واضح بين المجتمعات الحضرية والريفية كنتيجة لعدد من الأسباب منها التطور التكنولوجى واتصال الريف بالحضر، وغيرها من العوامل التى أثرت على تغير طبيعة المجتمعات الريفية.

وتناولت الدراسة النظرية فى الفصل الثانى ثلاثة نماذج من المجتمعات المحلية لدراسة خصائصها واحتياجات التنمية بها وكذلك التعرف على المحاولات السابقة ودراسة مدى فاعليتها فى تحقيق تنمية فعلية، حيث تمت دراسة المجتمعات التاريخية كنموذج للمجتمعات الحضرية التى تعانى من تدهور وتداعى المجتمع بصورة كبيرة، و المجتمعات اللارسمية كنموذج للمجتمعات شبه الريفية التى انتشرت بشكل كبير حول المراكز

الحضرية. كما تم دراسة المجتمعات الريفية لما تعانيه من إهمال وتدهور واضح وتدنى مستوى المعيشة فى كثير من القرى.

وانتهت الدراسة إلى عدد من الإشكاليات التى أدت إلى عدم فاعلية سياسات التنمية السابقة. وتمثلت فى اختلاف المصالح والأولويات للجهات المشاركة المختلفة وعدم تحقيق الإحتياجات الحقيقية للأهالى بالمجتمع المحلى. كما ركزت المحاولات السابقة على التنمية العمرانية دون التنمية البشرية. وأدى التداخل الإدارى للجهات المسئولة عن الخدمات وتخبط قراراتها إلى تأخر كثير من هذه التجارب. ومن أهم المشكلات المؤثرة فى عدم فاعلية هذه التجارب إغفال أهمية خصوصية كل مجتمع من حيث احتياجاته وموارده وتنفيذ مشروعات نمطية لا تقابل هذه الإحتياجات. ولذا فإن كثير من هذه التجارب عانت من عدم استدامة ما تم تحقيقه، بل تدهور وتفاقم المشكلات بالمجتمع المحلى.

وتناول البحث مفهوم تنمية المجتمع المحلى واعتماده على المجتمع المحلى كركيز أساسى فى احداث تنمية حقيقية. وتهدف عملية تنمية المجتمع المحلى إلى كفاءة استغلال الموارد وتلبية الإحتياجات المحلية والتنسيق بين الجهات المشاركة المختلفة واستخدام تقنيات حديثة ومتوافقة لإحداث تنمية مستدامة. وأكد البحث على أهمية تحقيق مشاركة شعبية فعالة وتمكين المجتمع المحلى من اتخاذ القرارات الخاصة به وتوليه عملية التنمية المحلية. وانتهى البحث إلى وجود عدد من العقبات أمام تجارب تنمية المجتمع المحلى السابقة فى مصر منها غياب الدعم السياسى وندرة البرامج الإجتماعية وعدم مراعاة أولويات المجتمع المحلى وعدم وجود إطار إدارى لعملية التنمية يضمن التنسيق بين الجهود البذولة من المجموعات المشاركة.

إن التدهور المستمر للمجتمعات المحلية واخفاق كثير من تجارب التنمية السابقة يؤكد حتمية العمل لإيجاد مخرج من هذه الأزمات المتصلة والمتراكبة. ولذا فإن تجارب التنمية الحالية تتجه إلى تمكين ومشاركة المجتمع المحلى، وذلك بعد تزايد الوعى بحتمية هذه المشاركة لتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة والتغلب على المشاكل التى تعوقها. إلا أن هذه التجارب مازالت محدودة ومتركزة فى العاصمة دون المراكز الحضرية الأخرى وكذلك لم تنتشر فى الريف على الرغم من أهمية تنمية الريف لتحقيق ارتقاء بالمجتمع ككل. كما أن هذا الاتجاه مازال حديثاً ويحتاج إلى مزيد من التقييم لما تم تنفيذه للوصول إلى منهجية أفضل فى التعامل مع المجتمعات المحلية المختلفة. وكذلك لتوسيع قاعدة التطبيق للتغلب على الوضع الحالى لهذه المجتمعات وتخطى العقبات التى تقف حائلاً أمام تقدمها

ووجد البحث أن عملية تنمية المجتمع المحلى أقرب إلى كونها منظومة مكونة من عدد من العناصر المختلفة التى تربطها علاقات متبادلة وتؤثر عليها محددات وقوانين وعوامل خارجية. لذا اقترح البحث منظومة لتنمية المجتمع المحلى تضم ثلاث منظومات فرعية هى الدور البشرى فى عملية التنمية، والبيئة العمرانية والمضمون غير العمرانى لعملية تنمية المجتمع المحلى. وتمت دراسة العلاقات البينية المختلفة، وذلك للوصول إلى إطار أكثر توافقا مع خصائص المجتمع المحلى وتلبية لإحتياجاته.

وقد تناولت الدراسة التطبيقية عددا من التجارب التى اعتمدت على المشاركة الشعبية فى عملية التنمية. حيث تم اختيار تجربة تنمية مجتمع مدينة أصيلة بالمغرب وتجربة تنمية مجتمع الدرب الأحمر بالقاهرة كنموذجين للمجتمعات الحضرية التاريخية، وتجربة تنمية مجتمع بولاق الدكرور ومجتمع منشأة ناصر كنموذجين

للمجتمعات شبه الريفية اللارسمية. وأما المجتمعات الريفية، فقد تم اختيار تجربة تنمية قرية أتميدة بالدقهلية وتجربة تنمية قرية البسايسة بالشرقية. وتمت دراسة التجارب المختلفة وتحليلها من خلال منظومة تنمية المجتمع المحلى المقترحة ومقارنة التجارب المختلفة للوصول إلى طبيعة الإختلاف بين المجتمعات المختلفة.

وانتهى البحث إلى عدد من النتائج منها الخاص بكيفية تأثير خصائص المجتمع المحلى على عملية التنمية. فوجد البحث أن مجالات تنمية المجتمعات المختلفة متشابهة إلا أن طبيعة التعامل معها تختلف من مجتمع إلى آخر، وكذلك أولويات تنفيذها. فالملاحظ أن الإحتياجات الإنسانية الأساسية فى المجتمعات المتدهورة واحدة، من الحاجة إلى مأوى ومأكل وملبس. وما يختلف هو كيفية تلبية هذه الإحتياجات بالإضافة إلى الإحتياجات الأخرى مثل الخدمات التعليمية والصحية والإجتماعية والثقافية والترفيهية.

وهناك عدد من النتائج الخاصة بتحليل التجارب المختلفة، منها تركز التنمية فى المراكز الحضرية دون الريفية وتركز اهتمام الجهات المانحة الدولية على المجتمعات التاريخية واللارسمية. كما أكدت التجارب على أهمية وجود برامج تنمية غير عمرانية مع البرامج العمرانية للإرتقاء بالمجتمع المحلى إقتصاديا وإجتماعيا ورفع مستوى المعيشة به. وكذلك برامج التدريب للعمالة المحلية والتوظيف لمواجهة ظاهرة البطالة. ويمكن ملاحظة مشاركة المجتمع فى عملية التنمية فى جميع مراحل عملية التنمية منذ اعداد الخطط والبرامج وحتى التنفيذ والصيانة، وذلك من خلال المشاركة المادية والعينية. كما اتضح من التجارب المختلفة اشتراكها فى سوء حالة شبكات المرافق بوجه عام بها. مما استتبع ضرورة تحسينها وتنفيذ الشبكات فى المناطق المحرومة للإرتقاء بالبيئة العمرانية للمجتمع.

ومن ثم يمكن ملاحظة تماثل عناصر منظومة تنمية المجتمع المحلي للمجتمعات المختلفة ولكن اختلاف طبيعة كل عنصر من الاحتياج والأولوية وكذلك طبيعة التعامل معه. فتنمية المجتمع المحلى يجب أن تنبع منه وخصائصه وظروفه الذاتية.

التوصيات والدراسات المستقبلية:

يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات التى يمكن أن تساهم فى دعم عملية تنميةالمجتمع المحلى وتضعها فى إطار تنفيذى:

- يجب على الجهات القائمة على مشروعات التنمية دراسة المجتمع المحلى لمعرفة المنهج الذى يجب اتباعه فى عملية التنمية وذلك من حيث خصائصه الإجتماعية والأنساق السلوكية لأفراده والعادات والتقاليد والقيم السائدة ومجموعات المصالح به. بالإضافة إلى الخصائص الإقتصادية من حيث المهن المتوافرة ومستويات الدخل ومعدلات الإعالة. وذلك من أجل أن تنبع برامج التنمية من وتتوافق مع أولوياته وآماله وقدراته وموارده وامكانياته وموروثه. وكذلك الإستفادة من هذه الخصائص فى استثارة مشاركة الأهالى فى عملية التنمية.
- عدم فرض برامج معدة من قبل أو برامج وافدة من خارج المجتمع أو عدم الإهتمام باقتناع الأهالى لأنه سيؤدى إلى رفضهم لها.
- أهمية وجود برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية بجانب برامج التنمية العمرانية بل يجب أن تسبقها. وذلك من أجل اعداد الأهالى للتوافق مع التنمية الحادثة وتقبلها وضمان استدامتها ورفع الروح المعنوية لهم وزيادة انتمائهم لمجتمعهم المحلى. أما وجود برامج اجتماعية دون برامج التنمية العمرانية يؤدى إلى عدم اكتمال التنمية وشمولها لإحداث تنمية حقيقية بالمجتمع المحلى.
- الاهتمام بمعالجة البطالة فى المجتمعات المختلفة من خلال التدريب المهنى والتوظيف وتوفير قروض صغيرة. فهى أساس العديد من المشاكل وحلها يؤدى إلى حدوث تقدم اقتصادى ليس للمجتمع المحلى فقط ولكن للمجتمع ككل. كما تعود بالنفع على البيئة العمرانية واهتمام الإنسان بها.
- ضرورة وجود دعم سياسى لعملية تنمية المجتمع المحلى من قبل الجهات الحكومية حتى تستمر وتتوسع لتشمل مجتمعات أخرى
- يجب الإهتمام بالبناء المؤسسى للمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية فى مصر وتفعيل دورها لتساهم بقدر أكبر فى عملية التنمية.
- ضرورة استخدام مواد وتكنولوجيا محلية لسهولة تنفيذها وتوافر العمالة المحلية المطلوبة وتوافقها مع المجتمع المحلى بيئيا وثقافيا ومناخيا.و الإهتمام بالتطوير المستمر لهذه الأساليب.
- الوعى بأهمية دور المبادر فى قدرته على جذب أفراد المجموعات المستهدفة لارتباطهم به وكذلك وعيه بظروف المجتمع المحلى وتناقضاته ودوره فى توافق برامح التنمية للاحتياجات المحلية.
- رؤية الجهات المختلفة وخاصة الاستشارى المعمارى والعمرانى لعملية تنمية المجتمع المحلى فى اطار أنها عملية مستمرة وليست منتجا نهائيا. فهناك تدخل مستمر فى برامج التنمية لتحقق أفضل النتائج وتتوافق مع متغيرات المجتمع المحلى.

- يجب ربط الأبحاث التى تقوم بها الهيئات البحثية بالواقع التنفيذى لعمليات التنمية فى المجتمعات المختلفة والإستفادة منها فى إيجاد حلول ابتكارية تناسب الطبيعة المحلية الخاصة بكل مجتمع محلى.
- يجب أن تهتم وسائل الإعلام المختلفة بعملية التنمية المجتمعية من حيث نشر الوعى بين أفراد المجتمع وكذلك لدى الجهات الحكومية وأجهزتها المختلفة. كما يجب أن تنشر التجارب الناجحة لمزيد من الوعى والأمل فى احداث تقدم حقيقى وتنمية مستدامة.
- الدراسة المستقبلية للعلاقات المتبادلة بين العناصر المختلفة المكونة لمنظومة تنمية المجتمع المحلى، وكذلك العلاقات المتبادلة بين الدور البشرى والبيئة العمرانية والمضمون غير العمرانى لعملية التنمية.

وهناك عدد من التوصيات الخاصة بتفرد كل مجتمع:

المجتمعات التاريخية:

- يجب على الجهات الإعلامية والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية تنظيم حملات توعية بقيمة المناطق التاريخية والتراث العمرانى وأهمية الحفاظ على نسق الحياة بهذه المناطق.
- يجب الإهتمام بالمحيط العمرانى للمبانى التاريخية وعدم قصر برامج التنمية عليها. كما يجب المحافظة على نسق الحياة بها وإلغاء القوانين التى تعارض ذلك.

المجتمعات اللارسمية:

- الإستفادة من اشكالية ملكية الأراضى فى استثارة مشاركة الأهالى وتوفير برامج تمليك مناسبة.
- ضرورة التنسيق الكامل بين الجهات المشاركة وازدواج أساليب التخطيط من أسفل ومن أعلى لإحداث تنمية حقيقية فى المنطقة التى عادة ما تتسم بالإمتداد وكبر حجم السكان.
- ضرورة إيجاد حلول ابتكارية لمشكلة عدم توفر مساحات كافية لإقامة الخدمات اللازمة فى المجتمعات اللارسمية ذات الملكيات الخاصة، وتعاون الجهات المختلفة فى هذا الصدد.

المجتمعات الريفية:

- ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الريفية التى طالما عانت من الاهمال ووضعها على خريطة التنمية . حيث أن تنميتها يعود بالنفع على الريف والحضر على حد سواء.
- يجب على الجهات المختصة إعادة النظر فى الأحوزة العمرانية للقرى فى ضوء الكتلة القائمة بالفعل لتنظيم عملية الإمتداد المستقبلى ومنع التعدى على الأراضى الزراعية.
- يجب الإستفادة من ارتباط أبناء القرية العاملين خارجها بموطنهم الأصلى فى حث الأهالى وتنظيمهم للقيام بعملية التنمية المستهدفة.
- جذب انتباه الجهات المانحة الدولية للمشاركة فى تنمية المجتمعات الريفية ووضع الاطر التنظيمية لذلك. حتى يمكن الاستفادة من هذه المنح لتنفيذ المرافق والخدما ت المختلفة.
- إيجاد إطار لمزيد من التنسيق بين الجهات المختلفة المشاركة فى عملية تنمية المجتمع المحلى لعدم إهدار أى طاقات أو امكانيات متاحة وحسن استغلالها لإحداث التنمية المستهدفة.

المراجع

المراجع الأجنبية:

Books:

- Alexander; C. et al (1977) A Pattern Language: Towns, Buildings, Construction, Oxford University Press, New York.
- Altman; I., et al (1985) 'Temporal Aspects of Homes: A Transectional Perspective', Home Environments: Human Behavior and Environment, vol.8, Altman; I. and Werner; C. eds, Plenum Press, New York.
- Apgar; M. (1976) New Perspectives on Community Development Principal, McGraw-Hill Book Company Limited, U.K.
- Baker; J. (1986) The Urban-Rural Dichotomy in The Developing World, A Case Study From Northern Ethiopia, Norwegian University Press, Norway.
- Bentivegna; V. et al (1997) Evaluation of The Built Environment For Sustainability, eds, E and FN Spon, London, U.K.
- Biddle; L. and Biddle; W. (1965) The Community Development Process, Halt Rinehart and Winton Inc., New York.
- Blackman; T. (1995) Urban Policy in Practice, Routledge, London
- Brand; S. (1994) How Buildings Learn: What Happens After They are Built, Viking, New York.
- Brolcensha; D.W. et al (1980) Indigenous Knowledge System and Development, University Press of America Inc. Boston
- Chapman; D. (1996) Creating Neighbourhoods and Places in the Built Environment, ed, Alden Press, Osney Mead, Oxford, U.K.
- Clarke; J. (1991), Democratising Development: The Role of Voluntary Organizations, Earthscan, London.
- Craig; G. and Mayo; M. (1995) Community Empowerment; A Reader in Participation and Development, eds, Zed Books Ltd, London, U.K.
- Estrella; M, et al (2000), Learning From Change: Issues and Experiences in Participatory Monitoring and Evaluation, eds, Intermediate Technology Publications Ltd., London, U.K.

- Fagence; M. (1977) Citizen Participation in Planning, Pergamon Press, Oxford, U.K.
- Faludi; A. (1973) A Reader in Planning Theory, ed, Pergamon Press, Oxford, U.K.
- Gilbert; A. and Gugler; J. (1992) Cities, Poverty and Development: Urbanization in The Third World, Oxford University Press, New York, U.S.A.
- Hughes; J. and Sadler; S. (2000) Non-Plan Essays on Freedom Participation and Change in Modern Architecture and Urbanism, eds, Architecture Press, Oxford, U.K.
- Human Development Report 2000, United Nations Development Programme, Oxford University Press, Oxford.
- Kalman; H. (1979) The Sensible Rehabilitation of Old Houses, Mortgage and Housing Corporation, Ottawa, Canada.
- Kandil; A. (1995), Civil Society in The Arab World, Private Voluntary Organizations, CIVICUS, Egypt.
- Knomkowski; J. and Mclean; G. (1991) Urbanization and Values, eds, Library of Congress Cataloging-in-Publication, U.S.A.
- Korten; D. (1990), Getting to the 21st Century, Kumarian Press, Connecticut, USA
- Lewin; K. (1951) Field Theory in Social Science, Harpern 8 Row, New York
- Lynch; K (1969) The Image of the City, MIT Press , Cambridge , Massachusetts
- Mewirow; J. (1963), Dynamics of Development, Tye Scarecrow Press, Inc, New York
- Oldham; L. et al (1994), A Place to Live, Families and Child Health in a Cairo Neighbourhood, The American University in Cairo Press, Cairo, Egypt.
- Rubin; H. (2000) Renewing Hope Within Communities of Despair, The Community-Based Development Model, State University of New York Press, Albany, U.S.A.
- Rasmussen, S.E. (1959) Experiencing Architecture, Chapman and Hall , London
- Sitte; C. (1889) City Planning According to Artistic Principles, Translated by Colling; G.R. and Collins; C.C. (1986) Camillo Sitte, Rizzoli , New York.
- Stephen; B. (1977) Economic History and Development, Drought and The Sahelian Economics of Niger, African History

- Thomas, A. (1992) 'Non-governmental Organizations and The Limits to Empowerment', Development Policy and Public Action, M. Wuyts, M. Mackintosh and T. Hewitt, eds, Oxford University Press, Oxford.
- Tonnies; F. (1957) Community and Society (Gemeinschaft und Gesellschaft) Translated and Edited by Loomis; C., Michigan State University Press, East Lansing.

PhD Thesis:

- Abd- Elghany; A. (1995) Participatory Planning and Contingency Analysis: A Proposed Methodology For Participatory Planning in Upgrading Projects, PhD. Thesis, Cairo University.

Published Papers and Reports:

- Bianca; S et al (2001) The Azhar Park Project in Cairo and the Conservation and Revitalization of Darb El-Ahmar, Historic Cities Support Programme, Electronic Publication.
- Boyd; S. (2001) 'Sustainable Communities and The Future of Community Movements', National Civic Review, Vol.90, No.4, Winter 2001, Wiley Periodicals, Inc.
- El-Shorbagy; M. and Sims; D.(2000) The Critical Issue of Urban Upgrading in Egypt: Unraveling the Contradictions of Informal Settlements on Agricultural Land, Participatory Urban Development of Manshiet Nasser Project.
- Flood; J. (1997) Urban and Housing Indicator, Urban Studies, October 1997, Vol.34, Issue 10, pp. 1635-1665.
- Forester; J. et al (1993) Participatory Action Research From The Inside: Community Development Practice in East St. Louis, eds, The American Sociologist, Spring 1993.
- Friedman; A. et al (2002) The Development Process Of Urban and Architectural Guidelines For The Rehabilitation Of An Inner-City Neighbourhood: La Village, Cornwall, Ontario, Canada, Journal Of Urban Design, Vol. 7, No. 1, pp.5-34, 2002.
- Gahin; R. and Paterson; C. (2001) 'Community Indicators: Past, Present , and Future', National Civic Review, Vol.90, No.4, Winter 2001, Wiley Periodicals, Inc.

- Gonzalez De Asis; M. (2000)'Reducing Corruption: Lessons from Venezuela', Poverty Reduction and Economic Management Network, The World Bank, Electronic Publication.
- Governorate of Cairo, German Agency for Technical Cooperation (GTZ), Ministry of Housing and Urban Communities, The General Organization for Physical Planning (October 2002) The Participatory Urban Development of Manshiet Nasser, Project Progress Report.
- Institute of Cultural Affairs: Middle East and North Africa (ICA), Annual Report (2001).
- Kessides; C. (1997) World Bank Experience With the Provision of Infrastructure Services for the Urban Poor: Preliminary Identification and Review of Best Practices, Electronic Publication.
- Kuehnast; K. (2001) Empowering the Poor Through Decentralization: Brazil Rural Poverty Alleviation Program, Environmentally and Socially Sustainable Development Network, Electronic Publication.
- Matero; F. and Siravo; F. (2001) Uncovering and Restoring the Ayyubid City Wall, Historic Cities Support Programme, Electronic Publication.
- McKean; C. (1977) Architects' Journal, 23 November1977.
- Nelson; C. (1980) Strategies of Participation: The Basaisa Experiment, International Symposium on Rural Woman and Development, Cairo, Egypt.
- Netto; A. (2000) Wrecker's ball Rips Heart Out Of City, Asia Times, June29.
- NG; M. (2002) Sustainable Urban Development In Chinese Traditional Cities: Hong Kong and Shenzhen, International Planning Studies, Vol.7, No.1, pp. 7-36.
- Ningbo Municipal Government and Zhejiang Provincial Government, Culture Heritage Conservation in Urban Upgrading, Zhejiang Multicities Development Project, China, The World Bank Group, A World Free Of Poverty.
- Paul, S. (1987) Community Participation in Development Projects, World Bank Discussion Paper, New York.
- Rahman, M. (1990), People's Self-Development, Community Development Journal Vol24 No4 October P307-314.
- Rashti; C. and Stino; M. (2001) Converting a Derelict Site into an Urban Park, Historic Cities Support Programme, Electronic Publication.

- Reardon; K. (1993) 'Putting The Needs of The Poor on The Agenda', Participatory Action Research From The Inside: Community Development Practice in East St. Louis, Forester; J. et al, eds, The American Sociologist, Spring 1993, p.71.
- Rømer; T. (2002) 'Situated Learning and Assessment' Assessment and Evaluation in Higher Education, Vol.27, No.3, 2002, Carfax Publishing.
- Siravo; F. (2001) Reversing the Decline of a Historic District, Historic Cities Support Programme, Electronic Publication.
- The Mirzapur Model City, Municipal Administration and Basic Service Improvement Programme, Mirzapur, Utter Pradesh, India.
- Turgut; H. (2001) Culture, Continuity and Change: Structural Analysis of The Housing Pattern in Squatter Settlement, GBER Vol.1, No.1, 2002, pp. 17-25.
- Turner; J. (2001) ' Developing Community', Vital Speeches of The Day, November 15, Vol.68, Issue3, pp. 76-80.
- World Bank Study Report (2000) Community Level User Groups in Three World Bank Aided Projects: Do They Perform as Expected?, Electronic Publication.

Web Sites:

- http://www.archnet.org
- http://www.atimes.com
- http://www.worldbank.org/html/ningbo
- http://www.worldbank.org/poverty/culture/index.htm
- http://www.worldbank.org/poverty/empowerment/index.htm
- http://www.popcouncil.org/publications
- http://www.ilo.int/public/english/employment
- http://www.mirzapur.net
- http://www.crp.cornell.edu/steinandschool
- http://www.edgehill.ac.uk
- http://www.akdn.org/agency/aktc_hcsp.html

المراجع العربية:

الكتب:

- إبراهيم العسل، (١٩٩٦) التنمية فى الإسلام: مفاهيم ومناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- إسماعيل سراج الدين، (١٩٨٩) التجديد والتأصيل فى عمارة المجتمعات الإسلامية، جائزة الأغاخان للعمارة، جنيف، سويسرا.
- الفاروق زكى يونس، (١٩٦٧) تنمية المجتمع فى الدول النامية. مكتبة القاهرة الحديثة.
- حسن على حسن (١٩٨٩) المجتمع الريفى والحضرى (دراسة مقارنة مبسطة)، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، مصر.
- رجاء محمد عبد الودود، (٢٠٠٠) سوسيولوجيا العمل مع المجتمعات:الأسس النظرية والآليات التطبيقية، محرر، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- رفعت المحجوب (١٩٨٥) دراسات إقتصادية إسلامية، معهد الدراسات الإسلامية.
- عبد الحق الشكيرى، (١٩٨٨) التنمية الإقتصادية فى المنهج الإسلامى، كتاب الأمة، طبعة خاصة بمصر، مؤسسة أخبار اليوم، العدد١٧.
- عبد الرحمن أبو زيد ابن خلدون، المقدمة، دار إحياء التراث، بيروت.
- عبد المنعم شوقى(١٩٨٠) تنمية المجتمع وتنظيمه، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الثانية.
- عبد المنعم شوقى وآخرون(١٩٨٤) معظمات ومقومات المشاركة الشعبية فى الريف المصرى، جهاز السكان وتنظيم الأسرة.
- عبد الهادى الجوهرى وآخرون (١٩٨٢) دراسات فى التنمية الإجتماعية، "مدخل إسلامى"، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، الطبعة الثانية.
- كمال التابعي (١٩٩٣) تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعرفة، القاهرة
- محروس محمود خليفة (١٩٩٢) ممارسة الخدمة الإجتماعية: دراسات فى التغيير المخطط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- محمد الجوهرى وآخرون (١٩٩٥) دراسات فى علم الإجتماع الحضرى، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، مصر.
- مسعد الفاروق حمودة (١٩٨١) تنمية المجتمع الريفى والحضرى: دور الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية.

الرسائل العلمية:

- غادة محمد ريحان (٢٠٠٠) عمليات الإرتقاء بالمناطق العشوائية فى فاعلية تنفيذ المخططات(مع ذكر خاص لمنطقة المنيرة الغربية- محافظة الجيزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- حسن الشحات الديب (١٩٩٩) دراسة تحليلية مقارنة لتجربة تطوير منطقة (شارع محمد على) مع التجارب المماثلة عالميا، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس.
- عمرو حامد فهمى (١٩٩٨) الإرتقاء بالمستقرات الغير رسمية فى مصر نحو تنمية عمرانية متواصلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- شريف العدوى (١٩٩٧) التنمية الريفية: دور المنظمات الغير حكومية فى تنمية خدمات المجتمع بالقرى المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- دعاء محمود الشريف (١٩٩٦) تجديد وإحياء المناطق السكنية- الدول النامية- مع ذكر خاص لمصر- فاعلية المجتمعات المحلية فى عمليات الإرتقاء الحضرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- محمد إبراهيم محمد رجائى القاضى (١٩٩٦) إضافات المستعملين على الواجهات رصدها وتحليلها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- رغد مفيد محمد (١٩٩٦) ثقافة المجتمعات وعمران المناطق ذات القيمة التراثية، دراسة فى تأثير التغيرات الثقافية والإجتماعية على التشكيل العمرانى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- نعمات محمد نظمى (١٩٩٣) الإرتقاء العمرانى بالمناطق المتدهورة، تقييم لتجربة زبالين منشأة ناصر بالقاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس.
- محمد صلاح الدين غنيم (١٩٩٢) رصد التغير فى عمارة وعمران المناطق ذات القيمة الحضرية مع ذكر خاص لمدينة القاهرة- مدخل للحفاظ والتحكم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- مصطفى كمال مدبولى (١٩٩٢) إعادة تأهيل المناطق المركزية ذات القيمة السياحية التاريخية فى الدول النامية، دراسة حالة القاهرة منطقة الدرب الأحمر رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- عمرو محمد الظواهرى (١٩٩١) التجمعات الريفية داخل المدن- مع ذكر خاص للقاهرة الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- محمد رضا عبد الله محمد (١٩٩١) التغير العمرانى للقرية المصرية (١٩٧٦-١٩٩٠) توثيق النسيج والطابع العمرانى منهج للرصد والتحليل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- عبد الله محمد فودة (١٩٩١) البيئة والعمارة دراسة للمعانى البيئية الثقافية فى الفراغات الخارجية مع التطبيق على العمارة الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- أشرف عدلى نجيب (١٩٩٠) تكنولوجيا البناء المتقدمة لخدمة الريف المصرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- فهيمة محمد سعد الدين الشاهد (١٩٩٠) الإزالة وإعادة التسكين النظرية ومشاكل التطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

- محمد حسن عطوة الدق (١٩٨٩) التشكيل العمرانى للقرية المصرية، التشكيل والنسيج والوحدات التخطيطية الأساسية – مدخل للإستقراء والتحليل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

- عزة أمين سرى صادق (١٩٨٩) المناطق الريفية المحتواة فى العمران الحضرى، دراسة تحليلية مقارنة- دراسة حالة محافظة الجيزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

- عادل عبد المنعم عبده (١٩٨٦) الإرتقاء بالبيئة العمرانية للقرية المصرية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس.

- محمد أيمن عاشور (١٩٨٦) الجهود الذاتية للإرتقاء بالمجتمعات القديمة وإسكان المجتمعات الجديدة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس.

- سامى صبرى شاكر (١٩٧٧) محاولة فى تطوير القرية المصرية من الناحية العمرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

رسائل الدكتوراة:

- ناهد أحمد عمران (٢٠٠١) منهج تنمية قطاع الخدمات الإجتماعية بالمشاركة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة.

- أسامة على فرج (١٩٩٦) البعد الإجتماعى وتكنولوجيا البناء المتوافقة كمدخل لتطوير المجتمعات العمرانية المتدهورة (تطبيق على منطقة القصبجى- الجيزة)، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس.

- باسل أحمد إبراهيم كامل (١٩٩٤) عملية تنمية المجتمعات كإحدى أدوات التصميم فى التجديد الحضرى بالدول النامية- دراسة تطبيقية للقاهرة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة

الأوراق البحثية:

- وفاء محمد كمال رشوان وأ.م.د. محمد عماد نور الدين (٢٠٠٠) الدور المستهدف للمدن الجديدة نحو إسكان الفقراء فى مصر (مدخل للحد من انتشار المناطق العشوائية)، مؤتمر الأزهر الهندسى الدولى السادس.

- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربى آسيا (١٩٩٨) مشاركة المجتمعات المحلية فى التنمية الحضرية فى منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك.

- عزة حسين رزق (١٩٩٢) بعض التجارب الرائدة فى مجال الإرتقاء بالمناطق السكنية المتدهورة عمرانيا فى إنجلترا، المؤتمر الإقليمى العربى حوا الإستراتيجيات الوطنية للإسكان.

- محمد أمين محمد (١٩٩٢) التعامل مع الأنشطة الحرفية العمرانية كمدخل للإرتقاء والتنمية للأحياء الفقيرة المتهالكة دراسة حالة، المؤتمر الإقليمى العربى حوا الإستراتيجيات الوطنية للإسكان.

- محمد عبد الله حماد (١٩٩٢) تمويل الإسكان فى الوطن العربى، مصادره وآلياته ومشكلاته، المؤتمر الإقليمى العربى حوا الإستراتيجيات الوطنية للإسكان.

- أحمد حمزة (١٩٩٠) التأثيرات البيئية للتنمية الحضرية فى العالم العربى، مؤتمر نحو صياغة استراتيجيات قطرية وإقليمية للتنمية الحضرية فى العالم العربى.

- محمد على أحمد (١٩٩٠) الخروج من الدائرة، نحو استراتيجية جديدة للتنمية العمرانية وإعادة توزيع السكان فى مصر، مؤتمر نحو صياغة استراتيجيات قطرية وإقليمية للتنمية الحضرية فى العالم العربى.
- أحمد رشدى، الإسكان العشوائى فى المناطق الحضرية، بحث غير منشور.
- سمير سعد على (١٩٩٠) التجمعات الهامشية كمدخل احل مشكلة الزيادة السكانية فى القرية المصرية، المؤتمر السنوى الثالث لتخطيط المدن والأقاليم (سياسات تنمية القرية المصرية)
- محمد الكردى (١٩٩٠) البنية الإجتماعية الحضرية فى مصر: ملامح الواقع، وآفاق المستقبل، مؤتمر نحو صياغة استراتيجيات قطرية وإقليمية للتنمية الحضرية فى العالم العربى.
- يحيي دسوقى عطية (١٩٩٠) سياسة مقترحة للتنمية الحضرية الجديدة بالعالم العربى، مؤتمر نحو صياغة استراتيجيات قطرية وإقليمية للتنمية الحضرية فى العالم العربى.
- راوية محمد عجلان (١٩٩٠) القرية المصرية بين الأمس واليوم، المؤتمر السنوى الثالث لتخطيط المدن والأقاليم (سياسات تنمية القرية المصرية).
- أبو عوف حامد أبو عوف (١٩٩٠) القرية المصرية فى المحافظات الحدودية الصحراوية (سيناء الشمالية والجنوبية)، المؤتمر السنوى الثالث لتخطيط المدن والأقاليم (سياسات تنمية القرية المصرية).
- عبد الرؤوف على حسن (١٩٩٠) الخصائص الإجتماعية للأنساق الحضرية فى المدينة العربية، مؤتمر نحو صياغة استراتيجيات قطرية وإقليمية للتنمية الحضرية فى العالم العربى.
- سامى صبرى شاكر (١٩٩٠) أهداف تخطيط القرية المصرية مع تطبيق الأهداف على قرية نموذجية، المؤتمر السنوى الثالث لتخطيط المدن والأقاليم (سياسات تنمية القرية المصرية).
- عابد محمود جاد ومصطفى الشناوى (١٩٩٠) الطاقة الإستيعابية للقرى المصرية ١٠ آلاف نسمة فأكثر، المؤتمر السنوى الثالث لتخطيط المدن والأقاليم (سياسات تنمية القرية المصرية)
- أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا(١٩٩٠) دراسات السكان والخدمات- والعمران-و الزراعة للريف المصرى،المؤتمر السنوى الثالث لتخطيط المدن والأقاليم (سياسات تنمية القرية المصرية)
- سحر عبد المنعم عطية (١٩٨٩) منهجية النظم العمرانية كمدخل لتنمية المجتمعات الإسلامية المعاصرة، بحث غير منشور.
- عبد الباسط عبد المعطى ود. محمد أبو مندور الديب (١٩٨٩) تنمية المجتمعات المحلية والريفية فى الوطن العربى، سلسلة الدراسات الإجتماعية فى التدريب الإجتماعى، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية.
- عبد العزيز عبد الله الجلال، (١٩٨٥) تربية اليسر وتخلف التنمية، مجلة عالم المعرفة، عدد ٩١، شوال ١٤٠٥ه، تموز ١٩٨٥م
- شعبة الإسكان والتعمير(١٩٨٥) السياسة العامة لمواجهة مشاكل العاصمة، تقرير مقدم إلى المجلس القومى للخدمات والتنمية الإجتماعية.
- حسن على داود (١٩٨٠) تاريخ تنمية المجتمعات الريفية فى مصر، الندوة الدولية عن المرأة الريفية والتنمية.

- مارى باسيلى أسعد (١٩٨٠) دور المرأة فى التنمية الريفية فى مصر، تقرير لجنة العمل عن ستة مشروعات للتنمية الريفية، الندوة الدولية عن المرأة الريفية والتنمية.
- مسعد الفاروق حمودة ومحمد سلامة غبارى (١٩٨٠) تنمية المجتمع الحضرى، دراسة عن مدى مشاركة المواطنين فى جهاز تنمية المجتمع، مؤتمر دور المرأة فى التنمية، نشرة، الإسكندرية.

التقارير والدوريات والمجلات:

- التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الأولى: دراسة توثيقية للوضع الراهن للقرية المصرية (يوليو-١٩٩٨) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الإسكان والبناء، قسم العمارة والإسكان، القاهرة.
- التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية: دراسة ميدانية لنماذج من القرى المصرية (أغسطس-٢٠٠٠) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الإسكان والبناء، قسم العمارة والإسكان، القاهرة.
- تقرير عن مشروع التنمية الحضرية بالمشاركة الأهلية، بولاق الدكرور (٢٠٠٢) وكالة التعاون الفنى الألمانى للتنمية.
- مشروع التطوير الحضرى بالمشاركة فى منشأة ناصر، الخطوط الإرشادية للمخططات التفصيلية -تقرير عن الوضع القائم- (يونيو ٢٠٠١) محافظة القاهرة، ووكالة التعاون الفنى الألمانى للتنمية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والهيئة العامة للتخطيط العمرانى، والجهاز المركزى للتعمير.
- مشروع التطوير الحضرى بالمشاركة فى منشأة ناصر، الخطوط الإرشادية للمخططات التفصيلية (ديسمبر ٢٠٠١) محافظة القاهرة، ووكالة التعاون الفنى الألمانى للتنمية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والهيئة العامة للتخطيط العمرانى، والجهاز المركزى للتعمير.
- مراد محمد على، (١٩٨٣) "مشاكل التخلف والتنمية فى القرية المصرية"، مجلة تنمية المجتمع، السنة السابعة (١)، مطابع الشروق، مصر.
- مجلة البناء عدد ٦٨ أكتوبر ١٩٩٢م.
- مجلة مدينة (عمارة- تصميم داخلى- فن تشكيلى) أعداد ٥، ١٩، ٢٠
- مجلة عالم البناء أعداد ٥٥، ٦٣، ٦٥، ٦٨
- مجلة رؤية العدد ١٧نشرة غير دورية ربيع ٢٠٠٢.
- جريدة الأهرام العدد ٤٢٢٩٦ سنة ٢٠٠٢
- جريدة الأهرام العدد ٤٢٣١٥ سنة ٢٠٠٢
- جريدة الأهرام العدد ٤٢٣١٧ سنة ٢٠٠٢

مراجع أخرى:

- مجموعة محاضرات تنمية المجتمعات العمرانية (٢٠٠٠)
- مجموعة محاضرات الحفاظ الحضرى والبيئى (١٩٩٩)
- مقابلات شخصية.

Each sub-system contains a number of elements with different inter-relationships. There are a number of governing restrictions and laws that affect the system, in addition to some development directing aspects.

Six case studies are reviewed and analyzed through the proposed system. The development of Asila city in Morocco and El-Darb El-Ahmar community in Cairo as examples for the historic urban communities. Examples of the semi-rural informal communities are Boulak El-Dakrour community and Manshiet Nasser community. The village of Atmida in El-Dakahlia and village of El-Basaisa in El-Sharkia are the examples for the rural communities.

The research ends in a number of conclusions concerning the theoretical and case study analysis to point out the community characteristics affecting the development process. Although the human needs are the same and the prevailing problems in different communities are similar, the local characteristics of the community affect the nature of dealing with such problems and the way of fulfilling such needs. This makes the profound study of the community and the awareness of its uniqueness inevitable. Moreover, all aspects of the community must be covered during the development process. So as to reach more effective and realistic plans when dealing with the community and its development.

Abstract

Most communities in Egypt suffer from great deterioration in almost all aspects of life. Many trials were made to unleash this state, however most of them were ineffective or insufficient. This has aroused many doubts between specialists about the solutions and policies undertaken through the development process. The research attempts to point out the reasons for such ineffectiveness of plans. It emphasizes the uniqueness of each community and how it should affect the development process, in order to reach more appropriate and realistic plans for urban and rural communities.

The research is divided into two main parts. In the theoretical part, a number of concepts, closely related to the research subject, are reviewed. In chapter one, the concept of community versus society is explained. The components of the community are pointed out, which give it its unique identity. The various scales of sorting communities are mentioned, where the urban – rural scale is the most important and widely used.

In chapter two, three types of deteriorated communities are chosen to be studied: the historic urban communities, the semi-rural informal communities and the rural communities. Each community is studied separately, where its definition is stated and the most recognizable physical and non-physical features are pointed out. Moreover, the main problems prevailing in each community are reviewed, the development priorities and the former development policies and plans. Then, the effectiveness of such plans is studied, where a number of difficulties are highlighted.

Chapter three deals mainly with the concept of community development and people's participation as the main core of the development process. Many definitions of this concept are reviewed. In addition to the study of the main principles and objectives of community development. Moreover, the main obstacles of applying such concept in Egypt are pointed out. Such as, mismanagement, interference of the participating parties jurisdictions and the scarceness of social programs.

In chapter four, community development process is viewed as a system rather than a process. It is composed of three sub-systems: the human role in development, the physical and non-physical environments, combined with different relationships.

CHARACTERISTICS OF THE COMMUNITY:
AN APPROACH TO COMPARISON OF COMMUNITY DEVELOPMENT IN URBAN AND RURAL AREAS

By
Heba Allah Essam El-Din Khalil

A Thesis Submitted to the
Faculty of Engineering at Cairo University
In Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of
Masters of Science
In
Architecture Engineering
(Urban Planning)

Approved by the Examining Committee

Prof. Dr. Mohammad El-Barmilgy, Thesis Main Advisor

_____

Prof. Dr. Sahar Abd El-Moneim Attia

_____

Prof. Dr. Murad Abd El-Kader Abd El-Mohsen

_____

Ass. Prof. Dr. Shahdan Ahmad Shabaka

_____

FACULTY OF ENGINEERING, CAIRO UNIVERSITY
GIZA, EGYPT
December 2002

CHARACTERISTICS OF THE COMMUNITY:
AN APPROACH TO COMPARISON OF COMMUNITY DEVELOPMENT IN URBAN AND RURAL AREAS

By
Heba Allah Essam El-Din Khalil

A Thesis Submitted to the
Faculty of Engineering at Cairo University
In Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of
Masters of Science
In
Architecture Engineering
(Urban Planning)

Under the Supervision of

Prof. Dr. Mohammad El-Barmilgy
Prof. of Urban Planning
Head of Architecture Department

Prof. Dr. Sahar A. Attia
Prof. of Urban Design
Department of Architecture

Faculty of Engineering-Cairo University

FACULTY OF ENGINEERING, CAIRO UNIVERSITY
GIZA, EGYPT
December 2002

CHARACTERISTICS OF THE COMMUNITY:
AN APPROACH TO COMPARISON OF COMMUNITY DEVELOPMENT IN URBAN AND RURAL AREAS

By
Heba Allah Essam El-Din Khalil

A Thesis Submitted to the
Faculty of Engineering at Cairo University
In Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of
Masters of Science
In
Architecture Engineering
(Urban Planning)

FACULTY OF ENGINEERING, CAIRO UNIVERSITY
GIZA, EGYPT
December 2002